

المصنف

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ
١٥٩ - ٢٣٥ هـ

تقديم
فضيلة الشيخ / د. سعد بن عبد الله آل حميد

تحقيق
محمد بن عبد الله الجمعة محمد بن إبراهيم اللحيان

الجزء الأول
الدراسة الطهارة

٢١٢٩-١

مكتبة الرشيد
ناشر

مَجْمُوعَةُ الْمَقَوِّمَةِ الْمُحَفَّظَةِ

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة الرشيد ناشرون

* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٥٩٣٢٥١ فاكس ٤٥٧٣٨١

Email: alrushd@alrushdrih.com

Website : www.rushd.com



- فرع طريق الملك فهد - الرياض - غرب وزارة البلدية والقروية هاتف ٢٠٥١٨٣٠
- فرع مكة المكرمة - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة - شارع ابي ذر الغفاري هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ - ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة - ميدان الطائفة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١
- فرع القصيم - بريدة طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع ابا - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام - شارع ابن خلدون هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشيد / ت ٢٧٤٤٦٠٥
- الكويت : مكتبة الرشيد / ت ٢٦١٢٣٤٧
- بيروت : دار ابن حزم هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء / مكتبة العلم / ت ٣٠٣٦٠٩
- تونس : دار الكتب المشرقية / ت ٨٩٠٨٨٩
- اليمن - صنعاء : دار الآثار ٦٠٣٢٥٦
- الأردن - دار الفكر هاتف ٤٦٥٤٧٦١
- البحرين - مكتبة الغرباء هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات - الشارقة - مكتبة الصحابة هاتف ٥٦٣٣٥٧٥
- سوريا - دمشق - دار الفكر هاتف ٢٢١١١٦
- قطر - مكتبة ابن القيم هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

تقديم فضيلة الشيخ المحدث

سعد آل حميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا يخفى على كل مشغول بالعلم الشرعي - وعلم السنة منه على وجه الخصوص - أهمية الكتب التي تعنى بتخريج الآثار؛ لقلتها، ولأهمية هذه الآثار التي تحكي لنا الحياة العملية لسلفنا الصالح ﷺ ورحمهم.

وأكثر هذه الكتب - التي وصلت إلينا مما يعنى بالآثار - مادة علمية هو كتاب "المصنف" لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة المتوفى سنة (٢٣٥ هـ)، ويقاربه - أو ربما زاد عليه - كتاب "السنن" لسعيد بن منصور المتوفى سنة (٢٢٧ هـ)، لكنه لم يصلنا كاملاً كما بينت ذلك في الدراسة التي قدمتها للكتاب. وأما "المصنف" لعبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة (٢١١ هـ) فعدد الأحاديث والآثار فيه أقل من "مصنف ابن أبي شيبة".

وقد طبع كتاب ابن أبي شيبة هذا أول مرة في الهند بتحقيق الشيخ مختار الندوي أثابه الله، ولكنها طبعة تحتاج إلى مزيد مراجعة وتصويب واستدراك وتتميم؛ ثم نفذت هذه الطبعة من الأسواق، فعمدت بعض دور النشر الأخرى لنشرها مرة أخرى بإخراج جديد، مع استدراك ما سقط من كتاب المناسك، لكنها طبعة لا يظهر عليها الاعتماد على أصل خطي، بل لظاهر الاعتماد فيها على الطبعة الأولى، فكانت الحاجة إلى إعادة إخراجها لا تزال قائمة، فقام الأخوان الفاضلان الشيخ حمد بن عبد الله الجمعة، والشيخ / محمد بن إبراهيم اللحيان بإعادة تحقيقه؛ حيث جمعا كثيراً من نسخه الخطية، وبذلا جهدهما في التصحيح والمقابلة واستدراك النقص وأخرجاه بشكل أحسن من سابقه.

فهذا الإخراج - فيما أرى - هو أفضل إخراج حتى الآن لكتاب كبير الحجم كهذا الكتاب الذي بلغ عدد الأحاديث والآثار فيه قريباً من تسعة وثلاثين ألف حديث وأثر، فنسأل الله أن يجزي الأخوين الكريمين خير الجزاء على هذا العمل، وأن يجعله في موازين حسناتهما، وأن يرزقنا وإياهما الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه / سعد بن عبد الله آل حميد

قالوا في المُصنّف و«المُصنّف».

١- «ربانيو الحديث أربعة؛ فأعلمهم بالحلّال والحرام: أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقه وأداءً له: علي بن المديني، وأحسنهم وضعاً لكتاب: ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه: يحيى بن معين».

أبو عبيد القاسم بن سلام

٢- «ما رأيت أحفظ من أبي بكر ابن أبي شيبة».

أبو زرعة الرازي

٣- «هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه».

عبد بن عبد الرحمن الأموي (أمير الأندلس)

٤- «صاحب «المُصنّف» الذي لم يصنّف أحد مثله قطّ، لا قبله ولا بعده».

ابن كثير

٥ - «واقراً لـ: «مسند» عمّه و «مُصنّف»

أتراهما نجمين بل شمسَانِ

من «نونية ابن القيم»

الرموز المستعملة في التحقيق

- ١- (ج): مخطوطة دار الكتب الوطنية، بتونس.
- ٢- (م): مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية.
- ٣- (ظ): مخطوطة الظاهرية الأولى، بدمشق.
- ٤- (هـ): مخطوطة الظاهرية الثانية، بدمشق (نسخة ابن المهندس).
- ٥- (س): مخطوطة مكتبة بير جهندا الأولى، بالهند.
- ٦- (ل): مخطوطة مكتبة بير جهندا الثانية، بالهند.
- ٧- (أ): مخطوطة مكتبة أحمد الثالث، بتركيا (طبقو سراي).
- ٨- (و): مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض.
- ٩- (ب): مخطوطة مكتبة جامعة الملك سعود، بالرياض. (نسخة الشيخ محمد ابن إبراهيم).
- ١٠- (ك): مخطوطة مكتبة كوبريلي الأولى بتركيا (نسخة ابن الخراز اليميني).
- ١١- (ر): مخطوطة مكتبة كوبريلي الثانية (نسخة الطلحايوي).
- ١٢- (ي): مخطوطة مكتبة كوبريلي الثالثة.
- ١٣- (ث): مخطوطة مكتبة كوبريلي الرابعة (النسخة المبصرة).
- ١٤- (ع): مخطوطة مكتبة العمومية، بتركيا (بايزيد).
- ١٥- (مر): مخطوطة مكتبة مراد ملا، بتركيا.

- ١٦ - (ص): مخطوطة دار الكتب المصرية، بالقاهرة.
- ١٧ - (ن): مخطوطة مكتبة برلين، بألمانيا.
- ١٨ - (د): مخطوطة مكتبة الشيخ محمد الخيال - رحمه الله -.
- ١٩ - (ط س): طبعة الدار السلفية، بالهند.
- ٢٠ - (ط أ): طبعة المكتبة الإمدادية، بمكة (ط الأعظمي).
- ٢١ - (ط ع): طبعة دار عالم الكتب بالرياض (الجزء المفقود).
- ٢٢ - (دل): أطروحة تحقيق قطعة من الحج من «المصنف»، (د. عبدالله اللحيان).
- ٢٣ - (دع): طبعة كتاب «المغازي» من «المصنف» (بتحقيق / د. عبدالعزيز العمري).

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ إقراراً به وتوحيداً، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليماً مزيداً»^(١).

أما بعد :

فإن الله جعل السنة في مقام عظيم من الدين؛ حيث كانت تالية لكتابه -تعالى- كما جعلها مفسرة، ومقيدة، ومفصلة له...، ولا يخفى أن أعلم الناس بهذين الوحيين هم من نزل الوحي بين أظهرهم وبلغتهم، وشافهوا صاحب الرسالة، وتلقوا من مشكاة النبوة ما شاء الله، فَمِنْ مُقْلٍ ومستكثر، ويتلوهم مَنْ تلقوا عنهم وأحاطوا بهم ولازموهم، ثم مَنْ بعدهم، وهَلُمَّ جَرّاً.

وقد اهتم الصحابة وتابعوهم بهذين الوحيين، فاستنبطوا منهما الفقه وأحكام النوازل، وما يجري على الناس في شؤونهم. وورث ذلك الفقه عنهم أتباعهم؛ فحفظوه عنهم، وتناقلوه بينهم.

ولما كان الله -تعالى- قد تكفل بحفظ وحيه بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وكانت السنة وحياً كما قال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]. فإنه -سبحانه- أهتم

(١) اقتباس من مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية للعقيدة الواسطية.

علماء الأمة تدوين تلك السنة، وما يتعلق بها من الفقه السلفي؛ فشرعوا في ذلك، وسلکوا مناهج شتى... منها: جمع ما ورد عن النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم على الأبواب، ودونوها في مصنفات (واحدھا: مصنف) ^(١).

ومن أعظمها نفعاً: مصنف الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة العبسي ^(٢). وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات لا تليق به ^(٣) - على أهميته بين كتب الحديث والأثر ^(٤) -؛ فإحياء لفقه السلف -على قلة في المطبوع منه- ولمكانة الكتاب ومؤلفه، ولعدم توفر الطبعة اللائقة به؛ رأينا الحاجة ماسة لتحقيق هذا الكتاب، وتقديمه للأمة بالصورة اللائقة ^(٥).

وقد قدمنا له بمقدمة موسعة عن المؤلف والكتاب تليق بهما، وما يتصل بذلك، كما بيّنا فيها منهجنا في تحقيقه وخدمته. وختمناه بفهارس تعين على الاستفادة منه.

وحاولنا -جهدنا- إثبات النص الصحيح للكتاب، وخدمته بما يفيد بأوجز عبارة، هذا، وقد قمنا بمقابلة نص الكتاب على الأصول الخطية مرات بالاشتراك، ثم اقتسمنا تحقيق النصوص والتعليق عليها على النحو الآتي:

-
- (١) يأتي التعريف بها -بحول الله- مفصلاً.
 - (٢) يأتي الكلام عن المصنف وكتابه بالتفصيل، إن شاء الله تعالى.
 - (٣) والموجود اليوم بين أيدي الناس ناقص وسقيم، وكلها طبعات منسوخة عن بعضها !.
 - (٤) فلا يستغني عنه طالب العلم المبتدئ، ولا العالم المنتهي.
 - (٥) ولأجل ذلك تأخرنا كثيراً في دفع الكتاب للطباعة، ومع ذلك فقد نذت منا أخطاء يسيرة مطبعية أو غيرها، فضخامة الكتاب وكثرة المشاغل حالت دون أن يظهر الكتاب بأفضل من ذلك، والله المستعان.

أ - قام الأخ/ حمد بالآتي :

- ١ - مقدمة الكتاب (الترجمة والدراسة والمنهج).
 - ٢ - كتاب «الطهارة»: من أوله إلى نهاية الباب (١١٤) .
 - ٣ - كتاب «الصلاة»: من الباب (٢٩٩) إلى آخره.
 - ٤ - كتابي «النكاح» و«الطلاق» كاملين.
 - ٥ - من كتاب «الدييات» إلى آخر كتاب «أقضية النبي ﷺ».
 - ٦ - من كتاب «البعوث والسرايا» إلى آخر كتاب «الجنة والنار ورحمة الله».
 - ٧ - من كتاب «الأوائل» إلى آخر «المصنف» كله.
- ب - وقام الأخ محمد بالآتي:

- ١ - كتاب «الطهارة»: من الباب (١١٥) إلى آخره.
- ٢ - كتاب «الصلاة»: من أوله إلى الباب (٢٩٨).
- ٣ - من كتاب «الصيام» إلى آخر كتاب «الحج».
- ٤ - من كتاب «الجهاد» إلى آخر كتاب «البيوع والأقضية».
- ٥ - من كتاب «الطب» إلى آخر كتاب «الأدب».
- ٦ - من كتاب «الدعاء» إلى آخر كتاب «السير».
- ٧ - كتاب «الزهد».

ونرجو من كل أخ اطلع على هذا العمل، وله عليه ملاحظات ألا يبخل بها علينا، وليرسلها - مشكوراً - إلى العنوان المدون أدناه، والمؤمن مرآة أخيه.

ولا يفوتنا في نهاية هذه الكلمة شكر كل من له يد في هذا الكتاب بملاحظة أو مساعدة فقد قال ﷺ: «من لا يشكر الناس؛ لا يشكر الله»^(١).

(١) أخرجه أبو داود (٤٨١١)، والترمذي (١٩٥٤)، وأحمد ٢/ ٢٩٥، والبخاري في «الأدب» =

وهم كثيرون -كثر الله أجرهم- ولكن نخص منهم الأخ/ محمد بن صالح الرسيني؛ حيث ساعدنا في مقابلة قطعة من أول الكتاب^(١). كما نشكر الإخوة المسؤولين في أقسام المخطوطات في كل من:

١- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٣- الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

ولبعض الفضلاء أياذ بيضاء نوّنها بهم عند ذكر عملهم في هذه الدراسة، وحسبهم أن الله يعلم بعملهم. وأما المصاعب التي لاقيناها في سبيل إنجاز هذا العمل؛ فحسبنا - كذلك - أن الله يعلمها، ونحتسبها عنده سبحانه في ميزان أعمالنا؛ فاللهم اقبل وثقل، وتجاوز وارحم يا خير مسؤول. واجعله خالصاً لوجهك، وعظم به الأجر والمثوبة.. أنت ولي ذلك والقادر عليه. وصلّ اللهم وسلم على خيرة خلقك، وخاتم أنبيائك محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب المحققان في ١٤٢٢/١/٢٠هـ

ص ب : ١٦٣٥٤ الرياض : ١١٤٦٤

= (٣٣)، وغيرهم من طرق إلى الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة به بلفظه وينحوه. قال الترمذي: حسن صحيح. وقال الألباني (الصحيحة: ٤١٦) سنده صحيح على شرط مسلم. وله شواهد من حديث أبي سعيد والأشعث بن قيس وغيرهما.

(١) وهي: كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة إلى منتصفه، كما شرح بعض الغريب في كتاب الطهارة؛ فجزاه الله خيراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

المؤلف : أبو بكر بن أبي شيبة

تمهيد :

تناوله بالترجمة والدراسة كثيرون، بل إن أغلب كتب التراجم - إن لم يكن كلها - لم تهمله، وفي مقدمة هذا الفصل أذكر مصادر ترجمته التي وقفت عليها في كتب التراجم والتاريخ العامة، ثم أعرج على الدراسات الحديثة الخاصة به؛ ما وسعني ذلك. وإنما عانيت جمعها وإحصاءها هنا لتكون ثبناً يرجع إليه عند الحاجة. وهذه المصادر على قسمين :

الأول: في ترجمته عند المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

الثاني: في الدراسات عنه وعن كتابه «المصنف».

وأشير قبل أن أسرد هذه المصادر إلى أن أفضل هذه التراجم إطلاقاتاً في

سنة مراجع:

١- ترجمة الخطيب له في «تاريخ بغداد».

٢- ترجمة الذهبي له في «سير أعلام النبلاء».

٣- ترجمة المزي له في «تهذيب الكمال».

٤- ترجمة د. عبدالله اللحيدان له في مقدمة أطروحته العلمية عن

«المصنف».

- ٥- ترجمة الباحثة عيشة المشعبي له في أطروحتها عن ابن أبي شيبة^(١).
- ٦- ترجمة د. عبدالعزيز العمري له في مقدمة تحقيقه لكتاب «المغازي».
- وأبدأ الآن بسرد هذه المصادر بادئاً بالأقدم فالأقدم، مُنبهاً على ما كان فيه ترجمة حسنة بكتابة نجمة قبالة (*)، على أنني أهملت كتب السؤالات والعلل والضبط والتصحيح والكنى والأنساب ونحوها؛ لأنها ليست من كتب التراجم والتواريخ أصلاً - وإن كانت تبعاً لها - كما أن نصوصها مستوفاة في كتب التراجم العامة، كما أن التراجم فيها مبعثرة حتى في الترجمة الواحدة!، بل إن بعضها ليست مؤلفات لمن نسبت إليه إنما جُمعت من كلامه، كتواريخ ابن معين وأحمد والدارقطني ونحوها؛ فلذلك أعرضت عن ذكرها هنا مع استفادتي منها في أثناء البحث. والآن إلى سرد هذه المصادر:

أولاً - في ترجمة ابن أبي شيبة:

أ - كتب المتقدمين:

١ - «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٣٠هـ) ٦/٤١٣.

٢ - «الطبقات» لخليفة بن خياط (٢٤٠هـ): ١٧٣.

٣ - «التاريخ الأوسط»^(٢) للبخاري (٢٥٦هـ) ٢/٣٣٥.

(١) وصلتني هذه الرسالة متأخرة؛ بعد فراغي من كتابة الفصل الأول كاملاً من هذه الدراسة، وقد تفضل بإرسالها إليّ - مشكوراً - د. عبدالله بن حمد اللحيidan - جزاه الله خيراً - وقد وقفت على زوائد وفوائد فيها على دراستي؛ فلم تسمح نفسي بتركها، فعمدت إليها، ونثرتها في أماكنها من هذا الفصل، وأشارت لذلك؛ فجزى الله الباحثة خيراً كذلك.

(٢) طبع قديماً وحديثاً باسم «التاريخ الصغير»، ونَبّه بعض من الباحثين إلى خطأ =

- ٤- «الثقات» للعجلي (٢٦١هـ): ٢٧٦ برقم (١٧٨).
- ٥- «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ) ١/ ٢١٠.
- ٦- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) ٥/ ١٦٠.
- ٧- «الثقات» لابن حبان (٣٥٤هـ) ٨/ ٣٥٨.
- ٨- مقدمة «الكامل» لابن عدي (٣٦٥هـ) ١/ ١٣٧.
- ٩- «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» لابن زير (٣٧٩هـ) ١/ ٣٧٢، ٢/ ٥١٧.
- ١٠- «الثقات» لابن شاهين (٣٨٥هـ): ١٣٣ برقم (٦٨٩).
- ١١- «الفهرست» لابن النديم (٣٨٥هـ): ٣٢٠.
- (*) ١٢- كتب الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وأهمها إطلافاً:
 - «تاريخ بغداد» ١٠/ ٦٦-٧١، يليه:
 - «السابق واللاحق»: ٢٥٧ (١٠٥). وغيرهما.
- ١٣- «المعجم المشتمل» لابن عساكر (٥٧١هـ): ١٥٨ رقم (٤٩٢).
- ١٤- «المنتظم» لابن الجوزي (٥٩٧هـ) ١١/ ٢٢٩-٢٣١ رقم (١٣٨٣).
- ١٥- «الكامل» لابن الأثير (٦٣٠هـ) ٦/ ١٠٢ (حوادث سنة ٢٣٤هـ)^(١).
- ١٦- «تهذيب الكمال» للمزي (٧٤٢هـ) ١٦/ ٣٤-٤٢ وأصوله وفروعه^(٢).

= هذه التسمية، ثم حققه أخونا/ محمد بن إبراهيم اللحيان على نسختين خطيتين والمطبوعة، وطبع.

(١) كذا!! وهم منه - رحمه الله - وراجع الفصل الخاص بوفاته.

(٢) أصوله كثيرة، وأهمها (بدون ترتيب زمني): «رجال البخاري»، =

١٧- «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٧٤٤هـ) ٨٤ / ٢ (٤١٣).

١٨- كتب الذهبي (٧٤٨هـ) في التراجم. وأهمها إطلاقاً:

(*) - «سير أعلام النبلاء» ١١ / ١٢٢ - ١٢٧. يليه:

(*) - «تذكرة الحفاظ» ٢ / ٤٣٢.

وأما ما جاء في كتبه الأخرى، ففيها تكرار لما سبق، ومنها:

- «ميزان الاعتدال» ٢ / ٤٩٠، و«العبر» ١ / ٣٣١، و«المعين»:
١٢٨، و«الكاشف» (٢٩٤٦).

وأما: «تاريخ الإسلام» و«تذهيب التهذيب» و«رجال ابن ماجه» فلم أطلع عليها.

١٩- «البداية والنهاية» لابن كثير (٧٧٤هـ) ١٠ / ٣٢٨.

٢٠- مقدمة «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (٨٤٠) ١ / ٤١.

(*) ٢١- تهذيب التهذيب» لابن حجر ٦ / ٢ (ط الهند)، ٣ / ٢٣٩ (ط دار المعرفة).

= للكلابادي والباجي وغيرهما. و«شيوخ البخاري»، لابن عدي وابن منده وغيرهما. و«رجال مسلم»، لابن منجويه وغيره. و«الجمع بين رجال الصحيحين» للقيصري. و«المعلم في شيوخ البخاري ومسلم» لابن خلفون. و«شيوخ أبي داود» للجبلي. و«رجال ابن ماجه» للذهبي. و«الكامل في أسماء الرجال» للمقدسي.

- وأما فروعه، فكثيرة كذلك، وأهمها (بدون ترتيب أيضاً): «الإكمال» لمغلطاي. و«التذهيب». و«الكاشف» كلاهما للذهبي. و«التذهيب». و«التقريب» كلاهما لابن حجر. و«الخلاصة» للخزرجي. و«نهاية السؤل» لسبط ابن العجمي وغيرها.
- ولم أذكر شيئاً من هذه الكتب في المتن إلا أهمها: «تهذيب التهذيب»؛ فإنه يغني عنها جميعاً مع أصله «تهذيب الكمال» والله أعلم.

- ٢٢- «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٨٧٤هـ) ٣٣٨/٢.
- ٢٣- «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٩١١هـ): ١٩٢ برقم (٤١٩).
- ٢٤- «طبقات المفسرين» للداودي (٩٤٥هـ) ٢٥٢/١ برقم (٢٣٥).
- ٢٥- «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠٨٩هـ) ٨٥/٢.
- ب - كتب المعاصرين:
- ٢٦- «هدية العارفين» لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ) ٤٤٠/١.
- ٢٧- «الرسالة المستطرفة» للكتاني (١٣٤٥هـ): ٤٠.
- ٢٨- «الأعلام» للزركلي (١٣٩٦هـ) ١١٧/٤ - ١١٨.
- ٢٩- «معجم المؤلفين» لكحالة (١٤٠٨هـ) ١٠٧/٦.
- ٣٠- «تاريخ التراث العربي» لسزكين ٢٠٥/١/١.
- (*) ٣١- مقدمة أطروحة تحقيق «المصنف» لابن أبي شيبة (من أول الحج إلى نهاية باب الوقوف عند الجمار يوم النحر) للدكتور عبدالله بن حمد اللحيدان.
- (*) ٣٢- مقدمة كتاب «المغازي» لابن أبي شيبة، للدكتور عبدالعزيز العمري.
- (*) ٣٣- مقدمة «المطالب العالية» لابن حجر (ط دار العاصمة) للمحققين ٤٣٩ - ٤٣١/١.
- (*) ٣٤- أطروحة «الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة ومنهجه في مصنفه»، للباحثة/ عيشة المشعبي: ١-١٥١. وهي أوسع التراجم جميعاً، وتأتي.

أوهام:

وقفت على وهمين في ذكر بعض المصادر التي ترجمت لابن أبي شيبة وليس الأمر كذلك.

الأول: لمحققة «المعجم المشتمل» لابن عساكر؛ حيث أحالت على «التاريخ الكبير» للبخاري ٦٣/٥، وليس الأمر على ما ذُكرت! ^(١).

الثاني: للباحثة عيشة المشعي في أطروحتها آنفة الذكر ص ٣٠؛ حيث أحالت على «طبقات المفسرين» للسيوطي: ١٩٢، وليس الأمر على ما ذُكرت، والطبعة التي أحالت عليها ذات طبعتي!.

ثانياً - الدراسات:

١- أطروحة الباحثة عيشة المشعي آنفة الذكر (رقم ٣٤).

٢- «زوائد مصنف ابن أبي شيبة على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة» من أوله إلى آخر كتاب الأيمان والنذور، لحسين عبد الحميد النقيب ^(٢).

٣- نفس العنوان السابق: من الحج إلى الأدب، لمحمد بن سعد الزير ^(٣).

٤- نفس العنوان السابق: من الأظعمة إلى الديات، لخزيمة صافي

(١) ثم ذكر لي الأخ محمد اللحيان أنه وقف على ترجمته فيه، ولكن في المخطوطة. وأما المطبوعة فقد سقط منها، ولا أدري هل المحققة قصدت المخطوطة حقاً أو أنه وقع اتفاقاً، والله أعلم.

(٢) انظر: «دليل الرسائل الجامعية في المملكة» بإشراف زيد الحسين (٤١٨٣).

(٣) السابق ٤٠٩/٢.

سراج^(١).

٥- نفس العنوان السابق: من الحدود إلى فضائل القرآن، لعبد الرحمن الحازمي^(٢).

٦- نفس العنوان السابق: من الأوائل إلى آخر الكتاب^(٣).

٧- «منهج ابن أبي شيبة في المصنف»: لصالح الفقي (مطبوع، ولكن لم أطلع عليه!)^(٤).

٨- «مرويات ابن أبي شيبة في التفسير»: لعادل الجهني (من سورة الكهف إلى الناس)^(٥).

- وكل هذه الدراسات أطروحات علمية، لم أطلع على شيء منها البتة إلا الأولى منها.

٩- «أبو بكر ابن أبي شيبة وآثاره التاريخية»، لعبد العزيز بن إبراهيم العمري^(٦).

- وهناك دراسات وكتب أخرى عن ابن أبي شيبة ومصنفه لم تطبع بعد، وقد اتصل بي أصحابها وأخبروني بذلك، ولكن لا أدري عن مضيهم

(١) السابق ٢/ ٤١٠.

(٢) انظر: المعجم المصنف لمؤلفات الحديث، لمحمد خير رمضان ٢/ ٩٣٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٩٣٢.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٩٢٢.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٧٨٣.

(٦) أشار إليه في مقدمته لتحقيق كتاب «المغازي» من «المصنف»: ٤١ في الهامش.

فيها أو عدمه الآن^(١).

هذه أهم الدراسات والترجمات التي وقفت عليها لابن أبي شيبة وكتابه. وفيما يأتي من الفصول أترجم له ترجمة أرجو أن تكون مناسبة لمقام المؤلف وكتابه، وسأستفيد من جميع المراجع السابقة، خاصة الترجمات الست المتقدمة. وليكن هذا الفصل منظوماً في مباحث أربعة :

الأول: عصره.

الثاني: سيرته العامة.

الثالث: سيرته العلمية.

الرابع: شخصيته.

وربما تضمن المبحث مطالب يأتي تفصيلها، وبالله التوفيق.

(١) منها عدة رسائل جامعية عن أحاديث العقيدة في «المصنف» وغيرها.

المبحث الأول

عصره

لم يكن في نيتي خوض هذا المبحث لبعده عن مقاصد المُحدّثين - لا المُحدّثين -، لكن لما رأيته مستوفى في بعض المصادر المتأخرة؛ رأيت تلخيصه منها ^(١)، وفيه فوائد لا تحفى.

أولاً - الحالة السياسية :

عاصر ابن أبي شيبة الدولة العباسية في أوج عزها، فقد ولد في عهد المهدي، وتوفي في عهد المتوكل فعاصر ثمانية ^(٢) من الخلفاء:

١- المهدي (١٥٨ - ١٦٩). ٢- الهادي (١٦٩ - ١٧٠).

٣- الرشيد (١٧٠ - ١٩٣). ٤- الأمين (١٩٣ - ١٩٨).

٥- المأمون (١٩٨ - ٢١٨). ٦- المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧).

٧- الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢). ٨- المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧).

فعصر أول هؤلاء الخلفاء (من المهدي إلى الرشيد) يعد عصر استقرار وعلم وجهاد ومحاربة للزنادقة وتقدير للعلماء، أمثال: مالك بن أنس والليث ابن سعد وأبي يوسف وابن المبارك والفضيل بن عياض وغيرهم، وقد

(١) وهي: أطروحة د. عبدالله اللحيدان: (٨-١٣)، ومقدمة د. عبدالعزيز العمري لكتاب المغازي: (١٩-٢١، ٢٧-٣٨). وكذلك أطروحة «منهج ابن أبي شيبة»: (٢٧-٣) للمشعي.

(٢) ذكر د. العمري: تسعة؛ وهذا وهم! كما ترى!

اشتغل الناس في هذا العصر برواية الحديث وتدوينه وضبطه، وهذا يوافق فترة الشباب لابن أبي شيبة.

ثم في عصر الأمين والمأمون بدأت الاضطرابات السياسية بينهما حتى آل الأمر إلى الأخير الذي حكم المسلمين نحو عشرين سنة، وكان هذا الرجل على دين المعتزلة وأُتهم بالتشيع، وابتلى المسلمين بفتنة القول بخلق القرآن، وفتح عليهم باب شر بترجمة كتب اليونان والفلسفة! ثم نشط لفتنة القول بخلق القرآن، وأخذ يدعو الناس إليها منذ عام ٢١٢هـ، ثم اشتد على العلماء عام ٢١٨هـ، فكرهه علماء السنة، وفُتن الناس، وامتحان العلماء، وكتب إلى أمرائه بذلك، وعذب بعضهم من أجل حملهم على اتباع رأي المعتزلة^(١). ولم يثبت في وجه هذه الفتنة من العلماء إلا خمسة: أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح (مات في الطريق بعد جلده من الشام مكبلاً)، وأبو يعقوب البويطي ونعيم بن حماد (وماتا في السجن)، وأحمد بن نصر الخزازي (قتل لما أبى أن يطاوعهم)^(٢). ثم هلك المأمون غير مأسوف عليه، ففي عصره نشطت أكبر الفرق الضالة في الإسلام، كالمعتزلة والجهمية والزنادقة بعامه^(٣)، وقوي عودهم.

ثم جاء بعده المعتصم، حيث كان عصره عصر جهاد وعزة للإسلام، لولا ما شأن به سؤدده بامتحان العلماء بخلق القرآن تبعاً لأخيه، بل إنه أمر بضرب الإمام أحمد حتى يجيب عام ٢٢٠هـ، واشتدت سطوة المعتزلة على

(١) كل ما سبق ملخص من مقدمة د. عبدالعزيز العمري لكتاب المغازي: ٢٧ - ٣١.

(٢) زاد الذهبي في «العلو»: ١٦٢: أبا مسهر (عالم دمشق) وعفان (محدث العراق).

(٣) مقدمة د. عبدالله اللحيان: ١٠ - ١١.

أهل السنة.

ثم جاء الواثق وزادت الفتنة حتى قُتل أحمد بن نصر الخزاعي - رحمه الله - عام ٢٣١هـ، ومما يميز هذا الرجل أنه كان ألعوبة بيد المعتزلة!

ثم لما أراد الله كشف هذه الفتنة؛ قيض لها الخليفة المتوكل الذي اعتزل المعتزلة، ونصر السنة وأهلها، ورفع المحنة وكتب بذلك إلى الآفاق، وقرب الإمام أحمد، وسجن ابن أبي دواد وصودرت أمواله حتى أصابه الفالج فهلك شر ميتة، والحمد لله رب العالمين^(١).

ومما يذكر هنا أن المتوكل أمر بإشخاص علماء السنة إلى بغداد ليحدثوا بأحاديث الرؤية والصفات ويردّوا على المعتزلة والجهمية، ومن هؤلاء العلماء: أبو بكر بن أبي شيبة وأخوه عثمان، كما سيأتي مفصلاً إن شاء الله عند الكلام عن عقيدته.

وفي هذا العصر توفي عالمنا - رحمه الله -.

ثانياً - الحالة العلمية^(٢) :

تعتبر هذه الفترة التي عاشها ابن أبي شيبة من أغزر الفترات العلمية في عصور الدولة الإسلامية، فقد حفلت بالتدريس والتأليف والرحلات العلمية وتكريم العلماء؛ خاصة الحديث والعلوم الشرعية. وفيها اعتنت الأمة بتدوين السنة والآثار، وتمحيص الرواة، وتقييد التواريخ، وغيرها من العلوم.

(١) ما سبق ملخص من المرجعين السابقين.

(٢) هذا المبحث ملخص من مقدمة د. العُمري: ٣٦-٣٩، وهو لخصه من «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، و«بحوث في تاريخ السنة» لأكرم العمري.

- ومن العلماء الذين عاشوا وتوفّوا في هذه الفترة - على سبيل التمثيل :-
- من المحدثين: مالك وابن المبارك وابن عينة وابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وسعيد بن منصور والبخاري وغيرهم.
 - ومن الفقهاء: أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي والليث بن سعد وأبو ثور وغيرهم.
 - ومن القراء: سليم (صاحب حمزة)، ويعقوب (قارئ المدينة) وأبو بكر ابن عياش (من شيوخ ابن أبي شيبة).
 - ومن النحاة واللغويين: أبو عبيد القاسم بن سلام، وسيبويه والكسائي وغيرهم.
 - ومن الوعاظ: ابن السّمّاك، والفضيل (شيخ المؤلف) وغيرهما.
- ولا ريب أن هؤلاء العلماء أثراً في ابن أبي شيبة وتحصيله العلمي. وهؤلاء العلماء يتبعون لأهم المراكز العلمية في ذلك الوقت، وهي^(١):
- ١- المدينة. ٢- مكة. ٣- الكوفة. ٤- البصرة.
- ومما يلفت النظر أنه في هذا العصر جرى استخدام الورق وتصنيعه، ولا ريب أن لهذا أثراً كبيراً في النهضة العلمية في هذا العصر، فنشطت حركة التأليف، ونسخ الكتب وغير ذلك.
- ثالثاً - الحالة الاجتماعية والدينية^(٢) :

كان المجتمع في ذلك العصر خليط من أجناس مختلفة، كالعرب والفرس

(١) ما يأتي ملخص من أطروحة الأخت عيشة: ٢٤-٢٦.

(٢) هذا المبحث ملخص من أطروحة الأخت عيشة: ١١-٢٢.

والروم والترك وغيرهم من الأمم التي دخلت في الإسلام، وانصهرت في بوتقته. وكانوا أول الأمر في وثام ولكن فيما بعد صار ذلك مصدر الفتنة ووقودها؛ إذ نشأت الخلافات العرقية والمذهبية بين هذه الأجناس، وصار كل جنس يسعى لبسط نفوذه على الآخرين، فقامت الحروب بين الأمين والمأمون، يدعم الأول العرب، والآخر الفرس، ثم جاء المعتصم ونحاهما وجاء بالترك، وقام على إثر ذلك وقبله طوائف في العراق خاصة، ومنها: الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والجبرية، والمرجئة، والجهمية.

وكانت الحالة المعيشية ميسورة في ذلك الوقت، والناس في رغد من العيش، بل كان الخلفاء يبالغون في الاحتفالات بالأعياد الإسلامية وحفلات الزواج والمآدب العامة.

وكان أهل الذمة يشاركون المسلمين بلادهم وفق الشروط الشرعية المعروفة. وفوق ذلك، فإن هذا العصر لم يعدم الوعاظ والزهاد والصالحين أمثال المؤلف وأسرته، والإمام أحمد وسائر العلماء والفضيل وسائر الزهاد، وأخبارهم معروفة مشهورة.

المبحث الثاني

سيرته العامة

اسمه ونسبه ونسبته وكنيته:

- هو عبدالله بن محمد بن إبراهيم - أبي شيبة - بن عثمان بن خُواستي^(١)، هكذا اتفق المترجمون له في جَرِّ نسبه. الكوفي^(٢)، إلا ما ذكره الباجي أن أصله من واسط^(٣)، ولم أجد من تابعه سوى الكتاني^(٤)، ولعله يريد أن جده كان قاضياً لها^(٥).

- يُكنى بأبي بكر بلا خلاف بينهم. واشتهر بـ: ابن أبي شيبة^(٦).

- العبسي، مولا هم، قال السمعاني: «.. عبس بطن من غطفان»^(٧) ثم عدّد بعض المنتسب إليها من المشاهير، ومنهم جد المؤلف وأسرته.

أسرته العلمية :

أبو بكر سليل عائلة علمية شهيرة كما نبّه على ذلك جُلّ من ترجم له،

(١) الضبط من «المغني» للفتني: ٩٦.

(٢) حيث عدّه ابن سعد في «الطبقات» ٤١٣/٦ في الطبقة التاسعة من الكوفيين، وعده خليفه في «الطبقات»: ١٧٣ في الطبقة الحادية عشرة منهم.

(٣) التعديل والتجريح ٨٢٨/٢.

(٤) الرسالة المستطرفة: ٤٠.

(٥) كما سيأتي.

(٦) تاريخ بغداد ٦٦/١٠.

(٧) الأَنساب ١٤٠/٤، وانظر: اللباب ٣١٥/٢، ولب اللباب ١٠٤/٢.

وهو أجْلُهُم مطلقاً، كما قال الذهبي^(١).

١- فجده: إبراهيم أبو شيبة كان قاضياً، ولكنه كان ضعيفاً في رواية الحديث، قال الحافظ في «التقريب»: متروك (ت ١٦٩هـ). ومن الفوائد: أن الحكم بن عتيبة خاله^(٢)، وأن يزيد بن هارون كان كاتباً له^(٣).

٢- وأبوه محمد كان قاضياً، ثقة في الحديث (ت ١٨٢هـ).

٣- وأخواه: عثمان: محدث مشهور ثقة، ولكنه أقل شأناً من أبي بكر. وله أوهام (ت ٢٣٩هـ).

٤- والقاسم: محدث فيه ضعف شديد^(٤)، (ت ما بين سنتي ٢٣١-٢٤٠هـ)^(٥).

٥- وابنه: إبراهيم: صدوق (ت ٢٦٥هـ).

٦- وابن أخيه عثمان: محمد أبو جعفر، صاحب التصانيف، فيه خلاف

(١) «السير» ١٢٢/١١.

(٢) من الفوائد ما ذكره السمعاني في «الأنساب» (٤/ ١٤٠) أنه كان قاضياً للمنصور على واسط ثلاثاً وعشرين سنة وكان يزيد بن هارون يكتب له. وأفادت الأخت: عيشة المشعي: أن الحكم بن عتيبة خال لإبراهيم هذا (أطروحها ص ٣٣) ونقلت عن «تاريخ بغداد»: أن يزيد كان كاتباً لإبراهيم (أطروحها: ٣٥).

(٣) الأنساب ٤/ ١٤٠ ونقلت الأخت عيشة (ص ٣٥) هذه الفائدة عن «تاريخ بغداد» أيضاً.

(٤) انظر: اللسان (٦٧٠٧).

(٥) لم أقف على سنة وفاته على وجه التحديد، والتقدير المذكور في «تاريخ الإسلام» للذهبي حيث عده في هذه الطبقة: (٣٢٦) ص ٢٩٨ (نقلاً عن حاشية «لسان الميزان» ط دار إحياء التراث). وانظر: «الإعلام بوفيات الأعلام»، للذهبي (٩٥١-١٠٣٢) فإنه لم يعد فيه، والله أعلم.

طويل والراجح أنه ثقة^(١)، (ت ٢٩٧هـ).

قال يحيى الحِماني: «أولاد ابن أبي شيبة من أهل العلم، كانوا يزاحموننا عند كل مُحدث»^(٢).

ولادته:

لم أقف على من نصّ على تاريخ ولادته إلا ابن زُبَيْر^(٣)، والخطيب البغدادي^(٤)، حيث نصّا على أنها سنة ١٥٩هـ. وأما من عداهما فإنهم ذكروا الوفاة فحسب، وأن عمره حين توفي بضع وسبعون سنة، وورد عند بعض من ترجمه هذا الخبر الذي يدل على صحة ذلك أيضاً:

«قال محمد بن عمر الجرجاني: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة وأنا معه في جُبَّانة كِنْدَةَ، فقلت له: يا أبا بكر سمعت من شريك وأنت ابن كم؟ قال: سمعت من شريك وأنا ابن أربع عشرة، وأنا يومئذ أحفظ للحديث مني اليوم!»^(٥).

قلت: وهذه النصوص كلها توافق ما ذكره الخطيب وابن زبير في ولادته؛ لأن شريكاً توفي سنة (١٧٧ أو ١٧٨هـ)، ولعله سمع منه قبل وفاته بسنوات.

(١) انظر: «لسان الميزان»: ٧٨١٨ و «التنكيل» (١/ ٤٦٠).

(٢) تاريخ بغداد ٦٨/١٠، تهذيب الكمال ٣٩/١٦، السير ١٢٣/١١.

(٣) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٣٧٢/١.

(٤) تاريخ بغداد ٦٦/١٠.

(٥) الخبر ورد في «تهذيب الكمال» ٣٩/١٦ - ٤٠ و «السير» ١٢٤/١١.

وفاته:

توفي بإجماع من ترجم له في المحرم عام ٢٣٥هـ، إلا ما ذكره الخطيب عن ابن عرفة أنه توفي سنة ٢٣٤هـ، وَوَهَّمَهُ فِي ذَلِكَ ^(١). قلت: وكذلك ابن الأثير ^(٢) فإنه عَدَّه فِي وَفَيَات عام ٢٣٤هـ! ولعله أخذه عن ابن عرفة، والله أعلم.

ولقد كان الخطيب أكثر - من ترجم له - دقة في تحديد وفاته حينما قال: «توفي وقت العشاء الآخرة، ليلة الخميس، لثمان مضت من المحرم، سنة خمس وثلاثين ومائتين» ^(٣).

عمره:

إذا ثبت أن ولادته عام ١٥٩هـ، ووفاته عام ٢٣٥هـ فيكون عمره على هذا: ٧٦ عاماً. وهذا يوافق ما ذكره الذهبي في «العبر» ^(٤): «بضع وسبعون سنة». وأما ما ذكره ابن الجوزي في «أعمار الأعيان» ^(٥)، أنه: توفي وهو ابن أربع وسبعين؛ فهو خطأ إلا على سبيل التقدير لولادته أنها قريبة من سنة ولادة أقرانه؛ قال الذهبي: «وهو من أقران أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني في السن والمولد والحفظ. ويحيى بن معين أسن

(١) تاريخ بغداد ١٠/٦٧.

(٢) الكامل في التاريخ ٦/١٠٢ (وفيات سنة ٢٣٤هـ).

(٣) تاريخ بغداد ١٠/٧١ عن محمد بن عبد الله الحضرمي.

(٤) العبر ١/٣٣١.

(٥) أعمار الأعيان: ٥١.

منهم بسنوات «^(١)».

فعلى هذا يكون ما ذكره ابن الجوزي تقديراً لا تحديداً، والله أعلم.

ذريته:

ذكر الذهبي في «السير»^(٢)، أنه خلف ولده الحافظ الثبت أبا بكر

إبراهيم، ثم ترجم له.

وله ولد آخر قال الذهبي في «الكاشف»^(٣): «ولا يكاد يعرف»،

اسمه: محمد، له رواية عند أبي داود^(٤).

* * * *

(١) انظر: السير ١١/١٢٢.

(٢) السير ١١/١٢٧ - ١٢٨.

(٣) الكاشف (٤٧٤٧) نقلاً عن رسالة الأخت عيشة: ٤٦.

(٤) في سننه ٢/٢٣٢ (نقلاً عن المصدر السابق). وهو في كتاب الحدود، باب: في

الرجم.

المبحث الثالث

سيرته العلمية

يتضمن هذا المبحث الكلام عن حياة ابن أبي شيبة المتصلة بالعلم، وهذا الذي يعنينا من حياته، وما اشتهر إلا بذلك، وإلا فهو من عامة بني آدم؛ لذا فإنني قد أطلت في هذا المبحث بخلاف المبحثين السابقين. وقد جعلته في ثلاثة مطالب:

الأول - في نشأته ورحلاته العلمية.

الثاني - في شيوخه وأقرانه وتلاميذه.

الثالث - في مؤلفاته.

وأظني جمعت في المطلبين الأخيرين ما لم يجمعه غيري، فقد استقصيت كل ما كتب عن ابن أبي شيبة في ذينك المطلبين ولم آل جهداً، والحمد لله رب العالمين.

المطلب الأول : نشأته ورحلاته

نشأته وطلبه العلم:

مضى الكلام عن أسرته العلمية التي خرج منها، ومضى الكلام عن عصره العلمي الذي عاش فيه، بقي أن نعرف أنه اشتغل بطلب العلم منذ صغره، كما قال الذهبي: «وهو صبي»^(١)، ولا أدل على ذلك من روايته عن شريك؛ فإنه قديم الوفاة، وقد سمع منه وهو ابن أربع عشرة كما قال عن نفسه، وتقدم خبر الجرجاني^(٢). حتى إنه شكك في صحة سماعه منه! وسأل ابن معين عن ذلك؟ فقال له: «أبو بكر عندنا صدوق، ولو ادعى السماع من أجل من شريك؛ لكان مُصَدِّقاً فيه»^(٣).

قلت: وله كثير من الشيوخ الكبار غيره، ويأتي الكلام عنهم مفصلاً في مبحث مستقل - بحول الله -، وهؤلاء الشيوخ مختلفو البلدان إلا أن أكثرهم من الكوفة والبصرة، فهذا يدل على أنه نهل منهم وهو صغير وفي شبابه حتى نبغ هذا النبوغ، وربما رحل إليهم في بلدانهم.

رحلاته العلمية:

ابن أبي شيبة كوفي المولد والوفاة والنشأة؛ لذا فقد حفظ جُلّ ما عند مشايخها - وأكثر مشايخه منها - واحتاج إلى الرحلة إلى البصرة - وهي قريبة

(١) السير ١١/١٢٢.

(٢) عند الحديث عن ولادته، (الفصل الأول - المبحث الثاني) من هذه الدراسة.

(٣) تاريخ بغداد ١٠/٧٠ - ٧١، تهذيب الكمال ١٦/٤٠، السير ١١/١٢٤.

من الكوفة - فرحل وأخذ عن مشيختها^(١). قال عمرو بن علي الفلاس البصري: «ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة؛ قدم علينا مع علي بن المديني، فسرده للشيباني أربعمئة حديث حفظاً وقام!»^(٢).

ورحل إلى بغداد مرتين، بينهما نحو من أربعين سنة^(٣). ولكنه كان في الأولى تلميذاً والثانية شيخاً. قال محمد بن إبراهيم المربع الحافظ: «قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة، فانقلبت به بغداد، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة، فجلس عليه، فقال من حفظه: حدثنا شريك، ثم قال: هي^(٤) بغدادا، وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها!، يا أبا شيبة - يعني: ولده إبراهيم - هات الكتاب»^(٥). قلت: فهذه أمصار العراق الشهيرة التي يُطلب فيها العلم رحل إليها، وأما واسط، فلم أجد من نص على رحلته إليها على أن له مشايخ منها، كهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون، ولكن لعلهما استقرا في الكوفة فأخذ عنهما فيها.

والعراق في عصر ابن أبي شيبة موطن العلماء؛ لذا - والله أعلم - لم يحتج إلى أن يرحل بعيداً اللهم إلا للحج، وفيه سمع من مشايخ الحجاز - كما يلاحظ في شيوخه الحجازيين - بل إنه صرّح في «المصنف»^(٦) أنه حدثه شيخ بمنى، والحجاز معدن العلم؛ فلعله اكتفى بشيوخ هذين المصّرّين.

(١) طبقات ابن سعد ٤١٣/٦.

(٢) تهذيب الكمال ٤٠/١٦، السير ١٢٣/١١، وغيرهما.

(٣) نص على ذلك الخطيب ٦٦/١٠. ثم ذكر قصة تفيد ما أثبتته: ٦٦/١٠ - ٦٧.

(٤) كذا!، ولعلها: هيه.

(٥) تاريخ بغداد ٦٧/١٠ - ٦٨.

(٦) المصنف ٣٥/١٠ (ط بالهند).

وما قلته في واسط يكون في الري والشام وغيرهما من بلدان مشايخه.
قال الذهبي بعد أن سرد شيوخه: «... وخلق كثير بالعراق والحجاز وغير ذلك»^(١).

* * * *

المطلب الثاني

شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه

أولاً - شيوخه:

أكثر ابن أبي شيبة من الشيوخ في تلقي العلم جداً، وقد ذكر جُلَّ من تُرجمه بعضهم^(١). ولكن المزيّ أربى على الجميع حيث سرد منهم: ١٢١ شيخاً. وقد تتبعت هذا الثبت الذي صنعه المزي - رحمه الله - وزدت عليه من «المصنف» نحوه^(٢). وأسرد الآن هؤلاء جميعاً مميزاً زياداتي عليه بهذه النجمة (*). وأذكر علامات المزي كما ذكرها للفائدة^(٣)، وما لم يرمز له؛ تركته كذلك وقلت: ذكره المزي ولم يرمز له^(٤).

هذا وقد أفردت هؤلاء الشيوخ بكتاب مستقل، فمن أراد المزيد من التفاصيل عنهم، فليرجع إليه إذا طبع مفرداً بحول الله^(٥).

(١) انظر: تاريخ بغداد ١٠/٦٦، السير ١١/١٢٣، الجرح والتعديل ٥/١٦٠، ومن المفيد هنا الثبت الذي ساقه د. عبدالله اللحيان في أطروحته: ١٩-٢٤؛ حيث ساق ٦٨ شيخاً، وبعضهم زائد على ما ذكره المزي، وأهم منه الثبت الذي ساقته الأخت عيشة في أطروحتها عن ابن أبي شيبة: ١٦٨-٢٠٢، ولكنه بحاجة لضبط وتحرير، وانظر ما سيأتي عنه.

(٢) بمساعدة الأخ/ محمد اللحيان، صاحبنا في تحقيق هذا الكتاب.

(٣) يرجع إلى شرح هذه الرموز في مقدمة «تهذيب الكمال».

(٤) والظاهر أن هؤلاء الذين روى عنهم ابن أبي شيبة خارج الكتب الستة.

(٥) هو على غرار «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند» لعامر حسن صبري. وسأترجم فيه لكل شيخ ترجمة متوسطة، مع توثيق أول رواية عنه غالباً، وسأزوده =

والآن أسرد هؤلاء الشيوخ مرتبين على الحروف:

- ١ - إبراهيم بن صدقة البصري (٢/ ٢٧٤^(١))، وترجمته^(٢).
- * ٢ - إبراهيم بن المغيرة، ختن لعبدالله بن المبارك (٣/ ٢٠١). ترجم له ابن حبان (٦/ ٢٥)^(٣).
- * ٣ - إبراهيم بن مهدي (٨/ ٤٦٢). من رجال «التقريب».
- ٤ - أحمد بن إسحاق الحضرمي (م).
- * ٥ - أحمد بن بشير، أبو بكر القرشي الكوفي (١/ ٢٣٤) من رجال «التقريب».
- ٦ - أحمد بن عبدالله بن يونس (ق).
- ٧ - أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني (ق).
- ٨ - أحمد بن الفضل الحفري (د س).
- * ٩ - الأحوص بن جؤاب، أبو الجواب الضبي الكوفي (١٢/ ٧٩) من رجال «التقريب».
- * ١٠ - أزهر بن سعد السمان (١/ ٧٢). من رجال «التقريب».

=بسته ملاحق: للكنى والأنساب والأبناء والألقاب والمبهمين والأوهام، ثم سأشفعه بدراسة مستفيضة عن عقائد هؤلاء الشيوخ وبلدانهم ودرجاتهم وغير ذلك. يسر الله إكماله وطباعته.

- (١) الإحالات هنا على أرقام صفحات وأجزاء الطبعة السلفية بالهند لكتاب «المصنف». وفي طبعتنا إحالات عليها في الهوامش.
- (٢) أي من «تهذيب الكمال»، وإن كان من غيره أصرح به.
- (٣) ووقع في «الجرح» ١٣٦/ ٢: «ختن علي بن الحسين بن واقد، روى عن ابن المبارك» !.

- ❖ ١١- أسباط بن محمد (٨٥/٢) الجرح (٣٣٢/٢). من رجال «التقريب».
- ١٢- إسحاق بن سليمان الرازي (ق).
- ١٣- إسحاق بن منصور السلولي (ق).
- ١٤- إسحاق بن يوسف الأزرق (م، ق).
- ١٥- إسماعيل بن إبراهيم، ابن عُليّة (م، د، ق).
- ❖ ١٦- إسماعيل بن شعيب السّمّان (٣٢٦/٢/٤)، الجرح (١٧٧/٢).
- ١٧- إسماعيل بن عيَّاش (ق).
- ١٨- الأسود بن عامر، شاذان^(١) (م، ق).
- ❖ ١٩- بشر بن المفضل (٦١/٢). من رجال «التقريب».
- ❖ ٢٠- بكار بن عبدالله بن عبيدة الرّبّذي (١٠٦/١/٤)، الجرح (٤٠٩/٢).
- ❖ ٢١- بكر بن عبدالرحمن الكوفي القاضي (ق).
- ٢٢- جرير بن عبدالحميد (م، ق).
- ٢٣- جعفر بن عون (خ، م، ق).
- ٢٤- جُنيد بن عبدالله الحَجّام (٣٥٤/١/٤)، (وترجمته).
- ٢٥- حاتم بن إسماعيل المدني (م، ق).
- ❖ ٢٦- حاتم بن وِردان (٢٤/١) من رجال «التقريب».

(١) وقع في «تهذيب الكمال»: «.. بن شاذان»، وهو خطأ طباعي.

- * ٢٧- حبيب بن حبيب (٤٠٧/١٠)، الجرح (٣٠٩/٣).
- * ٢٨- حرمي بن عمارة بن أبي حفصة (٤٥/٢) من رجال «التقريب».
- * ٢٩- حسن بن عبدالرحمن الحارثي (١٨٤/٢) له ترجمة في «الجرح» (٢٤/٣).
- ٣٠- الحسن بن موسى الأشيب (م، ق).
- * ٣١- حسين بن صالح^(١).
- ٣٢- حسين بن علي الجعفي (م، ق).
- ٣٣- حسين بن محمد التميمي المروزي (ق).
- ٣٤- حفص بن غياث (م، ق).
- * ٣٥- حكام بن سلم الرازي (١٨٦/٢)، (وترجمته).
- * ٣٦- الحكم بن عبدالله، أبو مطيع البلخي (٤٣٨/١/٤). له ترجمة في «الجرح» ١٢١/٣.
- ٣٧- حماد بن أسامة، أبو أسامة (خ، م، د، ق).
- ٣٨- حماد بن خالد الخياط (ق).
- * ٣٩- حماد بن مسعدة (٢٠/١). من رجال «التقريب».
- * ٤٠- حماد بن معقل (٢١٣/١). له ترجمة في «الجرح» (١٤٨/٣).
- ٤١- حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي (م، د، ق).
- * ٤٢- حنظلة بن ثهلان (٤٠/١). له ترجمة في «الجرح» (٢٤٣/٣).

(١) من زيادات الباحثة عيشة (المقطوعات: (١٥١). وفي «الجرح» (٥٥/٣): حسين ابن صالح السواق، من شيوخ أبي حاتم الرازي، فهو من أقران ابن أبي شيبة، وروايته عنه محتملة، والله أعلم.

- ✱ ٤٣- خالد بن الحارث الهَجِيمِي (٢/٢١٢). من رجال «التقريب».
- ✱ ٤٤- خالد بن حرملة العبدي (١٢/٥٢٧). له ترجمة في «الجرح» (٣/٣٢٥).
- ✱ ٤٥- خالد بن حيان (١/٤٣). من رجال «التقريب».
- ٤٦- خالد بن مَخْلَد القُطَوَانِي (م، ق).
- ٤٧- خلف بن خليفة (م، ق).
- ٤٨- داود بن عبدالله بن أبي الكرام الجعفري (ق).
- ✱ ٤٩- داود بن كثير الجريري ^(١) (٤/١/٢٨).
- ✱ ٥٠- رَوْح بن عُبَادَة (١/٣١). من رجال «التقريب».
- ✱ ٥١- رَوَّاد بن الجراح، أبو عصام (٢/١٠٣)، (وترجمته).
- ✱ ٥٢- رِيحَان بن سعيد (١٢/٢٣٠)، (وترجمته).
- ٥٣- زكريا بن عدي (م).
- ✱ ٥٤- زاجر بن الصلت (١/١٤٠). له ترجمة في «الجرح» (٣/٦٢٠).
- ٥٥- زياد بن الربيع اليمحمدي (ق).
- ٥٦- زيد بن الحباب (م، ق).
- ٥٧- سُريج بن النعمان الجوهري (د).
- ✱ ٥٨- سعيد بن خثيم (١١/١٧٥). من رجال «التقريب».
- ✱ ٥٩- سعيد بن زكريا القرشي، المدائني (١٠/٤٥٠). من رجال «التقريب».

(١) لعل الصواب: داود بن كثير عن الجريري؛ فلا يوجد إلا الرقي، وليحرر.

- ٦٠- سعيد بن سليمان الواسطي (ق).
- ٦١- سعيد بن شرحبيل الكندي (ق).
- ٦٢- سعيد بن عامر الضبيعي (٢٨٦/١٢، وترجمته). *
- ٦٣- سعيد بن يحيى الحميري (١/١٤٠). من رجال «التقريب». *
- ٦٤- سفيان بن عتبة (ق).
- ٦٥- سفيان بن عيينة (ق، م).
- ٦٦- سلم بن قتيبة، أبو قتيبة (٣٩/١). من رجال «التقريب». *
- ٦٧- سليمان بن حرب (م).
- ٦٨- سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر (م، س، ق).
- ٦٩- سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي (م).
- ٧٠- سليمان بن يوسف (٢٦٥/٣) لم أقف عليه، ولعله: سهل بن يوسف ^(١). *
- ٧١- سهل بن يوسف (٦٥/٢). من رجال «التقريب». *
- ٧٢- سويد بن عمرو الكلبي (ق).
- ٧٣- سلام بن سليم، أبو الأحوص (م، ق).
- ٧٤- شبابة بن سوار (م، د، ق).
- ٧٥- شريك بن عبدالله النخعي القاضي (م، د، ق).
- ٧٦- شهاب بن محمد الغاضري (٢٣٨/٨). لم أقف له على ترجمة، وليحرر. *

(١) أي أنه خطأ في الأصول.

- ✽ ٧٧- صفوان بن عيسى الزهري (٨٤/٢). من رجال «التقريب».
- ٧٨- الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل (ذكره المزي ولم يرمز له).
- ✽ ٧٩- عائذ بن حبيب (١٨٢/١). من رجال «التقريب».
- ٨٠- عبّاد بن العوّام (م، ق).
- ✽ ٨١- عبدالله بن الأجلح الكندي (١٠٧/٢). من رجال «التقريب».
- ٨٢- عبدالله بن إدريس (خ، م، د، ق).
- ٨٣- عبدالله بن بكر السهمي (ق).
- ✽ ٨٤- عبدالله بن داود الخريبي (٣/١). من رجال «التقريب».
- ✽ ٨٥- عبدالله بن رجاء المكي، أبو عمران البصري (٤/٢/٤٢٠). من رجال «التقريب».
- ٨٦- عبدالله بن المبارك (م، ق، د).
- ٨٧- عبدالله بن ثُمير (م، د، عس، ق).
- ٨٨- عبدالله بن يزيد، أبو عبدالرحمن المقرئ (م).
- ٨٩- عبدالأعلى بن عبدالأعلى (م، س، ق).
- ✽ ٩٠- عبدالحميد بن عبدالرحمن الحِمّاني (٦٠/٢). من رجال «التقريب».
- ✽ ٩١- عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن (٩٦/٣). من رجال «التقريب».
- ✽ ٩٢- عبدالرحمن بن عبدالله، مولى عمرو بن حُرَيْث (١٩٧/٧). لم أقف عليه.
- ✽ ٩٣- عبدالرحمن بن عثمان، أبو بحر البكراوي (٢٨٩/٢) من رجال «التقريب».

- ✱ ٩٤- عبدالرحمن بن غزوان، قُرَاد، أَبُو نُوح (١٩/١٣) والاستغناء: (٨٠/١) من رجال «التقريب».
- ٩٥- عبدالرحمن بن محمد المحاربي (ق).
- ٩٦- عبدالرحمن بن مهدي (م، ق).
- ٩٧- عبدالرحيم بن سليمان (م، ق).
- ٩٨- عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن محمد المحاربي (ذكره المزي ولم يرمز له).
- ✱ ٩٩- عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٣/٢٤٤). من رجال «التقريب».
- ١٠٠- عبدالسلام بن حرب (ق).
- ✱ ١٠١- عبدالصمد بن عبدالوارث (٢/١١٨). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٠٢- عبدالعزيز بن أبان بن محمد، أبو خالد الكوفي (٤/١/١١٢). من رجال «التقريب».
- ١٠٣- عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي (م).
- ١٠٤- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي (ق).
- ✱ ١٠٥- عبدالكبير بن عبدالمجيد، أبو بكر الحنفي (١/١٨٤). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٠٦- عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَاد^(١)، من رجال «التقريب».

(١) ذكرته الباحثة عيشة (المقطوعات: ١٦١). وورد عندها: «ابن أبي رواند»، ولا ذكر له في كتب الرجال، فاستظهرته كما هو مثبت. وهو محتمل لأنه من شيوخ =

- ✱ ١٠٧ - عبد الملك بن عمرو، أبو عامر العقدي (١٣٧/٢). من رجال «التقريب».
- ١٠٨ - عبد الوهاب بن عبد المجيد^(١) الثقفي (م، ق، خد).
- ✱ ١٠٩ - عبد الوهاب بن عطاء الخفاف (٥٠/٢). من رجال «التقريب».
- ١١٠ - عبدة بن سلمان الكلابي (م، ق).
- ١١١ - عبيد الله بن موسى العبسي (خ، م، ق).
- ✱ ١١٢ - عبيد الصيدلاني (٤٠/١). لم أقف عليه.
- ١١٣ - عبيد بن سعيد الأموي (م، ق).
- ✱ ١١٤ - عبيد بن سهل (٣٧/٣). لم أقف عليه.
- ١١٥ - عبيدة^(٢) بن حميد (ق).
- ✱ ١١٦ - عثام بن علي (٦١/١)، وترجمته.
- ✱ ١١٧ - عثمان بن عثمان الغطفاني القرشي (١٠١/١٠)، وترجمته.
- ✱ ١١٨ - عثمان بن عمر بن فارس البصري (٤٦٣/٨). من رجال «التقريب».
- ✱ ١١٩ - عرعة بن البرند السامي الناجي، كُزَمان، أبو عمرو البصري (ترجمته، والجرح ٤٦/٧)^(٣).

= أحمد بن حنبل. وليحرر موضعه من «المصنف» إن كان.

(١) في المطبوع من «تهذيب الكمال»: «عبد الوهاب بن عبيد» وهو خطأ.

(٢) في المطبوع ضبطه بالضم ثم الفتح، والصواب المثبت.

(٣) زاده الباحثة عيشة (المقطوعات: ١٥٠) وورد عندها: عرعة بن اليرند.

- ١٢٠- عفان بن مسلم (م، ق).
- ١٢١- عقبة بن خالد السُّكُونِي (م، ق).
- ١٢٢* - العلاء بن عُصَيْم (٤٥٨/١١). من رجال «التقريب».
- ١٢٣* - علي بن إسحاق السلمي (٥٧/٢)، وترجمته.
- ١٢٤* - علي بن الجعد (٢٤٢/٢)، وترجمته.
- ١٢٥- علي بن الحسن بن شقيق (ق).
- ١٢٦- علي بن حفص المدائني (م، ق).
- ١٢٧* - علي بن غراب (٩٨/٨). من رجال «التقريب».
- ١٢٨- علي بن مُسْنَر (م، ق).
- ١٢٩- علي بن هاشم بن البريد (ق).
- ١٣٠- عمر بن أيوب الموصلي (د).
- ١٣١* - عمر بن خالد (٤٤٥/١٠). له ترجمة في «الجرح» ١٠٦/٦.
- ١٣٢* - عمر بن زُرْعَة الخارفي (١٨٠/٣)، الجرح (١١٠/٦).
- ١٣٣- عمر بن سعد، أبو داود الحفري (م، د).
- ١٣٤* - عمر بن شبيب المُسَلِّي (الجرح ١١٥/٦). من رجال «التقريب».
- ١٣٥- عمر بن عبيد الطنافسي (ق).
- ١٣٦- عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي (ق).
- ١٣٧* - عمر بن مروان (١٦٢/١١). لم أقف عليه.

- ✱ ١٣٨ - عمر بن هارون (٤٩/٢). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٣٩ - عمرو بن الأصم الخزاعي (٧٥/١) لم أقف عليه.
- ✱ ١٤٠ - عمرو بن حماد بن طلحة القنّاد (٧٦/٣)، وترجمته.
- ✱ ١٤١ - عمرو بن محمد (٣٨/٥). يحرر فلم يتبين لي.
- ✱ ١٤٢ - عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنّي (٢٣٩/٢) من رجال «التقريب».
- ✱ ١٤٣ - عمرو بن الهيثم، أبو قطن (٢٧٧/٢/٤). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٤٤ - عمرو بن يحيى بن عمر بن سلمة بن الحارث الهمداني (الجرح ٢٦٩/٦).
- ١٤٥ - عيسى بن يونس (م، ق).
- ✱ ١٤٦ - غسان بن مضر (١١٤/٢)، وترجمته.
- ١٤٧ - الفضل بن دكين (م، ق).
- ✱ ١٤٨ - الفضيل بن عياض (٥٧/١). من رجال «التقريب».
- ١٤٩ - القاسم بن مالك المزني (م).
- ١٥٠ - قبيصة بن عقبة (م، ق).
- ١٥١ - قتيبة بن سعيد (ق).
- ✱ ١٥٢ - قرّة بن سليمان الجهضمي (١٠٧/٢/٤). له ترجمة في «الجرح» (١٣١/٧).
- ✱ ١٥٣ - قطن بن عبدالله، أبو مري (٦٦/١)، له ترجمة في «الجرح» (١٣٧/٧).
- ١٥٤ - كثير بن هشام (م).

- ١٥٥- مالك بن إسماعيل، أبو غسان النهدي (ق).
- ✱ ١٥٦- مبارك^(١) (٨/٣٤١، ٣٤٢).
- ✱ ١٥٧- محاضر بن المورع، أبو المورع الهمداني (٥/٣٩٨)، وترجمته.
- ✱ ١٥٨- محبوب القواريري (١/٨٣) من رجال «التقريب».
- ✱ ١٥٩- محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة (والده) (١/٣١٠). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٦٠- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (١/١٩). من رجال «التقريب».
- ١٦١- محمد بن بشر العبدي (م، س، ق).
- ✱ ١٦٢- محمد بن بكر بن عثمان البرساني (١/٩٤)، وترجمته.
- ١٦٣- محمد بن جعفر، غندر (م).
- ✱ ١٦٤- محمد بن الحجاج (١٢/٤٣٣). له ترجمة في «الجرح» (٧/٢٣٤-٢٣٥)^(٢).
- ١٦٥- محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي (ق).
- ١٦٦- محمد بن خازم، أبو معاوية الضير (م، ق).
- ١٦٧- محمد بن سابق (م).
- ١٦٨- محمد بن سليمان الأصبهاني (ق).
- ✱ ١٦٩- محمد بن سواء السدوسي (١/٣٠)، وترجمته.
- ١٧٠- محمد بن عبدالله بن الزبير، أبو أحمد الزيري الأسدي (خ، م، ق).

(١) كذا، وليحرر.

(٢) يحرر أيهم.

- ✱ ١٧١ - محمد بن عبدالله بن عبد الأعلى بن كناسة الأسدي (١٥٩/٢)، وترجمته).
- ✱ ١٧٢ - محمد بن عبد الرحمن السلوسي (٤٦٦/١٠)^(١). له ترجمة في «الجرح» (٣٢٤/٧).
- ١٧٣ - محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي (م، د، ق).
- ١٧٤ - محمد بن أبي عبيدة بن معن المسعودي (م، ق).
- ✱ ١٧٥ - محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي (ترجمته).
- ١٧٦ - محمد بن فضيل بن غزوان (خ، م، ق).
- ✱ ١٧٧ - محمد بن كثير (٣٢١/٨) يحرر.
- ١٧٨ - محمد بن مروان العقيلي (خد).
- ١٧٩ - محمد بن مصعب القرقيساني (ق).
- ✱ ١٨٠ - محمد بن ميسر الصاغاني، أبو سعد (١٥٨/٥)، الجرح (١٠٥/٨). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٨١ - محمد بن هارون البصري (٥٠/٢) لم أقف عليه^(٢).
- ✱ ١٨٢ - محمد بن يزيد الواسطي الكلاعي (٤٠/١). من رجال «التقريب».
- ✱ ١٨٣ - مخلد بن يزيد (٤٧٧/٢)، وترجمته.
- ١٨٤ - مرحوم بن عبدالعزيز العطار (م).

(١) يروي هنا عن مقعس بن عمران بن حطان. والمؤلف لم يدركه جزءاً، وهو من شيوخ وكيع، فالظاهر أنه سقط من الأصول، والله أعلم.

(٢) لعله وقع خطأ في اسمه، أو سقط، فليحرر.

- ١٨٥ - مروان بن معاوية الفزاري (م).
- ١٨٦ - مصعب بن المقدام (م).
- ١٨٧ - مطلب بن زياد (ذكره المزي ولم يرمز له).
- ١٨٨ - معاذ بن معاذ العنبري (م، ق).
- ١٨٩ * - معاذ بن هشام (٢/ ٤٤١). من رجال «التقريب».
- ١٩٠ - معاوية بن عمرو الأزدي (م).
- ١٩١ - معاوية بن هشام القصار (م، ق).
- ١٩٢ - معتمر بن سليمان التيمي (م).
- ١٩٣ * - مُعَمَّر بن سليمان الرقي (١٢ / ١٩٢، وترجمته).
- ١٩٤ - معلى بن منصور الرازي (م، ق).
- ١٩٥ - معن بن عيسى القزاز (ق).
- ١٩٦ * - ميمون الزعفراني ^(١) (٨ / ٦٥٣).
- ١٩٧ - ملازم بن عمرو الحنفي (ق).
- ١٩٨ * - نصر بن إسماعيل البجلي ^(٢). من رجال «التقريب».
- ١٩٩ - هاشم بن القاسم، أبو النصر (م).

(١) كذا ورد في «المصنف». والذي في «الجرح» (٨ / ٨٠): محمد بن ميمون الزعفراني.

(٢) من زيادات الباحثة عيشة (الموقوفات: ١٥٢). وورد عندها: نصر، وهو خطأ طباعي.

- ٢٠٠- هُشيم بن بشير (م، ق).
- ✱ ٢٠١- هشيم بن أبي ساسان (٤/٢/٤١٤). له ترجمة في «الجرح» (٩/١١٦).
- ٢٠٢- هُوْذَة بن خليفة (ق).
- ٢٠٣- وكيع بن الجراح الرُّؤاسي (م، ق).
- ✱ ٢٠٤- الوليد بن عقبة بن المغيرة الشيباني (٢/٣١٨). من رجال «التقريب».
- ✱ ٢٠٥- وهب بن إسماعيل بن محمد الأسدي، أبو محمد الكوفي (٤/١/١٥١). من رجال «التقريب».
- ٢٠٦- يحيى بن آدم (م).
- ✱ ٢٠٧- يحيى بن أزهر (١١/٣٩٢). من رجال «التقريب».
- ✱ ٢٠٨- يحيى بن إسحاق السيلحي (م، ق).
- ✱ ٢٠٩- يحيى بن بشير الجزري ^(١) (٢/٨٤).
- ٢١٠- يحيى بن أبي بكر الكرماني (م، ق).
- ٢١١- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (م).
- ٢١٢- يحيى بن سعيد القطان (خ، م، ق).
- ٢١٣- يحيى بن سُلَيم الطائفي (ق).
- ✱ ٢١٤- يحيى بن عباد الضبعي، أبو عباد (٢/١٧٧). من رجال «التقريب».
- ٢١٥- يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية (ق).

(١) هذه الترجمة ملبسة، وفيها تنبيهات يراجع لها المعجم المفصل.

- ٢١٦- يحيى بن عيسى الرملي (بخ).
- * ٢١٧- يحيى بن الفضيل الكوفي^(١). له ترجمة في «الجرح» (١٨١/٩).
- * ٢١٨- يحيى بن محمد بن البهي (١٨١/١/٤). له ترجمة في «الجرح» (١٨٥/٩).
- * ٢١٩- يحيى بن محمد بن قيس القرشي الحاربي، أبو زكير (١٧٨/٥).
من رجال «التقريب».
- ٢٢٠- يحيى بن واضح، أبو ثميلة (ق).
- ٢٢١- يحيى بن يعلى الأسلمي (ذكره المزي ولم يرمز له).
- ٢٢٢- يحيى بن يعلى، أبو الحياة التيمي (م، ق).
- * ٢٢٣- يحيى بن يعلى الحاربي (ترجمته).
- ٢٢٤- يحيى بن يمان (ق).
- * ٢٢٥- يزيد بن أبي خندق (٦١/٢). له ترجمة في «الجرح» (٢٥٩/٩).
- ٢٢٦- يزيد بن المقدام بن شريح بن هاني (ق).
- ٢٢٧- يزيد بن هارون (م، ق).
- * ٢٢٨- يزيد أبو شيبة (١٣٩/١٤) يحرر؛ فلم يتبين لي.
- * ٢٢٩- يعقوب بن إبراهيم (٧٠/١) يحرر أيهم.
- ٢٣٠- يعلى بن عبيد الطنافسي (م، ق).
- * ٢٣١- يَعمَر بن بشر (٩١/١٢). له ترجمة في «الجرح» (٣١٣/٩).

(١) من زيادات الباحثة عيشة (الموقوفات: ٢٠١). وهو محتمل؛ لأنه يروي عن الحسن ابن صالح.

٢٣٢- يونس بن محمد المؤدب (م، ق).

* ٢٣٣- أبو أيوب القريعي أو الفريعي أو الصريعي (٨٤ / ٢)، يحرر.

٢٣٤- أبو بكر بن عياش (خ، ق).

* ٢٣٥- أبو حيان أو حبان (٢٦٥ / ٢)، يحرر.

* ٢٣٦- أبو قبيصة (٤٤ / ١) يحرر.

ملاحظات وخلاصات:

١ - هؤلاء الذين وقفت عليهم حتى هذه الساعة من شيوخ ابن أبي شيبة في «المصنف» أو غيره، مما ذكره المزني أو غيره. وقد استفدت من كل من كتب في هذا الموضوع. وأنبه على بعض الأسماء التي ربما يُظن سقوطها من هذه القائمة، وقد وردت بأسماء أخرى، فمن ذلك :

١ - عمرو بن طلحة، هو عمرو بن حماد بن طلحة القناد، ولكن قد ينسب لجده كما في (٥١٣ / ٢)، وانظر ترجمته.

٢ - قراد، هو أبو نوح عبدالرحمن بن غزوان، تقدم.

٣ - محمد بن أبي عدي، اسم أبي عدي: إبراهيم، وتقدم.

٤ - محمد بن كناسة، هو محمد بن عبدالله بن عبدالأعلى، تقدم.

٥ - أبو خالد وليس بالأحمر. الأقرب أنه عبدالعزيز بن أبان؛ فقد صرح في أحد المواضع بقوله: أبو خالد عبدالعزيز، وأراد التمييز عن أبي خالد الأحمر. ولعله ورى به هكذا؛ لأن عبدالعزيز بن أبان: متروك؛ فكانه استحي من ذكره، والله أعلم!

ب - هذا وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن كثير من المبهمين من شيوخه. انظر مثلاً: ٢/١٦٠، ٣/١٣٨، ٤/١٦٦، ٥/٦٥، ٢٢١، ١٠/٣٥، ١٢/٢٢٨، ١٣/٥٣٥، ١٣/١٣٣، ١٣/٥٢، ٥٨، ١٣٣ وغيرها.

ج - واعلم أن هذا الثبت الذي جمعناه حتى كتابة هذه الأسطر ونحن بعد لم تنته من تحقيق كامل الكتاب؛ فقد بقي نحو ثلثه^(١)! فأنت ترى أن مجموع ما ذكرناه مع ما ذكره المزي: (٢٣٦) رجلاً. وما ذكره المزي وحده: (١٢٠) شيخاً؛ فيكون ما زدناه: (١١٦) شيخاً.

منهم (٢٠) رجلاً نص المزي في تراجمهم من «تهذيب الكمال» أن ابن أبي شيبة روى عنهم؛ فلعلة ذهل عن نقل ذلك إلى ترجمته ليجعلهم في شيوخه! وهذه أرقام تراجمهم^(٢): ١، ٢٤، ٣٥، ٥١، ٥٢، ٦٢، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٩، ١٧١، ١٧٥، ١٨٣، ١٩٣، ٢٢٣.

ومنهم ستة رجال نص ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» على رواية ابن أبي شيبة عنهم في تراجمهم فيه، وهذه أرقامهم: ١١، ١٦، ٢٠، ٢٧، ١٣٢، ١٨٠.

ومنهم ١٥ رجلاً ليسوا من رجال «التهذيب» ووجدت لهم تراجم في «الجرح»، وهذه أرقامهم: ٢٩، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٥٤، ١٣١، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٦، ٢٠١، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٣١.

ومنهم رجل واحد لم أجده كما أورده المصنف في «الجرح» وإنما وجدته كذلك عند ابن حبان في ثقافته، وهو صاحب الترجمة الثانية في هذا الثبت.

(١) لأنني كتبت هذه المقدمة قبل الانتهاء من تحقيق الكتاب.

(٢) أي كما في هذا الثبت الذي بين يديك.

ومنهم ثمانية رجال لم أقف لهم على تراجع البتة! ولعله أن ي
النظر فيهم كرتة أخرى، وهذه أرقامهم: ٧٠، ٧٦، ٩٢، ١١٢، ١١٤، ١٣٧،
١٣٩، ١٨١.

ومنهم ١٢ رجلاً يحتاجون لمزيد بحث وتحريز، ولعله أن يكون في وقت
أوسع لألحقهم بما يناسبهم من الأقسام السابقة، وهذه أرقامهم: ٤٩، ١٤١،
١٥٦، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٧، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦.

والباقون - وعدتهم خمسون رجلاً - كلهم من رجال «التهذيب»، ولم
أراجع تراجعهم كلهم فيه لأبحث عن رواية المصنف عنهم أو لا، ولعل ذلك
أن يكون في المعجم المفرد إن شاء الله.

د - ثم وقفت على أطروحة الباحثة عيشة المشعبي عن ابن أبي شيبة
ومصنفه، فوجدتها قد استقصت في هذا الموضوع ما لم يستقصه من قبلها،
ولكني وجدت عندها أوهاماً وأخطاءً طباعية وغيرها، فاستخرجت من
زياداتها على ما ذكرت خمسة تراجم هذه أرقامها: ٣١، ١٠٦، ١١٩، ١٩٨،
٢١٧. وباقي الزيادات إما أنني لم أقف عليهم في كتب الرجال، وعدتهم ٢٨
ترجمة. أو أن المؤلف لم يدركهم قطعاً، وعدتهم: ٦٣ ترجمة. أو أنهم يحتاجون
لتحرير؛ فلا يُدرى المقصود بهم حتى يُرجع لروايتهم في «المصنف» ويعرف
شيوخهم، وعدتهم: ٢١ ترجمة. ولي ملاحظات أخرى على هذه الرسالة
غيرها^(١).

(١) أقول: وبهذه المناسبة فإنني أنوه بجهد الأخت الباحثة في رسالتها تلك؛ حيث
تجلدت لإنجازها فوق كل المصاعب التي واجهتها، وامتتها بعزيمة لا تعرف الملل،
وطرّزت أطروحتها بإحصائيات ليست لغيرها ولا يستغنى عنها، وقد استفدت =

وبعد.. فالنية متجهة - بحول الله - لذلك المعجم الموعود. وفيه زيادات كثيرة على ما سبق في هذا الثبت المختصر، ولعل الله أن يُعجّل في إنجازهِ .

* * *

= منها جميعاً في أماكنها من هذه الدراسة وأشرت لذلك كله. لذا فلإني أوصي بطباعتها مع حذف الحشو الوارد فيها، والنظر في الملاحظات الواردة عليها. وهذا لا يقلل من قيمة هذه الرسالة أو جهد صاحبها بحال.

ثانياً - أقرانه :

زامل بن أبي شيبة الكثير من أقرانه في طلب العلم، وزاحمهم عند حلق المشايخ وزاحمهم، كما قال يحيى الحِمَّاني: «أولاد ابن أبي شيبة من أهل العلم كانوا يزاحموننا عند كل محدث» ^(١).

وأجلّ أقرانه هم شيوخه الذين شاركهم في التلقي عن بعض الكبار، كشريك، وأبي الأحوص ونحوهما. وقد عددتُ منهم نحو الثلاثين وزيادة، ولعلي أن أذكر خمسة منهم، وهم: حاتم بن إسماعيل، وأبو أسامة، وأبو داود الطيالسي، وعَبَّاد بن العوام، وعبدالله بن المبارك وغيرهم.

ثم يتلوهم في الجلالة الثلاثة الذين اتفق المتقدمون والمتأخرون على أنهم أعلم أهل عصرهم بالحديث، وهم الذين قال فيهم الذهبي: «وهو - أي ابن أبي شيبة - من أقران أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني في السنن والمولود والحفظ. ويحيى بن معين أسننٌ منهم بسنوات» ^(٢).

وقال فيهم أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى الحديث إلى أربعة: فأبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أفقهم فيه، ويحيى بن معين أجمعهم له، وعلي بن المديني أعلمهم به» ^(٣).

وقال أيضاً: «ريانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلل والحرام أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقه للحديث وأداءً علي بن المديني، وأحسنهم وضعاً لكتاب أبو بكر

(١) تاريخ بغداد (١٠/٦٨)، تهذيب الكمال ٣٩/١٦، السير (١١/١٢٣).

(٢) السير (١١/١٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٦٩)، وتقدمه «الجرح والتعديل» (١/٢٩٣)، (٣١٥)، (٣١٩)، وتهذيب الكمال (١٦/٤٠)، والسير (١١/١٢٤).

ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين^(١).

فهؤلاء ثلاثة متفق على جلالتهم:

١- أحمد بن حنبل.

٢- يحيى بن معين.

٣- علي بن المديني .

ومنهم كذلك قائلًا الجملتين السابقتين :

٤- أبو عبيد القاسم بن سلام، الإمام اللغوي المحدث الشهير؛ فقد شارك ابن أبي شيبة في بعض شيوخه.

٥- ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، وهو من الحفاظ، وإن تُكَلِّم فيه.

٦- وأخواه: عثمان بن أبي شيبة - وأبو بكر أجلّ منه وأحفظ، كما قال أحمد: «هو أحبّ إليّ من عثمان»^(٢) .

٧- والقاسم بن أبي شيبة، وهو ضعيف، وتقدم.

٨- محمد بن عبد الله بن مُمير، وهو من الثقات الأجلاء إلا أن الأقران يجري بينهم ما هو معروف؛ فوقع في أبناء أبي شيبة^(٣)، والله يعفو عنهم، ويأتي الجواب عنه .

وحصر أقرانه لا سبيل إليه، ولكن بالتأمل في أسماء تلاميذ بعض شيوخه تبرز أسماء تستوقف البصر، وأنا أشير في هذه العجالة لأجل

(١) تاريخ بغداد ٦٩/١٠، السير ١٢٧/١١.

(٢) الجرح والتعديل ١٦٠/٥، تهذيب الكمال ٣٩/١٦.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٦٨/١٠.

هؤلاء من أصحاب التصانيف ومشاهير المحدثين، فمنهم^(١) :

- ٩- هناد بن السريّ.
- ١٠- محمد بن سليمان لوين.
- ١١- أحمد بن منيع البغوي.
- ١٢- إسحاق بن راهويه.
- ١٣- الحسن بن عرفة العبدي.
- ١٤- خليفة بن خياط.
- ١٥- زهير بن حرب.
- ١٦- محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنِيّ.
- ١٧- مُسَدَّد بن مُسرهد.
- ١٨- سعيد بن منصور.
- ١٩- نُعيم بن حماد.
- ٢٠- إبراهيم بن إسحاق الحربي.
- ٢١- الحارث بن أبي أسامة.
- ٢٢- أبو زُرعة الرازي.
- ٢٣- أبو حاتم الرازي.
- ٢٤- محمد بن سعد كاتب الواقدي، وصاحب «الطبقات».

(١) وكلهم من تلاميذ: شريك أو وكيع أو هشيم أو أبي الأحوص أو هوزة بن خليفة أو شبابة أو سهل بن يوسف، ولم أشأ أن أزيد عن هؤلاء، ففيهم كفاية.

٢٥- أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي.

وهؤلاء كلهم أصحاب تصانيف مشهورة في الحديث وعلله وعلومه.

٢٦- عبدالله بن مسلمة القعني.

٢٧- يحيى بن يحيى النيسابوري.

وهما من تلاميذ مالك بن أنس.

٢٨- أبو الربيع سليمان بن داود الزهراني.

٢٩- محمد بن الصباح الدولابي.

٣٠- يعقوب بن إبراهيم الدورقي.

٣١- عمرو بن علي الفلاس.

٣٢- محمد بن سلام البيكندي.

وغيرهم كثير جداً.

والملاحظ أنه زامل بعض تلاميذه في طلب العلم عند بعض الشيوخ، كأبي زُرعة وأبي حاتم الرازيان، ومحمد بن سعد وغيرهم. ويشبه أن يصح فيه قول سفيان ووكيع: «إنه لا ينبل المحدث حتى يكتب عمّن فوقه ومثله ودونه»^(١). وإنما قلت «يشبه»؛ لأن الرفقة في تلقي العلم قريبة من كتابة العلم وروايته، وتقدم الكلام على شيوخه وأخذه عن الصغار من أقرانه.

(١) انظر: فتح المغيث، للسخاوي ٢٩٦/٣.

ثالثاً- تلاميذه:

أما حصر تلاميذ هذا الإمام الذي ربما جلس في حلقة نحو الثلاثين ألفاً^(١)؛ فهذا لا سبيل إليه، ولو شئنا أن نُتَقَّب في كتب التراجم والحديث لعلمنا أن نقف على كل تلاميذه؛ لما أمكن ذلك! وأكثر من جمعهم الإمام المزي في سفره العظيم «تهذيب الكمال»، حيث عدّ منهم (٤٨) تلميذاً.. قطعاً ليسوا كلهم وإنما من له رواية عنه في أحد الكتب الستة. وأما الذين عدّهم الخطيب البغدادي^(٢) أو الذهبي^(٣)؛ فهم مندرجون فيمن عدّهم المزي غالباً، ووجدت زيادات عليهم قليلة. وأذكرهم الآن مرتين كما أوردتهم المزي، وأنبه على البارزين منهم بكتابة هذه النجمة قبل رقمه (*)، ومن ذكره الخطيب أعقبته بهذا الرمز (خ) أو الذهبي بهذا (ذ)، وما كان من زياداتي عليهم بهذا (ز). وهؤلاء هم:

* ١ - البخاري، صاحب «الصحيح». روى عنه في الصحيح ثلاثين حديثاً^(٤). وفي «الأدب المفرد» خمس روايات فقط^(٥).

* ٢ - مسلم، صاحب «الصحيح» أيضاً. وقد أكثر عنه في صحيحه جداً؛ فقد روى عنه (١٥٤٠) حديثاً^(٦).

(١) انظر: تاريخ بغداد ١٠/٦٧.

(٢) السابق ١٠/٦٦.

(٣) السير ١١/١٢٣.

(٤) ذكره ابن حجر في «التهذيب» ٣/٢٤٠. ولكن الذي وقفت عليه الباحثة عيشة: (ص ٣٤٧-٣٤٩) سبعة عشر حديثاً فقط. وذكرت إحالاتها على «الصحيح» بالتفصيل.

(٥) انظر رسالة المشعي: ٣٧١-٣٧٢.

(٦) ذكره ابن حجر في «التهذيب» أيضاً ٣/٢٤٠. ولكن الذي وقفت عليه الباحثة عيشة: ص ٣٥٠-٣٥٨ (١٣٢٥) حديثاً فقط مع إحالاتها التفصيلية.

- * ٣ - أبو داود، صاحب «السنن». روى عنه في سننه (٩٥ حديثاً^(١)).
- * ٤ - ابن ماجه، صاحب «السنن» أيضاً. وقد أكثر عنه جداً، فقد بلغت مروياته عنه في سننه: (١١٠٧ رواية^(٢)).
- * ٥ - إبراهيم بن إسحاق الحربي، صاحب «غريب الحديث». (خ).
- * ٦ - ابنه: أبو شيبه إبراهيم.
- * ٧ - أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي. (ذ).
- * ٨ - أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي القاضي. يروي عنه كتاب «الأدب». وهو صاحب «مسند أبي بكر» و«الجمعة» وغيرهما.
- * ٩ - أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. صاحب «المسند»، وقد أكثر عنه فيه. (ذ).
- * ١٠ - أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل. صاحب «السنة» و«الآحاد والمثاني»، و«الأوائل» و«الديات» وغيرها. بلغت مروياته عنه في كتاب «السنة» له: ٢٩٤ رواية. وفي «الأوائل»: ٣٢ رواية^(٣). (ذ).
- * ١١ - أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل السنة، وصاحب «المسند»، وتقدم أنه من أقرانه. بلغت مروياته عنه في «المسند» وحده: ٩١

(١) انظر: رسالة «ابن أبي شيبه ومصنفه» لعيشة المشعي: ٣٩٥.

(٢) السابق: ٣٦٠-٣٦٩.

(٣) السابق: ٣٧٢-٣٨٦.

رواية^(١). (خ. ذ).

١٢- أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري.

١٣- إسحاق بن الخليل البغدادي .

١٤- أبو يعقوب إسحاق بن أبي عمران موسى النيسابوري ثم الإسفراييني.

* ١٥- بقيّ بن مخلد الأندلسي. صاحب المصنفات العظيمة. وهو الذي يروي عنه كتاب «المصنف». وتأتي ترجمته بتوسع. (ذ).

* ١٦- جعفر بن محمد الفريابي. صاحب المصنفات. (ذ).

١٧- حامد بن محمد بن شعيب البلخي. (ذ).

* ١٨- الحسن بن سفيان الشيباني. صاحب «المسند». وهو يروي عن ابن أبي شيبة مسنده أيضاً. (ذ).

١٩- الحسن بن علي بن شبيب المعمرى. (خ).

٢٠- أبو حامد حمدان بن غارم البخاري.

* ٢١- زكريا بن يحيى السُّجزي، الملقب بـ: خياط السنة، أحد الحفاظ.

* ٢٢- صالح بن محمد البغدادي، الملقب بـ: صالح جَزْرة. من مشاهير المحدثين. (ذ).

* ٢٣- عباس بن محمد الدُّوري. راوي «التاريخ» عن ابن معين. (خ).

(١) السابق: ٣٤٤-٤٤٧. والذي ذكره صاحب «معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند»: ٢٤٠ (٧٣ حديثاً فقط)، فلعله التبس على الباحثة روايات عبدالله. والله أعلم.

- * ٢٤- عبدالله بن أحمد بن حنبل. ابن الإمام المشهور. صاحب «السنة» وغيره. بلغت مروياته عنه فيه وحده (٢٠ رواية^(١)). (خ).
- * ٢٥- عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي. صاحب «السنن». بلغت مروياته عنه فيه وحده: (٢٩ رواية^(٢)). (ز).
- * ٢٦- عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا. صاحب الأجزاء المشهورة.
- * ٢٧- أبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي، المحدث المشهور صاحب «الجعديات» وغيرها. (خ). (ذ).
- * ٢٨- عبدان بن أحمد الأهوازي. يروي عنه «التاريخ» و «الأوائل». (ذ).
- * ٢٩- أبو زُرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي. إمام الجرح والتعديل. (ذ).
- ٣٠- عبيد بن غنام بن حفص بن غياث. ذ.
- ٣١- عبيدالله بن أحمد بن معروف، أبو محمد المعتزلي.
- ٣٢- عثمان بن خرّاذ الأنطاكي.
- ٣٣- عمر بن حفص. يروي عنه «المسند». (ز).
- ٣٤- فهد بن سليمان النّخّاس الكوفي.
- ٣٥- أبو سهل القاسم بن خالد بن قطن المروزي.
- ٣٦- قسطنطين بن عبدالله الرومي. مولى المعتمد على الله.
- ٣٧- محمد بن إبراهيم الملقب بـ: مُرَبِّع. (خ).

(١) انظر: رسالة المشعي السابقة: ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) السابق: ٣٦٩-٣٧١.

٣٨- محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي، أبو العلاء، يروي عن ابن أبي شيبة بعض كتبه منها: «الإيمان» و «فضائل القرآن» وقطعة من «التفسير». (ز).

* ٣٩- أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي. إمام الجرح والتعديل.

* ٤٠- محمد بن إسحاق الصاغانى. من الحفاظ. (خ).

* ٤١- محمد بن سعد، كاتب الواقدي. صاحب «الطبقات». (ذ).

٤٢- محمد بن شيرزاد. راوي كتاب «الزهد» عنه. كما ذكر السمعاني، ولم أقف عليه ولعله تصحف من الآتي. وانظر الكلام على روايات الكتاب. (ز).

٤٣- محمد بن شيرويه بن عيسى، أبو بكر^(١). (ز)

٤٤- محمد بن عبدوس بن كامل السراج. يروي عن ابن أبي شيبة كتاب «الأوائل». (خ. ذ).

٤٥- محمد بن عبيدالله بن المنادي. (خ).

* ٤٦- ابن أخيه: محمد بن عثمان بن أبي شيبة. صاحب التصانيف. يروي عن ابن أبي شيبة كتاب «الأشربة».

٤٧- محمد بن محمد بن إسماعيل الجذوعي^(٢). (ز).

* ٤٨- محمد بن محمد بن سليمان الباغندي. من الحفاظ. (خ. ذ).

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٤/٥، والتوضيح ٥٣٤/١.

(٢) روى عن ابن أبي شيبة - كما في «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (١٥٢ ط المزيدي) - وله ترجمة في «السير» ٥٠٦/١٣.

- * ٤٩- محمد بن وضّاح القرطبي، المحدث الأندلسي الشهير. روى عن ابن أبي شيبة «المسند». وهو من أقران بقي بن مخلد.
- ٥٠- محمد بن يحيى. عده الذهبي، ولا أدري من يقصد به!
- ٥١- موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري. (خ).
- * ٥٢- الهيثم بن خلف الدوري. أحد الحفاظ. (ذ).
- * ٥٣- يعقوب بن شيبة السدوسي. صاحب «المسند» المعلن. (خ).
- ٥٤- أبو عمرو يوسف بن يعقوب النيسابوري. يروي عنه «التاريخ». (ذ).
- فهؤلاء أشهر تلاميذه، وجُلّهم معدودون في الحفاظ، وراجع تراجمهم - إن شئت - في «تذكرة الحفاظ» للذهبي. أو غيره.

* * *

المطلب الثالث

مؤلفاته

تمهيد :

اشتهر المؤلف أبو بكر بن أبي شيبة - رحمه الله - بكثرة التصنيف وحُسنه، وسَبَقَ مقولة أبي عُبَيد القاسم بن سَلام - رحمه الله - في ابن أبي شيبة، بعد أن ذكر أقرانه؛ حيث قال: «.. وأحسنهم وضعاً لكتاب: أبو بكر ابن أبي شيبة»^(١).

وقد اشتهر - رحمه الله - بكتابه: «المصنف» حتى صار يقال فيه: صاحب «المصنف» تمييزاً له عن غيره من أبناء أبي شيبة. و «المصنف» فضله معروف، ويأتي كلام العلماء فيه - إن شاء الله -^(٢).

أقول: لو لم يكن لابن أبي شيبة سواه؛ لكفاه، فكيف وله غيره!. وقبل أن أسرد مؤلفاته وأتكلّم عنها، أذكر الملاحظات عليها بعامة، ثم أشرع في بيان تلك المؤلفات. فمنها:

١ - يلاحظ تناقل الناس مؤلفات هذا الإمام مجموعة أو مفرقة، فمن المؤلفات المجموعة: «المصنف» و «التفسير» و «المسند». ومن المَفْرَقَة: «الأوائل» و «المغازي» و «التاريخ» وغيرها^(٣).

(١) انظر: مقدمة الكلام عن أقرانه.

(٢) انظر: الفصل الآتي عن «المصنف» وأقوال العلماء فيه.

(٣) انظر: مقدمة د. عبدالعزيز العمري لكتاب «المغازي» لابن أبي شيبة: ٤٠.

ويأتي مزيد بسط لهذه المسألة فيما بعد، بحول الله. ﴿٥﴾

٢ - يلاحظ اختلاف التسمية في بعض الكتب، وأجزم أنها اسم لكتاب واحد، ولعل بعض العلماء يروي العنوان بالمعنى على عادة المتقدمين، - وله نظائر - فمن ذلك كتاب «المصنف»، فإن بعضهم سمّاه: «السنن»، وبعضهم: «الأحكام»!. وكذلك «فضائل القرآن»؛ فقد سُمّي باسمين آخرين أيضاً، كما سيأتي.

٣ - يلاحظ ثراء مصنفات هذا الإمام بالنصوص المسندة من أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة، أو مقطوعة. وكلها بالأسانيد. وقد عبّر عنها الذهبي بقوله: «الكتب الكبار» ^(١).

٤ - يلاحظ عدم خلط ابن أبي شيبة رأيه مع هذه النصوص، فلا تكاد ترى له قولاً إلا تبويهاً أو شرحاً لغريب، على عادة أهل عصره كأحمد بن حنبل ^(٢) وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم.

٥ - أبرز المترجمين له الذين جمعوا مصنفاته: ابن النديم، والخطيب، والداودي، وإسماعيل باشا، والكتاني، وكحالة، وأما غيرهم، فذكروا أشهر مؤلفاته.

٦ - أبرز كتبه التي أجمع عليها جُلّ من ترجمه: التفسير، والمسند، والمصنف، ولكنه ربما سُمّي بأسماء أخرى.

(١) السير ١٢٢/١١، والعبر ٣٣١/١. ومثله ابن العماد في «الشذرات» ٨٥/٢.

(٢) لذا استنكر بعض العلماء نسبة كتاب «الصلاة» للإمام أحمد؛ حيث إن منهجه مخالف لمنهج الإمام في سائر كتبه، وسائر أهل عصره، والله أعلم.

٧- أكثر العلماء رواية لكتب ابن أبي شيبة ممن وقفت على كتبهم: الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس»، يليه الروداني في «صلة الخلف»، والظاهر أنه أخذ رواياته عن ابن حجر^(١). ويبلغ مجموع الكتب التي يرويانها: سبعة، وهي: المصنف والمسند والتفسير والتاريخ والإيمان والأوائل وثواب القرآن.

٨- أكثر كتب ابن أبي شيبة رواية في كتب الفهارس والمعاجم والمشيخات: «المصنف» و«المسند».

٩ - يلاحظ وحدة المنهج عند ابن أبي شيبة في هذه الكتب جميعها - مع اختلاف يسير - لذا فمعرفة منهجه في كتاب يساعدنا في معرفة منهجه في الكتب الأخرى.

١٠- قال الرامهرمزي: «وتفرد بالكوفة أبو بكر بن أبي شيبة بتكثير الأبواب وجودة الترتيب وحسن التأليف»^(٢). وقال ابن حجر: «ومنهم من صنف على الأبواب والمسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة»^(٣). وقال أيضاً: «صاحب تصانيف»^(٤). وتقدم قول الذهبي وابن العماد: «صاحب الكتب الكبار»^(٥).

والآن إلى مؤلفاته والكلام عنها:

(١) انظر هذه المرويات مبثوثة في هذا المبحث عند كل كتاب يأتي.

(٢) المحدث الفاصل: ٦١٤.

(٣) مقدمة الفتح: ٦.

(٤) ترجمته من: «التقريب».

(٥) هذا الجمع في هذا المبحث مستفاد من الأخت عيشة: ١٤٦.

١ - «المسند»:

ذكره كل من ترجم له إلا القليل، فمن هؤلاء: ابن النديم والخطيب وابن الجوزي وابن عبد الهادي والذهبي والداودي وإسماعيل باشا البغدادي والكتاني^(١) وعمر رضا كحالة. وغيرهم ممن كتب في تاريخ السنة.

قال الذهبي: «له كتابان كبيران نفيسان: المسند والمصنف»^(٢). وهو كما قال حاجي خليفة: «كتاب كبير»^(٣). وكذلك قال المباركفوري إلا أنه زاد: «.. وهو كتاب كبير، نسخة كاملة من هذا الكتاب مكتوبة بخط السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية»^(٤)، أقول: هذا وهم منه - رحمه الله - فلا أثر لهذا الكتاب اليوم كاملاً^(٥)، نعم توجد منه قطع صغيرة - ويأتي الحديث

(١) في «الرسالة المستطرفة»: ٦٦. ولم أذكر إحالات المؤلفين السابقين؛ لأنها مذكورة بالكامل في مقدمة هذه الدراسة. تنبيه: ذكرت الأخت عيشة: ١٥٠ أن «المسند» ذكر في «المصنف» ٢٥٧/١٠. قلت: وهمت!.

(٢) انظر مقدمة «المطالب العالية» ٤٣٩/١ (ط دار العاصمة)، وعزاها إلى: «ميزان الاعتدال» ٤٩٠/٢، وليست فيه؛ فهو وهم، وإنما أثبت هذه العبارة؛ لأنني قرأتها في بعض المراجع التي قرأتها عن المؤلف ونسبتها الآن، وأعدّها حين أقف على الوطن الصحيح لها إن شاء الله.

(٣) كشف الظنون ١٦٧٨/٢.

(٤) مقدمة «تحفة الأحوذى» ٣٣١/١.

(٥) وقس على هذا ما ذكره عن «مسند بقي بن مخلد»، و «المسند الكبير» للبخاري، و «مصنف سعيد بن منصور» وغيرها؛ فقد سألنا أهل الاختصاص، فأفادونا بالنفي؛ وله عذران في ذلك، أولهما: أنه طرأ على ألمانيا بعد الحرب أمور غيرت كثيراً من أوضاعها، فمن ذلك المخطوطات التي فيها أفادني بذلك الشيخ محمد الشيباني (رئيس مركز المخطوطات بالكويت)، والثاني: أن الشيخ المباركفوري =

عنها - وأما أن يوجد كاملاً؛ فلم يظهر شيء حتى الآن.

وهو مسند مرتب على مسانيد الصحابة - دون منهج واضح في ترتيبهم^(١) - . وقد طبع منه قطعة عام (١٤١٨هـ) عن دار الوطن بالرياض بتحقيق عادل العزازي وأحمد المزيدي. في مجلدين، مجموع ما فيهما من الأحاديث: ٩٩٨ حديثاً مرفوعاً. ويلاحظ أن المطبوع ملفق من روايتين: رواية عمر بن حفص ورواية ابن وضاح. فمن الرواية الأولى قطعة من مسانيد أبي أيوب الأنصاري إلى زيد بن أرقم. ومن الثانية: قطعة من مسانيد بُيُوط بن شريط إلى مسانيد من لم يعرف اسمه. وهما مخطوطان في مكتبة أحمد الثالث بتركيا. والخزانة العامة بالرباط. قلت: وفي المكتبة المحمودية قطعة منه^(٢). وكذلك في المكتبة الظاهرية^(٣). وقد خلط سزكين بين مخطوطات «المصنف» و «المسند» في تاريخه^(٤) فجعلهما شيئاً واحداً!! وليس الأمر كذلك^(٥).

وقد كان أخونا الشيخ إبراهيم المزيدي - رحمه الله - يجمع هذه المخطوطات لتحقيقها، ولكن المنية وافته قبل أن يتم عمله.

= اعتمد في كل ما ذكره على فهرس للمخطوطات ظهر في الهند لرجل غير عمدة،

أفادني بذلك الشيخ سعد الحميد (حفظه الله)، والله أعلم.

(١) انظر: مقدمة «المطالب العالية» ٤٣٩/١.

(٢) انظر: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (١١٧٩).

(٣) انظر: تاريخ التراث العربي ٢٠٦/١/١.

(٤) وقد وقفنا على بعض المخطوطات التي كتب على غلافها: «مسند ابن أبي شيبة»

(مخطوطة نور عثمانية)؛ فإذا هو «المصنف» فقط!.

ومقدار هذا المسند يساوي - تقريباً - ثلث «مسند الإمام أحمد»^(١). وزوائده على الكتب الستة محفوظة في كتاب «المطالب العالية» لابن حجر، وكتاب «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري، وكلاهما طبع عدة طبعات، وعددها في «المطالب»: ٥٧٢ حديثاً، أكثرها في «المصنف».

قلت: الذي يظهر لي - والله أعلم - أن ما في «المصنف» من الأحاديث المرفوعة يفوق ما في «المسند»، وقد قمت بدراسة عاجلة للمقارنة بينهما، فاخترت أول مسند من مسانيد الصحابة في المطبوع من «المسند» وهو مسند أبي أيوب الأنصاري، وقارنت أحاديثه فيه بما في «المصنف»، فخلصت إلى الآتي:

١ - عدد أحاديث مسند أبي أيوب في «المسند» المطبوع: (١٣) حديثاً مرفوعاً.

٢ - عدد أحاديث مسند أبي أيوب في «المصنف» المطبوع: (٢٣) حديثاً مرفوعاً.

بدون المكرر^(٢) والموقوفات^(٣) عليه.

والأحاديث التي في «المسند» كلها في «المصنف» إلا أربعة، وهي ذات الأرقام (١، ٣، ٧، ١٢) حيث لم أقف عليها في المطبوع من «المصنف» - على ما في ط السلفية، وفهرس دار عالم الكتب - والظن أنه بعد مقارنتها بالمحقق من علمنا أن النسبة ستتغير! ثم إن هذه الأحاديث الأربعة كلها في «المصنف» عن غير أبي أيوب إلا الأول؛ فهو فيه عنه أيضاً، ولكن من طريق

(١) انظر: مقدمة «المطالب العالية» ١/ ٤٣٩.

(٢) ليس من المكرر ما أورده بسند آخر، حيث أورد حديثين من طريقين آخرين. وأما ما كرره بذات السند والمتن، فهو حديث واحد: «من قال: لا إله إلا الله ...».

(٣) عدد الموقوفات بدون المكرر: (٢١) أثراً.

أخرى بنحوه. وأما بقية الثلاثة عشر، ففي «المصنف» سنداً وممتناً.

وأما الأحاديث التي في «المصنف»؛ فإنها تزيد على أحاديث «المسند» باثني عشر حديثاً!

أقول: هذه الدراسة العجلى تبين فضل «المصنف» على «المسند» بوضوح وجلاء، وأنه أكثر عدداً، وأوسع طرْقاً، وأما المتون؛ فالظاهر أن «المسند» أكمل، ومتون «المصنف»؛ فأكثرها مقطعة حسب الأبواب. ولو جُمعت زوائد «مسند ابن أبي شيبة» في «المطالب» (عددتها: ٥٧٠٢ حديثاً) وقورنت بالأحاديث المرفوعة في «المصنف»؛ لظهر - والعلم عند الله - رجحان أحاديث «المصنف»؛ إذ «المصنف» موسوعة حديثة لا يستهان بها! لذا ففي نيتنا - إن شاء الله - استخراج هذه المرفوعات من «المصنف» ثم ترتيبها على المسانيد؛ لعلها أن تسد الحاجة إلى «المسند» ولو إلى حين.

بقي أن تعلم أن للمسند روايتان:

رواية المشاركة عن الحسن بن سفيان عن مؤلفه، ورواية المغاربة عن ابن وضاح عنه، وكلاهما مبنوثان في كتب المعاجم والمشيخات والفهارس ونحوها. وابن حجر استخرج زوائده في «المطالب»^(١) على رواية ابن وضاح وكذا البوصيري^(٢). وأشار ابن حجر إلى أن رواية المشاركة لم يقف عليها - وإن كان يروي إسنادها - والغريب أن المطبوع على روايتين: ابن وضاح، وعمر بن حفص، ولم أقف على الرواية الأخيرة فيما بين يدي من كتب^(٣).

(١) في مقدمة «المطالب» و «المعجم المفهرس».

(٢) في خاتمة «الإتحاف».

(٣) انظر: الفهرست، لابن خير (١٣٧)، والمعجم المفهرس، لابن حجر (٤٨٤) وصلة =

٢ - «التفسير»:

ذكره كل السابقين الذين ذكروا «المسند» ^(١) - عدا الزركلي وسزكين - وزد عليهم: السيوطي في «الإتقان» ^(٢).

وما يجدر ذكره أنه لا أثر لهذا الكتاب اليوم البتة! والظاهر أن الذهبي لم يطلع عليه وإلا لوصفه على عادته. وأما نقول السيوطي عنه في «الدر المنثور»؛ فأكاد أجزم أنها كلها من «المصنف»؛ فإنه لم يصرح بالعزو إلى «التفسير»، كما أن هذه النقول موافقة لما في «المصنف»، ثم إنه لم يذكره في مقدمة «جمع الجوامع»، ثم إن «المصنف» قد احتوى على تفسير جملة كبيرة من كتاب الله ^(٣)، والله أعلم.

هذا وقد وقف الحافظ ابن حجر على قطعة منه، وقرأها على أحد شيوخه، كما أفاد ذلك في «المعجم المفهرس» ^(٤). وهي من رواية الوكيعي. ثم هو يرويه كاملاً من رواية بقي بن مخلد، ولكنه لم يطلع عليه.

=الخلف، للروداني: (٣٦٤). وأما «فهرس الفهارس» و«الدليل المشير» و«المجمع المؤسس» و«الغنية» و«برنامج ابن جابر الوادي آشي»، وغيرها من الكتب الأخرى الصغار فلم يوردوا هذا الكتاب ضمن مروياتهم؛ لأقف على تلك الرواية، والله أعلم.

(١) ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»: (٧٦).

(٢) أشار إليه فيه ٣١٢/٤، وأنه ممن جمع أقوال الصحابة والتابعين، ولم يفد أنه اطلع عليه.

(٣) وفي النية جمعها وإفرادها، ثم ترتيبها على المصحف، بحول الله.

(٤) برقم (٣٨١) ص ١١٠.

وكذا ورد في «صلة الخلف» للروداني^(١)!. ونقل السيوطي عنه نصاً واحداً^(٢). والله أعلم بحال هذا النقل؛ فقد يكون بواسطة وقد يكون ظناً منه أنه في «التفسير»!، والعلم عند الله.

٣ - «المصنّف»:

هو أعظم كتبه إطلافاً، وهو الذي إذا ذكر ابن أبي شيبة انصرف الذهن إليه، فأضحى يميزه العلماء به عن غيره من العلماء وعن سائر أسرته بقولهم: «صاحب المصنف»^(٣). وأؤجل الكلام عنه مفصلاً إلى الفصل التالي، ولكني أودّ التنبيه هنا إلى أن عبارة المترجمين له اختلفت في تسميته، فقد ورد في بعض المصادر: «الأحكام»، وجاء في أخرى: «السنن». وربما اكتفوا بهذين الكتابين عن «المصنف»، وربما ذكروه معهما أو أحدهما، وربما جمع بعضهم الثلاثة لابن أبي شيبة!! وهذا وهم. ويأتي شرح ذلك مفصلاً عند الحديث عن «المصنف» في الفصل الثاني من هذه المقدمة، في المبحث الثاني منه، في المطلب الأول منه. فمن أراد الاستزادة فعليه بذلك الموضع، والله الموفق.

٤ - «التاريخ»:

أثبتته له كل من: ابن النديم والداودي والذهبي في «السير»^(٤)، وحاجي

(١) ص ١٧١.

(٢) الدر المنثور ١/٢٢ (نقلاً عن رسالة الأخت عيشة: ١٤٩).

(٣) قال ابن كثير في تاريخه ١٠/٣٢٨: «صاحب المصنف الذي لم يصنف أحد مثله، لا قبله ولا بعده!». وقال الخزرجي في الخلاصة ٢/٩٤: «صاحب المصنف»، وغيرهما كذلك.

(٤) السير ١٥/٢٢١.

خليفة^(١) وإسماعيل باشا وفؤاد سزكين وعمر كحالة. وقد حمله الخطيب البغدادي معه في رحلته من بغداد إلى دمشق في جملة الكتب التي حملها^(٢) معه. وللعلماء عنه نقول كثيرة جداً مبثوثة في كتبهم، فمن هذه النقول^(٣):

١ - «الإصابة» لابن حجر، في ١٦ موضعاً^(٤).

٢ - «تهذيب التهذيب» لابن حجر^(٥).

٣ - «تاريخ الإسلام» للذهبي^(٦).

٤ - «السيرة النبوية» لابن كثير^(٧)، وغيرهم.

بل إن السخاوي ذكره له^(٧)، ونقل عن الذهبي نصاً يفيد أنه نقل منه في كتابه «تاريخ الإسلام»^(٨).

وهو من مرويات الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس»^(٩) وكذا الروداني في «صلة الخلف»^(١٠).

(١) كشف الظنون ٢٧٦/١.

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، للطحان: ٢٨٦.

(٣) وهمت الباحثة عيشة: ١٤٩ في ذكر «الدر المنثور» ٢٢/١ ضمن هذه الكتب، وتبعها د. عبدالله اللحيان: ٤١. والصحيح أنه ذكر «التفسير» هنا لا «التاريخ»!

(٤) انظر: موارد ابن حجر في «الإصابة» ١٢١/٢.

(٥) ٣٥٢/٩ (ط الهند) ترجمة محمد بن علي بن الحسين نقلاً عن رسالة الأخت عيشة: ١٤٨، ورسالة د. عبدالله اللحيان: ٤١.

(٦) انظر: مقدمة د. عبدالعزيز العمري لكتاب المغازي: ٥٥.

(٧) انظر: الإعلان بالتوبيخ: ٣١٧.

(٨) السابق: ١٥٥.

(٩) برقم (٦٥٦).

(١٠) ص ١٥٨.

وقد ذكر فؤاد سزكين في تاريخه ^(١) نسخة خطية له في مكتبة برلين في ألمانيا (٩٤٠٩) في ١١٣ ورقة كتبت حوالي سنة ١٢٥٠هـ ^(٢).

قلت: هي قطعة من كتاب المغازي من «المصنف» واعتمدنا عليها في مقابلة ذلك الموضع.

هذا وقد أفاد د. عبدالعزيز العمري ^(٣) أن كتاب «التاريخ» لابن أبي شيبه قد دُمج مع «المغازي»، وأنهما أدرجا ضمن «المصنف»، مع مجموعة من الكتب الأخرى الصغيرة لابن أبي شيبه، وأن العلماء تناقلوه مفرداً ومجموعاً. وما ذهب إليه هو عين الصواب - إلا في قوله إنه دمج مع المغازي -، وكنت أرى ذلك حتى وقفت على قوله هذا، فالحمد لله على توفيقه.

وهو على منوال تواريخ المتقدمين المختصرة، كتاريخ المقدمي، وتاريخ البخاري الأوسط، و«الكنى والأسماء» لأحمد بن حنبل؛ فإنه أخذ بمنهج هؤلاء جميعاً؛ فقد بدأه ببعض التواريخ الهامة من مقدم النبي ﷺ المدينة وبعض الغزوات، ثم وفيات أعلام الصحابة والتابعين، والملاحظ أنه كان يسند كل ذلك، ثم علّقه - وكأنه من قوله - ثم ذكر الكنى كذلك بدون أسانيد، ثم عاد إلى الإسناد، ثم تركه!

وهو بحاجة إلى تحقيق مفصل في جميع ما ذكره ابن أبي شيبه، ومقارنة أقواله بأقوال غيره، والترجيح، وخدمته بفهارس مساعدة، وترجمة رجاله

(١) تاريخ التراث العربي ١/١/٢٠٧.

(٢) انظر: وصفها كاملاً في الفصل الثالث من هذه الدراسة عند نسخة (ن).

(٣) مقدمة المغازي: ٥٥-٥٨.

تراجع مختصرة^(١).

وتأتي رواية التاريخ عن ابن أبي شيبة من طريق عبدان بن أحمد الجواليقي^(٢). وأما الموجود في «المصنف» فهو من رواية بقي بن مخلد.

عدد النصوص فيه: حسب طبعتنا مجموع ما فيه من النصوص المسندة وأقوال ابن أبي شيبة في الرجال بأنواعها ٥١٨ نصاً.

٥ - «الإيمان»:

نسبه إليه ابن حجر^(٣) والروداني^(٤)، وكلاهما يرويه من طريق الوكيعي عن ابن أبي شيبة. ونسبه إليه كذلك الكتاني^(٥)، والزركلي وسزكين.

وأشار سزكين إلى مخطوطة له في الظاهرية. وكذلك يوسف المرعشلي^(٦) أشار إلى نسخة أخرى له بمكتبة الشيخ حامد الفقي - رحمه الله - ومصورات له في الجامعة الإسلامية بالمدينة، ولم يُبين هل هي لما سبق أو لا؟

وطبع قديماً بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني طبعتان:

الأولى: ضمن مجموع «من كنوز السنة»، مع «الإيمان» لأبي عبيد، و«العلم» لأبي خيثمة، و«اقتضاء العلم العمل»، في دمشق عام ١٣٨٦ هـ ثم صُوّر هذا المجموع عدة مرات.

الثانية: مفرداً، عن المكتب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣ هـ ودار الأرقم بالكويت عام ١٤٠٥ هـ.

(١) لذا، فقد عزمنا على إفراده فيما بعد على هذا المنهج.

(٢) في الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الثاني، الفرع الأول.

(٣) المعجم المفهرس (٤٩) والمجمع المؤسس ٥٨/٢.

(٤) صلة الخلف: ٦٩.

(٥) انظر: الرسالة المستطرفة: ٤٥.

(٦) في حاشيته على «المجمع المؤسس» ٥٨/٢.

وتمتاز هذه الطبعة بتخريج الشيخ الألباني لها، وفهرسته إياها.

قلت: ثبت أنه هو الموجود في ثنانيا «المصنف» ليس بينهما إلا اختلاف يسير في التقديم والتأخير، والزيادة والنقص، والتغيير الطفيف لبعض المتون والأسانيد، ولعل ذلك لاختلاف الرواية حيث إنه على رواية الوكيعي^(١)، أما «المصنف»، فعلى رواية بقي بن مخلد. وقد ألح الشيخ الألباني إلى أنه هو الموجود في «المصنف»، وقابله عليه.

وموضوع الكتاب: مسألة الإيمان عند أهل السنة، والرد على الخوارج والمرجئة. عدد نصوصه: ساق فيه نحو ١٤٤ نصاً مسنداً ما بين مرفوع وموقوف ومقطوع. وختمه بقوله: «الإيمان - عندنا - قول وعمل، يزيد وينقص». قلت: وقد أحسن الشيخ الألباني صنعاً حينما أفرده عن «المصنف».

٦ - «الأوائل»:

عزاه إليه مفرداً الحافظ ابن حجر^(٢)، ونقل عنه بعض النصوص^(٣)، وكذلك الزيلعي^(٤)، ورواه عنه الروداني^(٥)، وكلاهما يرويه من رواية عبدان بن أحمد^(٦) عن ابن أبي شيبه. ونسبه إليه كذلك: الكتاني^(٧). وقد

(١) انظر سند النسخة المطبوعة ص ١٥.

(٢) في المعجم المفهرس (٤٢٢) والمجمع المؤسس ٣٨٩/٢.

(٣) في «الفتح» ٤١١/٩ (معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ٨٧) و «الإصابة»

(موارد ابن حجر في الإصابة ١٨٤/٢).

(٤) نصب الراية ٣٩٨/٤.

(٥) صلة الخلف: ١٠٣.

(٦) في «الصلة»: غيلان بن أحمد، وهو تحريف. وهذا كثير فيه!

(٧) في الرسالة المستطرفة: ٥٥.

جزم البلقيني بأن «الأوائل» جزء من «المصنف» قال: «وقد صنف العلماء في الأوائل. وفي «مصنف ابن أبي شيبة» في أواخره: كتاب «الأوائل»..^(١)، ونقل عنه نقولاً وافرة^(٢).

قلت: هو الموجود في «المصنف» قطعاً، ولكن تختلف روايته عنه؛ حيث إنه في «المصنف» من رواية أبي أحمد محمد بن عبدوس بن كامل السراج. وسقط من رواية بقي بن مخلد!، أو أن النساخ ألحقوه بالمصنف! وليس منه! بل إن صاحب النسخة: مسلمة بن القاسم^(٣) الذي يروي كتاب «الأوائل» عن ابن الوراق عن ابن عبدوس السراج عن ابن أبي شيبة له زيادات على كتاب «الأوائل» ألحقها بنسخته بعد كتاب «الأوائل» لابن أبي شيبة!

وكان في نيتنا أول الأمر إسقاط «الأوائل» من «المصنف»؛ لعدم وروده في رواية بقي - وهي المعول عليها في سائر «المصنف» - ولكنه ثابت هكذا في النسخ الخطية التي بأيدينا: (ج) و(م)، وأما نسخة (ب) ومطبوعة (ط س) فإنهما مأخوذتان من (م) أو نحوها. ولم نقف له على مخطوطات أخرى

(١) محاسن الاصطلاح: ٧١٤-٧١٥.

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح: ٧١٥-٧٣٢ وحققها أن تقابل بالموجود عندنا لكثرتها.

(٣) له ترجمة في تاريخ الأندلس، لابن الفرضي ١٢٨/٢ والسير ١١٠/١٦ واللسان ٧١٦/٦ (٨٤٥٠) ط دار إحياء التراث. وأما من بعدهم؛ فإنهم لم يأتوا بزيادة على هؤلاء، ومنهم: الزركلي وكحالة وإسماعيل باشا، وكذا ما ورد في كتب الذهبي الأخرى. واعلم أن الرجل رُمي بالكذب والتشبيه، ودفع عنه الحافظ ابن حجر ذلك دفعاً قوياً. وقال ابن الفرضي: كان ضعيف العقل. وعدد الحفاظ ابن حجر بعض مؤلفاته ولم يذكر الأوائل، ولا وجدته فيما بحثته من كتب، والله أعلم.

لنجزم بالأمر كما أنني وجدت البلقيني في «محاسن الاصطلاح» قد نقل عن «الأوائل» لابن أبي شيبة نقولاً كثيرة، وأتبعها بنقول عن مسلمة بن القاسم؛ فهذا يدل على أن نسخته كذلك؛ لذا؛ فقد أثرنا تركه ضمن «المصنف» ثم إفراده في طبعة معلق عليها تعليقات وافية تناسب موضوع الكتاب، ثم رأينا ترك زوائد مسلمة على ابن أبي شيبة في الهامش بخط أصغر، وعدم إدخالها في ترقيم الكتاب، وعددها: ١٧ نصاً مسنداً. وأما عدد نصوص ابن أبي شيبة فإنها: ٣٠١ نصاً مسنداً.

وموضوعهما ظاهر، وهو بيان أوائل الأشياء والأفعال والأقوال، أو أول ما على الإنسان فعله ونحو ذلك، وهو باب كتب فيه المتقدمون والمتأخرون من المحدثين وغيرهم، وأفردوه بالتصنيف، كأبي القاسم الطبراني، وأبي هلال العسكري، وابن أبي عاصم وغيرهم.

٧ - «ثواب القرآن»:

نسبه إليه الحافظ ابن حجر^(١) والزرکشي^(٢) والسيوطي^(٣)، والروداني^(٤)، وإسماعيل باشا البغدادي^(٥)، والكتاني^(٦). يرويه الحافظ ابن حجر بسنده عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن العلاء - هو الوكيعي - عن ابن أبي شيبة. والروداني يرويه عن ابن حجر.

(١) في «المعجم المفهرس» (٣٨٢).

(٢) في «البرهان» ١/ ١٨٩.

(٣) في «الإتقان» ٤/ ١٠٢.

(٤) في صلة الخلف: ١٧١.

(٥) في هدية العارفين ١/ ٤٤٠.

(٦) في «الرسالة المستطرفة»: ٥٨.

وقد أفاد ابن خير^(١) أن كتاب «فضائل القرآن» ضمن «المصنف» برواية بقي بن مخلد. وأنه له - أي كتاب الفضائل - رواية أخرى من طريق الوكيعي، وفيها زيادة، أي على ما في «المصنف».

وسماه الخطيب البغدادي: «المصاحف»^(٢). ولا أراه إلا «الفضائل»، ولكن الخطيب يتجاوز كثيراً في مسمى الكتب، أو لعله رواه هكذا في روايته، أو لعل المالكي الذي كتب قائمة الكتب التي جلبها الخطيب قد تصرف في العنوان، والله أعلم. على أنني لم أقف على كتاب بهذا الاسم إلا لابن أبي داود وابن الأنباري وابن أشته، ولم يذكره أحد لابن أبي شيبة إلا الخطيب، فالأمر ما ذكرت.

قلت: واختلاف الاسم: «ثواب القرآن» أو «فضائل القرآن» أو «المصاحف»؛ لا يضر، فالخطيب يسير، ومعناها واحد. وقد نقل السيوطي عن الفضائل بعض النصوص^(٣). ومن قبله الزركشي^(٤).

وهو الموجود في «المصنف»، وعدد نصوصه: ٤١٣ نصاً ما بين مرفوع وموقوف ومقطوع.

وموضوعه ظاهر، وهو فضائل القرآن وسوره وآياته، وبعض أحكام تلاوته وما ورد عن السلف في ذلك. وهذا الباب كتب فيه كثير من المتقدمين

(١) في «الفهرست»: ١٣٢.

(٢) في الكتب التي جلبها معه من بغداد إلى دمشق (انظر: الخطيب البغدادي، للطحان: ٢٩٢).

(٣) انظر: الإتيقان ١/ ١٨.

(٤) انظر: البرهان ١/ ١٨٩، ٢٥٨، ٤٧٩.

كأبي عبيد القاسم بن سلام والفريابي وابن الضريس وغيرهم^(١). لذا فحق هذا الكتاب أن يفرد أيضاً.

٨ - «السنة»:

نسبه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية الكبرى»^(٢)، ولم أر غيره نسبه إليه اللهم إلا بعض الباحثين المعاصرين، فمنهم من أشار إلى مصدره في ذلك - وأنه شيخ الإسلام - ومن هؤلاء: محققا مجموع «عقائد السلف»^(٣)، ود. رضا نعيان معطي^(٤)، ود. عبدالله اللحيان^(٥). ومنهم من ذكره ولم يشر إلى مصدره - ومن سياق كلامهم يفهم أنه «مجموع عقائد السلف» أو «الحموية» - ومن هؤلاء: د. عثمان الإثيوبي^(٦)، ود. يوسف الوابل^(٧)، ود. أحمد القاضي^(٨). وليتهم ذكروا مصدرهم، ولكن لعل أمرهم ما ذكرت.

قلت: أنا متردد في نسبته لابن أبي شيبة، ولعل شيخ الإسلام ابن تيمية يعني به «الإيمان»، والعلم عند الله تعالى.

(١) انظر الذين ذكرهم الكتاني في «الرسالة المستطرفة»: ٥٨.

(٢) ص ٢٩، وهي في «الفتاوى» ٢٤/٥.

(٣) ص ٥.

(٤) في مقدمته لتحقيق كتاب «الإيمان» من «الإبانة» لابن بطة ٧/١.

(٥) في رسالته عن «المصنف»: ٤١.

(٦) في مقدمته لتحقيق كتاب «القدر» من «الإبانة» ١٣/١.

(٧) في مقدمته لتحقيق كتاب «الرد على الجهمية» من «الإبانة» ١٠/١.

(٨) في مقدمة كتابه «مذهب أهل التفويض»: ٣٧.

٩ - «المغازي»:

لم أرَ أحداً نسبته إليه إلا السخاوي^(١). وقد قام د. عبدالعزيز العمري - من المعاصرين - بإفراده من «المصنف»، وتحقيقه، وطبعه مستقلاً عنه - وخيراً صنع - وبيّن الأسباب التي دعت إلى استلال هذا الجزء من «المصنف» ثم طبعه مفرداً، والتي منها: أن العلماء من قديم كانوا ينقلون عنه، وربما خلطوه مع «التاريخ»^(٢). ومنها: أن بعض المعاصرين استلوا كتباً من أصولها على هذا المنوال^(٣) لصالحها لذلك.

ثم بيّن د. العمري منهج ابن أبي شيبة فيه، وذكر محاسنه ومساوئه، ثم بيّن استفادة ابن أبي شيبة ممن قبله وممن عاصره في هذا الباب، واستفادة معاصريه ولاحقيه منه. ثم ذكر منهجه في تحقيقه والتعليق عليه^(٤).

قلت: ولي عليه ملاحظات أوّجل الكلام عنها إلى حين الحديث عن طبعات «المصنف» في الفصل التالي، بحول الله. **وَقَوِّمُوهُ**

(١) في «الإعلان بالتبويخ»: ١٦٠.

(٢) واستشهد بصنيع الذهبي وابن كثير وغيرهما.

(٣) وذكر لذلك أمثلة: «السيرة النبوية» لابن سعد، استلت من «الطبقات» ومثله: «السيرة» لابن حبان، من «الثقات». وكذلك: «السيرة» لابن كثير، من «البداية والنهاية»، و«المغازي والسيرة» للذهبي، من «تاريخ الإسلام». قلت: والأمثلة كثيرة أيضاً في غير مجال السيرة والمغازي، ولو أردنا أن نستقصي لطال بنا الأمر، ولكن لا بد أن يكون لهذا الباب ضوابط تمنع استغلال الجشعين من تجار الكتب لطلبة العلم وتحميلهم ما لا يطيقون. فأرى ضرورة التنبيه على ذلك في غلاف الكتاب، وأن يكون لهذا الاستلال مسوّغ علمي، وأن يكون فيه زيادة على الأصل في الفوائد، وإلا فلا!

(٤) مقدمة كتاب «المغازي»: (٦١ - ٧٧).

وموضوعه ظاهر من عنوانه، وهو سيرة النبي ﷺ ومغازيه وذكر بعض الأحداث الهامة حتى نهاية خلافة الراشدين. وهو موضوع ربما أفردته المتقدمون من العلماء وربما أدرجوه في مصنفاتهم، فمن الأولين: «المغازي» لموسى بن عقبة، ولعروة بن الزبير، ولابن إسحاق، وللواقدي وغيرهم. ومن الآخرين: عبدالرزاق والبخاري وابن سعد وابن كثير والذهبي وغيرهم كثير. وعدد النصوص الموجودة في المطبوع القديم: ٥٧١ نصاً، وفي ط د. العمري: ٥٧٦ نصاً. وفي طبعتنا: ٥٧٤^(١) نصاً.

١٠- «الرد على أبي حنيفة»:

لم أرَ من نسب إليه مفرداً إلا إسماعيل باشا البغدادي^(٢)، ولكنه سماه: «الرد على من ردّ على أبي حنيفة»!!، ولا أدري سبب ذلك؛ هل هو جهل، أو تعصب، أو اجتهاد في غير محله؟! فكأن الرجل - لأنه حنفي - استبعد أن يرد على أبي حنيفة أحد، فرأى أن ذلك هو الصواب؟! ومن أشار إلى هذا الكتاب: اللكنوي، وأنه ضمن كتاب ابن أبي شيبة^(٣).

وطبع هذا الكتاب مستقلاً قديماً في الهند مع ترجمة له إلى الأردية عام ١٣٣٣ هـ^(٤). فأحدث ضجة كبيرة بين أهل الحديث والأحناف هناك، فانبرى للرد عليه محمد زاهد الكوثري - على عادته في التعصب لأبي حنيفة والمتكلمين والصوفية - فألف كتاباً سماه: «النكت الطريفة في التحدث عن

(١) هذا الاختلاف بين طبعتنا والطبعة القديمة ناشئ لسقوط فيها، وأما ما في ط العمري فوقع عنده تكرار (الأثر: ١٥، ١٨) وتلفيق (الأثر: ٢٦١ من ٢٦٠، ٢٦٢). وأما تكرار (٥٠٤) عنده؛ فيجبره سقوط (٥٢٥) وكلاهما خطأ في الترقيم فقط.

(٢) هدية العارفين ١/ ٤٤٠.

(٣) انظر: الرفع والتكميل: ٧٣.

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي ١/ ١/ ٢٠٦.

ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة « (طبع في القاهرة عام ١٣٦٥هـ، ثم صورته إدارة القرآن بباكستان).

قلت: وكان قد ردّ عليه قبل ذلك بعض المتقدمين كالشيخ محمد بن يوسف الصالحى الدمشقي الشافعي (ت ٩٤٢هـ) ضمن كتابه «عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم النعمان» (طبع عام ١٣٩٤هـ بالهند). وكذلك قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) في كتابه «الأجوبة عن اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة»^(١). وكذلك: عبدالقادر القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) صاحب «الطبقات»، في كتاب سماه: «الدرر المنيفة في الرد على ابن أبي شيبة عن الإمام أبي حنيفة»^(٢). ومن المعاصرين: د. عبدالمجيد محمود عبدالمجيد ضمن كتابه «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث»^(٣) (طبع عام ١٣٩٩هـ بالقاهرة)، ثم تبعه د. محمد قاسم الحارثي في كتابه «مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين»^(٤) (طبع عام ١٤١٣هـ بمكة). وهذان الرّدان في الجملة مستفادان من رد الكوثري مع زيادات.

ولست الآن بصدد مناقشة هذه المسائل، أو الدفاع عن ابن أبي شيبة، ولكن أذكر بأن ابن أبي شيبة ليس أول من ردّ على أبي حنيفة ولا آخرهم؛ فقد سبقه معاصرو أبي حنيفة كالأوزاعي والشافعي ونحوهما، وتبعه أمثال

(١) أفاد ذلك د. عبدالله اللحيان في رسالته: ٧٣، ٧٥.

(٢) انظر مقدمة د. عبدالفتاح الحلوى، لكتاب «الجواهر المضية» ٤٩/١، وذكر فيه مصادره في إثبات هذا الكتاب.

(٣) من ص ٤٥٨ - ٥٧٦.

(٤) من ص ٣١٨ - ٥٠٦. وهو رسالة دكتوراه تقدم بها للجامعة باكستان للدراسات الإسلامية وحاز مرتبة الشرف فيها!.

البخاري^(١) والبيهقي^(٢) وغيرهما - ولبعض هذه المسائل راجع «التنكيل»^(٣) للعلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي - رحمه الله -، ومقدمة رسالة د. عبدالله اللحيدان عن «المصنف»^(٤) - وأذكر أيضاً بأن ما أورده ابن أبي شيبة من المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة الحديث ليست هي كلها حقيقة، بل ترك أضعافها، وهذا معروف لمن اطلع على أقوال هذا المذهب وكتبه!

فحينما يزعم الكوثري أن هذه المسائل وعددها نحو ١٢٠ مسألة لا تساوي شيئاً بجنب المسائل المروية عن أبي حنيفة، وعددها ثمانون ألف، أو ألف ألف؛ لتعلم أن هذا كله من تمويهه وزخرفته، كعادته !!.

والذي أراه أن يفرد هذا الكتاب بالطبع، مع عزو المسائل لكتب الحنفية وبيان الصواب في ذلك؛ لأن ابن أبي شيبة لم يسندها^(٥). ثم توازن هذه المسائل بأقوال الفقهاء الآخرين، ثم يبين الصواب من ذلك بعد التخريج وجمع الأدلة وافية، ثم يذيل على الكتاب بالمسائل الأخرى التي لم يذكرها ابن أبي شيبة؛ لعل ذلك يُعيننا جميعاً على معرفة الحق ثم اتباعه.

والملاحظ أن أكثر هذه النصوص التي ساقها ابن أبي شيبة وردت في «المصنف» في موضع آخر بذات السند وربما بغيره. ولم يرتبها حسب الأبواب، فرتبها د. عبدالمجيد على الأبواب، ثم بين ما لم يصح نسبته لأبي

(١) فإنه كان يُعرّض به في صحيحه!.

(٢) في ردوده على الطحاوي.

(٣) ٣/٢ - ١٧٢، فقد ناقش الحنفية في سبعة عشر مسألة فحسب.

(٤) ص ٧٢ - ٨٠، فقد ناقشهم في مسألتين فقط.

(٥) لعله عذره أن هذه المسائل اشتهرت عن أبي حنيفة حتى أغنى ذلك عن الإسناد.

حنيفة (١٠ مسائل)، وما اتضح له بطلان رأي أبي حنيفة (٢٠ مسألة). وأن الباقي متردد بين أن يكون رأي أبي حنيفة هو الراجح أو تكون الأدلة متكافئة^(١) !.

ومما ينبغي أن يلاحظ هنا أننا وجدنا هذا الكتاب منزوعاً من بعض النسخ، وآثار النزاع باقية! وانظر ما سيأتي في وصف المخطوطات عند مخطوطتي (ن) و(ص).

عدد نصوصه المسندة : ٤٨٧ نصاً.

١١ - «الفتن».

١٢ - «الجمل».

١٣ - «صيفين».

١٤ - «الفتوح».

عزا هذه الأربعة إليه ابن النديم في «الفهرست»^(٢)، وتبعه على ذلك الداودي^(٣)، وإسماعيل باشا^(٤) إلا أن الأخير أهمل «الفتن». بينما عمر كحالة لم يثبت من هذه الكتب سواء^(٥). وأحدها - وهو «الفتوح» - حمله الخطيب معه في رحلته من بغداد إلى دمشق^(٦).

قلت: هذه الكتب من كتب «المصنف» - قطعاً - إما باسمها صراحة

(١) الاتجاهات الفقهية: ٤٦٣، ٥٧٤ - ٥٧٥.

(٢) ص ٣٢٠.

(٣) طبقات المفسرين ٢٥٣/١.

(٤) هدية العارفين ١/٤٤٠.

(٥) معجم المؤلفين ٦/١٠٧.

(٦) انظر: الخطيب البغدادي، للطحان: (٢٨٦).

كما هنا كالأوليين، أو باسم آخر قريب منه، كالأخيرين؛ فـ: «الفتوح» هو «البعوث والسرايا»^(١)، و«صفين» موجود في «المصنف» ضمن كتاب «الجميل» في باب «ما ذكر في صفين» كذا ورد في رواية بقي بن مخلد، وربما يكون في رواية أخرى كتاباً مستقلاً، والله أعلم.

ولم أرَ من جَزَأَ هذه الكتب من «المصنف» سوى ابن النديم ومن تبعه. وموضوع الكتب الثلاثة الأولى واحد، وهو في الأحداث التي جرت في صدر الأمة بين الصحابة والتابعين من بعد مقتل عثمان رضي الله عنه حتى قتال الخوارج، اللهم إلا أن كتاب الفتن توسّع المؤلف فيه بذكر أحاديث الفتن بعمامة، ثم بوب لفتنه الدجال، ثم ختمه بمقتل عثمان وما جرى بعده من الأحداث.

وعدد النصوص الواردة في «الفتن» كله: ٦٤٨ نصاً. وفيه ثلاثة أبواب فقط.

الأول: من كره الخروج في الفتنة.

الثاني: ما ذكر في فتنة الدجال.

الثالث: ما ذكر في عثمان.

وزدت عليه أبواباً بين معقوفتين للحاجة إليها مثل «أحاديث الدجال»، و«ما جاء في المهدي» و«ذكر يأجوج ومأجوج»، ونحوها مما يحتاج إليه. وهذا الباب أفرده المتقدمون، كنعيم بن حماد، وحنبل بن إسحاق، والكجي والداني وغيرهم. وأظن ما جاء عند ابن أبي شيبة يمثل جملة حسنة.

(١) هذه التسمية من أحد النسخ، وفي أكثر النسخ سقط العنوان، مع وجود ما يدل على أنه كتاب مستقل، وفي المطبوعة سماه من عنده: «التاريخ»، والصقه بالتاريخ الموجود في «المصنف». والحق ما أثبتناه وراجع تعليقنا عليه في موضعه.

- وأما كتاب «الجمل»، فمجموع ما فيه: ١٨٧ رواية، بعضها يكون في صفحات. وفيه ثلاثة أبواب:

الأول: في مسير عائشة وطلحة والزبير.

الثاني: ما ذكر في صفين..

الثالث: ما ذكر في الخوارج.

وهذا الموضوع لا أعلم أحداً أفردته مما وصلنا من كتب، ولعله من مفردات ابن أبي شيبة، ولا ريب أنه مدرج في هذه الأحداث بعامة عند المؤرخين وأهل السير. ولكن لابن أبي شيبة فضل السبق، والتوثيق، والإفراد، وحسن التصنيف. والله أعلم.

نعم يُروى عن بعض المتقدمين كسيف بن عمر والواقدي ومحمد بن السائب الكلبي وأضرابهم الكتابة في هذا الموضوع، ولكن لا ندرى ما حال كتبهم اليوم؟!.

- وأما كتاب «الفتوح»، فهو الذي ورد في رواية بقي بن مخلد باسم «البعوث والسرائي». وقد جاء قبل تلك الكتب السابقة في موضع آخر. بينما وردت تلك متصلة. والعنوانان متقاربان في المعنى. وموضوعه في حروب الصحابة رضي الله عنهم للمرتدين وفتوحهم البلدان، يبدأ من فتح اليمامة وقتال مسيلمة وينتهي بفتح الشام. وفيه عشرة أبواب.

- مجموع ما فيها من النصوص: ١٤٩ نصاً. بعض رواياته تكون في صفحات كثيرة.

وهذا الباب أفرده العلماء من قديم، والمؤلفات فيه مشهورة كـ:

«الفتوح» للواقدي، و «فتوح مصر» لابن عبدالحكم، و «فتوح الشام» لأبي إسماعيل الأزدي وغيرهم.

أقول بعد هذا كله: يلاحظ احتواء «المصنف» على مادة تاريخية عظيمة، ولكنها مبثورة، وتحتاج لجمع وتهذيب وتحقيق^(١). فباليت من يقوم بذلك من أهل العلم، وحبذا أن ترتب نصوصه وفق الأحداث التاريخية، ولكن بعد الاعتماد على النسخة المحققة لهذا الكتاب، وأما المطبوع، ففيه طوام! ولا بد من الإشارة لرقم كل نص حيثنذ في أصله (المصنف)، ثم مقابلة ذلك بما ورد في الكتب الأخرى.

ومن الكتب التاريخية الأخرى غير ما سبق: «المغازي»، و «الأمرء»، وبعض «التاريخ». وأما كتاب «السير» ففي أحكام الغزو والجهاد.

١٥- «الأدب»:

لم أرَ من نسبه إليه سوى فؤاد سزكين^(٢). وتبعه على هذا الشيخ ناصر الدين الألباني^(٣)، بل قال: «.. على نحو «الأدب المفرد» للبخاري.. أقترح على بعض أهل الفضل أن يسعوا لنشره؛ فإنه نفيس»^(٤).

وأحالا على مكانه مخطوطاً؛ في الظاهرية (مجموع ٧٨: من ق ١١٣٧ - ١٨٣ ب في القرن السابع). قال الألباني: «في ثلاثة أجزاء، موجود الأول

(١) أشار د. عبدالعزيز العمري في مقدمة تحقيقه لـ: «المغازي»: ٤١ (الهامش) أن له

دراسة لم تنشر عن كتب ابن أبي شيبة التاريخية.

(٢) تاريخ التراث العربي ٢٠٧/١/١.

(٣) المنتخب من مخطوطات الحديث: ١٧ برقم (٥٧).

(٤) مقدمة «الإيمان» لابن أبي شيبة: ١٢.

والثاني، والثالث مفقود، ويفهم من السماعات التي عليه أن تمامه بالثالث «. اهـ بمعناه.

قلت: تم النظر في هذه المخطوطة ^(١)، وهي تبدأ من الأثر الرابع والأربعين في باب: الرخصة في الشعر ^(٢)، وتنتهي عند الأثر الأول من باب: في الرجل يقبل يد الرجل عند السلام ^(٣).

هذا وقد ذكر الشيخ عبدالرحمن الفريوائي في آخر تحقيقه لكتاب «تعظيم قدر الصلاة» للمروزي أنه حققه، وأنه ينتظر الطبع ^(٤)، قلت: هو ذات الموجود ضمن «المصنف»، ولكن هذه المخطوطة فيها اختلاف يسير عن المطبوع. بسبب الخلاف في الرواية، حيث إنه هنا من رواية أبي بكر أحمد بن علي الأموي المروزي (ت ٢٩٢هـ)، وفي المطبوع من رواية بقي بن مخلد.

وهو على منوال «الأدب المفرد» للبخاري، و «الأدب» للبيهقي ونحوهما، أي إن موضوعه هو الأدب الشرعية. وبلغت نصوصه: ١٤٤٩ نصاً. وأما أبوابه فكثيرة: ٢٣٩ باباً. وليت الشيخ الفريوائي يخرج به بعد خدمته بما هو لائق ومقابلته على الكتب الأخرى وفهرسته ^(٥).

(١) لها مصورة في مركز الملك فيصل برقم (١١٤٠ - ٦ ف).

(٢) المصنف ٨ / ٧٠٥ برقم (٦٠٩٩) عن نسختنا من الطبعة السلفية.

(٣) السابق ٨ / ٧٤٩ برقم (٦٢٥٦).

(٤) مضى على هذا الكلام نحو أربعة عشر عاماً ولم يطبع! ثم اتصلت بالشيخ، فأخبرني أنه عدل عن طبعه، لأنه ذات الموجود في «المصنف»، ولا فائدة في إخراجه حيثئذ.

(٥) ثم رأيت هذا الكتاب قد طبع مفرداً عام ١٤٢٠هـ، بتحقيق: محمد رضا القهوجي، وصدر عن دار البشائر ببيروت، في مجلد متوسط، اعتمد فيه المحقق =

١٦- «الأحكام».

١٧- «السنن».

مضى الكلام عنهما ضمن الكلام عن «المصنف»، وبيئتُ أنهما اسمان
آخران له على الصحيح من ذلك.

١٨- «الزكاة»:

نسبه إليه الزركلي في «الأعلام» ^(١)، وأفاد أنه مطبوع.

قلت: هذا وهم، فلم أقف عليه عند غيره، ولم أجده في «معجم
المطبوعات» لسركيس. ولعل اعتماد الزركلي في ذلك على بروكلمان - وهو
غير عمدة - أو أن الأمر التبس عليه برجل آخر يشبه اسمه، أو أن هذا الجزء
من «المصنف» طبع قديماً مفرداً - وهذا بعيد - وبكل حال فهو خطأ.

١٩- «فضائل القرآن».

٢٠- «المصاحف».

مضى الكلام عنهما ضمن الكلام عن «ثواب القرآن»، وبيئتُ أنهما
اسمان آخران له، والله أعلم.

٢١- «الزهد»:

ذكره السمعاني في «التحبير» ^(٢) ضمن مسموعاته، وأن منه الأول

والثاني والثالث والرابع.

= على مخطوطة الظاهرية، وقام بخدمة النصوص وتخريجها تخريجاً يشكر عليه،
وختمه بفهارس مساعدة، فجزاه الله خيراً ولكن الملاحظ أنه قطعة صغيرة من
الأصل، فابوابه: ٩٠ باباً فقط، ونصوصه: ٤٢١ نصاً فقط! فإين البقية!؟.

(١) ١١٨/٤.

(٢) ٢٧٦/٢.

قلت: لم أقف عليه عند غيره. والظاهر أنه هو الموجود في «المصنف» إلا أن يكون برواية أخرى. وحقه أن يفرد عن «المصنف» كما صنع الأئمة من قبله وبعده، كوكيع وهناد وأسد بن موسى وأحمد بن حنبل وابن الأعرابي والبيهقي وابن المبارك وأبي داود وابن أبي عاصم وغيرهم.

وموضوعه بارز في عنوانه شأن الكتب الأخرى المؤلفة في هذا الكتاب، وهو في بيان حقيقة الزهد والورع وصفة الزاهدين وأقوالهم، والعمل للدار الآخرة والتقلل من الدنيا ونحو ذلك.

وعدد نصوصه: ١٥١٥ نصاً، ما بين مرفوع وموقوف ومقطوع.

وعدد أبوابه: ٧٣ باباً وزدناها حتى صارت ٩٣ باباً للحاجة إليها.

والمعروف أن المؤلفين في هذا الباب سلكوا فيه طريقتين:

الأولى: أن يرتبه على أقوال الرجال كالمسانيد.

الثانية: أن يرتبه على الأبواب والموضوعات كالسنن.

وممن كتب في الطريقة الأولى: أحمد وأبو داود وغيرهما.

وممن كتب في الطريقة الثانية: وكيع وابن المبارك وأسد بن موسى وابن أبي عاصم وغيرهم.

أما ابن أبي شيبة؛ فقد جمع بين الطريقتين؛ حيث ساق أول الكتاب أقوال الأنبياء ثم الصحابة ثم التابعين ومن بعدهم وهكذا. ونشر بين هذه الأبواب خمسة أبواب في الموضوعات، وهي: باب: ما جاء في لزوم المساجد، وباب: في ثواب التسبيح والحمد، وباب: ما جاء في فضل ذكر الله، وباب: في كثرة الاستغفار والتوبة، وباب: ما قالوا في البكاء من خشية الله.

والملاحظ أنه غير دقيق في مطابقة عناوين الأبواب لما تحته، فقد يورد باباً لكلام عبد الأعلى التيمي، ثم يورد في أثنائه أقوالاً لأبي صالح السمان، وأمثله كثيرة!

٢٢- «العين»:

عزته إليه الأخت عيشة المشعبي^(١)، ونسبت ذلك لابن النديم في «الفهرست»: ٣٢٠.

قلت: وهذا وهم، فابن النديم عزاه لأخيه عثمان في الترجمة التي بعده، وأظنه وقع خطأ حتى في اسم هذا الكتاب لعثمان، وصوابه: «الفتن»، وليحرر من طبعة أخرى، والله أعلم.

٢٣- «الكنى»:

عزاه إليه البلقيني في «محاسن الاصطلاح»^(٢). ولم أره لغيره! ولا ريب أنه يريد الموجود في كتاب «التاريخ» من «المصنف»؛ فهو باب من أبواب كتاب «التاريخ» وليس كتاباً مستقلاً. أقول: ولا يستحق أن يفرد عن «التاريخ»؛ لأنه ذكر قبله الكثير من الكنى، ويعدده كذلك؛ لذا فحقه أن يطبع مستقلاً مع «التاريخ». والله أعلم.

٢٤- «الأشربة»:

عزاه إليه ابن خير في «الفهرست»^(٣)، وظاهر من كلامه أنه جزء من

(١) في رسالتها عن ابن أبي شيبة ومصنفه: ١٥٠.

(٢) ص ٥٧٠.

(٣) الفهرست: ١٣٣.

«المصنف»، لكنه يرويه من طريق مستقلة، وهي طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن مؤلفه. كما أنه جعله كتابين؛ فلعلهما «الكبير» و «الصغير» أو أن المطبوع من «الفهرست» وقع فيه تحريف، ويحتمل أنه سقط اسم كتاب آخر مع «الأشربة»، والله أعلم.

وكتاب «الأشربة» الذي في «المصنف» من رواية بقي بن مخلد، فيه: ٤٧ باباً، وتبلغ مروياته: ٥٠٧ نصوص. وموضوعه بارز في عنوانه، وهو في أحكام الأشربة وآدابها؛ ولكن أكثرها في بيان المسكر المحرم وانتباز الأشربة ونحو ذلك. ومن أفرد هذا الموضوع: الإمام أحمد وابن أبي عاصم والطحاوي وابن قتيبة والبزار وابن المديني وغيرهم^(١). ولا أرى ضرورة إفراده، وإن وقع فلا غضاضة!

خلاصة ما تقدم:

١ - أن عدد الكتب المنسوبة لابن أبي شيبة أربعة وعشرون كتاباً، وهي مرتبة على الحروف - كما يلي:

الأحكام، الأدب، الأشربة، الأوائل، الإيمان، التاريخ، التفسير، ثواب القرآن، الجمل، الرد على أبي حنيفة، الزكاة، الزهد، السنن، السنة، صفين، العين، الفتن، الفتوح، فضائل القرآن، الكنى، المسند، المصاحف، المصنف، المغازي.

٢ - أن المعتمد منها عند العلماء - باتفاق - ثلاثة: التفسير، والمسند،

(١) انظرها في «الفهرست» لابن خير: ٢٦١-٢٦٣؛ والمعجم المفهرس (٢٢١، ٢٢٢) وغيرهما.

والمصنف.

٣ - أن ثمانية منها رآها بعض العلماء ورواها عن ابن أبي شيبة مفردة، وهي ضمن «المصنف»، وحققها - جميعاً - أن تفرد؛ لأن المصنف هكذا كتبها، والعلماء هكذا رووها، ولكن إما باجتهاد من بعض التلاميذ أو النساخ ضُمَّت إلى «المصنف». وهي كالتالي:

الأوائل، والإيمان، والتاريخ، وثواب القرآن (فضائل القرآن، المصاحف)، والفتوح^(١) (البعوث والسرايا)، والمغازي، والزهد، والأشربة.

٤ - أن ستة منها أفردت عن «المصنف» على قول بعضهم - وهي خليقة بذلك - ولكن لم يقدِّم الدليل عندي أنها ينبغي أن تفرد عنه، فليس صنيع ابن النديم أو إسماعيل باشا بحجة، ما لم يعتمد العلماء ذلك، كما أن وجود مخطوطات مفردة لبعض كتب «المصنف» ليس بدليل على أنه كتاب مستقل أيضاً، وهذه الكتب هي:

الأدب، والجمل، والرد على أبي حنيفة، وصفين، والفتن، والكنى.

٥ - أن كتابين منها تكررًا باسم آخر لـ: «المصنف»، وهما: الأحكام، والسنن. وأما كتاب «السنة» فلعله اسم آخر لـ: «الإيمان» والله أعلم. وأن كتابين منها تكررًا باسم آخر لـ: «ثواب القرآن»، وهما: (فضائل القرآن والمصاحف).

٦ - أن كتابين منها - وهما «الزكاة» و«العين» - نسباً لابن أبي شيبة خطأً، والله أعلم.

(١) ذكرت «الفتوح»، ولم أذكر الكتب الأخرى التي أفردها ابن النديم؛ لأن الخطيب البغدادي وافقه على ذلك. وابن النديم، فليس من المحققين!

المبحث الرابع

شخصية ابن أبي شيبة

أقصد بهذا المبحث تقييم ابن أبي شيبة عند العلماء مدحاً أو ذماً، وبيان مكانته عندهم، ومن ذلك توضيح عقيدته، ودرجته، وحفظه، وفقهه، ونحو ذلك.

وقد حرصت أن أكتب هذا المبحث بأسلوب علمي بعيد عن التحيز والعواطف، فمحبتنا لابن أبي شيبة لا يجوز أن تحيد بنا عن أسلوب أهل الحديث في معاملة الرجال؛ لذا فلم أدون شيئاً إلا وذكرت مصدري فيه، وليكن هذا المبحث في مطالب أربعة:

الأول - عقيدته.

الثاني - درجته عند أهل الحديث.

الثالث - فقهه.

الرابع - مكانته العلمية العامة.

والتوفيق من الله تعالى.

المطلب الأول

عقيدته

عقيدته السلفية:

أبو بكر بن أبي شيبة من أهل الحديث، واعتقاده اعتقادهم، ولم أقف على أحد نصّ على عقيدته ممن ترجم له، ولكن لم أقف أيضاً على من غمزه في معتقده، ولا ريب أنه - رحمه الله - كان من أهل السنة والجماعة، بل من أئمتهم، ويدل على هذا أمور^(١) :

١ - أن المتوكل أشخصه - فيمن أشخص - إلى بغداد ليحدثوا بالأحاديث التي فيها الرد على المعتزلة والجهمية. ويأتي تفصيل ذلك في المسألة التالية لهذه المسألة، عند الحديث عن موقفه من القول بخلق القرآن.

٢ - أنه ألف كتابين في عقيدة السلف، هما: «الإيمان» و«السنة»^(٢).

٣ - أنه رد على الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة، فمن ذلك:

أ - أنه أورد في كتاب «الإيمان» الأحاديث التي فيها رد على بعض الفرق الضالة، كالخوارج والمرجئة. وهذا في أكثر الكتاب.

ب - كما أنه أورد أحاديث يسيرة في الرد على القدرية، ومنها

(١) هذه الأمور مستفادة مما ذكره د. عبدالله اللحيدان في رسالته: ٣٣، ولكني أعدت صياغتها، وزدت عليها، واختصرتها.

(٢) الأقرب أنهما واحد، وانظر المبحث السابق، عند الحديث عن مؤلفاته.

حديث ابن عمر المشهور^(١).

ج - كما أنه ردّ على المعتزلة قولهم بأن القرآن مخلوق، فقد سأله رجل: القرآن كلام الله وليس بمخلوق؟ فقال: «من لم يقل هذا؛ فهو ضال مُضل مبتدع»^(٢).

د - كما ردّ على الجهمية في كتابه «السنة»، على ما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣).

٤ - أن اللالكائي^(٤) ذكره في أئمة أهل السنة الذين رسيموا بالإمامة في السنة والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة، ضمن أعلام الصحابة والتابعين ومن تبعهم.

٥ - أن ابن القيم أحال على عقيدته في نونيته، وعده من أئمة أهل الحديث والسلف بقوله:

«واقراً كتاب «العرش» للعبيسي وهـ و محمد المولود من عثمان
واقراً لمسند عمّه و«مصنف» أترهما نجمين بل شمسان»^(٥)

فهذه الأمور مجتمعة تدل على عقيدة الرجل، وأنه سلفي متبع للسنة والأثر ليس غير. زدّ على هذا أنه لم يتكلم أحد في عقيدته بشيء حتى نحتاج للدفاع عنه، أو تمحيص الأمر، بل إن الأمر الذي يدفع للعجب أن الرجل

(١) انظر: الإيمان: ٤٤.

(٢) أورده د. اللحيان، ولم يعزه لأحد، وهو في «السنة» لعبدالله بن أحمد (١٦٢).

(٣) الفتاوى ٥/ ٢٤، ضمن الرسالة الحموية، وتقدم الإشارة لذلك.

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ٢٩، ٤٢.

(٥) النونية: ١٢٤. البيتان (١٤٠٧-١٤٠٨).

كوفي - والكوفة موطن الشيعة - وكثير من مشايخه فيهم تشيع^(١)
 - كعبيد الله بن موسى وإسحاق بن منصور وعائذ بن حبيب وعباد بن العوام
 وعبدالرزاق بن همام والفضل بن دكين ومحمد بن فضيل وغيرهم - وفوق
 هذا، فلم يقل بقولهم أو يتبعهم فيما ذهبوا إليه، وكذلك مشايخه المرجئة،
 والقدرية.

موقفه من فتنة القول بخلق القرآن:

مضى لنا الكلام عن هذه الفتنة بإيجاز^(٢)، ولن نعيده، ولكن أذكر هنا
 موقف ابن أبي شيبة من هذه الفتنة. فأقول - وبالله تعالى التوفيق -: إنني لم
 أقف - فيما قرأته من مصادر - على موقف ابن أبي شيبة الواضح من هذه
 الفتنة^(٣)، ولكن العلماء الذين أجابوا معروفون، وكذلك العلماء الذين
 رفضوا إجابة المأمون صراحة. وبقية العلماء ورّوا للمأمون مكرهين، ولم
 يُنكروا عليه صراحة خوفاً من السيف، والظاهر أن ابن أبي شيبة من هؤلاء،
 ولا شك أن هذا لا ينقص من قدره، فبمثل هذه الحالة يجوز للمسلم أن
 يقول الكفر ما لم يطمئن قلبه بذلك، وأما إنكار أحمد - رحمه الله - على
 هؤلاء؛ فلأنهم جميعاً تواطؤوا على ذلك حتى خشي أن يضيع الحق؛ فكان
 الأولى حينئذ الصبر على القتل أو العذاب وترك التورية، والله أعلم.

ولكن لما خبّا نار هذه الفتنة ونصر الله السنة بالمتوكل؛ أمر علماء أهل
 السنة أن يجلسوا للتحديث، ويصدعوا بقول أهل السنة في مسائل الاعتقاد،

(١) وهو تشيع السلف، الذي هو تقديم علي على عثمان فحسب رضي الله عنهما.

(٢) في المبحث الأول (عصره) من هذا الفصل.

(٣) وكذلك د. عبدالعزيز العمري في تقديمه لكتاب «المغازي»: ٢٠.

فكان في جملة هؤلاء العلماء إمامنا أبو بكر بن أبي شيبة، وإليك ما أورده الخطيب في تاريخه ^(١): قال:

«أخبرني الأزهري، أخبرنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرفة ^(٢) قال: سنة أربع وثلاثين ومائتين، فيها أشخص المتوكل الفقهاء والمحدثين، فكان فيهم ... وعبدالله وعثمان ابنا محمد بن أبي شيبة الكوفيان - وهما من عبس -، وكانا من حفاظ الناس - فقسمت بينهم الجوائز، وأجريت عليهم الأرزاق، وأمرهم المتوكل أن يجلسوا للناس وأن يحدثوا بالأحاديث التي فيها الرد على المعتزلة والجهمية، وأن يحدثوا بالأحاديث في الرؤية. فجلس عثمان بن محمد بن أبي شيبة في مدينة أبي جعفر المنصور، ووضع له منبر واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفاً من الناس ... وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في مسجد الرصافة، وكان أشد تقدماً من أخيه عثمان، واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفاً اهـ.

فهذا الخبر يدل على صحة موقف ابن أبي شيبة من هذه الفتنة، ولو كان رأيه بخلاف ذلك، لما تبوأ هذه المنزلة ولقي هذا القبول، ولما كان أحمد ليسكت عنه. ولكن فوق ذلك، فإن هذا لا يعني أن موقف ابن أبي شيبة كان واضحاً وحازماً في هذه الفتنة ^(٣)، ولكنه مع المسكوت عنهم، والعلم عند الله تعالى.

(١) تاريخ بغداد ٦٧/١٠، وعنه الذهبي في «السير» ١٢٥/١١.

(٢) هو الملقب ب: نفطويه. وأفاد د. أكرم العمري في «موارد الخطيب البغدادي»: ١٤٨ - ١٤١ أنه له كتاباً في التاريخ مرتباً على السنين، وأنه الذي ينقل عنه الخطيب.

(٣) كما قال د. العمري: ٢١.

المطلب الثاني

درجته عند أهل الحديث

هذا مطلب هام غاية، وأقدم له بهذه الفقر:

- مكانته عند أهل الحديث.

- سعة حفظه.

- ضبطه وإتقانه.

- رواية العلماء عنه.

- اعتماده في نقد الرجال.

- ثم أتكلم عن درجته عندهم.

أولاً- مكانته عند أهل الحديث:

جلس أبو بكر بن أبي شيبة إلى أسطوانة الكوفة التي لا يجلس إليها إلا أكابر العلماء في ذلك الوقت. قال أبو أحمد ابن عدي الحافظ الجرجاني: «سمعت عبدان يقول: «كان يقعد عند الأسطوانة: أبو بكر وأخوه عثمان ومُشكدانة وعبدالله ابن البراد وغيرهم، وكلهم سكوت إلا أبا بكر؛ فإنه يَهْذُر!».

قال ابن عدي: والأسطوانة هي التي يجلس إليها ابن سعيد^(١). قال لي ابن سعيد: هي أسطوانة ابن مسعود، وجلس إليها بعده علقمة، وبعده

(١) هو ابن عقدة، كما وضحه الذهبي في «السير» ١١/١٢٤، وليس هو يحيى، كما يقول المعلقون على «الكامل» !.

إبراهيم، وبعده منصور، وبعده الثوري، وبعده وكيع، وبعده أبو بكر بن أبي شيبة، وبعده مُطَيَّن، وبعده ابن سعيد»^(١) اهـ.

بل هذا شيخه وكيع بن الجراح لما شك في حديث وهو في حلقة الدرس، قال: «أين ابن أبي شيبة؟» قال أحمد بن حنبل - وكان من الحضور -: «كأنه أراد أن يسأله أو يستفتيه»^(٢).

ومن شيوخه: قتيبة بن سعيد يقول: «كتبت عن أبي بكر بن أبي شيبة غير شيء»^(٣).

وهذا ابن معين يُسأل عمَّن يكتب حديثه من أهل الكوفة؟ فيدل عليه^(٣) وابن سعد يعده في الطبقة التاسعة من أهل الكوفة^(٤). وخليفة بن خياط يذكره في الطبقة الحادية عشرة منهم^(٥). وأما الذهبي فيعده في طبقة أحمد وابن المديني^(٦).

ثانياً- سعة حفظه:

كان مضرب المثل في ذلك، كما قال الذهبي^(٧). وأسوق الآن بعض النقول عن العلماء في ذلك مرتبة حسب الوفاة ما استطعت:

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/١٣٨، وعنه الخطيب ١٠/٦٩، والذهبي ١١/١٢٤، والمزي ١٦/٤١.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/٤٧٩ (نقلاً عن د. عبدالله اللحيان: ٢٦).

(٣) تاريخ بغداد ١٠/٧٠.

(٤) الطبقات ٦/٤١٣.

(٥) الطبقات: ١٧٣.

(٦) المعين (٦٧) ص ١٢٨.

(٧) السير ١١/١٢٣.

- ١ - قال أبو زيد العلّفي: قلتُ لأحمد بن حميد - هو الطُّرَيْثِيُّ القرشي (ت ٢٢٠هـ) -: من أحفظ أهل الكوفة؟ قال: أبو بكر بن أبي شيبة. فذكرت ذلك لأبي بكر؟ فقال: ما ظننته يُقرّ لي^(١).
- ٢ - وقال أبو عُبَيْد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ): «انتهى الحديث إلى أربعة .. وأبو بكر أسردهم له»^(٢).
- ٣ - وقال عمرو بن علي الفلاس (ت ٢٤٩هـ): «ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة»^(٣).
- ٤ - وقال العجلي (ت ٢٦١هـ): «وكان حافظاً للحديث»^(٤).
- ٥ - وقال أبو زُرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ): «ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة»^(٥).
- ٦ - وقال صالح بن محمد الحافظ، المقلب بـ: «جَزَرَة» (ت ٢٩٤هـ): «أعلم من أدركته بحفظ الحديث عند المذاكرة: أبو بكر بن أبي شيبة»^(٦).
- ٧ - وقال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ): «كان أحفظ أهل زمانه

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٧٠.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٦٩، ومضت العبارة بآتم وبألفاظها عند الحديث عن أقرانه من هذه المقدمة.

(٣) تهذيب الكمال ١٦/ ٤٠، طبقات علماء الحديث ٢/ ٨٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٣، السير ١١/ ١٢٣.

(٤) الثقات (٨٧٨).

(٥) الكامل ١/ ١٣٧-١٣٨، تاريخ بغداد ١٠/ ٦٩، السير ١١/ ١٢٥.

(٦) تاريخ بغداد ١٠/ ٧٠ بمعناه، والسير ١١/ ١٢٥.

بالمقاطيع»^(١).

٨ - وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «كان أبو بكر مقتناً حافظاً
مكثراً»^(٢).

٩ - وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «كان حافظاً مقتناً صدوقاً
مكثراً»^(٣).

١٠ - وقال ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ): «كان أحد كبار الحفاظ»^(٤).

١١ - ووصفه بالحافظ كل من: ابن عبد الهادي^(٥)، والذهبي^(٦)، والبوصيري^(٧)،
وابن حجر^(٨)، والسيوطي^(٩)، والداودي^(١٠)، وغيرهم.

١٢ - وأختم هذه الأقوال ببعض ما قال فيه الذهبي (ت ٧٤٨هـ):
«الحافظ الكبير»^(١١)، «سيد الحفاظ»^(١٢)، «كان بجرأ من محور العلم، وبه

(١) الثقات ٨/٣٥٨.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/٦٦.

(٣) المنتظم ١١/٢٣٠.

(٤) النجوم الزاهرة (٢/٢٨٢) (نقلًا عن رسالة الأخت عيشة: ١٤٠).

(٥) طبقات علماء الحديث ٢/٨٤.

(٦) تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٣.

(٧) اتحاف الخيرة المهرة ١/٤١.

(٨) التهذيب ٣/٢٣٩ (ط دار المعرفة)، ٦/٢ (ط الهند).

(٩) طبقات الحفاظ (٤١٩).

(١٠) طبقات المفسرين ١/٢٥٢.

(١١) الميزان ٢/٤٩٠.

(١٢) السير ١١/١٢٢.

يضرب المثل في قوة الحفظ «^(١). «كان آية في الحفظ، شُبّه بأحمد بن حنبل في المعرفة»^(٢).

١٣- وذكره السخاوي في سلسلة الحفاظ التي نظمها من شيخه الحافظ ابن حجر حتى مرّ بابن أبي شيبة، وانتهى بأبي هريرة. ثم ذكره في سلسلة أخرى بدأها بالدارقطني وانتهى بها عند أبي هريرة أو ابن مسعود^(٣).

ثالثاً- ضبطه وإتقانه:

وصفه بذلك ابن حبان بقوله: «وكان متقناً، وحافظاً ديناً»^(٤)، ومثله الخطيب^(٥)، وابن الجوزي^(٦).

وأذكر ثلاث حوادث تدل على ضبطه وإتقانه:

١ - أخرج الخطيب عن محمد بن إبراهيم مُرَبِّع الحافظ (ت ٢٥٦هـ): قال: «قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة، فانقلبت به بغداد، ونُصب له المنبر في مسجد الرصافة، فجلس عليه، فقال من حفظه: حدثنا شريك، ثم قال: هي^(٧) بغداد، وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها، يا أبا شيبة - يعني ولده

(١) السابق ١١/١٢٣.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٧٤).

(٣) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٩٥-٩٧.

(٤) الثقات ٨/ ٣٥٨.

(٥) تاريخ بغداد ١٠/ ٦٦.

(٦) المنتظم ١١/ ٢٣٠.

(٧) لعلها: هيه، أو إيه.

إبراهيم - هات الكتاب»^(١).

قلت: هذا صنيع الحفاظ الأثبات، ومن قلّ علمه يجعل هذا قادحاً في ابن أبي شيبة!.

٢ - وقال الذهبي: «وكان أبو بكر قوي النفس بحيث إنه استنكر حديثاً تفرد به يحيى بن معين عن حفص بن غياث، فقال: من أين له هذا؟ فهذه كتب حفص ما فيها هذا الحديث؟!»^(٢).

قلت: ومن يجرؤ على تخطئة يحيى بن معين إلا من كان في منزلة ابن أبي شيبة وحفظه وإتقانه.

٣ - وأخرج الخطيب بسنده عن علي بن المديني قال: «قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة - ويحيى وعبدالرحمن باقين - قال: فأراد الخائب - يعني سليمان الشاذكوني - أن يذكره، فاجتمع الناس في مسجد الجامع^(٣)، قال: فقال لي عبدالرحمن بن مهدي: اذهب فامنعهما؛ فلأني أخشى أن تقع فتنة يتعصب مع هذا قوم ومع هذا قوم؟»^(٤).

قلت: ولا ريب أن اختيار الشاذكوني لابن أبي شيبة دون غيره في المسابقة على الحفظ له سبب!.

ونحن وقفنا على شيء من إتقان ابن أبي شيبة وضبطه، وذلك في

(١) تاريخ بغداد ١٠/٦٧-٦٨، وعنه: المنتظم ١١/٢٣٠.

(٢) السير ١١/١٢٥.

(٣) إلى هنا انتهى الخبر عند ابن الجوزي في «المنتظم» ١١/٢٣١، ثم أحقه بخبر الأسطوانة المتقدم، فإما أنه من تخليطه، أو أنه سقط من النسخة.

(٤) تاريخ بغداد ١٠/٦٩.

مروياته في «المصنف»^(١).

ومن ذلك -أيضاً- ما أورده يحيى بن معين، أن ابن أبي شيبة كان يقول: «وجدتُ في كتاب أبي بخطه»، و: «حُدِّثْتُ عن رَوْحٍ بحديث الدجال». قال يحيى: «وكنا نظن أنه سمعه من أبي هشام الرفاعي. وكان أبو بكر لا يذكر أبا هشام»^(٢).

رابعاً- رواية العلماء عنه:

لسعة علم أبي بكر، ولحافظته التي اشتهر بها، ولثقتة المجمع عليها، ولمكانته العظيمة عند العلماء؛ فإن العلماء حرصوا على الأخذ عنه، وبعضهم من شيوخه؛ فقد سبق قبل قليل سؤال وكيع له، وكتابة قتيبة بن سعيد عنه. وبعضهم من أقرانه، ومن أجلهم: أحمد بن حنبل. قال الذهبي: «حدَّث عنه الشيخان وأبو داود وابن ماجه، وروى النسائي عن أصحابه، ولا شيء له في جامع أبي عيسى»^(٣) ^(٤).

وقال الخطيب: «حدَّث عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي ويوسف بن يعقوب بن يوسف أبو عمرو النيسابوري، وبين وفاتيهما مائة وثمان أو سبع سنين .. وحدث عنه أحمد بن حنبل وبين وفاته و وفاة النيسابوري ثمانون أو إحدى وثمانون سنة»^(٥).

(١) انظر الفصل التالي، عند الحديث عن منهجه في «المصنف».

(٢) تاريخ بغداد ٧٠/١٠، تهذيب الكمال ٤٠/١٦.

(٣) ارجع إلى المطلب الخاص بتلاميذه.

(٤) السير ١٢٣/١١، وانظر: المعجم المشتمل: ١٥٨.

(٥) السابق واللاحق (١٠٥).

قلت: وتقدمت بعض الإحصائيات في عدد مرويات أصحاب الكتب الستة وأحمد وغيره عنه عند الحديث عن تلاميذه.

خامساً- اعتماده في نقد الرجال^(١):

اعتمد عليه أهل الحديث في توثيق الرجال وتجريحهم؛ لأنه أهل لذلك؛ فقد ذكره ابن عدي في مقدمة «الكامل» ضمن الذين يعتد بقولهم في الجرح والتعديل من الأئمة^(٢)، وترجم له ترجمة مقتضبة.

كما ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل كذلك، في الطبقة الرابعة^(٣)، وأثنى عليه بما هو أصله.

كما ذكره السخاوي في المتكلمين في الرجال^(٤)، وأثنى عليه كالذهبي. وأشار د. عبدالله اللحيان إلى بعض الأمثلة من كتب الرجال في اعتماد العلماء توثيق ابن أبي شيبة للرجال، فمن ذلك قوله في يزيد بن هارون: «ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد»^(٥)، وقوله في حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي: «قلّ من رأيت مثله»^(٦). قلت: ووقفت على أقوال أخرى له في «الجرح

(١) اعتمدت في هذه الفقرة على رسالة د. عبدالله اللحيان: ٢٧-٢٨، مع زيادة يسيرة.

(٢) الكامل ١٣٧/١.

(٣) في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (١٧٤).

(٤) رسالة «المتكلمون في الرجال» (٥٢)، جمعها عبدالفتاح أبو غدة من «الإعلان بالتوبيخ» و«فتح المغيب»، وطبعها ضمن: «أربع رسائل في علوم الحديث».

(٥) تهذيب التهذيب (٦/٢٢٥)، (١١/٣٦٧ ط الهند).

(٦) السابق ٢/٣٠، (٣/٤٤ ط الهند).

والتعديل»^(١).

أقول: وله كتاب في التاريخ على منوال المحدثين، ضمن «المصنف» يذكر فيه التواريخ الهامة؛ لمعرفة اتصال الرواة وانقطاعهم، ويبين أسماء بعض المشهورين بكناههم، أو العكس. وذكر وفيات بعض المشاهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولن أذكر أمثلة لكل ذلك؛ لأنها كثيرة جداً، ولأنها موجودة ضمن هذا الكتاب والاطلاع عليه يسير^(٢).

ولكن فوق هذا فإن ابن أبي شيبة لم يشتغل بعلم الجرح والتعديل اشتغاله بحفظ الحديث وروايته وتدوينه^(٣)، أقول: لعل عذره أن غيره كابن معين وأحمد وعلي بن المديني - كفوه المؤونة، والله أعلم.

سادساً - درجته عند أهل الحديث:

إجماعهم على ثقته وضبطه:

اتفق أهل العلم بالحديث على تزكيته وثقته وعدالته وحفظه وإتقانه. ولم أقف على قول يعتد به بخلاف ذلك اللهم إلا قدحاً يسيراً مبهماً - يأتي الجواب عنه - وإليك أقوال العلماء في ذلك^(٤)، مرتبين حسب الأقدمية:

(١) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: ٣/٥٥٠، ٩٩١، ٤/٢٦١، ٦/٤١٧، ١٧/١٧٠، ٩/٦٢٩ (نقلًا عن كتاب «المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم».

والإحالات السابقة على رقم الجزء والفقرة فيه.

(٢) انظر كتاب «التاريخ» ضمن «المصنف» في الجزء الثالث عشر.

(٣) انظر: مقدمة «المغازي»: ١٩.

(٤) لا أذكر شيئاً من الأقوال في حفظه وإتقانه؛ فقد سبق، ولا أذكرها عند العلماء

بعمامة؛ فتأتي.

- ١ - قال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): «أبو بكر عندنا صدوق» ^(١).
- ٢ - وقال أحمد (ت ٢٤١هـ): «صدوق، وهو أحب إليّ من عثمان» ^(٢).
- ٣ - وقال العجلي (ت ٢٦١هـ): «ثقة، وكان حافظاً للحديث» ^(٣).
- ٤ - وقال أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ): «ثقة» ^(٤).
- ٥ - وقال ابن خراش (ت ٢٨٣هـ): «ثقة» ^(٥).
- ٦ - وقال ابن قانع (ت ٣٥١هـ): «ثقة ثبت» ^(٦).
- ٧ - وقال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ): «وكان متقناً حافظاً ديناً، ممن كتب وجمع وصنّف وذاكر» وعده في الثقات ^(٧).
- ٨ - وقال الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): «حافظ» ^(٨).
- ٩ - وقال ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ): «صدوق» ^(٩).
- ١٠ - وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): «وكان صدوقاً مكثراً» ^(١٠).

-
- (١) تاريخ بغداد ٧٠/١٠، تهذيب الكمال ٤٠/١٦، السير ١٢٤/١١.
 - (٢) العلل، لعبدالله بن أحمد (٧٤٧، ٤٠٧٦)، الجرح والتعديل ١٦٠/٥، تاريخ بغداد ٧١/١٠، تهذيب الكمال ٣٩/١٦، السير ١٢٣/١١.
 - (٣) الثقات له (٨٧٨).
 - (٤) الجرح والتعديل ١٦٠/٥.
 - (٥) تاريخ بغداد ٧١/١٠.
 - (٦) تهذيب التهذيب ٢٤٠/٣، (٤/٦ ط الهند).
 - (٧) الثقات ٣٥٨/٨.
 - (٨) انظر: الجامع في الجرح والتعديل ٢٢/٢؛ نقلاً عن «العلل» المخطوط له.
 - (٩) الثقات (٦٨٩).
 - (١٠) المنتظم ٢٣٠/١١.

١١ - وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «الحافظ الكبير، الحجة» ^(١)، وقال أيضاً: «الثبت، عديم النظر» ^(٢).

١٢ - وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «ثقة حافظ، صاحب تصانيف» ^(٣).

فمن مجموع هذه الأقوال استحق هذا الإمام أعلى درجات التوثيق عند المحدثين بلا منّة! وفوق ذلك فلم يسلم من قدح، قال الذهبي: «وثقه الجماعة، وما كاد يسلم!» ^(٤).

القدح فيه والجواب عنه:

وقفت على أربعة أخبار يُفهم منها الوقوع في ابن أبي شيبة، وليست بصريحة، ولكن هكذا جاءت، فأذكرها، ثم أجيب عنها مستعيناً بالله.

١ - قال الميموني: «تذاكرنا يوماً، فقال رجل: ابن أبي شيبة يقول: عن عَفَّان.

فقال أحمد بن حنبل: دع ابن أبي شيبة في ذا، وانظر ما يقول غيره. قال الميموني: يريد أبو عبدالله كثرة خطئه!» ^(٥).

قال الخطيب مجيباً عن ذلك: «أرى أن أحمد لم يُردّ ما ذكره الميموني من أن أبا بكر كثير الخطأ، وأظن حديث عَفَّان الذي ذكر له عن أبي بكر قد كان

(١) الميزان ٢/ ٤٩٠.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٢.

(٣) التقريب (٣٥٧٥).

(٤) الميزان ٢/ ٤٩٠.

(٥) العلل (٤٧٤) برواية المروزي والميموني وصالح وغيرهم عن أحمد بن حنبل، وعنه

الخطيب ١٠/ ٦٨، والميزان ٢/ ٤٩٠.

عنده، فأراد غيره؛ ليعتبر به الخلاف، والله أعلم» (١).

قلت: ما ذكره الخطيب هو الصواب ولا يحتمل غيره، وأما الميموني، فأساء الفهم - غفر الله له - وأما الهفوة، فلا يسلم منها أحد؛ فالكل بشر، وقد كتب عليهم حظهم من الخطأ.

٢ - قال ابن أبي حاتم: «قيل لأبي زرعة: بلغنا عنك أنك قلت: لم أرَ أحداً أحفظ من ابن أبي شيبة؟ فقال: نعم في الحفظ، ولكن في الحديث .. ! - قال ابن أبي حاتم: كأنه لم يحمده - فقال: روى مرة حديث حذيفة في الإزار، فقال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي معلى عن حذيفة، فقلت له: إنما هو أبو إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة، وذلك الذي ذكرت عن أبي إسحاق عن أبي المعلى عن حذيفة. قال - أي أبو زرعة -: كنتُ ذرب اللسان، فبقي! فقلت للوراق أحضروا المسند، فأتوا بمسند حذيفة، فأصابه كما قلت» (٢).

قلت: الرجل لكثرة محفوظاته من الحديث والآثار أخطأ في هذا، فكان ماذا؟ ولو أسقطنا كل من أخطأ لما سلم لنا أحد!.

٣ - قال الحسن بن علي بن شبيب العمري: «قعد أبو بكر بن أبي شيبة في الرصافة يُحدث الناس، فحدث أول المجلس عن ابن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث قال: حدثني عبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث ابن عبدالمطلب قال: قال رسول الله ﷺ: «احفظوني في العباس؛ فإنه بقية

(١) تاريخ بغداد ٦٨/١٠، وفي الميزان ٢/ ٤٩٠ مختصراً.

(٢) الجرح والتعديل (التقدمة) ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨.

آبائي، وإن عم الرجل صينو أبيه « فزاد في لفظه ما ليس في الحديث، ثم أملاه أبو بكر علينا في المجلس الثاني بطوله لم يستغرق هذا الكلام فيه ! ».

قلت: يريد المعمرى أن يغمز أبا بكر بن أبى شيبه أنه غير في لفظ الحديث لما رواه ثانية! وليت شعري، هل المعمرى خبير بأحوال أهل الحديث في رواياتهم له؛ فمن المعلوم عند أدنى طلبة الحديث أن أكثر المحدثين على جواز رواية الحديث بالمعنى، وعلى جواز تقطيعه، ولو عيب أبو بكر لأجل هذا، فسيلحق أئمة الحديث الآخرين الذين جروا على هذا كأحمد والبخاري وقبلهم مالك وشعبة، وبعدهم خلائق لا يحصون؟!

وهذا الحديث لم ينفرده أبو بكر، ولم يقع منه فيه خطأ، وقد روي من طرق عن عبدالمطلب بن ربيعة وله ألفاظ عنه، كما أن له متابعات من حديث علي والحسن بن علي والعباس وأبى هريرة، ويروي مرسلاً كذلك^(١)، فلا أدري وجه تخطئه ابن أبى شيبه فيه !!

أقول: وقف الذهبي على ترجمة ابن أبى شيبه عند الخطيب، فلم يورد هذا في «الميزان»؛ فكأنه رآه شيئاً لا ينبغي الالتفات إليه! وصدق، ولكن أردت أن أستقصي ما قيل في الرجل حتى لا يقع عليه فيما بعد من يغتر بها.

٤ - أخرج الخطيب عن جعفر الفريابي قال: «سألت محمد بن عبدالله^(٢)

(١) انظر هذه الطرق والألفاظ والمتابعات في: المصنف ١٠٨/١٢ - ١٠٩ (ط السلفية)، وجامع الترمذي ٥/٦١٠ - ٦١١، والكامل ٢/٧٦٨، ومجمع الزوائد ٩/٢٦٩، وكتر العمال ١١/٦٩٩ - ٧٠٣. وبعض ألفاظه عند مسلم (٩٨٣) وأبى داود (١٦٢٣).

(٢) وقع في الأصل: «عبدالله»، وهو خطأ.

ابن نمير عن بني أبي شيبه - ثلاثتهم - ؟ فقال فيهم قولاً لم أحب أن أذكره»!^(١)

أقول: محمد بن عبدالله بن نمير دُرّة العراق، كما كان يقول أحد، والظاهر أن الفريابي استحى من نقل هذا القول لعلمه ببعده عن الحق، ولم يذكره لنا حتى نحكم عليه بالصواب أو ضده. ولكن يكفي جواب الذهبي: «قلت: أبو بكر ممن قفز القنطرة، وإليه المنتهى في الثقة»^(٢). أقول: وجواب الذهبي محكم غاية؛ فإن القاسم: ضعيف، وعثمان: له أوهام. وأما أبو بكر فالإجماع على ثقته كما مرّ.

ولعل كلام ابن نمير في حقهما دون أبي بكر، فيكون صواباً، على أن عثمان ثقة.

وبعد هذا أقول كما قال الشاعر:

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معاييه

وهذه الغمزات مطروحة في بحر الثناء عليه من العلماء، المتواتر، المتعاقب على مر القرون، فهي هباء، ويبقى التعديل والثناء؛ كما قال الله: ﴿فأما الزبد فَيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾^(٣).

(١) الميزان ٢/ ٤٩٠.

(٢) الرعد: ١٧.

المطلب الثالث

فقّه

لم أقف على كتاب فقهي خاص لابن أبي شيبة، ولكنه من فقهاء المحدثين - ولا ريب-، فلم يكن ممن يروي ولا يعي، فمدونته العظيمة «المصنف» خير شاهد، وذلك بتبويباته الفقهية التفصيلية في أكثر مسائل الفقه شيوعاً، قال الرامهرمزي: «وتفرد بالكوفة: أبو بكر بن أبي شيبة بتكثير الأبواب، وجودة الترتيب، وحسن التأليف»^(١). أقول: ففقه ابن أبي شيبة في تبويبه، كتلميذه البخاري. وهذه طريقة متقدمي المحدثين. وأما المتأخرون منهم، فإنهم ربما خلطوا رأيهم بالأثر، ومنهم: ابن المنذر ومحمد بن نصر وغيرهما؛ لذا فإنه لا يوجد في «المصنف» شيء من آرائه الفقهية، وإنما هو أبواب ونقول، وربما شرح بعض الغريب فحسب.

نعم وقفت على بعض ترجيحاته فيه ولكنها نادرة في جنب هذا التراث الفقهي العظيم، ومن هذه الترجيحات:

١ - قوله في باب: من كان يعيد الصلاة والوضوء (يعني من الضحك) في كتاب الصلاة، بعد أن سرد الآثار في المسألة، وعددها اثنان وحديث مرسل؛ قال في آخره: «قال أبو بكر: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء»^(٢).

(١) المحدث الفاضل: ٦١٤.

(٢) المصنف ١/٣٨٨ (ط السلفية).

٢ - وقوله في باب: من كره أن يركع دون الصف، في كتاب الصلاة، بعد أن سرد آثار الباب، وعددها: أربعة؛ قال في آخره: «قال أبو بكر: إذا كان هو وآخر؛ ركع دون الصف، وإذا كان وحده؛ فلا يركع»^(١).

٣ - وقوله في باب: من قال القنوت في النصف من رمضان، من كتاب الصلاة أيضاً، بعد أن سرد الآثار، وعددها: عشرة؛ قال آخره: «قال أبو بكر: هذا القول عندنا»^(٢)، أي قول ابن مسعود، وهو أنه يقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع، وليس السنة كلها في الفجر.

٤ - وقوله في باب: ما قالوا فيه إذا قال: أنت عليّ كظهر أمي إن قربتك، من كتاب الطلاق، بعد سرد الآثار، وعددها: ستة؛ قال في آخره، بعد قول الحكم وحاد: «وبه يأخذ أبو بكر»^(٣). أي: أنه إذا مضت أربعة أشهر؛ فهي تطليقة.

أقول: ويوجد غيرها، ولكني أظن أنها في الكتاب كله لا تجاوز العشرة أو قريباً منها؛ فيبقى لنا أن ابن أبي شيبة فقيه؛ بتبويباته العظيمة التي لا يقدر عليها إلا من فقهها، خاصة أنه يُقَطَّع المتن، ويروي بالمعنى، ويختصر؛ فهذا كله يدل على فقهه.

ثم إن العلماء نقلوا عنه هذا الفقه ودونوه في بعض الكتب الفقهية ومن ذلك النقول التي نقلها عنه ابن قدامة في كتابه «المغني» - وحسبك بالكتاب

(١) نفسه ٢٥٧/١.

(٢) نفسه ٣٠٦/٢.

(٣) نفسه ٩٥/٥.

ومؤلفه - ومنها ^(١):

- ١- في مسألة التأمين للإمام والمأموم، وأنه سنة بعد ﴿ولا الضالين﴾ ^(٢).
- ٢- في مسألة وجوب السجود على الأنف ^(٣).
- ٣- في مسألة التحيل لإسقاط الشفعة وأنه حرام ^(٤).
- ٤- في مسألة وجوب خدمة المرأة زوجها في العجن والخبز والطبخ وأشباهه ^(٥).
- ٥- في مسألة متى يصح إسلام الصبي ^(٦).
- ٦- في مسألة ما يعطى الفرس من السهام إذا كان هجيناً ^(٧).

أقول نقل ابن قدامة عنه وسلكه إياه في عداد من يعتد بفقهه؛ يدل على أنه يعده في الفقهاء، وهو كذلك، وإن نازع من نازع؛ فقد نازع بعضهم بوصف مثل أحمد بن حنبل بالفقه، فلا أظنهم يسلمون ذلك لأبي بكر بن أبي شيبة؟ والله المستعان.

(١) كنت انتهت إلى هذه المسألة من رسالة د. عبدالله اللحيدان: ٢٨، وذكر فيها خمس مسائل، وأحال على طبعة ليست عندي، فاضطررتني ذلك للبحث عن هذه الأقوال وفقاً لطبعتي (بتحقيق الحلو والتركيب)، فوجدت هذه المسائل وزدت عليها، وذلك وفقاً لفهارس الكتاب العامة.

(٢) المغني ١٦٠/٢ (١٥١).

(٣) نفسه ١٩٦/٢.

(٤) نفسه ٤٨٥/٧.

(٥) نفسه ٢٢٥/١٠.

(٦) نفسه ٢٧٨/١٢، ٢٨٠.

(٧) نفسه ٨٧/١٣.

المطلب الرابع

مكانته العلمية العامة

سبق أن بينت في المطلب الثاني من هذا المبحث مكانته عند أهل الحديث خاصة من حيث حفظه وإتقانه ومن حيث درجته عندهم، وأما الآن فأذكر ما وقفت عليه من أقوال للعلماء الآخرين سوى أهل الحديث، أو أقوالهم في غير ضبطه ودرجته، ولا أعيد شيئاً دونته في ذلك المطلب إلا لزيادة فائدة، وأرتبهم على النهج الذي ارتضيته سالفاً. فأقول وبالله تعالى التوفيق:

- ١ - عده ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) في الطبقة التاسعة من أهل العلم في الكوفة^(١).
- ٢ - وعده خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ) في الطبقة الحادية عشرة منهم^(٢).
- ٣ - وقال ابن النديم (ت ٣٨٥هـ): «من المحدثين المصنفين»^(٣).
- ٤ - وقال ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ): «الحافظ الثبت، العديم النظير»^(٤).
- ٥ - وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «الحافظ عديم النظير، الثبت النحرير»^(٥).

(١) الطبقات ٤١٣/٦.

(٢) الطبقات: ١٧٣.

(٣) الفهرست: ٣٢٠.

(٤) طبقات علماء الحديث ٨٤/٢.

(٥) تذكرة الحفاظ ٤٣٢/٢.

- وقال أيضاً: «الإمام، أحد الأعلام» ^(١). وقال أيضاً: «الإمام العلم، سيد الحفاظ، وصاحب الكتب الكبار» ^(٢).
- ٦- وقال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «أحد الأعلام، وأئمة الإسلام» ^(٣).
- ٧- وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): «كان آية في الحفاظ، يشبه أحمد في المعرفة» ^(٤).
- ٨- وقال الخزرجي (ت بعد ٩٢٣هـ): «الحافظ، أحد الأعلام، وصاحب المصنف» ^(٥).
- ٩- وقال الداودي (ت ٩٤٥هـ): «الحافظ، العديم النظير، الثبت التحرير» ^(٦).
- ١٠- وقال ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ): «الإمام، أحد الأعلام.. صاحب التصانيف الكبار» ^(٧).
- ١١- وقال إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ): «الحافظ» ^(٨).
- ١٢- ومثله قال الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) ^(٩).

(١) العبر ٣٣١/١.

(٢) السير ١٢٢/١١.

(٣) البداية والنهاية ٣٢٨/١٠.

(٤) الإعلان بالتوبيخ: ٣٤٣.

(٥) الخلاصة ٩٤/٢.

(٦) طبقات المفسرين ٢٥٢/١.

(٧) الشذرات ٨٥/٢.

(٨) هدية العارفين ٤٤٠/١.

(٩) الرسالة المستطرفة: ٤٠.

- ١٣- وقال الزركلي: (ت ١٣٩٦هـ): «حافظ للحديث، له فيه كتب»^(١).
- ١٤- وقال عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ): «محدث، حافظ مكثراً، فقيه، مؤرخ، مفسر»^(٢).
- ١٥- وقال فؤاد سزكين: «كان في عصره محدثاً ذا شهرة واسعة»^(٣).
- هذا ما قدرت الوصول إليه من أقوال للمتقدمين والمتأخرين فيه عند أهل العلوم كلها، فمن مجموعها يفهم اعتمادهم ابن أبي شيبه في العلوم التالية:
- ١- الحديث. ٢- التفسير. ٣- التاريخ. ٤- الفقه.
- وهذه هي أصول العلوم الشرعية، ويمكن أن يزداد عليها:
- ٥- العقيدة، حيث أن له فيها مصنفاً.
- ٦- اللغة، حيث وجدنا ذلك في بعض المواطن من «المصنف»^(٤).
- ٧- الزهد، حيث كتب فيه كتاباً ضمن «المصنف».
- والله تعالى أعلم.

(١) الأعلام ١١٨/٤.

(٢) معجم المؤلفين ١٠٧/٦.

(٣) تاريخ التراث العربي ٢٠٥/١/١.

(٤) انظر الفصل التالي عن «المصنف».

الفصل الثاني

كتاب «المُصنَّف»

تمهيد:

هذا هو الشطر الثاني من هذه المقدمة؛ فإن أولها متصل بمؤلف الكتاب، وآخرها بالكتاب ذاته - وهذا أهم - وأما بيان عملنا في تحقيق هذا الكتاب؛ فإنه تابع للحديث عن الكتاب أيضاً.

والحق أن المؤلفات في هذا الشأن شحيحة؛ فعانيت في كتابة هذا الفصل شيئاً ليس باليسير - أسأل الله أن يُثَقِّلَ به الميزان - فلم أجد كلاماً عند المتقدمين عن «المصنف» إلا نادراً^(١)، وأما المتأخرون، فيوجد عندهم بعض الدراسات في ذلك، إلا أنها كلها غير منشورة! ^(٢). ولم أقف إلا على إحداها^(٣)، وهي المتصلة بالكتاب، وأما باقيها ففي موضوع خاص من مواضيعه.

وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

الأول - الآثار السلفية والمؤلفات فيها. وفيه مطلبان:

الأول: أهميتها، وتعريفها.

الثاني: المؤلفات فيها.

(١) ويأتي قريباً بيان سبب ذلك.

(٢) انظر هذه الدراسات في صدر الفصل الأول من هذه المقدمة.

(٣) وهي رسالة الباحثة/ عيشة المشيبي عن ابن أبي شيبة ومنهجه في مصنفه.

المبحث الثاني - «المصنف» لابن أبي شيبة، وفيه أربعة مطالب:

الأول: تسميته، وإثبات نسبته لمؤلفه.

الثاني: رواياته، وترجمة روايته.

الثالث: أقوال العلماء فيه مدحاً وقدحاً.

الرابع: علاقته بالمصادر الأخرى.. تأثيراً وتأثيراً.

المبحث الثالث - المادة العلمية في «المصنف» ومنهج ابن أبي شيبة فيه، وفيه مطالب:

الأول: المادة العلمية فيه.

الثاني: منهج ابن أبي شيبة فيه.

الثالث: قيمة «المصنف» العلمية.

المبحث الرابع - العناية بالكتاب وطبعاته.

وربما تطلبت بعض المطالب تقسيمها إلى فروع؛ يأتي بيانها - بحول الله - في حينها.

المبحث الأول

الآثار السلفية، والمؤلفات فيها

المطلب الأول

أهمية الآثار السلفية، وتعريفها

أولاً - أهميتها :

يتهاون كثير من المتأخرين بشأن الآثار السلفية، وربما رأى بعضهم أن الاشتغال بها عبث لا طائل من ورائه بحجة أن هذه الأقوال ليست دليلاً شرعياً يجب العمل بمقتضاها؛ لذا تراهم يهتمون بالأحاديث المرفوعة فحسب؛ فنقبوا عن كتب السنة وحققوها وطبعوها طبعات، ثم أفردوا لها الفهارس المتنوعة، ثم سعوا لجمعها في موسوعات شاملة.. أقول: وهذا كله - والحمد لله - يُثلج صدر المؤمن، غير أن الحزن أن الآثار السلفية قد نُكبت عن الجادة! فترى أحدهم - ربما يطبع كتاباً من كتب الحديث، فيعني بتخريج المرفوع وبيان درجته، فإذا جاء إلى الموقوف - فضلاً عن المقطوع - أمسك!، بل ربما يُفهرس لأحاديث الكتاب، ثم يهمل الآثار، وعندي أمثلة كثيرة جداً من هذا القبيل، على أنني لا أعَمُّ الجميع بذلك، ولكن هذا الغالب، والله المستعان.

وفي إزاء هذا يبرز عمل بعضهم مهتماً بالأمرين - الأحاديث والآثار - طباعة وفهرسة وما يتبع ذلك، ولكنه قليل، لذا أردت أن أقدم بهذه المقدمة

في أهمية الآثار في تحقيق المسائل الشرعية والاعتماد عليها، والتحذير من تعطيلها أو تهوين أمرها.

قال الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) - رحمه الله تعالى -: «باب: أقاويل الصحابة رضي الله عنهم إذا تفرقوا فيها، ويُستدل به على معرفة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أكابر فقهاء الأمصار»^(١)، ثم ذكر نقولاً وافرة عن الشافعي وأبي حنيفة - رحمهما الله - في العمل بأقوالهم، وأنها أولى من كثير من الأقيسة، ثم شرع في بيان فضل القرون الأولى، ثم خصّ الصحابة إجمالاً، ثم فصلّ في فضائل الأربعة منهم، ثم باقي العشرة، ثم باقي الصحابة الفقهاء، ثم شرع في بيان فضل التابعين، وخصّ بعضهم، وذكر عمّن أخذوا العلم، ومن أخذ عنهم وجمع علمهم إلى عهد الشافعي رحمه الله تعالى^(٢).

وقال ابن القيم^(٣) - رحمه الله تعالى -: «فصل: في جواز الفتوى بالآثار السلفية، والفتاوى الصحابية، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم، وأنها أقرب إلى الصواب؛ بحسب قرب أهلها من عصر الرسول - صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله - وأن فتاوي الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوي التابعين، وفتاوي التابعين أولى من فتاوي تابعي التابعين، وهلمّ جراً. وكلما كان العهد بالرسول أقرب؛ كان الصواب أغلب، وهذا حكم بحسب الجنس، لا بحسب كل شخص، ولكن المفضلون في العصر المتقدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر، وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر

(١) المدخل: ١٠٩.

(٢) راجع «المدخل»: ١٠٩ - ١٧٤ - فهو مهم في باب - إن شئت.

(٣) إعلام الموقعين ٤/ ١١٨ - ١١٩.

من الصواب في أقوال من بعدهم؛ فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين، كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين .. «.

ثم يبين أنه لا يسع المفتي أو الحاكم أن يأخذ بقول فلان من المتأخرين المقلدين أو ترجيحه ويترك أقوال السلف وفتاويهم!، ثم ضرب الأمثلة ببعض فقهاء السلف من عصر الصحابة إلى عصر البخاري - رحمه الله - ثم لَمَحَ لحال كثير من الفقهاء المُقلِّدة المتعصبين لأقوال أئمتهم، وكيف أعرضوا عن فتاوي السلف وتمسكوا بترجيحات المتأخرين من أصحابهم، وعدّوا من يعوّل على فتاوي السلف مبتدعاً ضالاً مضلاً يكيّد للإسلام وأهله؟! ^(١). إلى آخر كلامه - رحمه الله تعالى، وأسكنه جنة - ولم أشأ نقله كله برمته - على متانته وجزالته وقوة حجته - لما فيه من الإطالة، ومن أراد؛ فليرجع إليه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - رحمه الله تعالى -:
«وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين، كما أن لهم فهماً بأمور

- (١) عن هذه المآسي والمواقع التي ذكرها - رحمه الله - راجع كالاتي:
- إعلام الموقعين ٧/١ - ٨، ٧٦، ١٧٧/٤ وفيه مواضع أخرى أيضاً.
 - قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام ١٣٥/٢ - ١٣٦.
 - رسالة «الاتباع» لابن أبي العز الحنفي (كامل الرسالة).
 - عمدة التحقيق، لمحمد سعيد الباني: ٨٨ ومواضع أخرى.
 - رسالة «هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين» للمعصومي (كامل الرسالة).
 - أضواء البيان، للشنقيطي ٧/٤٣٠ - ٤٧٧، خاصة ٤٣٤ - ٤٤٠.
 - بدعة التعصب المذهبي، لشيخنا عيد العباسي (كامل الكتاب، وهو أجمعها).
 - وغيرها.

السنة وأحوال الرسول ﷺ لا يعرفها أكثر المتأخرين؛ فإنهم شهدوا التنزيل، وعايروا الرسول ﷺ، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك، فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس! «^(١) .

وقال: «وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله، فرأيت الصحابة أفقه الأمة وأعلمها، واعتبر هذا بمسائل الإيمان بالنذر والعق والطلاق وغير ذلك ... وإلى ساعتي هذه ما علمت قولاً قاله الصحابة ولم يختلفوا فيه إلا وكان القياس معه»^(٢) .

وقال- أيضاً:- «.. ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله، كالتفسير وأصول الدين وفروعه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دلّ عليه الكتاب والسنة، فالإقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم، ومعرفة إجماعهم ونزاعهم في العلم والدين خير وأنفع من معرفة ما يذكر من إجماع غيرهم وتنازعهم؛ وذلك لأن إجماعهم لا يكون إلا معصوماً، وإذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم؛ فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم، ولا يُحكم بخطأ قول من أقوالهم حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه .. وأما المتأخرون الذين لم يتحروا متابعتهم وسلوك سبيلهم ولا لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم .. فهؤلاء تجد عمدهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو ما يظنون من الإجماع وهم لا يعرفون في ذلك

(١) مجموع الفتاوى ١٩/٢٠٠.

(٢) السابق ٢٠/٥٨٢. وانظر كذلك ١٠/٣٦٢، ٢٠/١٤، ٥٧٤.

أقوال السلف البتة .. الخ «^(١).

قلت: فظهر - بذلك - أهمية الاعتماد على آثار السلف - رحمهم الله - في تحقيق المسائل الشرعية، وأنه يجب ألا يتم البتّ بحكم شرعي صحيح قبل مراجعة أقوالهم؛ كي لا يندّ فهم الباحث في المسألة عن وجهتها التي ينبغي أن تسير فيه^(٢)؛ فهم - أولاً - قد أوجب الله علينا اتباعهم^(٣)؛ خاصة إذا لم يختلفوا، وأما إذا اختلفوا؛ ففيه مسالك ينبغي سلوكها في ذلك^(٤). ثم هم - ثانياً - قد انفردوا عتاً بأمور كثيرة؛ تؤهلهم أن يكون الحق معهم - غالباً - وأما ما شاركناهم فيه من العلم والمدارك ودلالات الألفاظ والأقيسة «فلا ريب أنهم كانوا أبرّ قلوباً، وأعمق علماً، وأقل تكلفاً، وأقرب إلى أن يوفقوا فيها لما لم نوفق له نحن؛ لما خصّهم الله تعالى به من توقد الأذهان، وفصاحة اللسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلة

(١) الفرقان بين الحق والباطل ١٨/١ - ١٩ (الرسالة الأولى ضمن مجموعة الرسائل الكبرى - دار إحياء التراث العربي - ط ٢ / ١٣٩٢ هـ).

(٢) ومراجعة أقوالهم تبين عدم صحة بعض الإجماعات المدعاة للسلف في بعض المسائل!

(٣) انظر الأدلة على ذلك في: «إعلام الموقعين» ١٢٣/٤ - ١٥٦. وقد أطنب في هذا، وفي الرد على نقاته.

(٤) انظر في ذلك: «إعلام الموقعين» ١١٩/٤ - ١٢٤، و«المدخل» للبيهقي: ١٠٩ - ١١١، و«الرسالة» للشافعي: ٥٩٧ - ٥٩٨. وانظر كتاب: «الصحابي وموقف العلماء من الاحتجاج بقوله» لشيخنا د. عبدالرحمن الدرويش، لمعرفة القول الصحيح فيما يحتاج به من أقوال الصحابة. وانظر كذلك كتاب: «فصول في أصول التفسير» لأخينا الشيخ مساعد الطيار: ٣٠، ٣٥ وما بعدهما؛ لمعرفة حكم الاحتجاج بأقوال الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، وأنها أولى من غيرها.

المعارض أو عدمه، وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى؛ فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم، ولا حاجة إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين، بل غُنا عن ذلك كله، فليس في حقهم إلا أمران:

أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا، والثاني: معناه كذا وكذا. وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين، وأحظى الأمة بهما؛ فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما ..» ^(١).

ولأهمية هذه الآثار، وضرورة الاعتماد عليها في تحقيق المسائل وفهم الدلائل؛ فإن علماء الشريعة حفظوا لنا هذه الآثار بأسانيد المتعددة والفاظها المختلفة، وببوابها على الأبواب، ولهم في ذلك مناهج شتى، وقبل أن أعرض لشيء من ذلك أعرف الآثار والمقصود بها في اللغة والاصطلاح، ثم أنتقل لبيان تلك المؤلفات والمناهج في كتابتها في المطلب التالي، بحول الله وقوته .

(١) إعلام الموقعين ٤/ ١٤٨ - ١٥٠.

ثانياً - تعريف «علم الآثار»:

لغة:

الآثار جمع أثر. قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي...»^(١). ثم شرع في تفصيل هذه الأصول. قلت: ومجملها في خمسة معانٍ^(٢):

النقل: يقال: أثرتُ الحديث أثراً، أي: نقلته. ومنه: الحديث المأثور، أي المنقول. ومنه: الماثرة، أي المكرمة؛ لأنها تُنقل ويُتحدث بها.

البقية: يقال: أثر الدار، أي: بقيتها. وجمعها: آثار. ومثله: الأثارة.

الاتباع: يقال: جئت في أثره، و: في إثره؛ كلاهما بمعنى: تبعته عن قرب.

التفضيل: يقال: أثرته - بالمد - أي: فضلته. واستأثر به: استبد به،

والاسم: الأثرة.

العلامة: يقال: أثرتُ فيه تأثيراً؛ جعلت فيه أثراً وعلامة.

والمعنى المناسب لعلم الآثار هو الأول: النقل.

اصطلاحاً:

له معنيان: عام عند سائر العلماء، وخاص بعلماء الحديث.

(١) معجم مقاييس اللغة ٥٣/١. وأما ما جاء في «التعريفات» للجرجاني: ٩؛ فإنه

داخل في المعاني الآتية على عوز فيه!

(٢) هذه المعاني ملخصة من المصباح المنير: ٤، والقاموس المحيط: ٤٣٥ - ٤٣٦.

المعنى العام:

علم «الآثار»، هو: علم يُبحث فيه عن أقوال العلماء الراسخين من الأصحاب والتابعين، والسلف الصالحين، وأفعالهم وسيرهم في أمر الدنيا والدين. ومبادئه: أمور مسموعة من الثقات. والغرض منه: معرفة الأمور المذكورة؛ ليقتدى بهم، ويُنال ما نالوه من العلم والعمل الصحيحين^(١).

المعنى الخاص:

وهو عند المحدثين، واختلفت عباراتهم في تعريفه، ومن أجمعها عبارة الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): في «التُّخبة»: هو أن ينتهي السند إلى الصحابي من قوله أو فعله أو تقريره، أو إلى التابعي كذلك، فالأول: الموقوف، والثاني: المقطوع، ويقال لهما: الأثر^(٢).

وبعض المحدثين يرى أن الأثر أعم من ذلك كله، فيجعلون منه: الحديث المرفوع المضاف إلى النبي ﷺ أيضاً. قال النووي (ت ٦٧٦هـ): «هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف ..»^(٣). وقال التهانوي (ت بعد ١٠٥٨هـ): «.. والبعض يطلقه على الحديث المرفوع - أيضاً - كما يقال: جاء في الأدعية الماثورة كذا..»^(٤).

(١) انظر: مفتاح دار السعادة، لطاش كبري زاده ٥٥٢/٢، وأبجد العلوم، لصديق حسن خان ٢٣/٢ - ٢٤، وكشف الظنون ٨/١؛ علماً أنهم جميعاً قد خصوه هنا في المواظ! وهذا تحجير لواسع، بل هو أشمل وأعم من ذلك بكثير.

(٢) انظر: نخبة الفكر مع شرحها: نزهة النظر، كلاهما لابن حجر: ٥٥ - ٦٩ بمعناه.

(٣) حاشية لقط الدرر على شرح نخبة الفكر، لابن السمين العدوي المالكي: ١٢١.

(٤) كشف اصطلاحات الفنون ٨٧/١.

قلت: ولا مشاحة في الاصطلاح؛ إذا عُرف مقصود كل فريق به. ولا ريب أن بينهما عمومًا وخصوصاً. فالأثر في التعريف الأول (تعريف ابن حجر) أخص، وفي الثاني (تعريف النووي) أعم. ويصح أن يقال في هذين الاصطلاحين: الحديث والأثر - على التعريف الثاني - أنهما من الألفاظ التي إذا اجتمعت؛ افرقت، وإذا افرقت؛ اجتمعت. وأما على التعريف الأول فلا ينطبق هذا، وهو أدق. والأمر واسع، والحمد لله.

المطلب الثاني

المؤلفات في الآثار

كما قام الأئمة بجمع مرويات الصحابة عن النبي ﷺ في دواوين حافلة؛ فقد قاموا كذلك بجمع ما روي عن الصحابة، وأتباعهم وأتباع أتباعهم، من علماء الصدر الأول للأئمة، الذين شهد لهم النبي ﷺ بالأفضلية والخيرية على سائر القرون.

وقد دونوا كتباً كثيرة في ذلك، أكثرها في «أمس الذاهب» لا يُعرف لها أثر أو خبر اليوم، ولكن حفظه الله لنا - بحفظ دينه - ما فيه كفاية، وقد كانت هذه المصنفات في أول الأمر لم تستقر على نهج واحد؛ فكانوا ربما دمجوها مع المرفوعات، وربما أفردوها، وربما وصلوها، وربما قطعوها، وربما رتبوها على الأبواب، وربما على المسانيد... ولكل وجهة هو مؤلفها!. وبعضها ربما أُطلق عليه: «المصنف» أو «الآثار» أو «الاختلاف» أو «السنن» أو غير ذلك^(١).

وأذكر الآن أهم ما وصل إليه علمي من هذه المؤلفات؛ مبتدئاً بالأقدم فالأقدم، مع التعريف الموجز بكل واحد منها. وهذه المؤلفات يحسن تقسيمها إلى أربع مجموعات: المصنفات، والتفاسير المسندة، وكتب الاختلاف، والكتب الأخرى. وتحت كل مجموعة عدد من هذه المؤلفات، هذا تفصيلها.

أولاً- المصنفات:

١ - «المصنف» لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (ت ١٤٨هـ):

(١) لذا اختلفت عبارة المترجمين لأحد هؤلاء المصنفين في سرد كتبه.

نسبه إليه ابن سعد في «الطبقات»، وعنه ابن حجر في «التهذيب»^(١)، ولكنها عبارة ليست قطعية في أنه كتاب بهذا المصطلح، بل لعله يريد أي كتاب، والله أعلم^(٢).

٢ - «المصنف» لحماذ بن سلمة البصري (ت ١٦٧هـ):

ولعله «السنن» الذي ذكره ابن النديم له^(٣). وممن ذكره الذهبي في «السير» عن ابن حزم^(٤)، وعدّه ابن خير وابن حجر والروداني في مرويّاتهم، وذكروا أسانيدهم إلى مؤلفه^(٥)، وذكره الكتاني^(٦)، وتبعه محمود الطحان^(٧). ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً! وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح» كثيراً^(٨).

٣ - «الموطأ» للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ):

وهو كتاب مشهور، بل إنه أقدم كتاب حديثي وصل إلينا، والكلام عنه

(١) الطبقات ٣٧٩/٦، والتهذيب ٢٢٩/٨ (ط الهند).
(٢) جزم د. محمد الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي» ٣٠٥/١ أنه يسمى «المصنف».

(٣) انظر: «الفهرست»: ٣١٧.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٠٣/١٨.

(٥) انظر: «فهرسة ابن خير»: ١٣٤. (وقد تصحّف فيه إلى: «حماد بن سلامة!» و: «تغليق التعليق» ٤٥٧/٥، و: «المعجم المفهرس» (٣٩)، و: «صلة الخلف» ٣٦٨.

(٦) انظر: «الرسالة المستطرفة»: ٤٠.

(٧) انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»: ١٣٥.

(٨) انظر: «الفتح» ٤٤٦/١، ٤٢١/٩، ٣/١٠، ٨١/١٢، ٢٣١، ٢٣٢؛ نقلاً عن «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» لمشهور حسن سلمان (٣٧٨).

يطول؛ فقد أفردت في ذلك المصنفات عند المتقدمين والمتأخرين^(١).

وحاله أقرب إلى «المصنفات» من «السنن» أو غيرها^(٢)؛ فقد حوى جماعاً غفيراً من الآثار السلفية المبثوثة في أكثر أبوابه، وغالبها عن أهل المدينة صحابة وتابعين. وأكثرها مما وصله بسنده العالي، وجُلُّ: «الموطأ» صحيح حتى ثلث به بعضهم بعد الصحيحين، بل إن بعض المغاربة قدّمه عليهما!.

قلت: تبلغ نصوص «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي: (١٨٤٣ نصاً)^(٣) من دون آراء الإمام مالك المبثوثة في بعض الأبواب. وأظن عدد الآثار يجاوز عدد الأحاديث؛ فقد قمت بتقدير عاجل من فهارس الكتاب المطبوعة وقدرت ذلك، والله أعلم.

وقد طبع «الموطأ» طبعات كثيرة جداً في القديم والحديث، في الهند والمغرب ومصر وبلاد الشام^(٤). وأفضل هذه الطبعات إطلاقاً: طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، ولكن يعيب عمله أنه لم يرجع إلى مخطوط واحد، كما أنه لم يرقم النصوص ترقيماً عاماً، ولم يعتن بالمسائل المروية عن الإمام مالك فيه. وأما الفهارس فقام بها من بعده بما لا مزيد عليه.

(١) منها: «إتحاف السالك»، لابن ناصر الدين، «الموطآت»، لنذير حمدان وغيرهما.

(٢) وانظر مقدمة «الكتب الستة» (ط دار السلام).

(٣) كما في طبعة أحمد راتب كرموش. وأما في طبعة عبد الباقي فجمعت مرويّات كل كتاب فجاءت: ١٨٢٦، وفيه نصوص لم تحتسب من آراء الإمام مالك وغيره من السلف وعددها: ١٣٧، فالمجموع: ١٩٦٣ نصاً.

(٤) انظر: معجم المطبوعات، لسركيس ١٦١٠/٢.

٤ - «المصنف» لإسماعيل بن عيَّاش الحمصي (ت ١٨١هـ):

نسبه إليه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ^(١)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» ^(٢)، والمزي في «التهذيب» ^(٣)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ^(٤)، ومحمد مصطفى الأعظمي من المعاصرين ^(٥)، ولا أعلم عنه شيئاً!

٥ - «المصنف»، لهُشيم بن بشير الواسطي (ت ١٨٣هـ):

ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «التسعينية» ^(٦)، ولم أقف عليه عند غيره، وظاهر سياق كلامه، أنه مصنف في الآثار: كـ: «مصنف» حماد بن سلمة و«مصنف» وكيع، والله أعلم.

٦ - «المصنف» لو كيع بن الجراح الرُّؤاسي (ت ١٩٧هـ):

وهو كمصنف حماد بن سلمة تماماً؛ فقد ذكره الذهبي - أيضاً - عن ابن حزم، وعدّه ابن خير وابن حجر والروداني في مروياتهم، وذكره الكتاني والطحان كذلك. وذكره ابن النديم - أيضاً - باسم: «السنن» ^(٧). وقد وقفت على بعض العلماء الذين نقلوا منه. كابن القيم في «الزاد» ^(٨)، وابن

(١) انظره فيه: ١/١٩٨.

(٢) انظره فيه: ١/٩٠.

(٣) انظره فيه: ٣/١٧٥.

(٤) انظره فيه: ١/٣٢٤ (ط الهند).

(٥) انظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١/ ٢٣٠ - ٢٣١. وعن نقلت هذه الفائدة ثم زدت على مصادره.

(٦) التسعينية ١/١٤٨ - ١٤٩.

(٧) انظر المراجع المثبتة في الكلام عن «مصنف» حماد بن سلمة.

(٨) انظر: زاد المعاد ٤/ ٢٥٧، ٥/ ٤٤٠، ٦٠٢ (نقلاً عن فهارس الكتاب).

حجر في «الفتح» ^(١). وذكر فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» ^(٢) أن الإمام أحمد نقل منه في «المسند» ^(٣) ثم ذكر مخطوطة فيها بعض أحاديثه. وعزاها لأماكن وجودها في مكتبات العالم؛ فلعلها قطعة من «المصنف» والله أعلم.

٧ - «المصنف» لسفيان بن عُيينة الهلالي (ت ١٩٨هـ):

ذكره ابن خير في «الفهرست» وقال: «في ثمانية عشر جزءاً، رواية محمد ابن أبي عمر العدني عنه» ^(٤). ولم أقف عليه عند غيره!

٨ - «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ):

وهو من أجمع المصنفات وأفضلها - بعد مصنف ابن أبي شيبة - فيما علمت، وطبع بتحقيق الشيخ/ حبيب الرحمن الأعظمي - رحمه الله - في أحد عشر جزءاً (١١ ج) ومعه: كتاب «الجامع» لمعمر بن راشد، برواية عبد الرزاق عنه ^(٥) (ط المجلس العلمي عام ١٣٩٠هـ، ثم صورته المكتب الإسلامي بيروت مراراً). ولكن في هذه المطبوعة نقص في أولها (قطعة من الطهارة) ونبه المحقق على ذلك، وفيه أغلاط مطبعية وعلمية كثيرة!

(١) انظر: الفتح ٩/١٥٦، ١٨٨، ٣٨٥، ١٠/٣٥٣، ١٢/٣٣٦ (نقلاً عن «معجم المصنفات» لمشهور حسن: ٣٨٨).

(٢) انظر: المسند ١/٣٠٨. ولكنه لم ينقل عنه، إنما قال: «حدثنا به وكيع في «المصنف» ..».

(٣) انظر: تاريخ التراث العربي ١/١/١٨٠.

(٤) الفهرست، لابن خير: ١٣٤.

(٥) ولعبد الرزاق زوائد عليه؛ كما يلاحظ فيه، ويقال: إنه قطعة من جامع عبد الرزاق لا شيخه، وأن المحقق وهم في ذلك، والله أعلم.

وقد جمع فيه مؤلفه علماً عظيماً، وفيه أسانيد عوالٍ صحاح كثيرة جداً، ويكثر فيه عن الحجازيين. وفي تقسيمه بعض غرابة، وهو أصغر من «مصنف ابن أبي شيبة»، وتأتي المقارنة بينهما.

٨ - «المصنف» لمحمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢هـ):

ذكره الذهبي في «السير» عن ابن حزم^(١). ولم يذكره في ترجمته!^(٢). ونقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٣). ولم أقف له على ذكر عند غيرهما!.

٩ - «السنن» لسعيد بن منصور الخراساني (ت ٢٢٧هـ):

وسماه ابن حزم: «المصنف»^(٤)، وكذلك ابن خير في «الفهرست»^(٥)، ولم أر من غاير بينهما، والأقرب لحاله أن يسمى «المصنف». وما أقرب منهجه من منهج ابن أبي شيبة، وما أكثر الآثار التي اشتركا في روايتها عن شيخ واحد، فهما متعاصران، وإن كان سعيد أقدم. وقد طبع منه قطعتان:

الأولى: بتحقيق الشيخ / حبيب الرحمن الأعظمي - رحمه الله - (الدار السلفية بالهند - ١٤٠٣هـ)، وفيها كتب: الفرائض والنكاح والطلاق والجهاد.

(١) انظر: السير ٢٠٣/١٨.

(٢) انظر: السير ١١٤/١٠ - ١١٨.

(٣) انظر: الفتح ٤٧٥/٢ (نقلاً عن «معجم المصنفات الواردة في الفتح»: ٣٣٨).

(٤) انظر: جذوة المقتبس، للحميدي: ١٦٧ - ١٦٨، وبغية الملتبس، للضبي: ٢٤٦.

والصلة، لابن شكوال: ١١٧، والسير ٢٩١/١٣.

(٥) ص ١٣٥.

الثانية: بتحقيق الشيخ/ سعد الحميد - حفظه الله - (دار الصميعي بالرياض - ١٤١٤هـ). وفيها كتاب التفسير منه.

ويقال: إن باقيه مفقود!، هذا مع العلم أن الحافظ ابن حجر وسائر الحفاظ قبله كانوا يروونه كاملاً^(١) ولم ينصوا على نقص فيه كصحيح ابن خزيمة أو غيره، بل إن السيوطي - وهو متأخر جداً (ت ٩١١هـ) - وقف عليه وعز إليه في كتابيه «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير»^(٢) !!

وأما القطعة التي في تركيا^(٣)، فهي التي حققها الأعظمي بتمامها، وقد تحققت من ذلك بنفسي.

وأما ما ذكره المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ) أن في المكتبة الجرمنية نسخة كاملة منه بخط الشوكاني^(٤)، فقد سبق الجواب عنه عند الحديث عن مسند ابن أبي شيبة^(٥)، والله المستعان. ولكن قد يُقيض الله لهذا الكتاب من يجده^(٦).

(١) انظر: فهرست ابن خير: ١٣٥، والتغليق ٤٥٤/٥، وفهرس الفهارس ٩٦/١ وغيرها.

(٢) انظر: كنز العمال ٦/١.

(٣) انظر: تاريخ التراث العربي ١٩٦/١/١ في مكتبة كوبريلي.

(٤) انظر: مقدمة «تحفة الأحوذى» ٣٣٦/١.

(٥) انظر الفصل الأول من هذه المقدمة عند الحديث عن مؤلفاته.

(٦) وذكر لنا الشيخ سعد الحميد - حفظه الله - أنه كان عند الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ (١٢٦٥ - ١٣٣٩هـ) نسخة كاملة منه، وقرئت عليه كلها - كما حدثه بذلك الشيخ عبدالعزيز بن صالح المرشد (١٣١٠ - ١٤١٧هـ) - رحمهما الله - قال: (ولا يُدرى عن حالها الآن، ولكن يُذكر أن كتب الشيخ عبداللطيف آلت بعد وفاته إلى أحد قرابته، وأن هذا الأخير توفي - أيضاً - فجمع =

١٠- «المصنف» لأبي الربيع سليمان بن داود الزهراني البصري (ت ٢٣٤هـ):

ذكره في «الرسالة المستطرفة»^(١)، ولم أقف عليه عند غيره، والله أعلم.

١١- «المصنف» لأبي بكر ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ):

وهو هذا الذي بين يديك، ويأتي الكلام عنه مفصلاً، إن شاء الله تعالى.

١٢- «المصنف» لبقيّ بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦هـ):

وهو من أعظم هذه المصنفات، إن لم يكن أعظمها كلها، كما قال ابن حزم. قال: «أرى فيه على مصنفات عبدالرزاق وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور»^(٢).

قلت: ولم أقف له على ذكر فيما اطلعت عليه من فهارس المخطوطات!، ويالها من خسارة إن كان فقد!

١٣- «المصنف» لأبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ):

لم أقف على من عزاه إليه إلا ابن حزم - كما نقل عنه الذهبي^(٣) - ولم أجده في ترجمته، فلعل أبا محمد يعني به أحد كتبه الأخرى المليئة بالآثار. ك: «شرح معاني الآثار» أو غيره. ويأتي الكلام عنه بحول الله.

١٤- «المصنف» لابن أيمن، محمد بن عبدالملك القرطبي (ت ٣٣٠هـ):

= ورثته كتبه وأغلغوا عليها جداراً، وبعد سنين نُقض الجدار، وإذا كل ما خلفه من الكتب قد أكلتها الأرضة!! فربما يكون ضمنها «مصنف سعيد»، أو لا؟! والعلم عند الله، وهو المستعان.

(١) الرسالة المستطرفة: ٤٠.

(٢) انظر: المراجع المثبتة عنه عند الحديث عن «سنن سعيد بن منصور».

(٣) انظر: السير ١٨/٢٠٢.

نقل عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(١)، ولم أقف له على ذكر عند غيره إلا ما ذكره ابن خير في «الفهرست»^(٢) أن ابن أيمن هذا - وأثنى عليه في الفقه والحديث، وعلى كتابه - وقاسم بن أصبغ - الآتي بعده - رحلاً جميعاً من الأندلس إلى العراق، فوجداً أبا داود صاحب السنن قد توفي قبل وصولهما بيسير، فلما فاتهما رواية سننه، عمل كل واحد منهما مصنفاً على كتاب أبي داود وتراجم أبوابه، ورويا أحاديثه عن شيوخهما (تخريجاً). قال ابن خير: «وهما مصنفات جليلان» اهـ.

قلت: فعلى هذا، فحقه أن يضم إلى السنن لا إلى المصنفات، والعلم عند الله تعالى.

١٥ - «المصنف» لقاسم بن أصبغ القرطبي (ت ٣٤٠هـ):

ذكره ابن حزم - كما نقل عنه الذهبي^(٣) - بهذا الاسم له، وغاير بينه و«المنتقى»^(٤) كلاهما له. وقال الذهبي في ترجمته: «المنتقى في الآثار»^(٥). والله أعلم. وقد نقل منه الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٦) وسماه: «المصنف» ولم ينقل عن «المنتقى» شيئاً^(٧)؛ فلعله هو، والله أعلم. ثم وقفت على كلام

(١) انظر: الفتح ٢٧٣/١ (نقلاً عن: معجم المصنفات، لمشهور حسن، برقم: ٣٨٧).

(٢) ص ١٢٤.

(٣) السير ٢٠٣/١٨.

(٤) السير ٢٠٢/١٨.

(٥) السير ٤٧٣/١٥.

(٦) الفتح ١٥/١، ١٩٠/٧، ٣١١، ٤١٠/٩، ١٠/٣١٦، ٦٠٥ (معجم المصنفات

برقم: ٣٧٨).

(٧) انظر: معجم المصنفات الواردة في الفتح: ٤١٤ - ٤١٥.

لابن خير يفيد أنه مستخرج على سنن أبي داود، وتقدم نقله في الذي قبله، والله أعلم.

١٦- «المصنف»، للوليد بن مسلم (٢):

نقل عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ^(١)، ولم أقف على من ذكره سواه، بل إن الرجل لم يتبين لي، ولكني أظنه أقدم من الآتي، والله أعلم.

١٧- «المصنف»، لسليمان بن الخراساني الأندلسي (ت ٥٠١هـ):

ذكره صاحب «تراث المغاربة في الحديث النبوي» ^(٢)، ولا أعلم عنه شيئاً.

هذا ما وقفت عليه مما أُلّف في الآثار وسُمّي مصنفًا، أو كان حقه أن يسمى كذلك، وأنبه إلى أن كتاب «المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) - كما ذكره الذهبي ^(٣)، أو «الغريب المصنف»، كما هو الصحيح في اسمه ^(٤) - ليس من هذا القبيل، إنما هو من كتب اللغة، وقد رأيت مطبوعاً؛ فتحققت من ذلك. كما أنبه إلى أن كتاب «الجامع» لسفيان الثوري (ت ١٦١هـ) قد يكون من المصنفات؛ بدليل أن الحافظ ابن حجر ذكره في «المعجم المفهرس» ^(٥) تحت هذا الفصل: «في ذكر عدة من الكتب الشاملة

(١) الفتح ٩٠/١٢ (معجم المصنفات: ٣٨٩).

(٢) تراث المغاربة: ٢٦٥ (١٠٤٢).

(٣) السير ٥٣٩/١٥.

(٤) الفهرست، لابن النديم: ١٠٦.

(٥) المعجم المفهرس (٣٨).

للأحاديث والآثار .. الخ»، ومن قبله ابن خير^(١) تحت هذا الباب: «ذكر المصنفات المتضمنة للسنن» أيضاً مع فقه الصحابة والتابعين. ولا أعلم عنه شيئاً.

وأما مصنف ابن السكن (ت ٣٥٣هـ)، فإنه في الأحاديث المرفوعة، جمع فيه ما في الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي^(٢)، قال الكتاني: لكنه كتاب محذوف الأسانيد! ^(٣). قلت: هو المعروف بـ: صحيح ابن السكن.

(١) الفهرست: ١٣٦.

(٢) فهرست ابن خير: ١٢٥.

(٣) الرسالة المستطرفة: ٢٥.

ثانياً- التفاسير المسندة:

ألّف في هذا العلم كتب كثيرة جداً، وجُلّها مفقود أو مخطوط في أحسن الأمور، وما طبع منه فقليل جداً. وهذه الكتب مليئة بالآثار عن الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ إذ كل ذلك قوام التفسير بالمأثور - بعد ما ورد عن النبي ﷺ - ولا يخفى أن بعض مصنفات السنة - كالصحيح والجوامع والسنن ..- ضُمَّت كتباً للتفسير، كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وسعيد بن منصور وغيرهم. وأتحدث الآن عن أهم ما طبع من هذه التفاسير المسندة المفردة، ثم أعرج على بعض المخطوط والمفقود منها على سبيل الإشارة.

١ - «تفسير سفيان الثوري» (ت ١٦١هـ):

يقع في مجلد صغير، والمطبوع فيه إلى سورة الطور، وفيه بعض الآثار المسندة (عددها ٩١١ أثراً مسنداً). وطبع قديماً في الهند بتحقيق: امتياز علي عرشي. ثم أعيد صفه في لبنان (دار الكتب العلمية - ١٤٠٣هـ) وقد مُسَخَّ أو كاد !.

٢ - «تفسير عبدالرزاق الصنعاني» (ت ٢١١هـ):

وقد طبع أخيراً في الرياض (مكتبة الرشد - ١٤١٠هـ) بتحقيق: مصطفى مسلم. ويقع في أربعة مجلدات، أحدها للفهارس. ثم طبع أخرى في بيروت (دار الكتب العلمية - ١٤١٩هـ) بتحقيق محمود عبده، وهو أطروحة علمية في الأزهر، ولا بأس بهذه الطبعة.

٣- «التفسير» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ):

وهو حافل - جداً - بالآثار، والأحاديث المرفوعة، والفوائد الكثيرة في القراءات والإعراب واللغة وغير ذلك. وقد طبع عدة طبعات، أهمها:

أ - طبعة «الحلي» (القديمة) بمصر سنة (١٣٢١هـ). ولم أطلع عليها.

ب - طبعة «بولاق» بمصر - أيضاً - (١٣٢٣ - ١٣٣٠هـ) في ٣٠ ج، وتقع في ١٠-١٥ مجلداً وبهامشه: «غرائب القرآن» للنيسابوري. وهي المتداولة.

ج - طبعة «الحلي» (الحديثة) بمصر سنة (١٣٨٨ - ١٣٩٦) في (٣٠ ج) وتقع في ١٢ مجلداً. ولكل جزء فهرسه الخاصة به. وقد استفادوا من الطبعتين السابقتين مع مخطوطين في دار الكتب المصرية؛ فهي أجود ما ظهر للكتاب من طبعات كاملة.

د - طبعة «دار المعارف»، بمصر سنة (١٣٧٠هـ)، بتحقيق الشيخين: أحمد شاکر وأخيه محمود. وهي أجود الطبعات مطلقاً لو اكتملت؛ حيث علّقها عليها، وخرّجاً أسانيداً، وصدر منها (١٦ ج)، ووصلنا إلى آية ٣٧ من سورة «الرعد».

ثم رأيت أحد دور النشر الحديثة أكملت صفّ الكتاب على نمط هذه الطبعة إلى آخره، من دون تعليق ولا تحقيق، فبلغت (٣٠ ج).

هـ - في عام (١٤٠٨هـ) قامت «دار الفكر» ببيروت بتصوير طبعة الحلي الثانية، إلا أنهم أضافوا لكل جزء فهرساً للأحاديث، وحذفوا خاتمة الطبع، واستبدلوا مقدمته بمقدمة شبيهة لتلك، وجعلوه في ١٥ ج، ثم نسبوا هذه الطبعة لأنفسهم، واحتفظوا بحقوق طبعها؟!.

و - في عام (١٤١٢هـ) قامت «دار الكتب العلمية» ببيروت - أيضاً - بطبع الكتاب طبعة جديدة، وذكروا أنهم استفادوا من مخطوط للكتاب في دار الكتب المصرية، ومن الطبقات السابقة، وخاصة طبعة دار المعارف. وتمتاز هذه الطبعة بترقيم الأحاديث والآثار المسندة فيه، وبلغت: (٣٨٣٩٧ نصاً) وتقع في (١٢ج). وتفتقد الفهارس العلمية.

٤- «التفسير» لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ):

وهو حافل بالآثار كذلك إلا أنه لم يطبع منه إلا جزء يسير جداً: قطعتان من أول «البقرة» وأول «آل عمران» في مجلدين (ط دار طيبة بالرياض - ١٤٠٨هـ) بتحقيق: أحمد الزهراني، وحكمت ياسين. ثم طبع كاملاً في ١٠ مجلدات مع نقص في أثناؤه (ط دار نزار الباز بمكة - ١٤١٧هـ)، واستكملوا نقصه من تفسير ابن كثير و«الدر المنثور» وغيرهما ولو بدون إسناد. والموجود من هذا التفسير كاملاً: من أول القرآن إلى نهاية سورة الرعد، ومن سورة المؤمنون إلى نهاية سورة العنكبوت.

وثمة كتب أخرى في هذا الباب لازالت مخطوطة أو مفقودة، ومنها على

سبيل المثال:

- ٥ - «تفسير الفريابي» ^(١) (ت ٢١٢هـ) ^(٢).
- ٦ - «التفسير» لابن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ) ^(٣).
- ٧ - «تفسير عبد بن حميد» ^(٤) (ت ٢٤٩هـ).
- ٨ - «تفسير بقي بن مخلد» ^(٥) (ت ٢٧٦هـ).
- ٩ - «تفسير ابن المنذر» ^(٦) (ت ٣١٨هـ).
- ١٠ - «تفسير أبي الشيخ الأصبهاني» ^(٧) (ت ٣٦٩هـ).
- ١١ - «تفسير ابن مردويه» ^(٨) (ت ٤١٠هـ).

هذا فضلاً عن كتب المتقدمين من العلماء؛ فإنه قلماً لا يكون لأحدهم مؤلف في التفسير - ولو جزءاً - كأحمد ^(٩) والبخاري وطبقتهما، ومن قبلهم،

- (١) أفاد السيوطي في «الإتقان» ١٨/١ أنه نظر فيه، ونقل عنه.
- (٢) هو محمد بن يوسف شيخ البخاري، لا جعفر بن محمد صاحب «فضائل القرآن» وغيره (ت ٣٠١هـ)، وقد عزا إليه هذا التفسير صراحة حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٤٥٦/١.
- (٣) تقدم الكلام عنه تفصيلاً، انظر الكلام على مؤلفاته في الفصل الأول من هذه المقدمة.
- (٤) لا أعلم عنه شيئاً.
- (٥) يأتي الكلام عنه عند ترجمة مؤلفه وهو راوي «المصنف».
- (٦) انظر الكلام عنه في مقدمة «الأوسط» لابن المنذر ١/٢٠ - ٢٢.
- (٧) أفاد السيوطي في «الإتقان» ١٨/١ أنه نظر فيه، ونقل منه.
- (٨) أفاد السيوطي في «الإتقان» ١٨/١ أنه نظر فيه، ونقل منه.
- (٩) أنكره الذهبي في «السير» ١١/٣٢٨، ١٣/٥٢٢، وذكر أدلته على ذلك، قال =

ومن بعدهم^(١).

وأما «التفسير الكبير» المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) الذي يقال فيه إنه جمع فيه أقاويل السلف في كل آية بإسنادها مع توجيهها.. الخ؛ فقد قال ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ): «في أكثر من ثلاثين مجلداً، وقد بيض أصحابه بعض ذلك، وكثير منه لم يكتبوه بعد»^(٢)، ثم بين فضل الشيخ في علم التفسير، وذكر سؤال ابن رشيق له أن يكتب تفسيراً كاملاً في القرآن وهو في السجن، فكتب له «تفسير الآيات المشككة»^(٣)، وأرسل إليه شيء منه وهو في السجن، ومات وعند الحكام نحو أربع عشرة رزمة منه^(٤). قلت: كثر الكلام في هذا التفسير بين طلبة العلم في عصرنا، ولم أسمع شيئاً يصح أن يُركن إليه، والعلم عند الله.

وأما كتاب «ترجمان القرآن» للسيوطي (ت ٩١١هـ)، الذي هو أصل كتابه العظيم «الدر المنثور»، والذي ذكر فيه أسانيد الأحاديث والآثار التي ساقها في كتابه «الدر» كاملة، فلم يصل إلينا عنه خبر صحيح، فهو لا يزال في حكم المفقود^(٥).

= الشيخ بكر أبو زيد - حفظه الله - في «المدخل المفصل» ٣٥٤/١: «نقده مقنع»، وارتضى ما قاله.

(١) وانظر: تاريخ التراث العربي ١/١/٦٣ - ١١٣، والإتقان ٤/٢١١ - ٢١٢.

(٢) العقود الدرية: ٤٢.

(٣) طبع بتحقيق عبدالعزيز الخليفة في مجلدين (دار الرشد بالرياض - ١٤١٧هـ).

(٤) انظر: العقود الدرية: ٤٢ - ٤٤.

(٥) وأما ما ذكره عمر غرامة العمروي في مقدمة «فهرس أحاديث الدر المنثور» له: ٧ (بالهامش) أن لديه ثلاث نسخ خطية منه، وأنه أنجز أكثر من نصفه في التحقيق؛ =

ثالثاً- كتب الاختلاف:

المقصود بهذه المجموعة الكتب الفقهية التي تسوق الأقوال والأدلة بالأسانيد، وهي طريقة المتقدمين، وفقهاء المحدثين، وأذكر الآن بعضها، مع التعريف الموجز، بها:

١- «السنن في الفقه على مذهب الإمام أحمد»، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الطائي، الأثر (ت ٢٦١هـ):

ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس»^(١) تحت فصل: في ذكر عدة من الكتب الشاملة للأحاديث والآثار .. الخ. وأفاد الشيخ بكر أبو زيد - حفظه الله - أنه رتب في هذا الكتاب المسائل التي رواها عن الإمام أحمد، وبوّبها أبواباً^(٢). والحافظ ابن حجر اطلع على كتاب البيوع منه؛ فحكمه أدق، وإن كان يمكن الجمع بينهما.

٢ - «المبسوط».

٣ - «السنن والإجماع والاختلاف».

٤ - «الأوسط».

٥ - «الإشراف».

٦ - «الإقناع».

= فليس بصحيح، كما أخبرني هو بذلك حينما اتصلت به هاتفياً!

(١) برقم (٤٤).

(٢) انظر: المدخل المفصل ١/٦٢٧، وخاتمة «الإنصاف» ٣٠/٤٠٤ (الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير - ط التركي).

٧ - «الاختلاف».

٨ - «الاقتصاد في الإجماع والخلاف».

٩ - «الإجماع».

هذه الكتب كلها لابن المنذر، أبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٣١٨هـ). والظاهر أن بعضها اختصار لبعض، وأظن أن بعضها تكرر باسم آخر، كـ: «المبسوط» فلعلة «السنن والإجماع والاختلاف»، وأما «الأوسط»؛ فالأقرب أنه اختصار لـ «المبسوط». و «الإشراف» اختصار له. و «الإقناع» اختصار له. والله أعلم.

ومنهجه في هذه الكتب جميعاً يتلخص بما يأتي :

١ - يبوب لمسائل الفقه بدقة متناهية.

٢ - إن كان في «الإجماع» ذكر المسائل الإجماعية، أو التي لم يبلغه فيها خلاف.

٣ - إن كان في «الإقناع» زاد على ذلك بذكر حديث مسند، وذكر القول الراجح لديه في المسألة، ونادراً ما يشير إلى الخلاف.

٤ - إن كان في «الإشراف» زاد في ذكر الخلاف ويحذف الأدلة ولكنه لا يسند شيئاً من ذلك غالباً.

٥ - إن كان في «الأوسط» ذكر الأقوال والأدلة، وأسند أقوال الصحابة والأحاديث المرفوعة، ويعلق الباقي، ويرجح بينها.

فأوسعها «المبسوط»، وأوجزها «الإقناع»، وأوجز منه «الإجماع». وقد طبع من هذه الكتب ما يأتي:

أ - «الأوسط». طبع بتحقيق د. صغير أحمد حنيف، حتى الآن خمسة أجزاء (دار طيبة بالرياض: ١٤٠٥ - ١٤١٣هـ)، وصل فيه إلى نهاية الجناز. ب - «الإقناع». طبع بتحقيق د. عبدالله الجبرين، في مجلدين (مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٨هـ).

ج - «الإشراف». طبع منه قطعتان:

الأولى: من كتاب النكاح إلى نهاية كتاب الاستبراء، في مجلد واحد بتحقيق/ صغير أحمد حنيف (دار طيبة بالرياض - بدون تاريخ).

الثانية: من كتاب الشفعة إلى نهاية الكتاب، ولكن آخره متمم من «الأوسط». تقع هذه القطعة في مجلدين، بتحقيق/ محمد نجيب سراج الدين (ط إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر - ١٤٠٦هـ).

د - «الإجماع» طبع طبعا كثيرة، من أجودها طبعة د. صغير أحمد حنيف (دار طيبة بالرياض - ١٤٠٢هـ).

وأما بقية تلك الكتب فلا أعلم عن طباعتها شيئاً. وراجع مقدمات «الأوسط» و «الإقناع» و «الإشراف» لمعرفة مخطوطات هذه الكتب ومؤلفات ابن المنذر بعامة، وكلها حافل بالآثار.

٩ - «شرح معاني الآثار» لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ):

ألفه على طريقتي الفقهاء في الانتصار لمذهبهم والمحدثين في جمع الروايات بأسانيدھا؛ فأورد فيه سبلاً من الآثار. وقد حفل الأحناف به كثيراً؛ فمن شارح

له، ومن مترجم لرجاله، ومن مُقدّم له، ومن مُذيل عليه ^(١). وقد طُبِع طبعَتان:

أ - في الهند (في مجلدين) مع مقدمة له وخاتمة.

ب - في مصر (في أربعة مجلدات) بعناية زهري النجار. وهي نسخة جديدة للطبعة الهندية بكل ما فيها إلا أنها على حرف حديث!. ونمى إليّ أنه يحقق الآن في مؤسسة الرسالة في بيروت.

١٠ - «المعرفة»، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ):

وهو في شرح أدلة الشافعي، ويتوسع فيه حتى يذكر الآثار المسندة، ولكنه - في الغالب - لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً! بخلاف ما فيه من الفقه وقد طبع طبعَتان:

أ - بتحقيق: عبدالمعطي قلعجي (١٥ج) أحدها للفهارس (١٤١٢هـ بمصر).

ب - بتحقيق: سيد كسروي حسن (٧ج) بدون فهارس (١٤١٢هـ بلبنان) وكلاهما طبعَتان لا بأس بهما. ولكن الأولى منهما نُفِحت كما ترى!.

١١ - «الخلافات»، له أيضاً:

وهو في شرح المسائل المختلف فيها بين الشافعية والحنفية، ويتوسع في سرد أدلة كل فريق؛ خاصة مذهبه الشافعي، فيورد الآثار كذلك بأسانيدها، ولكنه لا يزيد على «السنن الكبرى» إلا قليلاً، بخلاف ما فيه من الفقه أيضاً.

وقد طبع منه أخيراً ثلاثة مجلدات بتحقيق/ مشهور حسن سلمان (دار الصميعي بالرياض). كما طبع مختصره كاملاً لابن فرح، ولكنه محذوف الأسانيد!.

(١) انظر - لمعرفة هذه الكتب وأماكن مخطوطاتها - : مقدمة «شرح مشكل الآثار» للطحاوي، بقلم/ شعيب الأرناؤوط: ٧٠/ ١ - ٧٢.

رابعاً- الكتب الأخرى:

وهي كل الكتب التي تحتوي على الآثار بكثرة، ولا تندرج تحت ما سبق ذكره من الأقسام. وهي كثيرة، أختار منها - بدون ترتيب زمني - ما يأتي:

١ - «السنن»، للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٥٨هـ):

حيث إنه كتاب في الأحاديث المعلّلة^(١)؛ فإن بعضها قد يكون الصحيح وقفه، فيورد الأمرين. وقد طبع قديماً في الهند (في مجلد)، ثم طبع (في ٤ ج) مع تعليقه «التعليق المغني» لشمس الحق العظيم آبادي، بعناية/ عبدالله هاشم اليماني.

٢ - «السنن الكبرى» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨هـ):

جمع فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة كذلك، وإن كانت الآثار أقل، بل إنه قد يعلقها^(٢).. وهو يُعرّض في كتابه هذا بالطحاوي كثيراً - رحمهما الله تعالى - ويردّ عليه؛ لذا قام بعض الأحناف (ابن التركماني) بالرد عليه. وقد طبع الكتاب مع رده في الهند (في ١٠ مجلدات كبار).

٣ - «السنن»، للحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ):

ويسمى «المسند» - أيضاً - وهو مرتب على الأبواب. وفيه من الآثار ما لا يستهان به. وطبع عدة طبعات، أجودها طبعة عبدالله هاشم اليماني في مجلدين.

(١) لذا فحقه أن يسمى بـ: «العلل الصغير»، والمطبوع يسمى بـ: «الكبير».

(٢) وهو أوسع كتب أحاديث الأحكام مطلقاً.

٤ - «المستدرک»، للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ):

وهو في الأحاديث المرفوعة، ولكنه يورد بعض الآثار عرضاً. وطبع في الهند قديماً في أربعة مجلدات كبار. ثم طبع طبعات لا تسمن ولا تغني من جوع؛ لأنها جميعاً لم ترجع إلى أصول خطية! ^(١).

٥ - «المعجم الكبير»، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ):

وحقه أن يسمى: المسند؛ لأنه مرتب على أسماء الصحابة، لا على شيوخ الطبراني إلا أن يقال: إنه يقصد «المعجم» على اصطلاح المتقدمين من المحدثين، كأبي نعيم في «معجم الصحابة» وابن قانع ونحوهما، ونهجهم معروف. وقد كان يورد أحاديث كل صحابي بأسانيده، وربما أورد شيئاً للمروى عنه من قوله. وطبع بتحقيق / حمدي السلفي في (٢٥ مجلداً) (وزارة الأوقاف العراقية - نحو عام ١٤٠٠هـ) مع نقص في بعض أجزائه.

٦ - «الحلية» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ):

هذا الكتاب في أخبار الصالحين من زهاد هذه الأمة، وبدأ بالصحابة ثم التابعين ثم من بعدهم وهلم جرّاً. ويورد ضمن أخبار المترجم له شيئاً من مسند حديثه ومسند أقواله. وطبع قديماً في مصر بمطبعة السعادة في عشر مجلدات.

- هذه أهم الكتب التي أظن أنها مَظِنَّة لتخريج الآثار منها، ولا ريب

(١) وللشيخ محمود ميرة - حفظه الله - تحقيق عليه، وسمعت أنه فرغ منه منذ سنوات، ونمى إليّ أنه يحقق من قبل غيره أيضاً.

أنه يوجد في غيرها بعض الآثار، كـ: «المدونة» للإمام مالك، و«الأم» للشافعي، و«الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن الشيباني، و«الآثار» له، و«الآثار» لأبي يوسف، و«التمهيد» و«الاستذكار» كلاهما لابن عبد البر. و«تغليق التعليق» لابن حجر، وكتب أبي عبيد القاسم بن سلام، وكتب ابن أبي الدنيا، وكتب الخطيب البغدادي، وسائر الأجزاء المنشورة، وغيرها.

ولم أشأ أن أذكر في هذه المقدمة كل ما أُلّف في الآثار السلفية، وإنما أردت حصر أهم ما علمت به مما غلب عليه الآثار المرفوعة، لا الأحاديث النبوية المرفوعة، مع ذكر نماذج من كل نوع.

المبحث الثاني

«المصنف» لابن أبي شيبة

سيكون الحديث في هذا المبحث وفق المطالب التالية:

الأول- تسمية الكتاب، وإثبات نسبته لمؤلفه.

الثاني- روايات الكتاب، وترجمة رواته.

الثالث- أقوال العلماء فيه مدحاً وقدحاً.

الرابع- علاقته بالمصادر الأخرى.. تأثراً وتأثيراً.

وفي كل مطلب مسائل يأتي تفصيلها بحول الله، وكان ضمن هذا المبحث الحديث عن منهج ابن أبي شيبة في مصنفه وبيان المادة العلمية فيه وقيمه العلمية، وبيان خدمة العلماء والباحثين له. فلما رأيت ضخامة هذا المبحث رأيت أن أجعل ذلك في مبحثين لاحقين. وأكتفي في هذا المبحث بالمطالب السابقة، إلى تفصيلها، والله المستعان وحده.

المطلب الأول

تسمية الكتاب، وإثبات نسبته لمؤلفه

أولاً- تسمية الكتاب:

باتفاق من ترجم لابن أبي شيبه يسمى «المصنف»، وهذا الذي ورد في كتب التراجم والتاريخ والرويات، وهو المثبت على غلاف النسخ الخطية والنسخ المطبوعة له^(١). ولكن جاء بعض الخلاف في هذا كما يأتي:

١ - سماه الخطيب البغدادي: «الأحكام»^(٢). وتبعه على ذلك: الداودي^(٣)، وإسماعيل باشا البغدادي^(٤)، وعمر رضا كحالة^(٥)، وبعض الباحثين المعاصرين ذكروه ولكن لم يجزموا بصحة نسبته إليه^(٦).

٢ - وسماه ابن النديم^(٧): «السنن»، وتبعه على ذلك: الداودي،

(١) أما ما ورد في بعض المطبوعات: «الكتاب المصنف»؛ فهو من لحن العجم، وتبعهم على ذلك بعض العرب!، وحقه أن يقول: كتاب «المصنف».

(٢) تاريخ بغداد ١٠/٦٦.

(٣) طبقات المفسرين ١/٢٥٣.

(٤) هدية العارفين ١/٤٤٠.

(٥) معجم المؤلفين ٦/١٠٧.

(٦) من هؤلاء: عيشة المشعبي في أطروحتها: ١٤٨، ود. عبدالله اللحيان في أطروحته:

٤٠، ود. عبدالعزيز العمري في تقديمه لكتاب المغازي: ٤١، ود. سعد الشثري في

مقدمة «المطالب العالية» (ط دار العاصمة) ١/٤٣٨.

(٧) الفهرست: ٣٢٠.

وإسماعيل باشا، وعمر كحالة^(١)!. وذكره له بعض الباحثين المعاصرين، ولكن لم يجزوا بثبوت نسبته إليه أيضاً^(٢).

قلت: وبعض الذين ذكروا «الأحكام» لم يذكروا «السنن»، والبعض ذكرهما أو أحدهما مع «المصنف»، وربما جمع أحده. الكتب الثلاثة لابن أبي شيبة، كالداودي!.

أقول: الذي عليه المحققون من المؤرخين إثبات أحد هذه الكتب؛ إما: «المصنف» أو «الأحكام» أو «السنن»، وأما جمعها فمن عمل المخلّطين!؛ فهذا الخطيب البغدادي - وحسبك به - لم يذكر سوى «الأحكام»، وهل يخفى عليه مثل «المصنف»؟!، وهذان الذهبي وابن عبد الهادي - وهما هما - لما ساقا عبارة الخطيب في ذكر «الأحكام»؛ لم يثبتا من كتبه إلا «المصنف»^(٣)، بل إن الذهبي في كتبه الأخرى لم يثبت سواء أيضاً^(٤).

وقل مثل ذلك في صنيع ابن النديم؛ فإنه لما ذكر «السنن» لم يذكر «المصنف»، وإنما أخذ يذكر بعض كتب «المصنف».

قلت: ولعل مرّة ذلك الخلط عند بعضهم لأمرين:

الأول: أن ابن أبي شيبة لم يُسمّ كتابه - على عادة المتقدمين - ولكنهم تعارفوا على أن هذا يطلق عليه «مصنف» فيما بعد.

(١) في نفس الإحالات السابقة.

(٢) من هؤلاء: عيشة المشعي: ١٥٠، ود. عبدالعزيز العمري: ٤١، ود. سعد الشثري:

٤٣٨/١، بل قال الأخيران: لعله «الأحكام»، زاد الأخير منهما: «أو المصنف».

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٢ - ٤٣٣، وطبقات علماء الحديث ٢/٨٤ - ٨٥.

(٤) انظر: السير ١١/١٢٢ وغيره.

الثاني: أو لأن المتقدمين من العلماء كانوا يسمون بعض الكتب بالمعنى، وربما اختلفوا في ذلك، ومن أمثلته:

١- سنن الدارمي، ويقال: مسند الدارمي.

٢- سنن سعيد بن منصور، ويقال: مصنف سعيد بن منصور.

٣- المتقى لقاسم بن أصبغ، ويقال له: المصنف.

٤- شرح معاني الآثار، للطحاوي، ويقال له: شرح المعاني، أو: معاني الآثار، أو: المصنف.

٥- المعجم الكبير، للطبراني. وبعضهم ربما سماه: المسند.

وغيرها من الأمثلة كثير.

أقول: وقد وقع ما ذكرته حقاً؛ فهذا ابن قدامة ينقل في «المغني» نصاً عن «المصنف»، ويقول: «أخرجه ابن أبي شيبة في سننه»^(١). وتابعه على ذلك ابن أخيه صاحب «الشرح الكبير»؛ فقد نقل عبارة عمه بنصها، ولم يغير فيها شيئاً^(٢)؛ مما يدل على أنه لا يريد سوى «المصنف».

فظهر بهذا التحرير أن اسم الكتاب المتعارف عليه عند العلماء: «المصنف» وإن نازع بعضهم في ذلك، وهو الثابت بالإسناد إلى مؤلفه^(٣). وهو المدون على طرة النسخ القلمية له؛ مما يدل على أن النساخ والمُلاك والعلماء وطلبة العلم على ممر العصور لم يرتضوا غير هذا العنوان.

(١) المغني ١١/١٠ (ط التركي والحلو).

(٢) الشرح الكبير ٣٠/٢١ (مع «الإنصاف» و «المقنع» - ط دار هجر).

(٣) كما يأتي في روايات الكتاب قريباً.

وخلاصة الأدلة في إثبات عنوان الكتاب ما يلي:

- ١- أنه الثابت بالسند إلى مؤلفه.
 - ٢- أنه الثابت في النسخ الخطية والمطبوعة.
 - ٣- أنه المعتمد في أكثر كتب التراجم والتواريخ ومرويات الكتب.
 - ٤- أنه لم يُثبت لنا أحد اطلاعه على هذه الكتب مع «المصنف» مما يدل على أنه المقصود ليس غير، وهذا دليل سلبي.
 - ٥- أننا بينّا منشأ الوهم في ذلك. والعلم عند الله تعالى.
- ثانياً : إثبات نسبته لمؤلفه :

ثبوت نسبة هذا الكتاب لابن أبي شيبة - رحمه الله - ثابتة بثبوت الشمس، ولم أقف على من شكك في ذلك من المتقدمين أو المتأخرين أو المعاصرين. وفوق ذلك أذكر الأدلة على هذا:

- ١- جاء في طرة جميع النسخ التي بأيدينا نسبة هذا الكتاب إليه، وربما زاد بعض النساخ تعريف المؤلف، وأنه شيخ المشايخ: البخاري ومسلم وأبي داود وغيرهم، وربما نقلوا ما يدل على مكانة الكتاب.
- ٢- ثبت بالأسانيد الكثيرة نسبة هذا الكتاب إليه، وانظر المطلب التالي.
- والأسانيد أنساب الكتب.
- ٣- نسبه إليه كل من ترجمه إما باسم: «المصنف»^(١)، أو «الأحكام»^(٢)،

(١) من هؤلاء: ابن خير (الفهرست: ١٣١) وابن عبد الهادي (طبقات علماء الحديث ٢) (٨٤/)، والذهبي (تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٢، والسير ١١/١٢٢ وغيرهما) =

أو «السنن»^(٢).

٤- تخريج العلماء منه، ونسبة ذلك إلى ابن أبي شيبة^(٣)، وحصر ذلك
دونه خرط القتاد!.

٥- عدم نفي أحد من العلماء نسبة هذا الكتاب إليه.

٦- اشتهار هذا الكتاب بين العلماء، بهذه النسبة (لابن أبي شيبة) حتى
صار يقال له: «صاحب المصنف»^(٤) تمييزاً له عن باقي أبناء أبي
شيبة!.

= وابن حجر (المعجم المفهرس: ٤٢ وغيره)، والداودي: (طبقات المفسرين
١/ ٢٥٣)، وابن كثير (البداية والنهاية ١٠/ ٣٢٨)، والروداني (صلة الخلف:
٣٦٨) وابن حزم (السير ١٣/ ٢٩١ وغيره). وغيرهم كثير جداً كما ترى في ثنايا
هذا البحث.

- (١) كالخطيب في تاريخ بغداد ١٠/ ٦٦ ومن تبعه.
- (٢) كابن النديم في الفهرست: ٣٢٠ ومن تبعه.
- (٣) وانظر إن شئت: نصب الراية للزيلعي، وتغليق التعليق لابن حجر، وغيرهما.
- (٤) كما قال ابن كثير في تاريخه ١٠/ ٣٢٨، والخزرجي في الخلاصة ٢/ ٩٤ وغيرهما.

المطلب الثاني

روايات الكتاب

وترجمة رواته

الفرع الأول: روايات الكتاب

اعلم أن كتب ابن أبي شيبة تروى من طريقين: طريق المشاركة، وطريق المغاربة^(١). ومن هذه الكتب: «المصنف». و«المصنف» يروى عن مؤلفه كاملاً ومفروقاً من قديم^(٢)، وقد حصل بسبب ذلك لبس عند بعضهم. وأسوق - فيما يأتي - رواية «المصنف» كاملاً من الطريقين، ثم أُنثي برواياته مفرقة من كل طريق وجدتها.

-
- (١) انظر: مقدمة «المصنف» لابن أبي شيبة (ط الأعظمي) ٤١/١ - ٤٢. قلت: وينطبق هذا على «المسند» و«المصنف» و«التفسير»؛ فالمسند يروى من طريق المشاركة، وتنتهي عند الحسن بن سفيان، ومن طريق المغاربة، وتنتهي عند ابن وضاح. وابن حجر يروي «المسند» من الطريقين لكن الأولى لم يقف عليها، وأما الثانية فعنده «المسند» كاملاً منها (انظر: مقدمة «المطالب العالية» ٤٧/٢ - ٥١، و«المعجم المفهرس»: ٤٨٤). وأما «المصنف»، فانظره في المتن. وأما «التفسير»، فيرويه الحافظ من طريق المغاربة بسنده إلى بقي بن مخلد، ومن طريق المشاركة بسنده إلى أبي جعفر الوكيعي (قطعة منه). (انظر: المعجم المفهرس: ٣٨٢، ٣٨٢).
- (٢) انظر: المعجم المفهرس (٤٢)، حيث قال بعد أن ساق سنده إليه كاملاً: «وقد وقع لي منه عدة كتب مفرقة» اهـ. وكذلك ابن خير في الفهرست: ١٣١ - ١٣٣، حيث رواه كاملاً ومفروقاً.

أولاً- روايات «المصنف» كاملاً:

وصل إلينا «المصنف» كاملاً من طريقين، إحداهما برواية المغاربة سماعاً وإجازة، والأخرى برواية المشاركة إجازة فقط، ولعل روايات المشاركة له مما أصابه الغرق أو الحرق في فتنة المغول أو غيرها؟! والله أعلم.

أ - رواية المغاربة:

وصل إلينا «المصنف» كاملاً من هذه الطريق. وقد انتهت روايته عند الإمام الحافظ: أبي عبد الرحمن بقيّ بن مخلّد القرطبي^(١) - رحمه الله - عن مؤلفه الإمام الحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة^(٢).

ويروي عن بقيّ اثنان، هما: أبو محمد عبد الله بن يونس المرادي القبري، وأبو علي الحسن بن سعد الكتامي القرطبي. ولم أقف على ثالث لهما.

وقد وقفت على ذكر هاتين الروايتين في «المصنف» معاً في سائر المخطوطات والمطبوعات التي بأيدينا، ولكن ذكر رواية أبي علي في مواطن سيرة^(٣) من «المصنف»، وأما رواية أبي محمد ففي سائر الكتاب، بل إن أغلب كتب «المصنف» مستفتحة بذكرها بعد البسملة والصلاة والسلام على النبي وآله وصحبه. فرواية الحسن بن سعد في هذه المواضع مما يكمل رواية عبد الله بن يونس؛ فالظاهر أن النساخ لفقوا بينهما، والله أعلم.

(١) تأتي ترجمته، وترجمة الرواة عنه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

(٢) والعجيب أنني وقفت على وهم غريب للحافظ ابن ناصر الدين - رحمه الله - في «التوضيح» ١٧٨/٧ حيث جعل بين بقيّ وابن أبي شيبة رجلاً اسمه منصور! ولا أدري ما هذا؟!.

(٣) وهذه المواطن على سبيل الحصر هي: ٩٧/١، ٣٤٤/١، ٤٠٦/١ (ط السلفية بالهند).

ولم أقف على سند رواية أبي علي فيما بين يدي من كتب «الأثبات» و «الفهارس» و «المشيخات» و «المعاجم». ولكن ذكروا في ترجمته - كما سيأتي - أنه يروي عن بقي. وهو آخر من حدّث عنه.

وأما سند رواية أبي محمد عبدالله بن يونس، فلإني وقفت عليها من طرق كثيرة، وكلها تنتهي عند ثلاثة، وهم: أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الباجي الراوية ^(١)، وأبو بكر عباس بن أصبغ الهمداني ^(٢)، وأبو عبدالله محمد بن عبد الملك بن ضيفون القرطبي ^(٣).

فأما رواية ابن ضيفون فلم أقف على سندها كاملاً، وإنما أشار إليها الحافظ ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه»، وأن ابن عبدالبر يرويها عنه أو أنه من شيوخه فقط ^(٤).

وأما رواية ابن أصبغ، فيرويها كلها عن عبدالله بن يونس إلا كتاب «الأشربة»؛ فإنه يرويها عن محمد بن قاسم عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن عمه أبي بكر المؤلف. وأسند هذه الرواية بهذا التفصيل: ابن خير في «الفهرست» ^(٥).

وأما رواية أبي محمد الباجي، فهي أشهر روايات «المصنف»، وهي المعول عليها عند أرباب الأسانيد والأثبات ومدارهم عليها. ويرويها عنه

(١) تأتي ترجمته، بحول الله في الفرع الثاني من هذا المطلب.

(٢) ترجم له ابن الفرضي في تاريخه ٢٩٨/١ (٨٨٥)، وتأتي ترجمته.

(٣) ترجم له الذهبي في «السير» ٥٦/١٧، وتأتي ترجمته.

(٤) انظر: التوضيح ١٧٨/٧، وعبارته ملبسة!.

(٥) ص ١٣٢ - ١٣٣. وتأتي عند ذكر روايات «المصنف» مفرقاً.

أربعة: ابنه أبو عمر أحمد، وحفيده أبو عبدالله محمد بن أحمد (ابن السابق)، وأبو عثمان سعيد بن رشيق الزاهد. وحُمام بن أحمد القرطبي القاضي (شيخ ابن حزم) ^(١).

وأُسند هذه الروايات الثلاث الأولى الشيخ ابن خير بأسانيده إليهم ^(٢). وأشهر هذه الروايات رواية ابنه أبي عمر أحمد ^(٣). وقد رواها عنه كثيرون، من أشهرهم: الإمام الحافظ أبي عمر بن عبدالبر النمري القرطبي المالكي، كما حفظ لنا ابن خير - رحمه الله - رواية أخرى عنه من طريق أبي عمر أحمد ابن محمد الحذاء ^(٤).

وأما رواية أبي عبدالله محمد بن أحمد الباجي (الحفيد) عن جده أبي محمد عبدالله بن محمد، فيرويها عنه ثلاثة من أبنائه: وهم: عبدالعزيز وأحمد ومحمد، ورابعهم حفيده: علي بن ابنه: عبدالله. ومن هؤلاء جميعاً يرويها حفيد أبي عبدالله: القاضي أبو مروان عبدالملك بن عبدالعزيز بن محمد الباجي، وهم أبوه وعماه وابن عمه. قلت: وهذا سند مسلسل بالباجيين إلى أبي محمد الراوية (تلميذ عبدالله بن يونس) ^(٥).

وأما رواية أبي عثمان سعيد بن رشيق الزاهد عن أبي محمد عبدالله

(١) يروي ابن حزم «المصنف» من طرق في «المحلى» أكثرها عن شيخه حمام - وله ترجمة في «الصلة» ١٥٥/١ و«جدوة المقتبس»: ١٨٧ - عن الباجي به أوردها في مواطن من «المحلى»، منها: ٢٧٤/١٠، ٤٩٢، ٥١٧، ٤٥/١١، وغيرها.

(٢) الفهرست: ١٣١ - ١٣٢.

(٣) يأتي الإشارة لمصادر ترجمته، بحول الله.

(٤) الفهرست: ١٣٣.

(٥) انظر: الفهرست، لابن خير: ١٣١.

الباجي، فيرويهما عنه ثلاثة: ابن عبد البر وأحمد بن محمد الحذاء ومحمد بن عتاب، وعنهم: ابن الأخير: عبد الرحمن بن محمد بن عتاب، وعنه ابن خير^(١).

قلت: وقد ضبط كل ما تقدم من الروايات الشيخ المتقن، أبو بكر محمد ابن خير الأموي الإشبيلي في كتابه النافع: «الفهرست»، ويبيّن ما لكل رواية من السماع والإجازة، وقدّر ذلك وتاريخه ومكانه وغيره؛ فله ذرّة من ضابط!.

وأما رواية حماد عن الباجي، فلم أجدها عند غير ابن حزم.

أسانيد المتأخرين إلى «المصنف»:

ذكرت آنفاً أن أشهر روايات «المصنف» رواية أبي عمر أحمد بن عبد الله ابن محمد بن علي الباجي عن أبيه أبي محمد عن عبد الله بن يونس عن بقي ابن مخلد عن ابن أبي شيبة.

وقد اختار المتأخرون أشهر الرواة عن أبي عمر الباجي، وهو الإمام الحافظ ذو الفنون أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المالكي. على أن ابن عبد البر - رحمه الله - «يروى المصنف» من طرق أخرى، ولكنهم اختاروا هذه الطريق من طرقه.

وعنه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب. وعنه الحافظ: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال.

والحافظ ابن حجر العسقلاني (خاتمة الحفاظ وعمدة المتأخرين) يروي «المصنف» إليه من طريقين:

الأولى - عن شيخه أبي علي محمد بن أحمد بن علي بن عبدالعزيز

المهدوي الفاضلي المعروف بابن المطرز البزار^(١)، عن يونس بن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن مكي، عن ابن بشكوال به^(٢).

الثانية - عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد التنوخي^(٣)، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجّار، عن أبي الفضل جعفر بن علي الهمداني، عن ابن بشكوال به^(٤).

وأهل الرواية في عصرنا يروون عن الحافظ ابن حجر من طرق كثيرة جداً^(٥)، والفخر ابن البخاري يرويه عن جعفر الهمداني عن ابن بشكوال به. والمحّب الطبري يرويه عن عائشة بنت عبدالهادي المقدسية عن أبي العباس الحجّار عن جعفر الهمداني عن ابن بشكوال به.

وتأتي أسانيدنا إلى هؤلاء في فصل مستقل بحول الله تعالى.

(١) ترجم له في «المجمع المؤسس» ٤٨٨/٢ (٢١٨). ولم يذكر «المصنف» من مسموعاته، فهو من إجازاته حتماً.

(٢) أسند الحافظ هذه الطريق في: «المعجم المفهرس» (٤٢). وتغليق التعليق ٤٥٦/٥، ولم يذكرها في «المجمع المؤسس» !.

(٣) هو أول شيخ ترجم له الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» ٧٩/١. ولم يذكر «المصنف» من مسموعاته عنه، فلعله من تخريج المتأخرين عنه بعموم الإجازات، مع أن الحافظ لم يكن يعبأ بمثل هذه الإجازات (انظر مقدمة «المجمع المؤسس»: ٧٨ / ١).

(٤) لم أقف على هذا السند في كتب الحافظ ابن حجر، وإنما وقفت عليه في «الفيض الرحمانى» للবাদانى: ٦٨. و «بلوغ الأماني» للفلمبانى: ١٠٤. وورد مختصراً في «صلة الخلف» للرودانى: ٣٦٨. والظاهر أنه من تخريج المتأخرين.

(٥) وكذا الرودانى في «صلة الخلف»: ٢٣ - ٢٧.

ب - رواية المشاركة :

لم أقف على هذه الرواية كاملة في شيء من كتب المعاجم والفهارس ونحوها - وتأتي لبعض كتب «المصنف» - ولكن وقفت على ثبت كبير، لأحد المعاصرين يروي فيه «المصنف» لابن أبي شيبة من طريق لم أقف عليها عند غيره البتة!، ولعلها رواية مشرقية، ولكنها رواية منقطعة وهي:

قال الشيخ أبو بكر بن أحمد بن حسين الحبشي (ت ١٣٧٤هـ) في ثبته: «الدليل المشير»^(١): وأروي مصنف ابن أبي شيبة عن مشايخي الذين رويت عنهم «مسند الدارمي»^(٢) بأسانيدهم إلى زكريا الأنصاري، عن العز ابن الفرات، عن التاج السبكي، عن الذهبي، عن عبد الحافظ ابن طرخان، عن ابن عبد القادر^(٣)، عن سعيد بن أحمد، عن مؤلفه اهـ. باختصار.

قلت: هذا السند أوله مستقيم وآخره منقطع انقطاعاً ظاهراً بين سعيد ابن أحمد هذا وابن أبي شيبة، ولا بد أن يكون بينهما رجلان فأكثر، وإليك البيان:

١ - زكريا، هو ابن محمد بن أحمد الأنصاري، الملقب عند المتأخرين بـ: شيخ الإسلام: ولد سنة (٨٢٤هـ) وتوفي سنة (٩٢٦هـ)^(٤).

٢ - ابن الفرات، هو عز الدين عبدالرحيم بن محمد بن عبدالرحيم، أبو

(١) ص ٥٩٥.

(٢) ص ٥٨٥.

(٣) في الأصل: عن أبي عبد القادر، وهو خطأ، وانظر المتن.

(٤) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٨/ ١٣٤. وقال شيخنا وأخونا/ عبدالله بن صالح

العبيد - حفظه الله -: «فتشت ثبت زكريا الأنصاري مرتين، فلم أجد روايته وسماعه للمصنف، مع أنه ذكر كتباً غير قليلة من غير مسموعاته بل من مجازة» اهـ.

محمد (٧٥٩-٨٥١هـ) ^(١).

٣ - السبكي، هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى» (٧٢٧-٧٧١هـ) ^(٢).

٤ - الذهبي، هو الإمام الحافظ السلفي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، مؤرخ الإسلام (٦٧٣-٧٤٨هـ) ^(٣).

٥ - عبد الحافظ بن طرخان، هو عبد الحافظ بن بدران بن شبل بن طرخان الحنبلي النابلسي (٦١٠-٦٩٨هـ) ^(٤).

٦ - ابن عبد القادر، هو موسى بن عبد القادر الجيلي البغدادى الحنبلي ^(٥) (٥٣٩-٦١٨هـ).

٧ - سعيد بن أحمد، هو ابن الحسن بن البناء، أبو القاسم الحنبلي (٤٦٧-٥٥٠هـ) ^(٦).

فأنت كما ترى ولد سعيد بن أحمد عام (٤٦٧هـ)، وابن أبي شبة فتوفي عام (٢٣٥هـ)!

(١) انظر: الضوء اللامع ١٨٦/٤.

(٢) ترجمته أول «الطبقات» للمحققين.

(٣) من أوسع من ترجم له بشار عواد في كتابه عن الذهبي ومنهجه في «تاريخ الإسلام».

(٤) ترجم له الذهبي في معجم الشيوخ ٣٤٧/١، وابن رجب في الذيل ٣٤١/٢ وغيرهما.

(٥) ترجم له الذهبي في «السير» ١٥٠/٢٢ وغيره.

(٦) ترجم له الذهبي في «السير» ٢٦٤/٢٠ وغيره.

ولعله سقط الواسطة بينهما من المطبوع، والله أعلم.

* ثم وقفت على رواية مشرقية أخرى عن ابن أبي شيبة، ولكن لا أجزم أنها لكتاب «المصنف» كاملاً أو مفرقاً، وإنما هو سند أخرجه ابن الجوزي بسنده إلى ابن أبي شيبة من طريق الجذوعي، قال: «... أخبرنا محمد بن ناصر قال: أخبرنا أبو علي بن المهدي قال: أنا عبيد الله بن عمر بن شاهين قال: أنا أبو بحر بن كوثر قال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن محمد الجذوعي القاضي قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة... إلخ»^(١). ثم ساق له حديثاً من أحاديث «المصنف»، وهو موجود فيه بعينه سنداً ومتمناً^(٢). والله أعلم بحقيقة الحال!

حاصل ما تقدم من الروايات:

أ - أنها ثمانية أسانيد مجملها كما يأتي:

١ - رواية أبي القاسم سعيد بن أحمد بن البنا الحنبلي عن ابن أبي شيبة. يرويها صاحب «الدليل المشير»، ولكنها منقطعة.

٢ - رواية أبي علي الحسن بن سعد الكتامي عن بقي عن المؤلف. ولم أقف على سندها.

٣ - رواية أبي عبدالله محمد بن عبد الملك بن ضيفون القرطبي عن عبدالله بن يونس عن بقي عن المؤلف. ولم أقف على سندها كاملاً.

٤ - رواية أبي بكر عباس بن أصبغ الهمداني عن عبدالله بن يونس عن بقي عن المؤلف، وينقصها كتاب «الأشربة»، ولكنه يرويه من طريق آخر.

(١) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي ٧٩٢/٢ (١٥٢) ط الزيد.

(٢) انظر: المصنف ٥٠/٩ (ط السلفية).

وسند هذه الرواية عند ابن خير.

٥- رواية أبي عثمان سعيد بن رشيق الزاهد عن عبدالله بن محمد الباجي الراوية عن عبدالله بن يونس عن بقي عن مؤلفه. وسندها عند ابن خير.

٦- رواية أبي عبدالله محمد بن أحمد الباجي عن جده عن عبدالله بن يونس عن بقي عن المؤلف. وسندها عند ابن خير.

٧- رواية أبي عمر أحمد بن محمد الحذاء عن أبي عمر أحمد بن عبدالله الباجي عن أبيه عن عبدالله بن يونس عن بقي عن مؤلفه. وسندها عند ابن خير.

٨- رواية الحافظ أبي عمر ابن عبدالبر المالكى عن أبي عمر أحمد بن عبدالله الباجي عن أبيه عن عبدالله بن يونس عن بقي عن مؤلفه. وهذه الطريق هي المعول عليها عند المتأخرين، حيث يروونها بأسانيدهم عن الحافظ ابن حجر، وهو يرويها من طريقين إلى ابن بشكوال الحافظ عن عبدالرحمن بن محمد بن عتاب عن ابن عبدالبر به.

ب - أن اثنتين منها لم أقف على سندهما، وهما: (٢، ٣).

ج - أن واحدة منها منقطعة، وهي: (١).

د - أن أربعة منها يرويها ابن خير في كتابه، وهي: (٤، ٥، ٦، ٧).

هـ - أن واحدة منها يرويها ابن حجر، وهي المعول عليها عند المتأخرين، وهي: (٨).

٩ - جاء في «فهرس الفهارس» ^(١) للكتاني أن مجد الدين الفيروز آبادي ممن

(١) ٩٠٧/١ نقلاً عن «أزهار الرياض» (٣/٤١). وهذه من فوائد أخينا الشيخ/

عبدالله بن صالح العبيد؛ نفع الله بعلومه. ثم وجدت صاحب «الأزهار» نقلها عن السخاوي في «الضوء اللامع» (٨٠/١٠) ولكنهم لم يذكروا سنده.

وهذا توضيح بالرسم لكل ما سبق ذكره من روايات «المصنف» كاملاً:



ثانياً- روايات «المصنف» مفرقاً :

اعلم أن «مصنف» ابن أبي شيبة قد تصرف في أيدي بعض النساخ، ولعل بعض تلاميذ ابن أبي شيبة كذلك؛ لأنهم أدخلوا في «المصنف» كتباً أخرى ليست منه وصاروا يروونها مع روايتهم العامة لكتاب ابن أبي شيبة. وسبق أن بينت ذلك عند الحديث عن مؤلفاته. فمن تلك الكتب: التاريخ، والإيمان، وفضائل القرآن والزهد ونحوها. وهناك كتب ليست من رواية بقي ولكن النساخ أدخلوها مع «المصنف». وأنا الآن أسوق ما وقفت عليه من أسانيد لتلك الكتب الصغار من «المصنف»^(١).

١ - كتاب «الأشربة»:

من رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن عمه المؤلف. ساق سند هذه الرواية: ابن خير في «الفهرست»^(٢). قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبدالعزيز وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر قالوا: نابه أبو علي حسين بن محمد الغساني قال: أخبرني به أبو العاص حكيم بن محمد بن حكيم الجذامي، قال: نا أبو بكر عباس بن أصبغ الهمداني، قال: نا محمد بن قاسم عن محمد ابن عثمان بن أبي شيبة به.

ولم أقف على هذا الكتاب بهذه الرواية، والذي في «المصنف» من رواية بقي بن مخلد ليس غير.

(١) وأما أسانيد كتبه الأخرى الكبار بخلاف «المصنف» كالتفسير والمسند، فلا يعيننا أمرها الآن، وإن كنت أشرت سابقاً إليها.

(٢) ص ١٣٢ - ١٣٣.

٢ - كتاب «فضائل القرآن» أو «ثواب القرآن»:

من رواية أبي العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي الكوفي عن ابن أبي شيبه. وقفت على سنيين لهذا الكتاب بخلاف رواية بقي بن مخلد عن مؤلفه .

الأول: ساقه ابن خير ^(١) عن أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن عتاب عن أبيه أبي عبدالله عن أبي المطرف عبدالرحمن بن مروان القنازعي عن أبي محمد الحسن بن رشيق العسكري عن أبي العلاء الوكيعي به.

ح. ويرويه أبو عبدالله محمد بن عتاب - أيضاً - عن أبي سعيد الجعفري الفتى ^(٢) عن أبي عبدالله بن بياضة عن الحسن بن رشيق به.

الثاني: ساقه الحافظ ابن حجر ^(٣) عن أبي الفرج ابن الغزي وأبي علي محمد بن أحمد بن المطرز عن عبدالله بن علي الصنهاجي عن عبدالهادي بن عبدالكريم القيسي عن أبي الحسن علي بن فاضل بن حمدون عن الشريف أبي الفتوح ناصر بن الحسن الخطيب عن أبي الحسن محمد بن عبدالله بن أبي داود عن أبي الحسن علي بن إبراهيم الحوفي عن الحسن بن رشيق به. ويسمى في هذه الرواية «ثواب القرآن».

ولم أقف على هذا الكتاب بهاتين الروایتين ولكنه في «المصنف» من رواية بقي بن مخلد.

(١) الفهرست: ١٣٢.

(٢) كذا في «الفهرست».

(٣) في المعجم المفهرس (٣٨١، ٣٨٢)، وعنه الروداني في صلة الخلف: ١٧١. ووقع فيهما: الحسن بن رشيق عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن العلاء. وهو خطأ، ولعله سبق نظره فجعل اسم الكنية مكان اسم الجد. والروداني تابع لابن حجر.

٣ - كتاب «الإيمان»:

من رواية أبي العلاء الوكيعي - أيضاً - عن مؤلفه. وقفتُ على سنيين لهذه الرواية يتهمان عند أبي صادق مرشد بن يحيى بن قاسم بن علي البزار المدني عن أبي القاسم علي بن محمد بن علي بن أحمد الفارسي الفسوي عن أبي محمد الحسن بن رشيق العسكري عن أبي العلاء الوكيعي به.

السند الأول: ساقه الحافظ ابن حجر^(١) عن عبدالله بن عمر الأزهرى عن يحيى بن يوسف بن المصري عن عبدالوهاب بن ظافر بن رَوَاج عن عبدالواحد بن عسكر عن أبي صادق به.

السند الثاني: هو سند المخطوطة التي حققها الشيخ الألباني وطبعها، وهو: أبو علي حسن بن أحمد ابن يوسف الأوفي عن أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد الرحي عن أبي صادق به.

وقد وقفت على هذا الكتاب من هذا السند وهو المطبوع باسم «الإيمان» من قديم (ط المكتب الإسلامي وغيره) وهو لا يختلف عن المطبوع مع «المصنف» من رواية بقي إلا قليلاً في زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير ليس أكثر.

وأما رواية الحافظ ابن حجر فلم أقف على نصها.

والثبت في «المصنف» من رواية بقي.

٤ - كتاب «الأوائل»:

لم نقف عليه من رواية بقي كسائر «المصنف». والثبت في الأصول

(١) في المعجم المفهرس (٤٩)، وعنه الروداني في صلة الخلف: ٦٩.

الخطية والمطبوعة من رواية محمد بن عبدوس بن كامل السراج. وسنده مثبت في أول كتاب «الأوائل»، وهو: حدثنا أبو القاسم مسلمة بن القاسم عن محمد بن أحمد بن الجهم (ابن الوراق المالكي) عن ابن عبدوس السراج به.

ورواه الحافظ ابن حجر^(١) من طريق آخر برواية عبدان بن أحمد الجوالقي (راوي التاريخ عنده)، وهذا سنده: حدثنا فاطمة بنت محمد بن المنجّ عن سليمان بن حمزة عن الضياء المقدسي^(٢) محمد بن عبد الواحد عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد عن أبي نعيم عن محمد بن علي العسكري عن عبدان به.

٥ - كتاب «التاريخ»:

وقفت له على روايتين بخلاف رواية بقي عنه. وهما:

أ - رواية عبدان: عبدالله بن أحمد بن موسى، أبو محمد الجوالقي الأهوازي عن ابن أبي شيبة^(٣). وعنه: أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر ابن حيان، الشهير ب: أبي الشيخ الأصبهاني. وعنه: أبو طاهر محمد بن أحمد ابن محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني.

ووقفت على سنيين لهذه الرواية:

الأول: يرويه الحافظ أبو سعد السمعاني^(٤)، عن شيخه أبي بكر محمد ابن عبدالله بن محمد الصحاف المعلم الأصبهاني، عن أبي طاهر بن

(١) في المعجم المفهرس (٤٢٢) وعنه الروداني في صلة الخلف: ١٠٤.

(٢) وانظر: «ثبت مرويات الضياء المقدسي»: ٢٢٩، مع أخطاء مطبعية فيه!.

(٣) تقدم أنه يروي «الأوائل» أيضاً.

(٤) التحبير ٨٠/٢ (٧٦٩).

عبدالرحيم به.

الثاني: يرويه الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١)، عن شيخه عمر بن محمد ابن أحمد بن سلمان عن زينب بنت الكمال عن يوسف بن خليل العلائي الحافظ عن ناصر بن محمد الوريج عن إسماعيل بن الفضل عن أبي طاهر ابن عبدالرحيم به.

ب - رواية أبي عمرو يوسف بن يعقوب النيسابوري عن ابن أبي شيبه.

يروي إسناد هذه الرواية أبو سعد السمعاني في «التحجير»^(٢)، عن شيخه أبي منصور محمود بن إسماعيل بن محمد الأشقر الصيرفي الأصبهاني، عن أبي بكر بن شاذان: أحمد بن إبراهيم بن الحسن البغدادي، عن العصفري^(٣) (٩) عن أبي عمرو به.

ووقف الذهبي^(٤) على رواية أبي عمرو هذه، ولكنه لم يسندها. ولم أقف على «التاريخ» من هذه الرواية، إنما هو من رواية بقي في «المصنف» كاملاً.
٦ - كتاب «الزهد»:

رواية محمد بن شيرزاد^(٥) عنه. يرويها عنه أبو بكر القَبَّاب: عبدالله بن

(١) المعجم المفهرس (٦٥٦)، وعنه الروداني: ١٥٨.

(٢) التحجير ١٥٧/٢ (٩٤٢).

(٣) لم يتبين لي، وذكر السمعاني في «الأنساب» ٢٠٣/٤ ستة، بعضهم يحتمله.

(٤) انظر: السير ٢٢١/١٥. ولم أقف عليها في «معجم الشيوخ» ولا «المعجم المختص»، كلاهما له.

(٥) لم أقف عليه بعد طول بحث وعنت، ولعله وقع في المطبوع تحريف أو تصحيف =

محمد بن فُورك الأصبهاني^(١). وعنه أبو بكر بن شاذان: أحمد بن إبراهيم بن الحسن البغدادي^(٢). وعنه أبو منصور محمود بن إسماعيل بن محمد الأشقر الصيرفي الأصبهاني^(٣). ذكر ذلك أبو سعد السمعاني في «التحجير»^(٤)، وأنه يروي الأجزاء الأربعة الأولى منه بهذه الرواية.

ولم أقف على هذه الرواية، إنما من رواية بقي في «المصنف».

٧ - كتاب «الأدب»:

رواية أبي بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي، وعنه أبو علي محمد بن القاسم بن معروف^(٥) التميمي الدمشقي. وعنه ابن أخيه: أبو محمد عبدالرحمن بن عثمان بن القاسم بن أبي نصر^(٦) المعروف بـ: العفيف. وسمعه منه في سنة (٤١٥هـ) ثلاثة: الحافظ أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد بن محمد الكتاني^(٧)، والحسن بن علي اللباد^(٨)، وأحمد بن عبدالرحمن

= والله أعلم، علماً أنه كذلك في طبعتي من «التحجير»، بتحقيق منيرة ناجي سالم ٢/٢٧٦، وبتعليق خليل المنصور ٢/١٥٧. والأولى أصل الثانية!

(١) له ترجمة في «السير» ١٦/٢٥٧.

(٢) يروي «التاريخ» أيضاً. وله ترجمة في «السير» ١٦/٤٢٩.

(٣) ترجم له السمعاني في «التحجير» ٢/١٥٧ (٩٤٢). ويروي «التاريخ» أيضاً.

(٤) المصدر السابق.

(٥) له ترجمة في «السير» ١٥/٥٧٢.

(٦) له ترجمة في «السير» ١٧/٣٦٦.

(٧) له ترجمة في «السير» ١٨/٢٤٨.

(٨) غير واضحة في المخطوط وتحتل: اللباد، ولم أقف عليه. وهذا السند كله في

«مشيخة الفخر ابن البخاري» ١/١٥٧، - مما أفادنا به شيخنا عبدالله العبيد،

رعاه الله - عن والده عن أبي المعالي السلمي به. وجاء فيها كما أثبتته. قال محقق =

الطرائفي^(١). وعنهم جميعاً: الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس ابن الحسن الحسيني الدمشقي، المعروف بـ: النسيب^(٢). وعنه أبو المعالي عبدالله بن عبدالرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي الدمشقي^(٣). وعنه: أبو محمد عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد الشهير بـ: البهاء المقدسي الحنبلي^(٤).

وبه ينتهي سند النسخة المخطوطة في ظاهرة دمشق (٧٨ مجاميع)^(٥). وعننا نقلت هذا السند. ولم نقابل «الأدب» الموجود في «المصنف» عليها؛ لأنها من غير رواية بقي، كما أنها ناقصة^(٦).

= المشيخة: «لم أقف عليه. قلت: روى ابن البخاري في مشيخته هذه حديثين من كتاب الأدب لابن أبي شيبة وهما في «المصنف» المطبوع برواية بقي ٩/٥، ٩١ (ط) السلفية). ثم وقفت على كتاب «الأدب» مطبوعاً محققاً، وقام المحقق بترجمة رجال الإسناد إلى المؤلف، ولكنه تجاوز ابن اللباد هذا، ولم يشر إليه بشيء! (الأدب: ٧٤ - ٧٥ ط القهوجي).

- (١) له ترجمة في «اللسان» ٣١٨/١ (٦٦٤).
- (٢) له ترجمة في «السير» ٣٥٨/١٩.
- (٣) له ترجمة في «السير» ٩٣/٢١.
- (٤) شارح «العمدة» وله شرح على «المقنع» أيضاً، انظر ترجمته في «السير» ٢٢/٢٦٩.
- (٥) يوجد مصورة لها في مركز الملك فيصل (١١٤٠ - ٦ - ف).
- (٦) يأتي وصفها في الفصل الثالث، عند الحديث عن مخطوطات الكتاب.

حاصل ما تقدم:

- ١- أن هذه الكتب السابقة كلها في «المصنف» من رواية بقي بن مخلد إلا «الأوائل» واستدركه النساخ من رواية ابن عبدوس السراج.
- ٢- أن هذه الكتب كلها ثبتت لابن أبي شيبه بالنسبة والسند، ورواها العلماء هكذا مفرقة عن مؤلفها، ومجموعة مع «المصنف».
- ٣- أن لبعض هذه الكتب - غير رواية بقي - روايتان أو أكثر، وهما: الأوائل والتاريخ.
- ٤- أن بعض تلاميذ ابن أبي شيبه روى عنه غير كتاب، وهم: الوكيعي (روى عنه: الإيمان وفضائل القرآن). وعبدان الجواليقي (روى عنه: الأوائل والتاريخ)، وأما بقي، فروى عنه كل «المصنف».
- ٥- أن أحد هؤلاء الرواة عن ابن أبي شيبه (محمد بن شيرزاد، راوي الزهد) لم أقف عليه!

٦- لم يصلنا من هذه الروايات (باستثناء روايات بقي) إلا ما يأتي:

- أ - الأوائل، برواية ابن عبدوس السراج.
 - ب - الإيمان، برواية الوكيعي.
 - ج - الأدب، برواية أبي بكر المروزي.
- طبع اثنان منها بهاتين الروايتين، والأخير لازال مخطوطاً بهذه الرواية^(١).

(١) وكان الشيخ عبدالرحمن الفريوائي - حفظه الله - يحققه، وقرر طباعته، فلما قارنه بالمطبوع عذف عن ذلك!، وليته يطبعه. ثم طبع، وتقدم عند الحديث عن المؤلفات.

٧- يلاحظ ورود أسماء بعض أعلام المحدثين الحفاظ في هذه الأسانيد، ومنهم: أبو نعيم الأصبهاني، أبو الشيخ الأصبهاني، محمد بن عثمان ابن أبي شيبة، أبو بكر بن شاذان، البهاء المقدسي، أبو بكر المروزي، الضياء المقدسي، وابن حزم، وغيرهم.

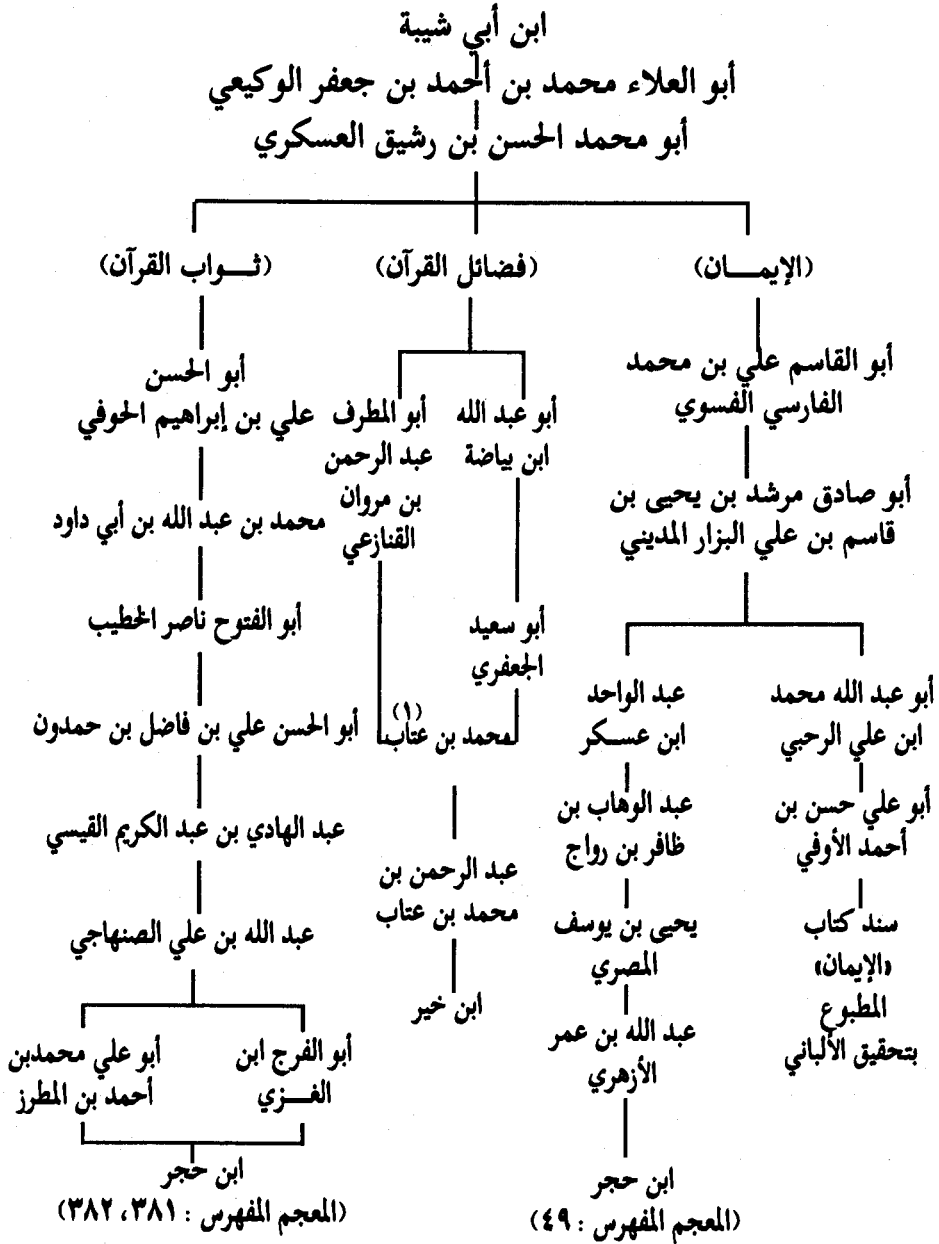
وهذا كله فيما عدا رواية «المصنف» كاملاً، فقد برز في تلك الأسانيد مثل: ابن عبد البر، وابن بشكوال، وبقي بن مخلد، والذهبي والتاج السبكي وزكريا الأنصاري (إن صح ذلك السند المنقطع)، وغيرهم.

٨- فائدة: جاء في «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ^(١)، في ترجمة أبي الحسن زيد بن خرشة الذهلي أنه يروي مصنفات ابن أبي شيبة، ولكن لم أقف على شيء من مروياته.

وهذا توضيح بالرسم لما سبق ذكره من روايات الكتب التالية: «الأوائل»، و«فضائل القرآن»، و«الإيمان»، و«الإيمان»، و«الأشربة»، و«التاريخ». وأما ما عدا هذه الكتب مما سبقت أسانيدها، فأمرها ظاهر.

(١) ٧٠/٣ (٣٠٠). وهذه الفائدة أتحفنا بها أخونا وشيخنا / عبدالله بن صالح العبيد، نفع الله به.

أ - رواية كتابي «فضائل القرآن» و «الإيمان» :



(١) له رواية كاملة للمصنف، تقدمت.

ب - رواية كتاب «الأوائل»:

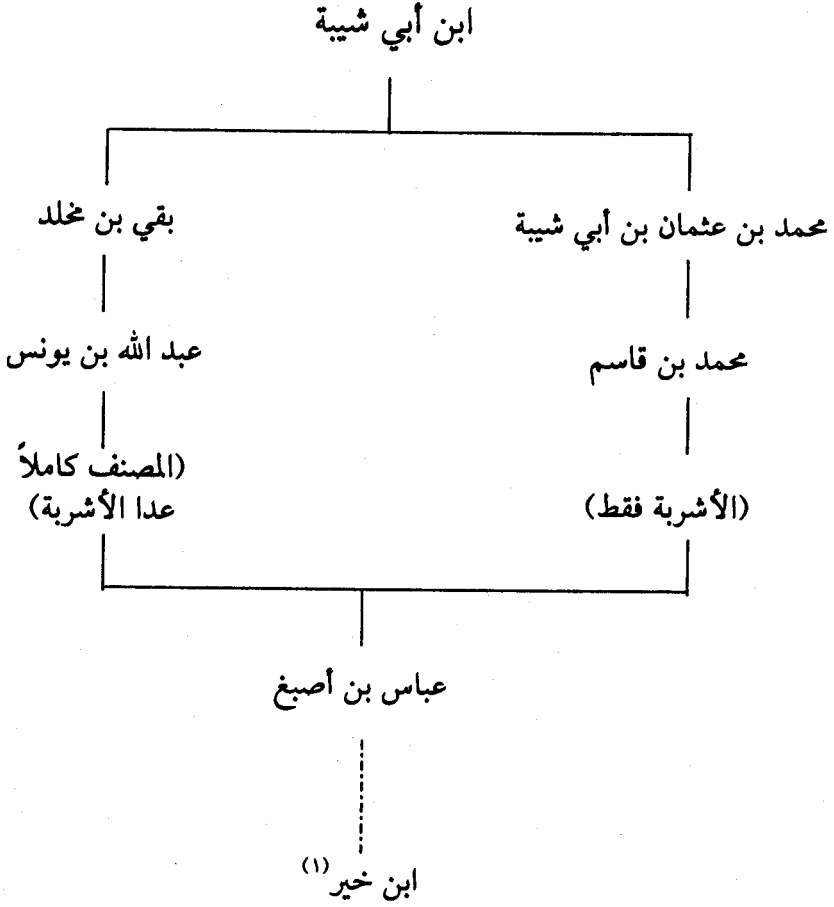
ابن أبي شيبة



(١) يروي «التاريخ» أيضاً عن ابن أبي شيبة.

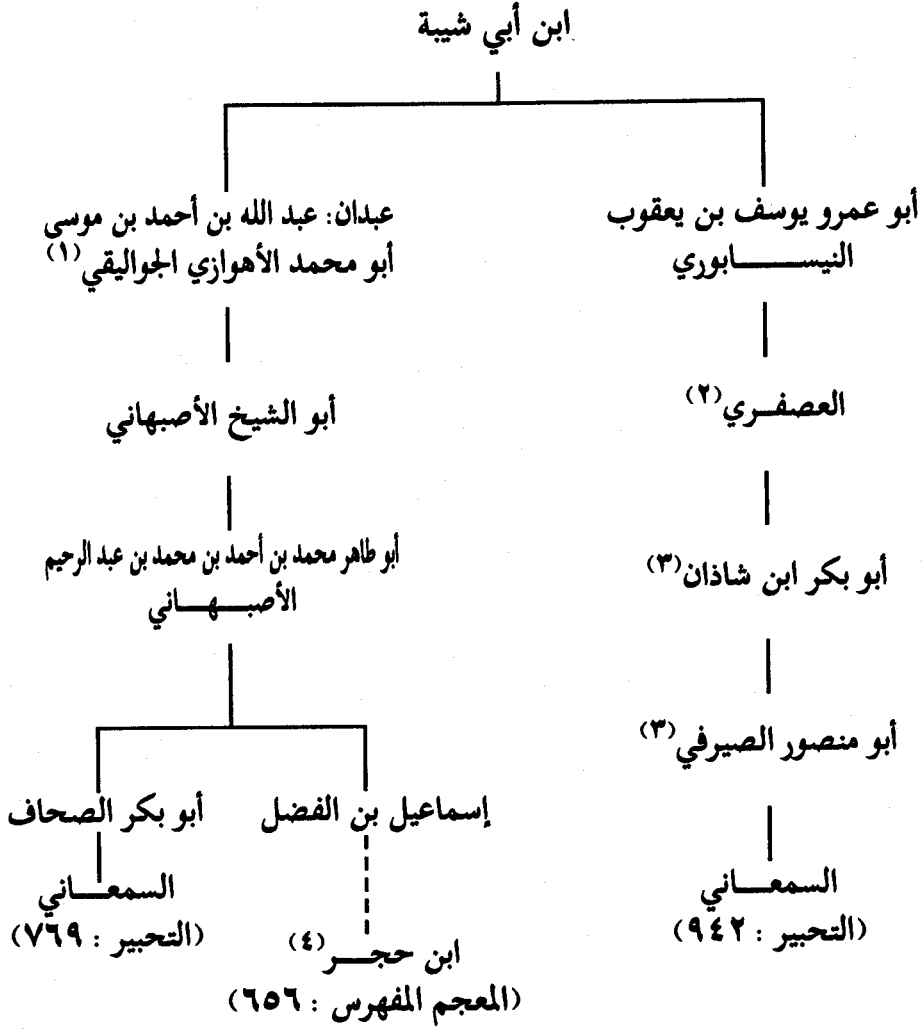
(٢) راجع بقية السند فيما سبق ذكره.

ب - رواية كتاب «الأشربة»:



(١) راجع بقية السند فيما سبق ذكره.

د - رواية كتاب « التاريخ » :



(١) روى «الأوائل» أيضاً .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) لهما رواية أخرى لـ : الزهد .

(٤) راجع بقية السند فيما سبق .

ثالثاً- سندنا إلى المؤلف :

اتصلت لنا رواية هذا الكتاب بجميع طرقه السالفة - بحمد الله تعالى - لأن الإسناد من الدين، وهو خَصِيصَة من خصائص هذه الأمة المشرفة. وقد رويناه عن شيخنا وأخينا وحبينا الفاضل الشيخ/ عبدالله بن صالح العبيد - مَتَّعَ اللهُ به وبعلومه - وهو يروي كل الطرق إلى ابن أبي شيبة عن شيوخه، وقد أجازنا بهذه الروايات جميعاً.

١ - فحدثنا عن شيخه الفقيه المعمر عبد الرحمن بن عبدالله بن أبي بكر المَلَأَ الأحسائي الحنفي قراءة لكثير منه وإجازة لباقية، قال: أخبرنا عبدالحى الكتاني قراءة لأوله: أخبرنا كذلك أبو النصر بن عبد القادر الخطيب أخبرنا كذلك أبي حدثنا كذلك مفتي بيروت عبداللطيف بن علي بن حمزة البيروتي حدثنا كذلك محمد بن خليل الكامل أخبرنا كذلك إسماعيل بن محمد العجلوني أنبأنا عبدالغني النابلسي أنبأنا النجم الغزي أنبأنا والدي البدر الغزي أنبأنا القاضي زكريا الأنصاري أنبأنا الحافظ ابن حجر بالسند المتقدم آنفاً^(١).

٢ - ح. وحدثنا عن شيخه القاضي المعمر عبد الرحمن بن محمد بن فارس النجدي الحنبلي قراءة عليه لبعضه وإجازة لسائره عن حمد بن فارس عن عبد الرحمن بن حسن عن جده الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن عبدالله ابن إبراهيم الشَّمَّرِي الفرضي عن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي عن والده عن أحمد بن أبي الوفا بن مفلح الشهير بالوفائي عن

(١) عن أبي علي الفاضلي به (ص ١٧٥ - ١٧٦ من هذه المقدمة).

الشريف أبي النجا الحجاوي عن الشهاب أحمد بن أحمد الشؤيكبي عن الشهاب أحمد بن عبدالله العسكري عن النظام عمر بن التقي إبراهيم بن شمس الدين محمد ابن مفلح عن أبيه عن جده صاحب «الفروع» عن شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية عن الفخر ابن البخاري عن جعفر بن علي الهمداني بالسند المتقدم آنفاً^(١).

قلت: وهذا سند مسلسل بالحنابلة وأكثرهم سلفيون .

٣ - ح. وحدثنا عالياً جداً عن شيخه الفقيه الصالح المعمر أحمد الله بن محمد ابن عيسى النعماني الحنفي الأثري قراءة لكثير منه بالمدينة النبوية، أنبأنا إبراهيم بن عبدالله يا رشاه الكثبي عن الوجيه الكزبري عن صالح بن محمد العمري عن محمد بن سينة العمري عن ابن العجل عن يحيى بن مكرم الطبري عن جده محب الدين الطبري عن عائشة بنت عبدالهادي المقدسية عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار، بالسند المتقدم سالفاً^(٢).

٤ - ح. وحدثنا بالسند المتقدم قريباً إلى القاضي زكريا الأنصاري أنبأنا العز ابن الفرات أنبأنا ابن جماعة أنبأنا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي عن أبي الحسن أحمد بن محمد السراج عن خاله الحافظ أبي بكر ابن خير بأسانيده في فهرسه إلى ابن أبي شيبة، وتقدمت كلها^(٣).

٥ - ح. وحدثنا بالسند المتقدم قريباً إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن أبي المجد إذناً مشافهة عن أبي الفضل بن

(١) عن ابن بشكوال به ص ١٧٥ - ١٧٦ من هذه المقدمة.

(٢) عن جعفر الهمداني به ص ١٧٥ - ١٧٦ من هذه المقدمة.

(٣) انظر ص ١٧٤ - ١٧٥ من هذه المقدمة، وعددها أربعة أسانيد.

أبي طاهر المقدسي عن عيسى بن عبدالعزيز اللخمي عن الحافظ أبي سعد السمعاني بأسانيده إلى ابن أبي شيبة في كتابه «التحجير»، وتقدمت كلها^(١).

قلت: حاصل هذه الأسانيد ما يأتي:

١ - أعلى هذه الأسانيد مطلقاً ما حدثنا به عن أحمد الله النعماني بسنده إلى عائشة بنت عبدالهادي المقدسية عن أبي العباس الحجار بالسند المتقدم إلى ابن أبي شيبة، وعدة رجال هذا السند: ثمانية عشر رجلاً فقط، والظاهر أن هذه أعلى ما يكون من الأسانيد إلى ابن أبي شيبة في عصرنا، والله أعلم.

٢ - بهذه الأسانيد تحققت لنا - بحمد الله - رواية جميع الأسانيد التي تقدمت لمصنف بن أبي شيبة مجموعاً ومفرقاً، عدا كتاب «الأوائل» من رواية مسلمة بن القاسم^(٢)، وكتاب «الأدب» من رواية المروزي^(٣). وكتاب «الإيمان» من رواية المطبوع بتحقيق الألباني^(٤). والرواية المنقطعة للمصنف كاملاً، ولم نحرص عليها مع إمكاننا ذلك!.

٣ - روي كتاب «المصنف» كاملاً من طريقَي الحافظين، أبي بكر ابن خير وأبي القاسم ابن بشكوال بأسانيد متصلة وبعضها ثابت بالسمع للكتاب كله. وأعلى هذه الطرق: ما جاءنا من طريق عائشة بنت عبدالهادي المقدسية عن أحمد الحجار. وتقدمت.

(١) انظر ص ١٨٥ - ١٨٧ من هذه المقدمة، وعددها ثلاثة أسانيد؛ اثنان للتاريخ، وواحد للزهد.

(٢) وأما من رواية عبدان فهو داخل في الرواية.

(٣) على أنه لا يلزمنا إسناد هذه الرواية لأننا حققناه على رواية بقي، ولنا رواية عنه.

(٤) على أنه يغني عنه المروي من طريق ابن حجر كما هو ظاهر.

٤ - رويننا كتب «المصنف» مفرقة كما يأتي:

أ - «الإيمان». من طريق الحافظ ابن حجر.

ب - «فضائل القرآن» من طريقين ابن خير وابن حجر .

ج - «الأوائل» من طريق ابن حجر .

د - «الأشربة» من طريق ابن خير.

هـ - «الزهد» من طريق السمعاني.

و- «التاريخ» من ثلاثة طرق؛ اثنتان عن السمعاني، وواحدة عن ابن حجر.

٥ - أنزل هذه الطرق ما جاءنا من طريق الفخر ابن البخاري للمصنف كاملاً؛ وما جاءنا من طريق ابن خير لكتاب «فضائل القرآن». وما جاءنا من طريقه كذلك عن أبي بكر بن طاهر للمصنف كاملاً؛ ففي كل تلك الطرق ثلاثة وعشرون رجلاً أو أربعة وعشرون! يليها ما جاءنا من الطرق الأخرى عن ابن خير كلها؛ ففيها اثنان وعشرون رجلاً، يليها ما جاءنا عن ابن حجر رواية لكتاب «ثواب القرآن»؛ ففيها واحد وعشرون رجلاً. ثم باقي الطرق عن ابن حجر والسمعاني فيها كلها عشرون رجلاً.

٦ - أغلى هذا الطرق ما جاءنا بالسماع من أوله إلى آخره عن الحافظ المتقن الثبت أبي عمر ابن عبد البر عن أبي عمر أحمد بن عبدالله الباجي عن أبيه عن عبدالله بن يونس عن بقي عن ابن أبي شيبه. وقد رويننا هذه الرواية من طريق ابن خير وابن بشكوال، والله تعالى أعلم.

الفرع الثاني ترجمة رواية «المصنّف»

تمهيد:

بينت في الفرع السابق من هذا المطلب أن مصنف ابن أبي شيبة روي عن مؤلفه كاملاً ومفراً، وأنه وصلنا كاملاً من رواية بقي بن مخلد عن ابن أبي شيبة، ويرويه عنه اثنان: الحسن بن سعد، وعبدالله بن يونس، وعن الأخير يرويه ثلاثة: عباس بن أصبغ وابن ضيفون وأبو محمد الباجي. وعن هؤلاء خلق ذكرتهم آنفاً. فهذه ثلاث طبقات أترجم لهم في هذا الفرع بحول الله تعالى. وأما من تحتهم فأكتفي بالإشارة لبعض مصادر ترجمتهم عند ذكر شيوخهم السابقين.

كما أشير لمصادر ترجمة رواية «المصنف» من طريق الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - وأما رجال الأسانيد الأخرى؛ فلا.

كما أترجم - بعون الله - لرواة كتب ابن أبي شيبة الأخرى، والتي هي من «المصنف». وأشير لمصادر ترجمة الرواة عنهم.

وأما طريق «المصنف» المنقطعة، فسبق أن ذكرت مصادر تراجم رجالها، وأعلامهم في طبقة تلاميذ تلاميذ ابن أبي شيبة!.

وأترجم لرجال سند كتاب «الأوائل» كلهم من طريق ابن عبدوس السراج؛ لأنه الذي روى لنا هذا الكتاب. فهؤلاء خمسة عشر رجلاً أستعين الله تعالى في ترجمتهم، وليكن مقدار كل ترجمة بما يليق بحال صاحبها، وعلى الله التكلان.

أولاً- ترجمة أصحاب الطبقة الأولى من رواة «المصنف» وكتبه، وهم تلاميذ ابن أبي شيبة):

١ - ترجمة بقي بن مخلد^(١)

(راوي «المصنف» كاملاً عن ابن أبي شيبة).

اسمه:

هو أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يزيد^(٢) القرطبي الأندلسي.

ولادته:

الصحيح أنه ولد بقرطبة في حدود سنة مائتين، أو قبلها بقليل^(٣). وأغلب المصادر ذكرت أنها في سنة إحدى ومائتين^(٤)، وأما ما ذكرته بعض المصادر: إحدى وثلاثين^(٥)، أو: إحدى وثمانين^(٦)؛ فهو تحريف. والله أعلم.

(١) كنت سأكتب له ترجمة مختصرة، فلما لم أجد من أفرد بالترجمة - اللهم إلا عبد الوهاب فايد، فقد ترجم له في مجلة «الأزهر» (رمضان - ١٤٠١هـ) ترجمة مقتضبة يعوزها الكثير - عندها كتبت فيه ترجمة متوسطة، ثم وقفت على كتاب «بقي مخلد القرطبي ومقدمة مسنده» للشيخ/ أكرم العمري، فرأيت - حينئذ - أن أختصرها؛ اكتفاء بما كتبه الشيخ؛ وليرجع إليه للتوسع في ترجمته.

(٢) ولم أقف في نسبه على أكثر من هذا عند جميع من ترجم له!.

(٣) انظر: «السير» للذهبي ٢٨٥/١٣.

(٤) انظر: «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفريسي ٩٣/١، و«طبقات المفسرين» للدوادري ١١٩/١، و«نفح الطيب» للمقري ٢٧٢/٣، و«المنهج الأحمد» للعلّيمي ٢٥٨/١، و«الأعلام» للزركلي ٦٠/٢، و«معجم المؤلفين» لكحالة ٥٣/٣ وغيرها.

(٥) انظر: «الصلة» لابن شكوال: ١١٧.

(٦) انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ٨١/٧.

رحلاته:

قال ابن الجوزي: «كانت له رحلة مشهورة، وطلب مشهور»^(١). وقال ياقوت: «وكانت له رحلتان، أقام في إحداهما نحو العشرين عاماً، وفي الثانية نحو الأربعة عشر عاماً... كان يطوف في الأمصار على أهل الحديث، فإذا أتى وقت الحج؛ أتى إلى مكة، فحج، هذا كان فعله كل عام في رحلتيه جميعاً»^(٢). وذكروا في ترجمته أنه رحل إلى المشرق، وطاف بلدانه، وأخذ عن علمائه؛ حتى قال فيه ابن أبي خيثمة: «ما كنا نسميه إلا المكينة!، وهل احتاج بلد فيه بقي بن مخلد أن يأتي إلى هنا منه أحد؟!»^(٣).

وذكر المقرئ^(٤) أنه رحل إلى الحجاز، ومصر، ودمشق، وبغداد، والكوفة، والبصرة، وأنه أخذ عن كبار علمائها - ويأتي ذكرهم - ولا ريب أنه قبل ذلك مرّ بإفريقية. وذكر الذهبي أنه تفقه فيها على شيخه: سحنون بن سعيد^(٥)، ثم نقل عن أبي عبد الملك القرطبي: أنه رحل إلى الحرمين، ومصر، والشام، والجزيرة، وخلصان^(٦)، والبصرة، والكوفة، وواسط، وبغداد، وخراسان وعدن، والقيروان، وغلطة الذهبي في دخوله خراسان واليمن، وشكك في دخوله الجزيرة^(٧).

(١) «المنتظم» لابن الجوزي ٢٧٤/١٢.

(٢) «معجم الأدباء» ٨١/٧.

(٣) «تاريخ ابن الفرضي» ٩١/١ - ٩٢ وأغلب ما سبق، من المراجع ذكروا عنه هذه المقولة.

(٤) انظر: «نفح الطيب» ٢٧١/٣ - ٢٧٢.

(٥) انظر: «السير» للذهبي ٢٨٦/١٣.

(٦) الذي في «السير»: «خلصان»، ولم أقف عليها في «معجم البلدان»! ولعله تصحيف.

(٧) انظر: «السير» ٢٨٩/١٣ - ٢٩٠.

شيوخه:

كثيرون جداً، حتى قال عبدالله بن يونس (الراوي عن بقي): «إن عدة الرجال الذين لقيهم بقي وسمع منهم: مائتا رجل وأربعة وثمانون رجلاً»^(١). قال ابن حزم: «ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير»^(٢). ولم أقف على من جمع هؤلاء جميعاً، فجمعتهم ورتبتهم من بطون المراجع التي ترجمت له، ثم لما وقفت على كتاب الشيخ أكرم العمري - آنف الذكر - رأيت أنه قد جمعهم ورتبتهم كذلك، فعدلت عن سردهم هنا - أيضاً - اكتفاء بما في كتابه إلا أنني وقفت على خمسة زيادة على ما ذكر، وهم:

١ - زكريا بن يحيى^(٣). ٢ - يونس بن عبد الأعلى^(٤).

٣ - أبو الأصينغ^(٥). ٤ - أبو مقلاص^(٦).

٥ - خليفة بن خياط العُصفري^(٧).

(١) «تاريخ ابن الفرضي» وانظر: «جذوة المقتبس»: ١٦٧، و«بغية الملتبس»: ٢٤٥، و«الصلة»: ١١٧، و«معجم الأدباء»: ٧٨/٧، و«السير»: ٢٨٦/١٣، و«نفح الطيب»: ٢٧٢/٣.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا تاريخ ابن الفرضي.

(٣) انظر: «ما روي في الحوض والكوتر»، لبقي بن مخلد (٢٣) فقد روى عنه هذا الحديث.

(٤) كسابقه (٣٣).

(٥) كسابقه (٣٠).

(٦) كسابقه (١).

(٧) انظر: «معجم الأدباء»: ٧٦/٧. ويأتي أنه يروي عنه كتابين له.

وتحرّف عنده اثنان هما:

١ - صفوان بن صالح الدمشقي^(١)، ذكره باسم: «صفوان» ! وهو خطأ.

٢ - عون بن يوسف الذي سمع منه بإفريقية^(٢)، ذكره باسم: «عون بن يونس». ولم أقف على ترجمة للرجل حتى أجزم بالخطأ، إلا أن الذي في «تاريخ ابن الفرضي» - وهو الذي عنه نقلنا جميعاً - هو الأول؛ فإما أن يكون التصحيف عنده أو عند طبعتي من «التاريخ». والله أعلم.

وأذكر الآن المشاهير من شيوخه:

١- أبو ثور صاحب الشافعي: إبراهيم بن خالد الكلبي (ت ٢٤٠هـ).

٢- أحمد بن محمد بن حنبل: الإمام (ت ٢٤١هـ).

٣- أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت ٢٣٤هـ).

٤- أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ).

٥- وأخوه: عثمان بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٩هـ).

٦- أبو حفص: عمرو بن علي الفلاس الصيرفي (ت ٢٤٩هـ).

٧- بُندار: محمد بن بشار (ت ٢٥٥هـ).

٨ - أبو مصعب الزهري صاحب مالك (ت ٢٤٢هـ).

(١) وانظر: «السير» ١٣/ ٢٨٥. وهامش: «معجم الأدباء» ٧/ ٧٦.

(٢) انظر: «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي ١/ ٩١ (ط الدار المصرية للتأليف والنشر - ١٩٦٦م).

٩ - هتاد بن السري (ت ٢٤٣هـ).

١٠ - يحيى بن عبدالله بن بكير (ت ٢٢٦هـ).

١١ - يحيى بن يحيى الليثي القرطبي صاحب مالك (ت ٢٣٣).

ويراجع ما ذكره أكرم العمري في كتابه؛ لمعرفة باقيهم، وعدتهم: اثنان وستون شيخاً^(١).

إدخاله الحديث إلى الأندلس، وانفراده بإدخال «المصنف» إليها:

قال ابن الفرضي: «وبقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثاً ورواية، وأنكر عليه أصحابه الأندلسيون: عبدالله بن خالد، ومحمد بن الحارث، وأبو زيد، ما أدخله من كتب الاختلاف، وغرائب الحديث، وأغروا به السلطان، وأخافوه به! ثم إن الله - بمنه وفضله - أظهره عليهم، وعصمه منهم؛ فنشر حديثه، وقرأ الناس روايته؛ فمن يومئذ انتشر الحديث بالأندلس، ثم تلاه ابن وضاح؛ فصارت الأندلس دار حديث وإسناد، وإنما كان الغالب عليها قبل ذلك حفظ رأي مالك وأصحابه. وكان مما أنفرد به بقي بن مخلد - ولم يدخله سواه-: «مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة - رحمه الله - بتمامه، وكتاب «التاريخ» لخليفة بن خياط، وكتابه في الطبقات، وكتاب «سيرة عمر بن عبدالعزيز» - رحمه الله - للدورقي» اهـ^(٢).

وقال الحميدي: «... وبالع في الجمع والرواية، ورجع إلى الأندلس؛

(١) انظر: «بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده» لأكرم ضياء العمري: ٤٢ - ٤٥.

وانظر - أيضاً -: تاريخ ابن الفرضي ٩١/١، وهامش معجم ياقوت ٧٦/٧، وسير الذهبي: ١٣/٢٨٥ - ٢٨٦، و«نفع الطيب» ٣/٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) «تاريخ علماء الأندلس» ٩٢/١.

فملاها علماً جماً، وألف كتباً حسناً؛ تدل على احتفاله واستكثاره «^(١)».

وقال الذهبي: «وكان محمد بن عبدالرحمن الأموي - صاحب الأندلس - مُحِباً للعلوم، عارفاً، فلما دخل بقي الأندلس بـ «مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة، وقُرِئ عليه؛ أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف، واستبشعوه، ونشطوا العامة عليه، ومنعوه من قراءته، فاستحضره صاحب الأندلس: محمد وإياهم، وتصفح الكتاب كله جزءاً جزءاً، حتى أتى على آخره، ثم قال لخازن الكتب: هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه؛ فانظر في نسخه لنا، ثم قال لبقِي: انشر علمك، وارو ما عندك، ونهاهم أن يتعرضوا له «^(٢)».

مذهبه:

كان إماماً مجتهداً لا يقلد أحداً، بل كان يفتي بالأثر. قال ابن حزم: «وكان متخيراً^(٣) لا يقلد أحداً، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل، وجارياً في مضممار أبي عبدالله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبي عبدالرحمن النسائي، رحمة الله عليهم» اهـ.

(١) جذوة المقتبس: ١٦٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٨٨/١٣، وانظر: «نفح الطيب» ٢٧٢/٣، و«جذوة المقتبس»: ١٢.

(٣) كذا في «الجذوة»: ١٦٨، و«البغية»: ٢٤٦، و«الصلة»: ١١٦، و«السير» ٢٩١/١٣، و«نفح الطيب» ٢٧٢/٣ - وهو الصواب - وفي «معجم الأدباء» ٧٩/٧: «مجرأ».

أقوال العلماء فيه:

أجمع المترجمون له على الثناء عليه، وأذكر بعض ما وقفت عليه من الأقوال فيه:

١- قال ابن أبي خيثمة: «ما كنا نسميه إلا المكنسة!، وهل احتاج بلد فيه بقي بن مخلد أن يأتي إلى هنا منه أحد؟!»^(١).

٢- وقال محمد بن إسماعيل الصائغ: «ما اغترف هذا إلا من بحر علم»^(٢).

٣- وقال ابن الفرضي: «وكان ورعاً، فاضلاً، زاهداً، وقيل: إنه كان مجاب الدعوة»^(٣).

٤- ومضت كلمة ابن حزم فيه قبل هذه الفقرة.

٥- وقال الحميدي: «من حفاظ المحدثين، وأئمة الدين، والزهاد الصالحين»^(٤).

٦- وقال ابن الجوزي: «وجع إلى العلم الصلاح والتقوى»^(٥).

٧- وقال ابن كثير: «وكان رجلاً صالحاً، عابداً، زاهداً، مجاب الدعوة»^(٦).

٨- وقال الذهبي: «الإمام، القدوة، شيخ الإسلام»^(٧). وقال في موضع

(١) تاريخ ابن الفرضي ١/ ١٧٠، و«معجم الأدباء» ٧/ ٨٣.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ١/ ٩٢.

(٣) تاريخ ابن الفرضي ١/ ٩٢ - ٩٣، وعن إجابة دعوته، فقد ذكر جُلّ من ترجمه قصة تدل على ذلك؛ فلترجع في أحد تلك المصادر.

(٤) «جذوة المقتبس»: ١٦٧.

(٥) «المنتظم» ١٢/ ٢٧٤.

(٦) «البداية والنهاية» ١١/ ٦٠.

آخر: «وكان إماماً مجتهداً، صالحاً، ربانياً، صادقاً، مخلصاً، رأساً في العلم والعمل، عديم المثل، منقطع القرين، يُفتي بالآثر ولا يقلد أحداً»^(٢).

٩- وقال المقرئ: «... ومنهم الأحق بالسبق والتقدم: بقي بن مخلد بن يزيد، أبو عبدالرحمن القرطبي الأندلسي الحافظ، أحد الأعلام ..»^(٣).

١٠- وقال ابن العماد الحنبلي: «الإمام الحافظ، أحد الأئمة الأعلام»^(٤).

١١- وقال ابن أبي يعلى: «أبو عبدالرحمن الأندلسي الحافظ»^(٥).

ولو شئنا أن نذكر كل ما قاله العلماء فيه؛ لطلال بنا المقام، لذا نكتفي بما ذكرناه، وفيه كفاية.

مؤلفاته:

له مؤلفات قليلة، ولكنها كافية في بابها، وقد أطبق العلماء على الثناء عليها، كما أثنوا على مؤلفها. ونأسف لعدم وقوفنا على شيء منها إلا أحدها - ويأتي الكلام عنه - ومن تأمل كلام العلماء فيها - وهم الذين رأوها - أيقن أنها من أجمع ما ألّف في فنّها. فمنها:

١ - «التفسير»:

ذكره له جُلّ من ترجمه. قال ابن حزم: «أقطع قطعاً لا أستثني فيه: أنه لم

(١) «السير» ١٣/٢٨٥.

(٢) «السير» ١٣/٢٨٦.

(٣) «نفع الطيب» ٣/٢٧١.

(٤) «شذرات الذهب» ٢/١٦٩.

(٥) «طبقات الحنابلة» ١/١٢٠.

يؤلف في الإسلام مثله، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره! «^(١). وقال الذهبي: «صاحب التفسير والمسند اللذين لا نظير لهما»^(٢). وذكره حاجي خليفة^(٣).

٢ - «المسند»:

رتبه على أسماء الصحابة، ثم رتب حديث كل واحد على أبواب الأحكام. قال ابن حزم: «روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب وثيف»^(٤). وقال ابن الفريسي: «ليس لأحد مثله!»^(٥). وقال ابن حزم - أيضاً: «ولا أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه، واحتفاله فيه في الحديث، وجودة شيوخه؛ فإنه روى فيه عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلاً، ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير!»^(٦) وقال ابن كثير: «روى فيه عن ألف وستمائة صحابي، وقد فضله ابن حزم على مسند الإمام أحمد بن حنبل، وعندي في ذلك نظر، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع»^(٧).

(١) انظر: «جذوة المقتبس»: ١٦٧، و«بغية الملتبس»: ٢٤٥، و«الصلة»: ١١٧، و«معجم الأدباء» ٧/٧٧ فما بعدها، و«السير» ١٣/٢٨٨، ٢٩١، و«نفح الطيب» ٣/٢٧٢.

(٢) «السير» ١٣/٢٨٥.

(٣) انظر: «كشف الظنون» ١/٤٤٤.

(٤) الذي في رسالة «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث» لابن حزم - قد لخصه من «مسند بقي» - : ١٠١٣ صحابي وصحابة فحسب!.

(٥) تاريخ ابن الفريسي ١/٩٢.

(٦) انظر المراجع المثبتة عند الحديث عن مذهبه، وكذلك في الفقرة السابقة عند كتابه «التفسير».

(٧) «البدية والنهاية» ١١/٦٠.

وسبقت كلمة الذهبي فيه وفي تفسيره^(١). وذكره حاجي خليفة^(٢).

قلت: وقد جرى العلماء - خاصة المتأخرون - كالذهبي وابن حجر وغيرهما إذا ترجموا للرجل من الصحابة ذكروا عِدَّة ما أخرج له بقي في مسنده من الأحاديث !!.

٣ - «المصنف»:

في فتاوى الصحابة والتابعين ومن دونهم. قال ابن حزم: «أربى فيه على «مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة، و«مصنف» عبدالرزاق بن همام، و«مصنف» سعيد بن منصور وغيرهما، وانتظم علماً لم يقع في شيء من هذه!»^(٣)، وتقدم الحديث عنه^(٤).

هذا ما ذكروه له من المؤلفات. قال ابن حزم: «فصارت تواليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها»^(٥).

تنبيهان:

١ - عد الشيخ أكرم العمري كتاب «ما روي في الحوض والكوثر» من مؤلفاته، وأحال على «فهرست ابن خير». والذي يترجح لديّ أنه ليس كتاباً مفرداً؛ إذ لم يذكر جميع من ترجم له هذا الكتاب - على حرصهم على إثباتها جميعاً - وبعضهم قريب من عصره، واهتم به اهتماماً بالغاً. وأما صنيع

(١) انظر: ص ٢٠٨ من هذه المقدمة.

(٢) انظر: «كشف الظنون» ١٦٧٩/٢.

(٣) انظر المراجع المثبتة عند الحديث عن مذهبه، وكذلك كتابه «التفسير».

(٤) انظر الكلام عن المصنفات، في المطلب الثاني، من المبحث الأول، من هذا الفصل.

ابن خير؛ فليس بدليل قاطع فقد وجدته يُفرق بعض أبواب الكتب ويذكر لها روايات مستقلة غير روايات ذات الكتاب^(١). ولا ريب أن هذا من دقته وضبطه - رحمه الله - ولكنه لم يكن يُفصح بالعبارة جداً! لذا فلعله متزع من تفسير بقي لآية الكوثر؛ انتزعه ابن بشكوال أو غيره، ثم ذيل عليه، والله أعلم^(٢).

٢- ذكر بعض المعاصرين أن من مؤلفاته: «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث» والصحيح أنه ليس من تأليفه، بل قد لخصه ابن حزم من مسنده، وذكر عدد ما لكل صحابي فيه^(٣).

الكتب التي يرويها عن غيره:

روى بعض الكتب عن مؤلفيها، وسبق أنه انفرد بإدخالها إلى الأندلس، فننبه عليها؛ حتى لا تنسب إليه، ولا يُغفل دوره في الحفاظ عليها، فمنها:

١ - «المصنف» لابن أبي شيبه.

٢ - «الأم» للشافعي.

٣ - «الطبقات» لخليفة بن خياط.

(١) كما صنع في بعض كتب مصنف بن أبي شيبه.

(٢) ثم وقفت عليه مطبوعاً منسوباً لبقي بن مخلد ومعه ذيل لابن بشكوال وذيل آخر للمحقق عليهما. ولكن المحقق لم يجد ما يثبت صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه سوى ما ذكره العمري نقلاً عن ابن خير، وكان المحقق أوجس خيفة في نسبته إلى مؤلفه - والله أعلم - والمسألة تحتاج لمزيد بحث، وما ذكرته لا يعدو كونه رأياً.

(٣) وقد طبع بعنوان: «بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده» بتحقيق/ أكرم العمري، كما طبع قبله مراراً.

٤ - «التاريخ» له أيضاً.

٥ - «سيرة عمر بن عبدالعزيز» للدورقي^(١).

تلاميذه:

كثيرون جداً، ولم أقف على من حصرهم - إلا الشيخ أكرم العمري، فيما بعد، كما سبق - وقد استدركت عليه: أبو عمر عثمان بن عبدالرحمن بن عبد الحميد بن إبراهيم^(٢).

ولم أقف على أحد ذكره في الآخذين عن بقي، ولم يذكره العمري سواه.

وأشهر هؤلاء التلاميذ، هم:

١ - ابنه: أحمد بن بقي بن مخلد.

٢ - الحسن بن سعد الكتامي: أبو علي (راوي «المصنف» عنه).

٣ - عبدالله بن يونس القبري المرادي: أبو محمد (الراوي الثاني لـ: «المصنف» عنه).

وتأتي ترجمتهما. وانظر ما ذكره الشيخ أكرم للوقوف على بقيتهم^(٣). وعدتهم ستة عشر رجلاً بدون من زدت عليه.

(١) انظر: تاريخ ابن الفرضي ٩٢/١، وسير الذهبي ٢٨٧/١٣ - ٢٨٩.

(٢) انظر: هامش «معجم الأدباء» ٧٦/٧ - ٧٧؛ نقلاً عن «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

(٣) انظر: «بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده»: ٤٦ - ٤٧.

وفاته :

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت له على أنه توفي سنة ست وسبعين ومائتين، في ليلة الثلاثاء لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة منها (٢٨/٦/٢٧٦هـ).

وذكر الحميدي قولاً للدارقطني أنه توفي سنة ثلاث وسبعين، ثم ذكر ما يدل على أنه كان حياً بعد ذلك ^(١). وقد وَهَمَ الذهبي صاحب القول الثاني، وصوّب الأول بدون شك ^(٢)، كما فعله بعض من ترجمه ^(٣).

٢ - محمد بن عثمان ابن أبي شيبة ^(٤) (راوي كتاب «الأشربة» عن عمه أبي بكر ابن أبي شيبة):

هو: أبو جعفر محمد بن عثمان بن محمد بن إبراهيم أبي شيبة العبسي الكوفي، ابن أخي أبي بكر بن أبي شيبة؛ فهو سليل هذه الأسرة العلمية.

روى عن: أبيه وعميه أبي بكر والقاسم، وعلي بن المديني، وهناد بن السري، ويحيى الحِمَّاني وغيرهم.

وعنه: ابن صاعد وأبو بكر التَّجَاد وابن السَّمَّاك وأبو بكر الشافعي وأبو علي الصواف وأبو القاسم الطبراني والإسماعيلي، ومحمد بن قاسم بن محمد ابن سيار ^(٥) (الذي يروي عنه «الأشربة»).

(١) انظر: «الجزوة»: ١٦٨.

(٢) انظر: «السير» ٢٩٦/١٣.

(٣) انظر: «المنهج الأحمد» للعلّيمي ٢٧١/١. حيث ذكر القولين بدون ترجيح.

(٤) تقدم الكلام عنه موجزاً في أسرة المؤلف.

(٥) انظر ترجمته في «السير» ٢٥٤/١٥ وتاريخ ابن الفرضي ٤٦/٢ وغيرهما.

قال الذهبي: «الإمام الحافظ المُسْنِد... جَمَعَ وصَنَّف. وله تاريخ كبير، ولم يرزق حظاً، بل نالوا منه، وكان من أوعية العلم»^(١).

قلت: وقع فيه مُطَيَّن وعبدالله بن أحمد وابن خراش وغيرهم. وأثنى عليه خيراً: ابن عدي وعبدان وابن حبان ومسلمة بن القاسم وغيرهم، بل قال صالح جزرة: ثقة^(٢)، وهذا هو الراجح في أمره، وأما وقوع من سبق فيه؛ فهو من جرح الأقران الذي لا يُعْبَأُ به، وانظر للتفصيل في حاله: «التنكيل»^(٣) للعلامة المعلمي، فقد رد ذلك بعلم وحلم. توفي رحمه الله سنة (٢٩٧هـ)، وقد قارب التسعين.

له: التاريخ، والعرش، وسؤالاته لعلي بن المديني وغيرها^(٤).

٣ - محمد بن أحمد الوكيعي (راوي كتابي: «الإيمان» و«فضائل القرآن»): هو: أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر^(٥) بن الحسن بن مهران بن أبي جميلة الذُّهلي، أبو العلاء الكوفي، نزيل مصر، ويعرف ب: الوكيعي. ولد سنة (٢٠٤هـ). وسمع من: أحمد بن حنبل وعلي بن الجعد وأبي بكر بن أبي شيبة وعلي بن المديني وطبقتهم من العراقيين والمصريين.

(١) السير ٢١/١٤.

(٢) انظر: السير ٢١/١٤، اللسان ٣٣٩/٦ (٧٨١٨) وغيرهما.

(٣) ٦٩٤/١ (٢١٩).

(٤) انظر مقدمة «العرش» للمحقق، وهي أنفع ترجمة له. وانظر للاستزادة عنه: تاريخ بغداد ٤٢/٣، شذرات الذهب ٢/٢٢٦، الأعلام ٦/٢٦٠ وما سبق من المراجع.

(٥) وقع في «المعجم المفهرس» (٣٨١، ٣٨٢) - وتبعه الروداني في «صلة الخلف»:

١٧١ - أبو جعفر محمد بن أحمد بن العلاء، ولا ذكر لهذا الرجل في كتب الرجال، وإنما هو سبق نظر، فجعل اسم الكنية مكان اسم الجد، والله أعلم.

وعنه: أبو جعفر الطحاوي، وابن عدي، وحمزة الكناني، والطبراني،
والحسن بن رشيق العسكري^(١) (راوي كتبه عن ابن أبي شيبة)، وابن
يونس، وابن الأعرابي، وأبو بكر النقاش وعدة.
قال ابن يونس: وكان ثقة ثبتاً. وقال الذهبي: الإمام المَعْمَرُ الثقة. توفي
سنة (٣٠٠هـ)^(٢).

٤ - عبدان الجواليقي (راوي كتابي «التاريخ» و «الأوائل»):

هو: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن موسى بن زياد الأهوازي الجواليقي،
الملقب بـ: عبدان. ولد في نحو سنة (٢١٦هـ).

سمع: أبا بكر بن أبي شيبة، وأخاه عثمان، وابن أبي عمر العدني،
وهشام بن عمار، وخليفة بن خياط، وبجشل، وبنداراً وخلقاً.

وعنه: ابن قانع، والطبراني، وحمزة الكناني، وأبو بكر الإسماعيلي،
وأبو بكر ابن المقرئ، وأبو الشيخ الأصبهاني^(٣) (راوي «التاريخ» عنه)،
ومحمد بن علي العسكري^(٤) (راوي «الأوائل» عنه) وعدة.

قال الذهبي: «الحافظ، الحجة، العلامة .. صاحب المصنفات» اهـ.

وقال أبو علي النيسابوري: «ما رأيت في المشايخ أحفظ منه، كان يحفظ

(١) راجع ترجمته في: السير ٢٨٠/١٦. وتذكرة الحفاظ ٩٥٩/٣، والشذرات ٧١/٣.

(٢) راجع: تهذيب الكمال ٣٤٤/٢٤، والسير ١٣٨/١٤، وغيرهما.

(٣) راجع ترجمته في «السير» ٢٧٦/١٦.

(٤) لعله: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري، المعروف بـ: مبرمان

النحوي (ت ٣٤٥). ترجمته في: معجم الأدباء ٢٤٥/١٨، وإنباه الرواة ١٥٤/٣

(نقلًا عن حاشية «المجمع المؤسس» ٣٩٠/٢ للمرعشلي).

مئة ألف حديث!«.

توفي سنة ٣٠٦ هـ، وله تسعون عاماً^(١).

٥ - محمد بن عبدوس بن كامل السراج (راوي «الأوائل» الثاني):

هو: أبو أحمد محمد بن عبدوس: عبد الجبار بن كامل السراج، السلمي البغدادي، صديق عبدالله بن أحمد بن حنبل، قيل: كان كالأخ له.

سمع: علي بن الجعد، وأبا بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل وغيرهم. وسمع منه: أبو بكر التَّجَاد، ودَعْلَج، والطبراني، وعبدالله البغوي، ومحمد بن أحمد بن الجهم، المعروف بـ: ابن الوراق المالكي (راوي «الأوائل» عنه)^(٢)، في آخرين.

قال ابن المنادي: «كان من المعدودين في الحفظ، وحسن المعرفة بالحديث، أكثر الناس عنه؛ لثقتة وضبطه».

مات سنة (٢٩٣ هـ)^(٣).

٦ - أبو عمرو النيسابوري (راوي «التاريخ» الثاني):

هو: يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عمر النيسابوري، نزيل بغداد. يروي عن: الفلاس، وأبي بكر ابن أبي شيبة، ونصر بن علي الجهضمي. وعنه: الدارقطني، وابن شاهين، والمعافى النهرواني، وأبو بكر ابن

(١) انظر: السير ١٦٨/١٤، وتاريخ بغداد ٣٧٨/٩، وشذرات الذهب ٢٤٩/٢.

(٢) تأني ترجمته إن شاء الله.

(٣) للتوسع: سير أعلام النبلاء ٥٣١/١٣، وطبقات الحنابلة ٣١٤/١، والشذرات ٢١٥/٢.

شاذان، وعلي بن لؤلؤ الورّاق، وأحمد بن محمد الجُنْدِي، والعُصْفَرِي^(١)
(راوي «التاريخ» عنه)، وغيرهم.

والرجل أطبق العلماء على تضعيفه، وقد اشتهر بروايته كتاب «التاريخ»
عن ابن أبي شيبة؛ ولأجله ضُعِفَ!. قال الخطيب^(٢): «حدثني السوري قال:
رأى أبو محمد عبدالغني بن سعيد الحافظ معي «تاريخ أبي بكر بن أبي شيبة»
من رواية أبي عمرو النيسابوري عنه، فقال: بهذا الكتاب سقط أبو عمرو؛
كان يروي عن عمرو بن علي ونحوه، فوثب إلى الرواية عن أبي بكر ابن أبي
شيبة، أو كما قال «اه».

قلت: لعله يريد أنه لم يدركه أو أنه لم يلقَ أبا بكر.

وقال أبو علي النيسابوري: «ما رأيت في رحلتي في أقطار الأرض
نيسابورياً يكذب غير أبي عمرو النيسابوري!»، قلت: وفيه تهويل!
وقال البرقاني: «لا يُسَوَّى شيئاً». وقال الخطيب: «وكان ضعيفاً».
وقال الحاكم: «حَدَّثَ عن كل من شاء!».

قلت: وعليه؛ فيجب تنكب روايته للتاريخ عن ابن أبي شيبة.

توفي بُعيد سنة (٣٢٠هـ) بيسير^(٣).

(١) لم أقف عليه، بل لم يتبين لي؛ فلم يرد في أصحاب أبي عمرو، ولا في شيوخ ابن
شاذان، وقد أورد السمعاني في «الأنساب» ٢٠٢/٤ - ٢٠٤ ستة بعضهم يحتمله،
والظن عندي أن وروده في سند كتاب «التاريخ» خطأ؛ لأن ابن شاذان يروي عن
أبي عمرو بلا واسطة، والعلم عند الله.

(٢) تاريخ بغداد ٣٢٠/١٤.

(٣) للتوسع: السير ٢٢٠/١٥، وتاريخ بغداد ٣٢٠/١٤، ولسان الميزان ٥٤٩/٧.

٧ - أبو بكر المروزي (راوي «الأدب»):

هو: أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم الأموي، أبو بكر المروزي، قاضي حمص. ولد بعد المئتين.

روى عن: علي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وطبقته.

وعنه: النسائي، وأبو عوَّانة، وأبو علي بن معروف^(١) (راوي «الأدب» عنه) والطبراني، وخلق.

وثقه النسائي وأكثر في الرواية عنه. وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ ... كان إماماً». له تصانيف، منها: «العلم»، و«مسند عائشة»، و«مسند أبي بكر الصديق» (طبع)، و«الجمعة» (طبع)، و«مسند عثمان» وغيرها. توفي سنة ٢٩٢هـ، وله تسعون عاماً أو دونها بيسير^(٢).

٨ - محمد بن شيرزاد (راوي «الزهد»):

ذكرت سالفاً أنني لم أقف له على ترجمة بعد طول بحث ومشقة فيما بين يدي من مراجع، ولعله وقع في المطبوع من «التحجير»^(٣) - الذي يروي سند الكتاب - تحريف أو تصحيف، ويشبه أن تكون تحرفت من: محمد بن

(١) له ترجمة في «السير» ٥٧٢/١٥، والميزان ١٤/٤، والشذرات ٣٧٦/٢.

(٢) للتوسع، راجع: السير ٥٢٧/١٣ وطبقات الحنابلة ٥٢/١، وتهذيب الكمال ٤٠٧/١ وغيرها.

(٣) في طبعين: بتحقيق/ منيرة ناجي سالم ٢٧٦/٢ (٩٤٢)، وبتعليق/ خليل المنصور ١٥٧/٢ (٩٤٢)، على أن الأولى أصل الثانية!

شيرويه، قلت: هو ابن عيسى أبو بكر، ذكر الخطيب^(١) وابن ناصر الدين^(٢)، أنه يروي عن ابن أبي شيبه، ولكن لم أقف على من نص أنه يروي «الزهد» عنه، والعلم عند الله تعالى.

ولعلي أجد هذه الترجمة فيما بعد، فألحقها هنا.

والذي يروي عنه الكتاب: أبو بكر القباب، عبدالله بن محمد بن محمد ابن فورك^(٣).

ومن دونه سبق أن أشرت لبعض مصادر ترجمتهم.

(١) تاريخ بغداد ٣٥٤/٥.

(٢) توضيح المشتبه ٥٣٤/١.

(٣) له ترجمة في «السير» ٢٥٧/١٦.

ثانياً - ترجمة أصحاب الطبقة الثانية من رواة «المصنف» و «الأوائل»،
وهم تلاميذ تلاميذ ابن أبي شيبة:

١ - عبدالله بن يونس (راوي «المصنف» كاملاً عن بقي بن مخلد):

هو: أبو محمد عبدالله بن يونس بن محمد بن عبيدالله بن عباد بن زياد بن يزيد بن أبي يحيى المرادي، ويعرف بالقبري. أصله من قبرة^(١)، وسكن قرطبة. روى عن: بقي بن مخلد. قال الحميدي: «وكان مختصاً به، كثيراً عنه، وعنه انتشرت كتبه الكبار، ولعله آخر من حدث عنه من أصحابه»^(٢)، وروى عن محمد بن عبدالسلام الحشني، وأحمد بن ميسر الطرطوشي، وسعيد ابن عثمان الأغناقي وغيرهم^(٣). وروى عنه: عبد بن نصر، وخالد بن سعد وغير واحد^(٤). وتوفي ليلة الاثنين لأربع خلون من شهر رمضان سنة ثلاثين وثلاثمائة، وهو ابن سبع وسبعين سنة^(٥). قال الذهبي: «وكان كثير الحديث مقبولاً»^(٦).

(١) قال ياقوت: «بلفظ تأنيث القبر، أظنها عجمية رومية. وهي كورة من أعمال الأندلس تتصل بأعمال قرطبة من قبليها...»، ثم ذكر من اشتهر بالنسبة إليها من العلماء، وذكر منهم: أبو محمد عبدالله بن يونس هذا، وترجم له ترجمة مختصرة. (معجم البلدان ٤/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

(٢) «جذوة المقتبس»: ١٦٨. وانظر: «البغية»: ٢٤٦ - ٢٤٧، و «الصلة»: ١١٨، وتاريخ ابن الفرضي ٩٣/١.

(٣) انظر: تاريخ ابن الفرضي ٩٣/١.

(٤) انظر: «بغية الملتبس»: ٣٥٢.

(٥) انظر: المراجع السابقة، و «العبر» للذهبي ٣٧/٢، و «الشذرات» لابن العماد ٣٢٧/٢، و «تذكرة الحفاظ» ٨٢٦/٣، و «معجم البلدان» ٤/ ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٦) «العبر» ٣٧/٢.

٢ - الحسن بن سعد (الراوي الثاني للمصنف عن بقي بن مخلد):

هو: أبو علي الحسن بن سعد بن إدريس بن خلف بن رزين بن كسيلة ابن مليكة الكتامي^(١) البربري القرطبي، وهو من أهل المغرب.

سمع بقي بن مخلد، فأكثر^(٢) - وكان من آخر من حدث عنه^(٣) - ورحل إلى اليمن، فسمع من إسحاق بن إبراهيم الدبري، وعُبَيْد الكشوري، وبمكة: علي بن عبدالعزيز البغوي، وبمصر: يوسف بن زيد القراطيسي، وبالبصرة: أبي مسلم الكجي. وجال شرقاً وغرباً^(٤).

قال الذهبي: «وكان يجتهد ولا يقلد، ويميل إلى مذهب الشافعي»^(٥).

وقال ابن الفرضي: «كان يحضر الشورى، فلما رأى الفتوى دائرة على المالكية؛ ترك شهود الشورى. سمع منه الناس شيئاً كثيراً، وكان شيخاً صالحاً، ولم يكن بالضابط جداً»^(٦). وقال ابن ناصر الدين: «كان من الحفاظ

(١) كذا ضبطها السمعاني في «الأنساب» ٣١/٥ بالحروف وهو الصواب؛ خلافاً لما وقع في بعض المصادر: «الكناني»! وكنانة من العرب، وهو بربري؛ فبان خطؤه. - والله أعلم - قال: «هذه النسبة إلى كُتامة، وهي قبيلة من البربر، نزلت ناحية بلاد المغرب» اهـ.

(٢) انظر: «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي ٦٢/٣، و«السير» ٤٣٥/١٥.

(٣) انظر تاريخ ابن الفرضي ٩٣/١، ١١٠.

(٤) انظر: طبقات ابن عبد الهادي ٦٢/٣، و«السير» ٤٣٥/١٥، و«الأنساب» ٣١/٥.

(٥) «السير» ٤٣٥/١٥.

(٦) انظر: «السير» ٤٣٥/١٥، وطبقات ابن عبد الهادي ٦٢/٣، وتاريخ ابن الفرضي ١١٠/١. وقوله: «لم يكن بالضابط جداً»؛ لا يضر في روايته لـ «المصنف»؛ فإنه

يروي نسخة مكتوبة وليس من حفظه، وانظر: «التنكيل» للمعلمي ١٠٢/١، =

الصالحين، ولم يكن بالضابط المتين»^(١).

وكان مولده بقرطبة سنة ثمان وأربعين ومائتين. وتوفي يوم الجمعة الموافق ليوم عرفة، سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة بقرطبة، وله ثلاث وثمانون سنة^(٢)، وقال السمعاني: «توفي بالمغرب، سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة»^(٣). ولعل الراجح الأول؛ إن كان مولده وعمره صحيحين. والله أعلم.

٣ - ابن الوراق المالكي (راوي «الأوائل» عن ابن عبدوس):

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم بن حُبَيْش المالكي. ويعرف بـ: ابن الوراق المروزي. قال ابن فرحون: «هذا الصحيح، وأخطأ من قال اسمه: أحمد بن محمد. وكان جده ورّاقاً للمعتضد» اهـ.

روى عن: أحمد بن عبيدالله النرسي، وأبي الوليد الأنطاكي، وابن أبي الدميك، ومحمد بن عبدوس، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وإسماعيل القاضي، وجعفر الفريابي وجماعة.

وعنه: أبو بكر الأبهري، وأبو إسحاق الدينوري، ومسلمة بن القاسم^(٤) (راوي «الأوائل» عنه)، وعدة.

قال الأبهري: «كان فقيهاً مالكيًا، وله مصنفات حسنة، محشوة بالآثار،

= ٢٣٠، ٢٥٧، ٢٨٥.

(١) انظر: «الشنذرات» لابن العماد ٢/ ٣٢٩.

(٢) انظر: المصادر الثلاثة السابقة، و «تذكر الحفاظ» ٣/ ٨٧٠، و «العبر» ٢/ ٣٩ كلاهما للذهبي.

(٣) «الأنساب» ٥/ ٣١، وانظر: «اللباب» لابن الأثير ٣/ ٨٣.

(٤) تأتي ترجمته.

يحتج فيها لمالك وينصر مذهبه، ويرد على من خالفه»^(١).
وقال ابن فرحون: «له أنس بالحديث ... كتب حديثاً كثيراً، وكتبه تنبيء
عن مقدار علمه»^(٢).
من كتبه: «الرد على محمد بن الحسن»، و «بيان السنة»، و «مسائل
الخلاف» وغيرها.
توفي سنة (٣٢٩هـ)^(٣).

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢٨٧.

(٢) الديباج المذهب: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) راجع المصدرين السابقين للاستزادة.

ثالثاً - ترجمة أصحاب الطبقة الثالثة من رواية «المصنف» و «الأوائل»،
وهم تلاميذ تلاميذ تلاميذ ابن أبي شيبة:

١ - مسلمة بن القاسم (راوي كتاب «الأوائل» عن ابن الوراق):

هو أبو القاسم مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبدالله بن حاتم
القرطبي الأندلسي.

سمع: صالح ابن الحافظ العجلي، وأبا جعفر الطحاوي، وابن الوراق
(راوي «الأوائل»)، وقاسم بن أصبغ، وابن الأعرابي، وخلق استوفاهم ابن
الفرضي أو أكثرهم^(١).

وله رحلة من الأندلس إلى المشرق، فأخذ فيها عن علماء الأندلس، ثم
القيروان، وأطرابلس، وإقريطش^(٢)، والإسكندرية، ومصر، والقلزم، وجدة،
ومكة، والبصرة، وواسط، والرملة، وبغداد (وفيهما سمع من محمد بن أحمد
ابن الجهم، المعروف بابن الوراق المالكي)، وسيراف، والمدائن، واليمن،
والشام، وغيرها.

قال ابن الفرضي: «وسمعت من ينسبه إلى الكذب!». وقيل: لم يكن
كذاباً، ولكن كان ضعيف العقل. قال: وكان مسلمة صاحب رقى
ونيرنجات^(٣) اهـ. وقال الذهبي: «رجع إلى بلده بعلم كثير، ولم يكن بثقة» ثم

(١) انظر: تاريخه ١٢٨/٢ - ١٣٠.

(٢) قال د. عبدالسلام تدمري: هو الاسم العربي لجزيرة «كريت» اليونانية (هامش
«اللسان» ٧١٦/٦).

(٣) تاريخه ١٣٠/٢.

نقل عن ابن الفرضي أنه قال: «وَحُفِظَ عَلَيْهِ كَلَامُ سُوءٍ فِي التَّشْبِيهِ»^(١).
وقال الحافظ ابن حجر: «هذا رجل كبير القدر، وما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه؛ وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر»^(٢).
قلت الأمور التي أخذت عليه أربعة:

أ - الكذب، وقد أجاب عن هذه التهمة ابن الفرضي. قلت: رجل له هذه الرحلة في طلب الحديث، وتلك التصانيف - وتأتي - أَجَلَ مَنْ أَنْ يَكْذِبَ.

ب - التشبيه، وأجاب عنها ابن حجر. قلت: وهو اتهام مجمل، لا ندرى لأي شيء اتهم بذلك؛ فقد يكون لإثباته الصفات، فهذا هو الحق الذي لا يجوز العدول عنه، وهذه طريقة كثير من المتأخرين، والله المستعان.

ج - الرقى والنيرنجات، وله كتاب في الخط في التراب.

قلت: أما الكتاب، فقال ابن حجر: «ضرب من القرعة». وأما الرقى، فجائزة بشروط. وأما النيرنجات؛ فلا أدري ما هي!.

د - الضعف: ولعل هذا حق، فلم يثبت توثيقه عند أحد من أهل الشأن، والله أعلم.

مؤلفاته: له تاريخ كبير في مجلد، شرط فيه ألا يورد - إلا من أغفله البخاري في تاريخه، قال المالقي: وهو كثير الفوائد. وله «الحلية»، و«ما روى

(١) السير ١٦/١١٠. وليس كلام ابن الفرضي في المطبوع من تاريخه!.

(٢) اللسان ٧١٦/٦ (١٨٤٥٠).

الكبار عن الصغار» وغيرها^(١). توفي سنة (٣٥٣هـ)^(٢).

٢ - أبو محمد عبدالله الباجي الراوية (راوي «المصنف» عن عبدالله بن يونس):

هو: عبدالله بن محمد بن علي بن شريعة بن رفاعه بن صخر بن سماعة اللخمي الإشبيلي، المشهور بـ: ابن الباجي. ولد سنة (٢٩١هـ).

سمع: محمد بن عمر بن لبابة، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، وعبدالله بن يونس، وقاسم بن أصبغ، ومحمد بن فطيس وغيرهم.

وعنه: ولده أبو عمر أحمد^(٣) (راوي «المصنف» عنه)، وحماد بن أحمد القاضي، وابن الفرضي (صاحب «التاريخ»). وسعيد بن رشيق الزاهد^(٤) (الراوي الثاني للمصنف عنه) وحفيده محمد بن أحمد أبو عبدالله^(٥) (الراوي الثالث للمصنف عنه) وغيرهم.

قال ابن الفرضي: «كان حافظاً ضابطاً، لم ألق مثله في الضبط!»^(٦).
وقال إسماعيل بن إسحاق: «لم يكن بالأندلس، بعد عبد الملك بن حبيب مثله». توفي سنة (٣٧٨هـ)^(٦).

(١) انظر: اللسان ٧١٦/٦ - ٧١٧.

(٢) راجع المصادر السابقة، والميزان ١١٢/٤، وتاريخ الإسلام (وفيات ٣٥٣هـ).

(٣) له ترجمة في السير ٧٤/١٧. وشذرات الذهب ١٤٧/٣ وغيرهما.

(٤) يرويانه من طريق ابن خير، ولا تعيننا هذه الطريق بالترجمة.

(٥) تاريخ ابن الفرضي ٢٤٠/١ بتصرف.

(٦) للتوسع، راجع: تاريخ ابن الفرضي ٢٤٠ - ٢٤١، والسير ٣٧٧/١٦، والشذرات ٩٢/٣.

- ٣ - عباس بن أصبغ (راوي «المصنف» الثاني عن عبدالله بن يونس):
هو: أبو بكر عباس بن أصبغ بن عبدالعزيز بن غصن الهمداني القرطبي،
يعرف بالحجاري ولم يكن من أهل وادي الحجارة. ولد سنة (٣٠٦هـ).
سمع: محمد بن قاسم (يروي عنه «الأشربة» عن محمد بن عثمان بن
أبي شيبة عن عمه)، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، وعبدالله بن يونس،
والحسن بن سعد (راوي «المصنف» عن بقي بن مخلد) ونظرائهم.
قال ابن الفريسي: «كان شيخاً حليماً، ضابطاً لما كتب، طاهراً عفيفاً،
قرأت عليه كثيراً، وأجازني بجميع رواياته». توفي سنة ٣٨٦هـ^(١).
٤ - محمد بن عبد الملك بن ضيفون (راوي «المصنف» الثالث عن عبدالله بن يونس):
هو: أبو عبدالله محمد بن عبد الملك بن ضيفون بن مروان اللخمي الحداد
القرطبي. ولد سنة (٣٠٢هـ).
سمع: عبدالله بن يونس، وقاسم بن أصبغ، والحسن بن سعد، وابن
الأعرابي، وابن السكن وغيرهم. رحل إلى المشرق وأخذ عن علماء مكة
ومصر وإطرابلس والقيروان.
قال ابن الفريسي: «وكان رجلاً صالحاً، أحد العدول، حدث، وكتب
الناس عنه، وعُلت سُننه، فاضطرب في أشياء قرئت عليه وليست مما سمع،
ولا كان من أهل الضبط!». وقال الذهبي: «الشيخ المحدث المعمر». توفي
سنة (٣٩٤هـ)^(٢).

(١) انظر: تاريخ ابن الفريسي ٢٩٨/١.

(٢) راجع: تاريخ ابن الفريسي ١٠٨/٢ - ١٠٩، والسير ٥٦/١٧، واللسان: ٣١٢/٦.

المطلب الثالث

أقوال العلماء في «المُصنَّف»

مدحاً وقدحاً

تمهيد :

لم أقف على كثير أقوال للعلماء فيه، وإن المرء ليعجب إذا رأى مثل هذا الكتاب العظيم، لا يُنَوّه به ولا يُذكر إلا قليلاً - على ما فيه من العلم - !.

والحق أن «المصنف» لابن أبي شيبة - وله نظائر - لم يلقَ العناية الكافية والمطالعة الدائبة فيه، كغيره من كتب الحديث الأخرى، كالسنة أو مسند أحمد، أو موطأ مالك، أو مسند الشافعي أو غيرها.

قال شاه ولي الله الدهلوي - مُعدداً طبقات كتب الحديث ما ملخصه - :
«الطبقة الثالثة من كتب الحديث: مسانيد وجوامع ومصنفات صُنّفت قبل البخاري ومسلم في زمانهما وبعدهما، ولم تشتهر بين العلماء ذلك الاشتهار، ولم يتداولها الفقهاء، ولم يفحصها المحدثون، ولم يخدمها لغوي بشرح، ولا فقيه بتطبيق ما فيها، ولا مُحدث بيان مُشكلها، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله. ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث؛ فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها» ثم ذكر منها: «مصنف» ابن أبي شيبة. ثم قال: «وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه

وتهذيبه وتقريبه من العمل « اهـ ^(١) .

أقول: وقد نُقِبْتُ فيما عندي من كتب لاستخراج أقوال العلماء في «مصنف بن أبي شيبة»؛ فرأيته - كما ذكرت سابقاً - قليلة، ولكنها كلها تواترت على الثناء على هذا الكتاب العظيم، كما - أثنوا على مؤلفه - رحمه الله - ولكني وقفت على قول واحد في القدح في «المصنف»، فأردت أن أسوق الاثنين (المدح والقدح) ثم أُجيب عن القدح بما هو حق - إن شاء الله - والله أسأل أن يوفقنا لصالح القول والعمل.

أولاً- المدح:

١ - مضت قصة بقي بن مخلد مع بعض أهل الرأي من المالكية في الأندلس؛ لما أدخل «المصنف» إليها، وفيها أن صاحب الأندلس: محمد بن عبدالرحمن الأموي ^(٢) (ت ٢٧٣هـ) - وكان محباً للعلوم، مؤثراً لأصحاب الحديث - قال عن «المُصنَّف» لما تصفحه كله جزءاً جزءاً: «هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه؛ فانظر في نسخة لنا !» يعني: خازن كتبه ^(٣).

أقول: هذه القصة فيها عبرة، وتبين حال أهل الرأي في أي مذهب كانوا وأنهم خطر على السنة؛ فلا نستغرب بعد ذلك من هجوم علماء السنة على أهل الرأي في أي مذهب كانوا.

٢ - وذكر ابن أبي يعلى في ترجمة الخلال (ت بعد ٢٦٠، وقيل سنة

(١) انظر: حجة الله البالغة ١/ ١٣٤ - ١٣٥، وعنه: الحطة، لصديق خان: ١١٨ - ١١٩.

(٢) ترجم له الذهبي في «السير» ٨/ ٢٦٢، وأثنى عليه كثيراً.

(٣) انظر هذه القصة في المطلب السابق، في ترجمة بقي.

٢٧٣هـ) من «طبقات الحنابلة»^(١)، أن رجلاً قال: أريد رجلاً يكتب لي من كتاب الصلاة ما ليس في كتاب ابن أبي شيبة، قال: فقلنا له: ليس لك إلا أبو بكر الأثرم. قال: فوجهوا إليه ورقاً، فكتب ستمائة ورقة من كتاب الصلاة، قال: فنظرنا؛ فإذا ليس في كتاب ابن أبي شيبة منه شيء! اهـ.

فانظر كيف استدل لعلو كعبه في العلم بقدرته على كتابة ما ليس «مصنف بن أبي شيبة». أفلا يدل هذا على تسليمهم التام لهذا الكتاب وصاحبه بالإمامة وعلو القدر؟ لا ريب في ذلك!

٣ - ترجم الذهبي في «السير» لأبي محمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) - رحمه الله تعالى - ترجمة حافلة، وساق فيها درراً من أقواله، ومنها قوله - ردّاً على من قال: أجلّ المصنفات «الموطأ» - : «بل أولى الكتب بالتعظيم: صحيح البخاري ومسلم» ثم ساق جملة من كتب السنة، ثم قال: وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت لكلام رسول الله ﷺ صرفاً، ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، مثل: «مصنف عبد الرزاق»، و «مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة» ... الخ كلامه^(٢).

قلت: صدق أبو محمد، ولكنه غمط «الموطأ»، وحقه أن يكون بعد الصحيحين كما قال الذهبي^(٣). والشاهد من كلامه أنه عدّ مصنف ابن أبي شيبة في مقدمة الكتب التي جمعت كلام النبي ﷺ وغيره، وهذا حق لا ريب فيه!.

(١) انظر: طبقات الحنابلة ١/ ٧٣.

(٢) انظر: السير ١٨/ ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) انظر: السير ١٨/ ٢٠٣.

٤ - وقال الذهبي ^(١) (ت ٧٤٨هـ) وابن عبد الهادي ^(٢) (ت ٧٤٤هـ) وابن العماد الحنبلي ^(٣) (ت ١٠٨٩هـ) في تراجمهم لابن أبي شيبة: «صاحب الكتب الكبار».

قلت: أقل الجمع ثلاثة، وأكبر كتبه: «المصنف» و «التفسير» و «المسند»، ولا ريب أن أحقها بهذا الوصف: «المصنف»؛ لأنه أكبرها جميعاً - فيما يظهر - فالمصنف داخل في هذه المقولة حتماً.

٥ - قال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) - رحمه الله - في «نونيته» ^(٤):

هذا وسادس عشرها إجماع أهـ ل العلم أعني حجة الأزمان
من كل صاحب سنة شهدت له أهل الحديث وعسكر القرآن
لا عبرة بمخالف لهم ولو كانوا عديد الشاء والبعران
إلى أن يقول :

«واقرأ كتاب «العرش» للعبي وهـ محمد المولود من عثمان
اقرأ لـ «مسند» عمه و «مصنف» أتراهما نجمين بل شمسان»

قلت: قوله: «أتراهما نجمين بل شمسان» يحتمل الكتابين المذكورين ويحتمل ابن أبي شيبة وابن أخيه محمد بن عثمان، والأقرب عندي أنه يريد الكتابين؛ لأنهما آخر مذكور، ولأن السياق في مدح السلف وكتبهم وأقوالهم. والله أعلم.

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٢، والعبر ١/٣٣١، والسير ١١/١٢٢.

(٢) طبقات علماء الحديث ٢/٨٤.

(٣) الشذرات ٢/٨٥.

(٤) الكافية الشافية: ١٢٤. رقم البيتين: ١٤٠٧ - ١٤٠٨ (ط دار ابن خزيمة).

٦ - وقال ابن شاکر الکُتبی^(١) (ت ٧٦٤هـ) مثنيًا على ابن سيد الناس: «وكان عنده كتب كبار، وأمّهات جيدة، منها: «مصنف ابن أبي شيبة» ومسنده .. الخ».

فعدّ اقتناء ابن سيد الناس نسخة من مصنف ابن أبي شيبة من مناقبه!، وأثنى على هذه النسخة بأنها جيدة.

٧ - ونحو القصة التي أوردها الخلال، ما أورده ابن السبكي (ت ٧٧١هـ) في «طبقات الشافعية الكبرى»^(٢) في ترجمة القفال الشاشي، لما أرد أن يرد عليه في إحدى المسائل، قال: «... ولما رأيت فحص القفال عن أقاويل السلف في هذه المسألة، فكشفت أوعب الكتب لأقاويلهم، وهو «مصنف ابن أبي شيبة»؛ فوجدته قال: ...».

فانظر كيف صرّح بأنه أوعب الكتب الجامعة لأقاويل السلف! واكتفى بالنظر فيه دون غيره. أفلا يدل على تعظيمهم وإجلالهم له!؟.

٨ - وقال ابن كثير^(٣) (ت ٧٧٤هـ): «صاحب «المصنف» الذي لم يصنف أحد مثله قطّ، لا قبله ولا بعده».

فأثنى على الكتاب بما لا مزيد عليه، وعرف مؤلفه به، ونحو ذلك فعل الخزرجي (ت بعد ٩٢٣هـ)؛ حيث قال في ترجمة ابن أبي شيبة: «أحد

(١) فوات الوفيات ٢٨٨/٣. طبقات الشافعية ٦٠/٥.

(٢) طبقات الشافعية ٦٠/٥.

(٣) البداية والنهاية ٣٢٨/١٠.

الأعلام، وصاحب «المصنف» !^(١). وكذلك الداودي (ت ٩٤٥هـ) حيث قال: «صاحب المسند»، و «المصنف»^(٢) اهـ. وكذلك إضافة بعض العلماء هذا الكتاب لابن أبي شيبة دون ذكر اسمه يدل على اختصاصه به وشهرته عندهم، كما تقدم قريباً في قصة الخلال الحنبلي، ونحوها صنيع ياقوت في «معجم البلدان»^(٣)، حيث سماه «كتاب ابن أبي شيبة».

٩ - ونحو قصة الخلال وصنيع ابن السبكي. فعل عبدالقادر القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) صاحب «طبقات الحنفية»، حيث ذكر في خاتمته^(٤): أنه تكلم على أسانيد «معاني الآثار» للطحاوي^(٥)، وخرّج أحاديثه وآثاره من الستة و «المصنف» لابن أبي شيبة والطبراني وكتب الحفاظ.

قلت: فانظر كيف اكتفى به في تخريج الآثار !!.

١٠ - وأما السخاوي (ت ٩٠٢هـ) فإنه أوصى طالب الحديث بجملة وصايا، ومنها: أن يعتني بالكتب المبوبة ويسمّعها؛ لأن الحاجة تدعو إليها، وذكر من هذه الكتب: «مصنف ابن أبي شيبة»^(٦).

قلت: مراده - رحمه الله - بالحاجة: معرفة الحلال والحرام، وتفسير آيات وأحاديث الأحكام، وهذا لا يتأتى دون الاستهداء بنور الوحيين وفيضهما

(١) الخلاصة ٩٤/٢.

(٢) طبقات المفسرين ٢٥٢/١.

(٣) معجم البلدان ١٥٠/٤.

(٤) انظر: الجواهر المضية ٥٧٠/٤.

(٥) سبق الكلام عنه، عند الحديث عن المؤلفات في الآثار.

(٦) انظر: فتح المغيث ٣١٠/٣.

اللذين عمّا في صدور سلف هذه الأمة.

١١- والسيوطي (ت ٩١١هـ) جعل «المصنف» في رأس الكتب التي هي من مظانّ الموقوف والمقطوع^(١).
قلت: ولا يستريب في ذلك أحد.

١٢- وقال حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ): «.. وهو كتاب كبير جداً، جمع فيه فتاوي التابعين وأقوال الصحابة، وأحاديث الرسول ﷺ على طريقة المحدثين بالأسانيد، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه ...»^(٢). ونحوه قال الكتاني^(٣) (١٣٤٥هـ).

١٣- وأما التهانوي (ت ١٣٩٤هـ)؛ فإنه ذكر «المصنف» في الكتب التي يعتمد عليها في تخريج الآثار، خاصة عن إبراهيم النخعي^(٤).

١٤- وقال الزركلي (ت ١٣٩٦هـ): «مصنف في الحديث كبير»^(٥).
هذا ما وقفت عليه من أقوالهم فيه، ولعله يتيسر لي الوقوف على المزيد منها فيما بعد؛ فألحقه به إن شاء الله تعالى.

وربما كان من أسباب عدم اشتهاره واحتفال العلماء به، أن الناس في آخر القرن الثالث الهجري فما بعده؛ انصب اهتمامهم على دراسة فقه الأئمة الأربعة، وترويج أقوالهم، والتفريع عليها، مما أدى بهم إلى هجر كتب الأثر وفتاوي السلف، إلا من رحم الله!.

(١) انظر: تدريب الراوي ٢١٩/١ (ط نظر الفارياي).

(٢) كشف الظنون: ١٧١١ - ١٧١٢، وعنه القاسمي في «الفضل المبين»: ٣٥٦.

(٣) الرسالة المستطرفة: ٤٠.

(٤) انظر: قواعد في علوم الحديث: ١٣٥.

(٥) الإعلام ٢٦٠/٤ (ط ١٣٨٩هـ) نقلاً عن رسالة الأخت عيشة: ١٥٥، وليس

هذا النص في طبعتي ١١٧/٤ - ١١٨ (دار العلم للملايين ط ١٤٠٩هـ)!

ثانياً- القدح فيه، والجواب عنه:

الحق أنني على كثرة ما تصفحت من الكتب؛ لأبحث عن أقوال للعلماء في «المصنف» إلا أنني وجدت أقوالهم تضافرت على مدحه - كما رأيت قريباً- ولكن من ذا الذي يسلم، وهل بنو آدم كلهم منصفون؟ وهل كلهم عدول؟. وعذراً - أيها القارئ الكريم- فسأؤذي سمعك بمقولة وقفت عليها لأحد أهل الرأي المتعصبين من المالكية، حيث قال أصبغ بن خليل القرطبي المالكي (ت ٢٧٣هـ) - ولبئس ما قال-: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إليّ من أن يكون فيه مصنف»^(١) ابن أبي شيبة !!^(٢).

ساق هذه المقولة زعيم المتعصبة الجهمية في هذا العصر: محمد زاهد الكوثري (هلك سنة ١٣٧١هـ) في كتابه: «تأنيب الخطيب»^(٣)؛ ليدلل على شيئين: أن المالكية أهل رأي، ولينتقص ابن أبي شيبة ومصنفه^(٤).

أقول وقد كفانا الرد على ذلك الأئمة من قبلنا - رحمهم الله تعالى- فهذا ابن الفرضي لما ساق ترجمة أصبغ بن خليل هذا وساق مقالته الأنفة؛ بيّن حاله فمما ذكر^(٥):

(١) الذي في طبعتي من «تاريخ ابن الفرضي»: «مسند ابن أبي شيبة» وهو خطأ ظاهر، ومخالف للمصادر الأخرى التي نقلت عنه هذه المقولة، فالمسند ليس فيه شيء من الآثار.

(٢) تاريخ ابن الفرضي ٧٨/١، والسير ٢٠٢/١٣، واللسان ٧٠٧/١ (١٤٣٢)، وذكر محققاهما مصادر كثيرة في ترجمته لمن شاء.

(٣) ص ١٥٣ (ط دار الكتاب العربي / ١٤٠١هـ).

(٤) الذي فيه: كتاب الرد على أبي حنيفة.

(٥) انظر: تاريخ ابن الفرضي ٧٧/١ - ٧٩، والسير ٢٠٢/١٣، واللسان ٧٠٧/١.

١. لم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعده ويطعن على أصحابه!

٢. كان متعصباً لرأي مالك، ولابن القاسم من بينهم، حتى بلغ به تعصبه أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام!! قال ابن الفرضي: «ووقف الناس على كذبه فيه». ثم بين أوجه نقد المتن والسند فيه بما يدل على جهالة هذا الرجل^(١).

٣. وكان جاهلاً بالسنة ورجالها، واستشهد ابن الفرضي بدليلين^(٢) على ذلك:

الأول: حديثه في إسناد القرآن عن جبريل، حينما ظن أن نافعاً هو مولى ابن عمر، وإنما هو ابن أبي نعيم.

الثاني: تصحيفه في اسم الصحابي المشهور: أسيد بن الحضير، حيث كان يقرؤها بالخاء المعجمة، ويقول: تصغير أخضر، وبأبي الرجوع عن ذلك!.

٤. وكان معادياً للآثار، شديد التعصب للرأي، حتى قال مقولته السابقة تلك^(٣).

٥. قال قاسم بن أصبغ: «هو الذي حرمني أن أسمع من بقي بن مخلد. كان يحض أبي على نهبي عن الاختلاف إليه، وكان لنا

(١) انظر: التاريخ ١/ ٧٧.

(٢) السابق: ١/ ٧٨.

(٣) قال الكوثري - وهو من هو في تعصبه لأهل الرأي - : «وهذا غلو عظيم في الرأي» (التأنيب: ١٥٣).

جاراً»، وأخذ يدعو عليه !

قلت: رجل بهذه المثابة لا يقبل قول مثله في «المصنف»، فهو متعصب متحجر على المنسوب لمالك من الأقوال - وحاشا مالك أن يرضى بصنيعه - وهاله مخالفة ما عليه الفتوى في مذهب مالك لكثير من أقوال السلف، فقال مقالته تلك، وكل يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا رسول الله ﷺ.

وأما تهاويل الكوثري التي ذكرها قبل تلك المقولة وبعدها، فقد أجاب عنها الإمام الجهيز ذهبي عصرنا الشيخ / عبدالرحمن المعلمي ^(١) (ت ١٣٨٦هـ) رحمه الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر: التنكيل ١/٢١١.

المطلب الرابع

علاقته بالمصادر الأخرى .. تأثراً وتأثيراً

الحق أن الكتابة في هذا الموضوع تتطلب دراسة واسعة مستقصية لجُل كتب السنة والأثر، والاطلاع على مناهج مؤلفيها، وهذا يستغرق سنوات، ولكنني وجدت بعض ما قيل في هذا الباب؛ فأحببت إيرادها؛ ليكتمل نظام العقد. وزدت زيادات تلاحظ، والفضل - بعد الله - للذين كتبوا ما سأنقله عنهم فيما يأتي، والله الموفق، لا رب سواه.

أولاً- تأثره بمن سبقه:

١ - باستقرائي «مصنف ابن أبي شيبة» وجدت أكثر مروياته من طريق شيخه وكيع بن الجراح^(١)، وأكثر مرويات وكيع عن شيخه سفيان الثوري. فالذي يظهر لي - والله أعلم - أن ابن أبي شيبة كان عنده نسخة من «مصنف وكيع»^(٢)، وأن وكيعاً كان عنده نسخة من «جامع سفيان»^(٣)، وكلاهما غني بالآثار، ولا يمنع هذا من حفظهما ما في النسختين من المكتوب؛ على طريقة المتقدمين.

٢ - في كتاب «الزهد» من «المصنف» جمع فيه ابن أبي شيبة بين

(١) أفادت الباحثة عيشة المشعبي في أطروحتها عن ابن أبي شيبة، أن مروياته في «المصنف» لابن أبي شيبة، بلغت: ٧٦٠٧ روايات (١٣٨٢ مرفوعة، ٢٦٦١ موقوفة، ٣٥٦٤ مقطوعة)؛ انظر: ص ١٦٨، ١٨١، ١٩٣ من تلك الأطروحة..

(٢) تقدم الكلام عليه عند الحديث عن المؤلفات في الآثار.

(٣) تقدم الإشارة إليه عند الحديث عن المؤلفات في الآثار.

طريقتي شيخه وكيع في كتابه «الزهد» (تقسيم المرويات على الأبواب)،
وقرينه أحمد بن حنبل في كتابه «الزهد» (تقسيم المرويات على التراجم).
وطريقتهم - جميعاً - أدق من طريقة ابن المبارك في «الزهد»؛ حيث يغلب
عليها العموم، وقلة التبويب.

٣ - في كتاب «التاريخ» من «المصنف» سار فيه ابن أبي شيبة على
طريقة المتقدمين بعامة، وهي الخلط بين التراجم، والإشارة لكل ترجمة بنبذة
سيرة إما في اسمه أو كنيته أو سنة وفاته أو درجته أو سماعه من شيخ أو
انقطاع ونحو ذلك مع التكرار والإيجاز في موضع والإطناب في موضع آخر،
وإسناد بعض ذلك وتعليقه حيناً. وهذه طريقة أحمد وعلي بن المدني ويحيى
ابن معين فيما كتبوه مما طبع من آثارهم.

٤ - في كتاب «المغازي» من «المصنف» قام د. عبدالعزيز العمري -
وهو متخصص في التاريخ - بدراسة عن مدى تأثير ابن أبي شيبة بمن سبقه،
قال: «يُلاحظ أن ابن أبي شيبة - كغيره من كُتّاب السيرة والمغازي - قد
استفاد من بعض مرويات عروة بن الزبير - رحمه الله - « ثم ذكر مثلاً على
ذلك، ثم قال: «وبالمقارنة مع ابن إسحاق وما أورده من روايات نلاحظ أن
معظم روايات ابن أبي شيبة منفردة عن ما أورده ابن إسحاق في كتابه. مع
وجود عدد قليل منها ... على أن بعض أسانيد ابن أبي شيبة ورد فيها ابن
إسحاق؛ فقد اشتركا في روايات قليلة»^(١).

(١) انظر: مقدمة «المغازي» لابن أبي شيبة: ٦٣ - ٦٤.

ثانياً - أثره على تلاميذه:

تلاميذ ابن أبي شيبة كثيرون جداً، ومضت الإشارة لمشاهيرهم^(١). وأذكر ما وجدته من تأثرهم به:

١ - ذكرت الباحثة/ عيشة المشعبي^(٢) أن البخاري ومسلماً - وهما أبرز تلاميذ ابن أبي شيبة - قد تأثرا به، فالبخاري في تراجم الأبواب، ومسلم في الصناعة الحديثية وفن الإسناد.

قلت: صدقت الأخت، ولكنها لم تفصل، فأقول - والتوفيق من الله تعالى:-

من منهج البخاري في صحيحه التبويب لكل حديث لمجموعة أحاديث بعنوان يفهم منه رأي البخاري في المسألة، وقد يسوقه البخاري مستفهماً، وقد يذكره بصيغة الإخبار عن الخلاف في المسألة. وهذه من طرق ابن أبي شيبة في التبويب - وتأتي - بل إن بعض أبواب البخاري يفهم منه الرد صراحة على شيخه ابن أبي شيبة فيما ساقه في «المصنف» حينما يذكر الجواب عن الاستفهام الوارد في بعض أبواب ابن أبي شيبة، وقد ييوس البخاري باباً، ثم يعلق في صدره بعض الآثار، وهي كلها في «مصنف ابن أبي شيبة» فلا يجد الحافظ ابن حجر في وصلها خيراً من «المصنف» وهذا ظاهر في كتابه «التعليق»^(٣).

(١) عند ترجمة المصنف في الفصل الأول.

(٢) في أطروحتها عن ابن أبي شيبة: ٣٨٩.

(٣) ولعل هذا مما أوقع الباحث التركي فؤاد سزكين في تحبطاته التي وقع فيها عن الإمام البخاري وصحيحه؛ حيث ترجم له في تاريخه (١/ ٢٢٠ - ٢٥٩) =

وأما تأثر مسلم به، فمن طريقته في جمع الشيوخ وإفرادهم، والإشارة لخلافات ألفاظهم وضبط كل ذلك، وهذا من منهج ابن أبي شيبة - ويأتي أيضاً - ولا غرو فهو شيخهما.

٢ - أقول: ومن تأثر البخاري بشيخه أن كتب كتاباً في «الأدب» مفرداً عن صحيحه، كما فعل ابن أبي شيبة.

٣ - يلاحظ تأثر تلاميذ ابن أبي شيبة به في كثرة رواياتهم عنه في كتبهم، ومنها:

أ - روى عنه البخاري (١٧ رواية) ^(١)، أو: (٣٠ حديثاً) ^(٢).

ب - روى عنه مسلم (١٣٢٥ رواية) ^(٣)، أو: (١٥٤٠ حديثاً) ^(٤).

ج - روى عنه أبو داود (٦٥ رواية) ^(٥).

د - روى عنه ابن ماجه (١١٠٧ روايات) ^(٦).

= ترجمة مظلمة سعى فيها إلى أن يتقص من هذا الصحيح ومؤلفه - شاء أم أبى - وانظر ملخص آرائه والرد عليها في: «السنة مع المستشرقين والمستغربين» للدكتور تقي الدين الندوي: ١٩ - ٢٥. ولسزكين دراسة مفصلة عن البخاري نشرها بالتركية وملخصها في هامش تاريخه، ولو طبعت بالعربية؛ لوجب الرد عليها، أما الآن فالأمر على أهل السنة من الأتراك، ممن قامت عليهم الحجة، والله المستعان.

(١) انظر: رسالة المشعي: ٣٤٧.

(٢) كما في «التهذيب» ٣/ ٢٤٠؛ نقلاً عن «الزهرة».

(٣) انظر: رسالة المشعي: ٣٥٠.

(٤) كما في «التهذيب» ٣/ ٢٤٠؛ نقلاً عن «الزهرة».

(٥) انظر: رسالة المشعي: ٣٥٩.

هـ - روى عنه الدارمي (٢٩ رواية) ^(٢).
و - روى عنه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٩٤ رواية) ^(٣). وفي
«الأوائل» ٣٢ رواية ^(٤). وفي «الديات» و«الآحاد والمثاني» وغيرها.
ز - روى عنه عبدالله بن أحمد بن حنبل: (٢٠ رواية) في «السنة» ^(٥).
وغيرهم من تلاميذه كثير.

٤ - ذكر د. عبدالعزيز العمري أن البخاري تأثر - كذلك - بشيخه ابن
أبي شيبه في كتاب «المغازي» الموجود في صحيحه، وأن أكثر مروياته في
«المغازي» الموجود في «المصنف» لابن أبي شيبه.
وكذلك مسلم حتى إنه نقل عنه رواية طويلة تقع في ست صفحات،
وهي برمتها في «المغازي» لابن أبي شيبه ^(٦).
ثالثاً- أثره على من بعده:

من العسير حصر كل من استفاد من مصنف ابن أبي شيبه، فقد جاء
بعده خلق لا يحصيهم إلا خالقهم، وتفاوتت استفادتهم منه بحسب حاجتهم
إليه، وأنا أذكر هذه الاستفادات على أنواع:

١ - الرواية منه:

فقد أخرج النسائي في صحيحه حديثين من طريق ابن أبي شيبه

(١) المصدر السابق: ٣٦٠.

(٢) انظر: رسالة المشعي: ٣٦٩.

(٣) السابق: ٣٧٢.

(٤) السابق: ٣٨٧.

(٥) السابق: ٣٨٨.

(٦) انظر: مقدمة «المغازي»: ٦٤ - ٦٥.

بالواسطة^(١). وذكر د. عبدالعزيز العمري بعض العلماء الذين نقلوا منه روايات مسندة بالواسطة بين ابن أبي شيبة وهؤلاء المؤلفين، ومنهم: الطبري في «تاريخه» و«تفسيره»، وابن حبان في مقدمة «الثقات»، وأبو نعيم في «الحلية» و«دلائل النبوة»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، والبيهقي في «دلائل النبوة»^(٢)، وغيرهم.

٢ - الاقتباس منه ونقل الوقائع والأخبار بدون إسناد: من هؤلاء: الذهبي في «تاريخ الإسلام». وابن كثير في «البداية والنهاية» وغيرهما^(٣).

٣ - نقل الخلاف منه:

أ - ومن العلماء الذين استفادوا منه في هذا الباب: ابن حزم في «المحلى»؛ فإنه كاد أن يأتي عليه بأسانيده، فلربما أسند منه إلى ابن أبي شيبة، وربما ذكر إسناد ابن أبي شيبة فحسب، وربما علق بعض تلك الآثار. وكذا استفادته من مصنفات وكيع وعبدالرزاق وبقي بن مخلد وغيرهم. والمقام لا يسمح بمحصر ذلك.

ب - وكذا ابن قدامة في كتابه الفذّ المغني؛ فإنه استفاد منه استفادة بالغة، ونقل عنه نقولاً وافرة، غير أنه لم يُشر لذلك - على عادة المتقدمين - إلا في مواطن يسيرة جداً^(٤). ولم يلتزم بنقل الصحيح منه^(٥).

(١) انظر: رسالة المشعي: ٣٦٠.

(٢) انظر: مقدمة المغازي: ٦٥ - ٦٧.

(٣) السابق: ٦٧.

(٤) منها: ١٩٦/٣، ١١/١٠، ١١/٢٢٩.

(٥) وليته فعل، فإنه بسبب ذلك اشتهر - مع شهرة الكتاب - عن بعض السلف =

ج - وكذلك ابن المنذر في «الأوسط»، ومن عادته أن يذكر سنده إلى ابن أبي شيبة إن كان نصاً مرفوعاً أو موقوفاً. وأما إن كان مقطوعاً؛ فإنه يعلقه، وظاهر أنه نقل ذلك من مصنف بن أبي شيبة.

د - وغيرهم كثير، كالقرطبي في تفسيره، وابن حجر في «الفتح»، والنووي في «المجموع».

٤ - التخريج :

يبرز هذا عند المتأخرين من المحدثين. وأما المتقدمون فإنهم كانوا ينقلون عن ابن أبي شيبة بالإسناد، وقد يكون بينهم واسطة أو وسائط كابن حبان، والطبراني، وابن خزيمة، والبغوي، والحاكم، والبيهقي، والدارقطني وأضرابهم ممن لم يدرك ابن أبي شيبة.

والمتأخرون الذين اعتمدوا عليه في تخريج الآثار كثيرون، منهم: الزيلعي في «نصب الراية»، وابن الترمذاني في «الجوهر النقي»، وابن حجر في معظم كتبه، ومنها: الفتح، والإصابة، والتغليق، وغيرها. والسيوطي في رسائله الكثيرة. والعراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» و«طرح الشريب»، والعيني في «شرح البخاري». وابن عبد الهادي في كتبه الحديثية، وغيرهم كثير حتى أهل عصرنا.

والحصر لكل ما سبق دونه خرط القتاد - كما قلت آنفاً - لذا اكتفيت بهذه الإشارات، والتمثيل فميسور لمن أراد.

= أقوال غريبة لم ترو بأسانيد مقبولة؟! وابن أبي شيبة معذور؛ فقد أسند، نسأل الله أن يتغمدنا وإياهم برحمته.

٥ - شرح الغريب منه:

حيث أن ابن أبي شيبة اهتم بشرح الغريب في مصنفه، فقد نقل عنه بعض أهل اللغة ذلك، منهم ابن منظور في «اللسان»^(١)، حيث نقل عنه شرح كلمة غريبة.

قلت: ولو جُمعت الكلمات الغريبة التي شرحها المؤلف في كتابه: لكان حسناً، وهي جملة صالحة. ويأتي مزيد بسط عن هذه المسألة في الفصل التالي عند الحديث عن منهجه في الكتاب، بحول الله.

(١) لسان العرب ٦/ ١٧٩ مادة (فقس).

المبحث الثالث

الناحية العلمية في «المصنف»

ومنهج ابن أبي شيبة فيه

تمهيد :

كنت قد كتبت في هذا الموضوع إشارات مختصرة في الطبعة الأولى من المجلد الأول بتحقيقنا ^(١) لهذا الكتاب، وفيها كفاية لمن أراد الإجمال، ولم أقف - يومئذ - على من كتب في هذا الموضوع اللهم إلا نبذة كتبها د. عبدالله اللحيدان في مقدمة تحقيقه لقطعة من «المصنف»، وقد وصلتني أطروحته بعد تنضيد المجلد الأول، وقبل دفعه للطباعة، فانتقيت منها فوائده، وبثتها في دراستي أو حواشيها، وأشارت لذلك.

والآن وقفت على أطروحة وافية عن منهج ابن أبي شيبة في مصنفه، للباحثة/ عيشة المشعبي ^(٢) (في جامعة أم القرى عام ١٤٠٨هـ) ورأيت في هذه الأطروحة الطرح الواسع، والاستقصاء المشبع، والتحري الدقيق في هذا الموضوع؛ لذا عزمت على إعادة ما كتبت، والاستفادة من هذه الرسالة العلمية، غير أنني سلكت خطة مغايرة لخطة صاحبة الرسالة، وأرجو أن

(١) صدر عام ١٤١٦هـ، متضمناً دراسة الكتاب ومؤلفه، مع تحقيق كتاب الطهارة وفهرسته. وتقع دراسة منهج ابن أبي شيبة في تلك الطبعة في عشر صفحات ٣٨/١ - ٤٧. دون المقارنة بينه ومصنف عبدالرزاق.

(٢) وصلتني هذه النسخة عن طريق د. عبدالله اللحيدان، جزاه الله خيراً.

تكون أفضل وآيدتُ الأختَ الباحثة في أكثر ما ذَكَرتُ، وربما خالفتها في كثير، وكلانا مجتهد، -والموفق من وفقه الله- وهذه الخطة كما يأتي:

جعلت هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول- المادة العلمية فيه.

وفيه تسع فقر، يأتي تفصيلها، بحول الله.

المطلب الثاني- منهج ابن أبي شيبة فيه.

وفيه ثلاثة فروع:

الأول- الترتيب.

الثاني- التبويب.

الثالث- طريقته في عرض الروايات.

وتحت كل فرع مسائل وفقر يأتي بيانها، إن شاء الله.

المطلب الثالث- قيمة «المصنف» العلمية.

وفيه فرعان:

الأول- قيمة «المصنف».

الثاني- مقارنته مع غيره.

وفي كل فرع تفاصيل تفصح عنه.

ويتقدم ذلك كله هذا التمهيد. على أنني أنبه إلى أن جميع الإحالات التي أذكرها هنا على الطبعة السلفية للمصنف (ط الهند)، سواء كانت مني أو من الأخت الباحثة، وتجد- أيها القارئ - في طبعتنا إحالات على الطبعة السلفية في الهوامش إن أردت الرجوع إلى هذه الإحالات من هذه الطبعة المحققة.

المطلب الأول

المادة العلمية في «المصنف»

يتضمن ذلك الحديث عن المسائل التالية:

أولاً- حجمه.

ثانياً- موضوعه.

ثالثاً- هل فيه معلقات؟

رابعاً- هل فيه من آراء ابن أبي شيبة، أو آراء شيوخه شيء؟

خامساً- تفسير الآيات فيه.

سادساً- كتبه.

سابعاً- أبوابه

ثامناً- مجموع نصوصه.

تاسعاً- شيوخه.

عاشراً- الإسرائيليات فيه.

فإلى بيان هذه المسائل على هذا النسق.

أولاً- حجمه:

قال ابن خير^(١): «مصنف أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة: تسعون جزءاً».

قلت: الجزء في اصطلاح المحدثين: تأليف صغير يشتمل على مطلب معين من المطالب^(٢). وأما قدره من الأوراق، فمختلف فيه، والذي استظهره بعض الباحثين المعاصرين، وأميل إليه، أنه يكون في عشر أوراق أو نحوها^(٣)، فيكون فيه عشرون صفحة (وجه) من الورق المتوسط والخط المتوسط (٢٣ سطرًا في ١٥ كلمة تقريباً). وهذا كله في المخطوطات لا المطبوعات؛ ففي المطبوعات زدها الضعف أو أقل أو أكثر بحسب نوعية الخط والورق والتعليق.

و«المسند» للإمام أحمد يكون في ١٧٢ جزء حديثي بتجزئة ابن المذهب^(٤).

(١) الفهرست: ١٣١.

(٢) هذا تعريف د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر في كتابه القيم: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين: ٢٢٨. وهو أفضل وأخصر من تعريف الكتاني في «الرسالة المستطرفة»: ٨٦. ومثله في الجودة والوجازة تعريف الصنعاني في «توضيح الأفكار» ١٥/٢: «ما دون فيه حديث شخص واحد، أو أحاديث جماعة من مادة واحدة» اهـ.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٢٩، ومقدمة ترتيب أسماء الصحابة في المسند، لابن عساكر، لكتبتها د. عامر صبري: ١٢. وانظر مقدمة «معجم ابن الأعرابي» ١١١/١.

(٤) انظر: الحطة، لصديق خان: ٣٢٢ (نقلا عن مقدمة ترتيب الصحابة في المسند، لعامر صبري: ١٢).

قلت: فعلى هذا يكون «المصنف» لابن أبي شيبة في نحو نصف «المسند». وهذا باعتبار الأوراق لا النصوص والأسانيد، فالمصنف قد يفوق «المسند» في هذا. و«معجم ابن الأعرابي» في اثني عشر جزءاً، «والفقيه والمتفقه»، للخطيب كذلك.

واعلم أن تقسيم «المصنف» في المخطوطات التي وقفنا عليها مختلف، ففي نسخة المحمودية (م) ^(١) يقع في مجلدين كبيرين. وفي نسخة تونس (ج) ^(٢) في سبعة أجزاء. وفي بعض المخطوطات التي لم تكتمل عندنا إلى نهايتها يوجد فيها الثاني عشر ولم تكتمل.

والأولى أن تقسم المجلدة إلى عشرة أجزاء، وكل جزء فيه عشرة أوراق، كما درج عليه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ^(٣). ولكن نحن في هذه الطبعة من «المصنف» سنسعى إلى تقسيمه حسب الكتب والموضوعات، وأن تكون المجلدات متقاربة قدر الإمكان.

(١) خطها دقيق وورقها كبير (٤٥ سطراً في ٢٥ كلمة تقريباً)!

(٢) وهي نسخة متوسطة (٢٣ سطراً في ١٣ كلمة تقريباً).

(٣) انظر: توثيق النصوص عند المحدثين: ٢٢٩.

ثانياً- موضوعه :

كسائر المصنفات، فإن موضوعه هو الآثار الموقوفة على الصحابة، أو المقطوعة على التابعين ومن بعدهم من الفقهاء في الفتاوى والأحكام، ورواية ذلك بالأسانيد، مع ترتيب هذه النصوص على الأبواب والكتب، وتحلية كل باب بحديث مرفوع أو عدة أحاديث، ولا يُستقصى في جمع الأحاديث كما يُستقصى في جمع الآثار؛ لأن للأحاديث كتباً أخرى تحفظها، وهي السنن والمسانيد^(١) والجوامع ونحوها.

وتتفق هذه النصوص في أنها من الأحكام؛ لذا فلربما ساق في بعض الأبواب اختلاف السلف في تفاسير بعض آيات الأحكام. وأما جمع كل ما ورد عنهم في التفسير فله كتب أخرى^(٢).

وأما ما ورد عن السلف في غير الأحكام؛ فالأصل أن «المصنف» لا يورد شيئاً منه كالزهد والتاريخ والفضائل والفتن والأوائل^(٣) ونحوها، ولكن «مصنف ابن أبي شيبة» طرأت عليه اجتهادات كثيرة - لعلها - من تلاميذ ابن أبي شيبة أو من النساخ حتى غدا بهذه الصورة التي وصلنا عليها - فيما أظن - والحق أن هذه الموضوعات ليست من اختصاص «المصنف» في شيء، إنما هي مستقلة، كما هو معروف.

وفي المسائل التالية زيادة توضيح على ما ذكر هنا.

-
- (١) لابن أبي شيبة كتاب في جمع الأحاديث المرفوعة فحسب، وهو «المسند»، وتقدم.
 - (٢) للمصنف كتاب في جمع تفاسير السلف للقرآن، وهو «التفسير»، وتقدم.
 - (٣) سبق بيان أن هذه الكتب أفردتها المؤلف، والظن أنها أدخلت في «المصنف»، والله أعلم.

ثالثاً- هل فيه معلقات؟

الحق أن «مصنف ابن أبي شيبة» كله مدعم بالأسانيد من مؤلفه إلى صاحب الأثر إلا في بعض الأبواب - ويأتي بيانها-، ولم يثبت أنه علق شيئاً من النصوص بين المسندات - كما يفعل البخاري وغيره أحياناً- حتى لو كرر الأثر في موضعين في باب واحد!

وأما المواضع التي وقع فيها التعليق فهي:

١ - في كتاب «الرد على أبي حنيفة»:

كان يعلق الأقوال عن أبي حنيفة بعد أن يورد الأحاديث والآثار في المسألة، ثم يقول: وبلغنا أن أبا حنيفة كان يقول بخلاف ذلك^(١).

قلت: ولعل عذره في ذلك أن هذه الأقوال اشتهرت عن أبي حنيفة - في الكوفة والعراق بعامة- وعن أصحابه حتى أغنى ذلك عن ذكر السنة إليه.

٢ - في كتاب «التاريخ»:

بدأه ببعض الأخبار المسنده عن صدر الإسلام، ثم شرع في ذكر وفيات بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم وأعمارهم بدون إسناد ثم شرع في

(١) وليته أسند ذلك، حتى يكون القول ثابتاً عن أبي حنيفة بالتحقيق العلمي وليس بالتخمين؛ لأن هذا دفع بعض المتعصبين أن ينكر ثبوت بعض هذه الأقوال عن أبي حنيفة. قلت: المنهج العلمي يقتضي تتبع هذه المسائل كلها، وإثباتها عن أبي حنيفة بالسند الصحيح أو المقبول أو بعزوها لكتب أصحابه المعتمدة. وقد قام بعض الباحثين المعاصرين (عبدالمجيد محمود) بتتبع هذه المسائل؛ فأثبت أنها كلها ثابتة عن أبي حنيفة (وعدها: ١٢٥ مسألة) إلا عشرة مسائل. والله أعلم.

كناهم وأسمائهم فذكرهما بدون إسناد كذلك. ثم عاد إلى الإسناد بذكر بعض الحوادث التاريخية والمناقب. ثم تركه ورجع إلى الأسماء والكنى معلقة حتى آخره؟! .

قلت: وهذا منهج معروف عند المتقدمين. ولعل عذره في ذلك أن هذا من آرائه في الرجال، أو أن بعض هذه المسائل كان الناس في عصره يتناقلونها بدون إسناد، فجرى معهم ^(١) والله أعلم.

٣ - وقع في كتاب « البعوث والسرايا » ^(٢) ثلاثة آثار معلقة عن شيخه أبي بكر بن عياش، ولكن الذي علقها شيخه وليس هو؛ حيث أسند إليه.

(١) لذا فهذه المسائل جديرة بالتحقيق والمقابلة مع أقوال العلماء الآخرين.

(٢) المصنف ٥٧١/٢ .

رابعاً- هل فيه شيء من آرائه أو آراء شيوخه؟:

أما آراؤه، فإنه لا يورد شيئاً منها البتة ولا يرجح بين الأقوال إلا في أحوال نادرة. وهذا باستثناء ما جاء في كتاب التاريخ معلقاً؛ فإنها أقواله بلا ريب، كما كان غيره من الأئمة يقول في هذا.

وأقوال ابن أبي شيبة الموثقة في «المصنف» على أربعة أنواع:

- ١- في شرح بعض الألفاظ الغريبة، ويأتي أمثلة لها ^(١).
 - ٢- في الترجيح بين بعض الروايات، وهذا نادر. فيقول ابن أبي شيبة في ختام الباب - بعد سوق الروايات-: القول عندنا كذا، أو: القول عندنا قول فلان ^(٢).
 - ٣- في التمييز بين الروايات وضبطها، وإذا وقع شك في الإسناد أو المتن بين من وقع هذا الشك، وقد يكون منه أو غيره، وتأتي أمثلة له ^(٣).
 - ٤- في رأي ابن أبي شيبة في بعض المسائل التاريخية من أسماء الرواة وكناهم ووفياتهم فحسب. وهذا خاص بكتاب «التاريخ» وهي أمثلة كثيرة جداً يمكن مراجعتها فيه.
- وأما آراء شيوخه، فإنه - كذلك - لا يورد شيئاً منها إلا قليلاً، فمن ذلك:

(١) في المطلب الثاني من هذا البحث.

(٢) وقفنا على أمثلة لذلك أثناء تحقيقنا للمصنف، ولكن فاتنا تدوين بعضها، ولعله أن يكون في طبعة لاحقة.

(٣) في المطلب التالي بحول الله.

أ - روى عن شيخه وكيع^(١) بعض المسائل والترجيحات في الأبواب التالية:

- (١) في الصلاة في أعطان الإبل، من كتاب الصلاة (٣٨٦/١).
 - (٢) في إعادة المغمى عليه الصلاة، من الصلاة (٢٧٠/١) ثلاث مسائل.
 - (٣) في مهر النساء، من كتاب النكاح (١٨٦/٢/٤).
 - (٤) في وهب الرجل امرأته لأهلها، من كتاب الطلاق (٧٨/٥).
 - (٥) في حكم أكل الربا، من كتاب البيوع والأقضية (٥٦٠/٦).
 - (٦) في حكم القوم يشتركون في الزرع، من البيوع والأقضية (١٢٣/٧).
 - (٧) في حكم شهادة أهل الشرك، من البيوع والأقضية (٢٠٨/٧).
 - (٨) في التفريق بين السبي، من البيوع والأقضية (١٩٦/٧).
 - (٩) في تفسير المحاقلة والمزابنة، من البيوع والأقضية (١٣٢/٧).
 - (١٠) في حكم الرقبي والعمرى ونحوها، من البيوع والأقضية (١٤٥/٧).
 - (١١) في حكم السلم في الحرير، من البيوع والأقضية (٢٢٠/٧).
 - (١٢) في حكم قبض الدين من الذهب، (البيوع والأقضية ٢٢٧/٧) مسألتي.
- ب - روى عن شيخه سفيان بن عيينة مسألة واحدة في صرف الدنانير، من كتاب البيوع والأقضية (٣٥٦/٧).

ج - وروى عن شيخه شريك بن عبدالله النخعي القاضي مسألتي هما:

(١) جردت هذه المسائل من «فهرس أحاديث وآثار المصنف» (ط دار عالم الكتب) ١٣٩٨/٤ - ١٣٩٩. وفيه أخطاء تجنبناها.

- ١ - في قدر الصاع ما هو؟، من كتاب الزكاة (٣/ ٢٠٤).
- ٢ - في نفقة الحيوان إذا كان رهناً، من كتاب البيوع (٧/ ٣٢٧).
- د - وروى عن شيخه عبدالله بن غير مسألة واحدة في حكم أكل المسافر إذا قدم نهاراً، من كتاب الصيام (٣/ ٥٤).
- هذا ما وقفت عليه من المسائل المروية عن شيوخه^(١)، وأظنه لم يفتني منها إلا القليل، والظن كذلك أن بعضها سقط منه القائل الحقيقي لتلك المسائل بعد شيخ ابن أبي شيبه؛ لأنني تتبعت هذه المسائل من المطبوع (طبعة السلفية) وهو سقيم!.

وأما آراء شيوخ شيوخه، ففيه كثير من أقوال سفيان الثوري، ومحمد بن أبي ليلى وحماد بن سلمة وطبقتهم من الفقهاء والمحدثين، وقد انتقيت منهم الآتين للتمثيل، ومن أراد الوقوف على نص مسائلهم، فليراجع «المصنف» عن طريق الفهرس المشار إليه في الهامش:

- ١ - سفيان الثوري^(٢). ٢ - الحسن بن صالح^(٣).
- ٣ - محمد بن أبي ليلى^(٤). ٤ - حماد بن زيد^(٥).

(١) تتبعتها من «فهرس أحاديث وآثار المصنف» قسم المسانيد، إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف دار عالم الكتب ببيروت. وفيه أخطاء تلافيتها، وربما يظهر أكثر منها لو قوبل على المحقق.

(٢) انظر: فهرس أحاديث وآثار مصنف بن أبي شيبه، لمجموعة من الأساتذة ٣/ ٥١٤، ١٣٩٨/٤.

(٣) السابق ٣/ ٣١٤.

(٤) نفسه ٤/ ١١٨٠، ١٣٩٨.

(٥) نفسه ٣/ ٣٤٠.

- ٥ - حماد بن سلمة ^(١).
 ٦ - حجاج بن أرطاة ^(٢).
 ٧ - حصين بن عبدالرحمن ^(٣).
 ٨ - إسماعيل بن أبي خالد ^(٤).
 ٩ - ابن جريج ^(٥).
 ١٠ - الأعمش ^(٦).
 ١١ - جرير بن حازم ^(٧).
 ١٢ - جعفر بن بُرقان ^(٨).
 ١٣ - أبو حنيفة ^(٩).
 ١٤ - شعبة ^(١٠).
 ١٥ - عبدالملك بن أبي سليمان ^(١١).
 ١٦ - عبيد الله بن عمر ^(١٢).
 ١٧ - مسعر بن كدام ^(١٣).
 ١٨ - سليمان بن طرخان ^(١٤) وغيرهم.
 وأما آراء من فوقهم من شيوخ شيوخه؛ فهي أكثر مادة «المصنف»، وكلما
 علا زمن الفقيه ازداد سعي ابن أبي شيبة لجمع أقواله، ويأتي في مزايا «المصنف».

(١) نفسه ٣/٣٤١.

(٢) نفسه ٣/٢٢٩.

(٣) نفسه ٣/٣٢١.

(٤) نفسه ٣/٩٥.

(٥) نفسه ٣/٢١١.

(٦) نفسه ٣/١٠٨.

(٧) نفسه ٣/٢١٢.

(٨) نفسه ٣/٢١٦.

(٩) نفسه ٣/٣٥٦.

(١٠) نفسه ٣/٥٦٥.

(١١) نفسه ٤/٨٩٦.

(١٢) نفسه ٤/٩٠٥.

(١٣) نفسه ٤/١٢٨٠.

(١٤) نفسه ٤/١٢٩٨.

خامساً- تفسير الآيات فيه:

لابن أبي شيبة كتاب في التفسير مستقل^(١)، حافل بالمأثور من التفسير، وفي «المصنف» انتقى ابن أبي شيبة من تفاسير السلف تفسيرهم لآيات الأحكام وبيّن اختلافهم في ذلك، ووزع هذه الأقوال على أبواب «المصنف». وغالباً يعنون للباب بآية يوردها، ثم يذكر أقوال السلف في تفسير المعنى المتصل بالأحكام فيها، وأمثلة هذا النوع من التبويب كثيرة، وتأتي عند الكلام على تبويبه.

سادساً- كتب «المصنف»:

* حوى «المصنف» كثيراً من الكتب، وكما ذكرت سابقاً أنه أضيف إليه ما ليس منه، والذي وصلنا برواية بقي هو الذي بين يديك وزاد عليه النساخ كتاب «الأوائل» من رواية ابن عبدوس. ثم إن النساخ اختلفوا في كتابة بعض عناوين الكتب، فربما سقط العنوان من بعض المخطوطات، مع وجوده في نسخ أخرى، وقد يكتبه الناسخ في هامش الأصل؛ فلعل هذا يدل على أن عنوانه الكتب للنساخ فيها يد، ولعل التلاميذ كذلك.

كما أن العناوين ربما اختلفت عبارتها قليلاً. ومن الذين سطوا على عناوين المؤلف ناشر الطبعة الأولى من «المصنف» في الهند؛ فقد أضافوا إليه أسماء كتب ليست منه وليست في الأصول الخطية، ثم أثبتتها أصحاب دور النشر الأخرى التي اعتمدت على هذه الطبعة، ولا أصل لها !.

وفي طبعتنا هذه لم نثبت إلا ما وجدناه في الأصول الخطية، وما لم نجده

(١) تقدم الكلام عليه في الفصل الأول، عند الحديث عن مؤلفاته.

في الأصول التي بأيدينا الآن، والضرورة داعية له؛ جعلناه بين معقوفتين، ونبهنا على ذلك في الحاشية، وهذا محصور.

* وأسرد الآن هذه الكتب مرتبة كما جاءت في رواية بقي، مع بعض التنبيهات اللازمة:

١- الطهارة ^(١) .	٢- الصلاة ^(٢) .	٣- الصيام ^(٣) .
٤- الزكاة ^(٣) .	٥- الجنائز ^(٣) .	٦- الأيمان والنور والكفارات ^(٤) .
٧- الحج ^(٤) .	٨- النكاح.	٩- الطلاق.
١٠- الجهاد ^(٥) .	١١- الصيد.	١٢- البيوع والأقضية ^(٦) .
١٣- الطب.	١٤- الأشربة.	١٥- العقيقة.

(١) ورد في الطبعة السلفية: الطهارات، ولم يرد في الأصول الخطية، فتركناه هكذا بين معقوفتين، ولا بد منه.

(٢) في المطبوعة أفردوا «الأذان والإقامة» قبل «الصلاة»، ولم يرد في الأصول، فجعلناه عنواناً محصوراً بين معقوفتين ولم ندرجه في الكتب. وسموا كتاب «الصلاة»: «الصلوات»!. وجعلوا في أثنائه كتاب «الجمعة»، ولم يرد في الأصول إلا في هامش نسخة (م) ووروده يشوش على كتاب الصلاة؛ لأنه عاد إلى أبواب الصلاة بعد الفراغ من الجمعة والعيدين، فحذفناه، وتركناه بين معقوفتين للفائدة وكذا «العيدين»، ولم ندرجهما في الكتب.

(٣) لم ترد هذه العناوين في الأصول الخطية، وفي المطبوعة جعل الاسم في الهامش، فجعلناها في الأصل مع حصرها بين المعقوفات. وما ورد في مخطوط حذفنا معقوفاته.

(٤) سقطا من المطبوعة عنواناً ومتوناً، فاستلحقناهما من الأصول وطبعة العمروي.

(٥) في المطبوعة كرر هذا العنوان هنا وعند كتاب «السير» من عنده؛ فجعلهما اثنتين!.

(٦) سقط من المطبوعة وجعله في الهامش.

- ١٦- الأطعمة^(١). ١٧- اللباس^(١). ١٨- الأدب.
- ١٩- الديات. ٢٠- الحدود. ٢١- أقضية النبي ﷺ.
- ٢٢- الدعاء. ٢٣- فضائل القرآن. ٢٤- الإيمان.
- ٢٥- الرؤيا^(٢). ٢٦- الأمراء^(٢). ٢٧- الوصايا.
- ٢٨- الفرائض. ٢٩- الفضائل. ٣٠- السير^(٣).
- ٣١- البعوث والسرايا^(٤). ٣٢- التاريخ^(٤). ٣٣- الجنة والنار ورحمة الله^(٥).
- ٣٤- الزهد. ٣٥- الأوائل. ٣٦- الرد على أبي حنيفة.
- ٣٧- المغازي. ٣٨- الفتن. ٣٩- الجمل.
- هذا هو العدد الصحيح - إن شاء الله- لكتب «المصنف»: ٣٩ كتاباً،
بعد حذف ما ليس منه، وإضافة الساقط مما هو منه.

* يلاحظ تنوع هذه الأبواب في موضوعاتها، ولا ريب أن هذا ينبىء

- (١) في المطبوعة أدخل هذين الكتابين تحت اسم كتاب «العقيقة» الذي سبق. وأشار في الهامش لذلك!
- (٢) في المطبوعة جعلهما كتاباً واحداً.
- (٣) في المطبوعة سماه: الجهاد، مع أنه سبق بهذا الاسم لغيره!
- (٤) في المطبوعة جعلهما كتابين منفصلين باسم واحد: «التاريخ». على أنه ثابت في حق الثاني، وأما الأول فباجتهاد منه، والمثبت عندنا من نسخة خطية (ي). وهذا الكتاب هو الذي ذكره ابن النديم في «الفهرست»: ٣٢٠ باسم «الفتوح» - والله أعلم - لأن هذا مضمونه، وهو مرادف للعنوان المثبت.
- (٥) في المطبوعة جعل هذا الكتاب ثلاثة: الجنة، النار، سعة رحمه الله. والمثبت عندنا من الأصول.

عن غزارة علم صاحب هذه الكتب، ولعلنا أن نقسم هذه الكتب بحسب موضوعاتها الرئيسة إلى سبعة أقسام:

١ - العقيدة : وفيه كتاب واحد: الإيمان.

٢ - الأحكام: وفيه سبعة موضوعات:

أ - العبادات: وفيه سبعة كتب: الطهارة، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، «والإيمان والنذور والكفارات»، والجناز.

ب - المعاملات: جمعها كلها في كتاب واحد: «البيوع والأقضية» !.

ج - أحكام الأسرة: جمعها كلها في كتابين فقط: النكاح، والطلاق!.

د - الأطعمة والألبسة: فيه خمسة كتب: الصيد، والأشربة، والعقيقة، والأطعمة، واللباس.

هـ - أحكام القتال: جعلها في كتابين فقط: الجهاد، والسير.

و - أحكام القضاء: فيه ثلاثة كتب: الديات، والحدود، وأقضية النبي ﷺ.

ز - أحكام الموارث: فيه كتابان: الوصايا، والفرائض.

فمجموع ما في هذا القسم من الكتب: ٢٢ كتاباً.

٣ - الهدي النبوي والآداب: فيه أربعة كتب: الأدب، والطب، والرؤيا، والدعاء.

٤ - الرقائق: فيه كتابان: الزهد، و «الجنة والنار ورحمة الله».

٥ - التاريخ: فيه سبعة كتب: المغازي، و «البعوث والسرايا»، والأمراء، والفتن، والجمل، والتاريخ، والأوائل.

٦ - الفضائل: فيه كتابان: فضائل القرآن، والفضائل.

٧ - الردود: فيه كتاب واحد: الرد على أبي حنيفة.

* يلاحظ في هذه الكتب أن كثيراً منها يصلح أن تفرد مع شبيهاتها التي أفردت، وذكرت سابقاً بعض هذه الكتب ومن أفردها من العلماء الآخرين عند الحديث على مؤلفات ابن أبي شيبة^(١). وأزيد عليها ما يأتي:

١ - الطب، فقد أفرده كثيرون، كأبي نعيم الأصبهاني، وابن أبي الدنيا، والضياء المقدسي، وابن أبي عاصم، وابن السني، والمستغفري^(٢)، وغيرهم. وبعض العلماء أدرجه في كتابه من غير أفراد كالبخاري والنسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

٢ - الدعاء، فقد أفرده ابن فضيل والحاملي والطبراني، وابن السني، والضياء المقدسي، والبيهقي، وابن أبي الدنيا، وأبو نعيم الأصبهاني، والحاكم، وابن أبي عاصم، والفريابي^(٣)، وغيرهم. وبعضهم سماه: الذكر، أو التسبيح، أو عمل اليوم والليلة.. الخ. ومنهم من لم يفرده، بل أدرجه ضمن كتابه، كالبخاري والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

٣ - الفضائل، والمفردات فيه كثيرة، وتختلف في تقسيماتها وأنواعها، ومناهجها، وهي أشهر من أن تذكر هنا^(٤).

٤ - أقضية النبي ﷺ: لا أعلم أحداً أفرده غير ابن الطلاع المالكي

(١) في الفصل الأول عند الكلام على مؤلفاته.

(٢) انظر هذه الكتب في «المعجم المفهرس»، والرسالة المستطرفة.

(٣) راجع: المعجم المفهرس: ٦٣٠ - ٦٣٢ (الفهارس). والرسالة المستطرفة: ٢٦٨ - ٢٦٩ (الفهارس).

(طبع)، والمرغيناني الحنفي (مفقود). والآخرون ضموه لكتب القضاء بعامه، وأفضل من كتب في ذلك: ابن القيم - رحمه الله - في «زاد المعاد» حيث عقد فصلاً لذلك. ورتب هذه القضايا - بعد استلالها -: صديق حسن خان في كتابه: «بلوغ السؤل في أقضية الرسول».

٥ - الرؤيا: أفرده مثل ابن أبي الدنيا والبرداني في «المنامات» لهما. والفريابي وغيرهم. وأكثر الأئمة يضمونه لمصنفاتهم كمالك والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه والدارمي وغيرهم، وربما سموه: التعبير.

٦ - الأمراء: لا أعلم أحداً أفرده هذا الموضوع بالمعنى الذي قصده ابن أبي شيبة. نعم في كثير من الكتب: كتاب الإمارة، أو الإمامة ونحو ذلك، ولكنها في الأحكام وبعضهم يجعلها في العقائد. وأما عند ابن أبي شيبة فهو أشبه بالتاريخ والأخبار الأدبية وربما جمع معها بعض أحكام الإمارة وما ورد في خطر الخروج عليهم والتحذير من الدخول عليهم.

٧ - الديات: أكثر الأئمة على عده ضمن المصنفات دون أفراد، ولكن أفرده بعضهم، كابن أبي عاصم، ولا أعلم غيره.

٨ - الجهاد: كسابقه، ولكن هذا الموضوع لقي أفراداً كثيراً، فقد أفرده ابن المبارك، وابن أبي عاصم، وابن عساكر، وغيرهم.

٩ - الجنة والنار ورحمة الله: هذه ثلاثة موضوعات جمعها ابن أبي شيبة في كتاب واحد. وكل واحد منها أفرده بعض العلماء، وأكثرهم على إدراجه في مصنفاتهم. كأبي نعيم وابن أبي الدنيا وابن القيم، لهم كتب عن الجنة. وابن أبي الدنيا له كتاب في صفة النار، ومثله: ابن رجب وصديق خان وغيرهم.

١٠- الفرائض: أفرده كثيرون، مثل: سفيان الثوري، وأبي الشيخ الأصبهاني، ومحمد بن نصر المروزي، ويزيد بن هارون وغيرهم.

* هذه عشرة كتب تصلح للإفراد، وتقدم نحوها، وهي:

١- الإيمان. ٢- الأشربة. ٣- الأدب.

٤- فضائل القرآن. ٥- البعوث والسرايا. ٦- التاريخ.

٧- الزهد. ٨- الأوائل. ٩- الرد على أبي حنيفة.

١٠- المغازي. ١١- الفتن. ١٢- الجمل.

فهذه (٢٢) كتاباً من أصل (٣٩). جمعها ابن أبي شيبة في سفر واحد، أو جُمعت له، والله المستعان من بعض أهل عصرنا الذين يفرقون ويفردون ما هو دون هذا بكثير، و«على قدر أهل العزم تأتي العزائم»!

* على سعة هذه الكتب وشمولها إلا أنه ينقص كتاب «المصنف» بعض الكتب التي ما كان ينبغي أن تنقص. ومنها: العلم، والإجارة، والوقف، والأضاحي، والحضانة، والشركة، والاعتكاف، والمزارعة، والرضاع، والزينة، والقيامة، والعق.

ولكن جُلّ هذه الموضوعات أدرجها ابن أبي شيبة في كتب أخرى؛ لذا يجب اليقظة حين البحث عن باب أو كتاب فيه.

* وحجم هذه الكتب مختلف. فمنها ما هو كبير جداً، كالصلاة والبيع والفضائل والحج والنكاح والزهد وغيرها، ومنها ما هو صغير جداً، كأقضية النبي ﷺ، والإيمان، والأمراء، والرؤيا، والتاريخ، والصيد. وأغلب الكتب متوسطة القدر وهي أكثر الباقي.

سابعاً- أبواب «المصنف»:

كثيرة جداً، وهذا مما امتاز به ابن أبي شيبة، ويأتي تفصيل هذه المسألة. ولكن أذكر هنا عددها في كل كتاب، ومجموعها في الكتاب كله حسب طبعتنا، وللفادة أقارن ذلك كله بالطبعة السلفية - حسبما أوردته صاحبة «منهج ابن أبي شيبة»^(١) - في الجدول التالي.

الكتاب ^(٢)	عدد الأبواب حسب طبعتنا	عدد الأبواب حسب ط السلفية ^(٣)
١ - الطهارة	٢٥٥	٢٥٣
٢ - الصلاة	٨٨٠	٧٢٨ ^(٤)
٣ - الصيام	١٢٢	١٢٠
٤ - الزكاة	١٥٥	١٥٢
٥ - الجنائز	٢٠١	١٩٨ ^(٥)
٦ - الأيمان والنذور	١٠٧	١٠٧
٧ - الحج	٥٤٩	٥٢٦ ^(٦)

(١) أطروحتها: ١٥٥ - ١٦٢.

(٢) اعتمدت في عدد الكتب وتسميتها ما ثبت عندنا.

(٣) وقد أوردت ما ذكرته الأخت الباحثة بدون تعقب إلا فيما زاد فيه عدد الأبواب على طبعتنا؛ فتأكدت من الصواب بنفسه ودونته مع الإشارة للخطأ في الهامش؛ علماً أن أبواب الطبعة السلفية مرقمة من كتاب البيوع فما بعده ولكن ربما وقع فيه أخطاء! وأما قبل ذلك فالاعتماد على ما أوردته الأخت الباحثة والله الموفق.

(٤) مجموع ثلاثة كتب فيها: الأذان والصلاة والجمعة..

(٥) ورد عند الباحثة (٢٠٤) وهذا خطأ..

(٦) ورد عندها (٩٨٠) خطأ.

٥٢٦ ^(١)	٥٤٩	٧ - الحج
٢٧٥ ^(٢)	٢٧٦	٨ - النكاح
٢٨٠ ^(٣)	٢٨٣	٩ - الطلاق
٢	٢	١٠ - الجهاد
٤٨	٤٩	١١ - الصيد
٦٣٩	٦٤٠	١٢ - البيوع
٦٥	٦٥	١٣ - الطب
٤٧	٤٧	١٤ - الأشربة
١٤٦ ^(٤)	$\left\{ \begin{array}{l} ١٠ \\ ٤٩ \\ ٨٧ \end{array} \right.$	١٥ - العقيقة
٢٣٤	٢٤٠	١٦ - الأطعمة
٢٤٩ ^(٥)	٢٤٩	١٧ - اللباس
١٨٣	١٨٣	١٨ - الأدب
١	١	١٩ - الديات
١٨٠ ^(٦)	١٨٠	٢٠ - الحدود
		٢١ - الأقضية
		٢٢ - الدعاء

(١) ورد عندها (٩٨٠) خطأ.

(٢) ورد عندها (٢٨٦) خطأ.

(٣) ورد عندها (٣١١) خطأ.

(٤) في ط السلفية جُمعت هذه الثلاثة في كتاب واحد (العقيقة)!

(٥) ورد عندها (٣٢١) خطأ.

(٦) ورد عندها (١٨٣) خطأ.

٧٥	٧٦	٢٣ - فضائل القرآن
٦	٦	٢٤ - الإيمان
١٣	١٣	٢٥ - الرؤيا
١	١	٢٦ - الأمراء
٧٩	٨٠	٢٧ - الوصايا
١١٨	١١٨	٢٨ - الفرائض
٧٧	٧٧	٢٩ - الفضائل
١٩٣	١٩٣	٣٠ - السير
٣	{ ١٠	٣١ - البعوث
	{ ٧	٣٢ - التاريخ
٣ ^(١)	٣	٣٣ - الجنة والنار ورحمة الله
٧٥	٩٣ ^(٢)	٣٤ - الزهد
١	١	٣٥ - الأوائل
١	١٢٥ مسألة ^(٣)	٣٦ - الرد على أبي حنيفة
٤٧	٤٧	٣٧ - المغازي
٣	١١ ^(٤)	٣٨ - الفتن

(١) مجموع ثلاثة كتب في ط السلفية.

(٢) زدنا بعض عناوين أبواب من عندنا؛ للفائدة.

(٣) عنونة المسائل من عندنا للفائدة أيضاً.

(٤) زدنا بعض عناوين أبواب من عندنا للفائدة.

٣	٣	٣٩ - الجمل
٥١٣١ ^(٢)	٥٤٩٤ ^(١)	المجموع

* وتختلف هذه الأبواب في الحجم ما بين كبير جداً، وما بين صغير جداً حتى إنه لا يورد فيه إلا أثراً واحداً قصيراً، وأكثرها متوسطة القدر. فمن أمثلة الأول: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة (استغرق ٩ صفحات)، وباب: ما قالوا في ثواب الحمى والمرض، من كتاب الجنائز (٥ صفحات) وغيرهما. ومن أمثلة الثاني: باب الوضوء بسوء الدجاجة، وباب: في بول الخفاش، وباب: من كان يستاك ثم لا يتوضأ، وكلها من كتاب الطهارة، وغيرها كثير.

(١) هذا المجموع مع المسائل، وبدونها: ٥٣٦٩ باباً.

(٢) الذي ذكرته الباحثة: ٥٦٥٣، وهو خطأ حتى مع جمع الأبواب كما أوردتها بلا تعقب إذ يساوي = ٥٦٠٨. وما أثبتته حاصل جمعي لعددها للأبواب مع استدراك الصواب في بعضها على ما بينته وليس كله.

ثامناً- مجموع ما فيه من النصوص بأنواعها، ونسبتها:

اعلم أن النصوص التي في «المصنف» على قسمين: الأول: ما قاله ابن أبي شيبة عن نفسه، وهي أقواله في الرجال، وكلها في كتاب «التاريخ».

الثاني: ما نقله ابن أبي شيبة عن غيره وأسند إليه، وهذا القسم هو كل الكتاب، وهو على ثلاثة أنواع: نصوص مرفوعة إلى النبي ﷺ، وموقوفة على الصحابة رضي الله عنهم، ومقطوعة على التابعين فمن دونهم.

فأما مجموع هذه النصوص كلها، فحسب تقيمنا: ٣٨٩٤٠ نصاً (أربعون وتسعمائة وثمانية وثلاثون ألفاً).

وبحسب عدّ صاحبه «منهج ابن أبي شيبة»: ٣٦٢٢٤^(١) نصاً.

والذي في الطبقات التجارية المتوفرة في الأسواق: ٣٧٩٣٥ نصاً تقريباً^(٢).

وأما تفاصيل هذه الأنواع؛ فأقوال ابن أبي شيبة محصورة في كتاب «التاريخ» وقد جمعتها كلها، فكانت: ٤١٦ نصاً.

وأما تفاصيل أعداد القسم الثاني، من مرفوع وموقوف ومقطوع؛ فلإني لم أقم به، ولكن قامت به الباحثة عيشة المشعي في رسالتها العلمية عن ابن أبي شيبة ومصنفه، فجاءت نتائجها كالتالي:

١- عدد الأحاديث المرفوعة (٧٩١٥ حديثاً).

(١) أطروحتها: ٢٠٤. ولعل الأخت لم تلاحظ المجلد الناقص من ط السلفية.

(٢) انظر: جدول المقارنة بين هذه الطبقات وطبعتنا في آخر الفصل الثاني، المبحث الرابع (الطبقات).

٢- عدد الآثار الموقوفة: (١١٠٥٠ أثراً).

٣- عدد الآثار المقطوعة: (١٧٢٥٩ أثراً).

ومجموع كل ذلك : (٣٦٢٢٤ نصاً)^(١).

وقام د. عبدالله اللحيدان في أطروحته العلمية عن تحقيق قطعة من «المصنف» (من أول الحج إلى باب ١٠٤: الوقوف عند الجمار يوم النفر)؛ بعد ما في هذا القسم من الأحاديث والآثار، فجاءت نتائجه كما يلي^(٢):

١ - الأحاديث المرفوعة: (٩٧ حديثاً).

٢- الآثار الموقوفة: (٢٦٠ أثراً).

٣- الآثار المقطوعة: (٤٤٤ أثراً).

فالمجموع: (٨٠١ نصاً).

* نسبة هذه النصوص في الكتاب كله :

- من هاتين الإحصائيتين تكون النسبة كالتالي :

النصوص	حسب إحصائية عيشة	حسب إحصائية د. اللحيدان	المعدل	الخلاصة
الأحاديث المرفوعة	٢١,٨ %	١٢ %	١٦,٩ %	نحو السدس
الآثار الموقوفة	٣٠,٥ %	٣٢,٥ %	٣١,٥ %	نحو الثلث

(١) انظر: أطروحتها: ٢٠٤.

(٢) انظر: أطروحته: ٥٣.

الآثار المقطوعة	% ٤٧,٦	% ٥٥,٥	% ٥١,٥	نحو النصف
المجموع	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	واحد صحيح

والإحصائيتان متقاربتان في الموقوفات والمقطوعات، ولكنهما متفاوتتان في الأحاديث المرفوعة.

ثم قمت بصنع جدول بينت فيه عدد النصوص في كل كتاب على حدة، ومقارنة ذلك بالمطبوع، وبيان الفرق بينهما، فكان الجدول كالتالي:

الفرق	عدد النصوص		اسم الكتاب
	طبعتنا	ط السلفية	
-	٢١٢٩	-	١ - الطهارة
-	٦٨٢١	-	٢ - الصلاة
-	٩٣٩	-	٣ - الصيام
-	١٠٠٦	-	٤ - الزكاة
-	١٣٦٧	-	٥ - الجنائز
-	٥٠٥	-	٦ - الإيمان والنذور
-	٣٣٦٩	-	٧ - الحج
-	١٧٦٨	-	٨ - النكاح
-	١٦٢٧	-	٩ - الطلاق
-	٢٦٧	-	١٠ - الجهاد
-	٤١١	-	١١ - الصيد
٨٨	٣٥٥٢	٣٤٦٤	١٢ - البيوع
١	٣٢٦	٣٢٥	١٣ - الطب

١٤	٤٩٣	٥٠٧	١٤ - الأشربة
١	٤٤	٤٥	١٥ - العقيقة
٧	٣٤٨	٣٥٥	١٦ - الأطعمة
١٧	٦٨٠	٦٩٧	١٧ - اللباس
٢٨	١٤٢١	١٤٤٩	١٨ - الأدب
٤٧	١٣٤٦	١٣٩٣	١٩ - الديات
٢٦	٩٦٩	٩٩٥	٢٠ - الحدود
٢	٧٩	٨١	٢١ - الأقضية
١٠	٧٩١	٨٠١	٢٢ - الدعاء
١٧	٣٩٦	٤١٣	٢٣ - فضائل القرآن
٤	١٤٠	١٤٤	٢٤ - الإيمان
٠	٨٥	٨٥	٢٥ - الرؤيا
٢	١٨٢	١٨٤	٢٦ - الأمراء
٥	٣١٤	٣١٩	٢٧ - الوصايا
١٠	٦٠٦	٦١٦	٢٨ - الفرائض
٨	٨٩٠	٨٩٨	٢٩ - الفضائل
٢٣	(١) ١١٩٠	١٢١٣	٣٠ - السير

(١) وقع فيه خطآن في الترقيم (١٢/٣٦١، ٣٩٢) زاد في كل منهما (٩٠٠) رقم؛ لذا حذفت من عدد السلفية (١٨٠٠)، وكذلك يجب حذفه عند المجموع العام لها.

١٠	١٣٩	١٤٩	٣١ - البعوث
٤٢١ ^(١)	٩٧	٥١٨	٣٢ - التاريخ
١٢	٢٧٢	٢٨٠	٣٣ - الجنة والنار ورحمة
٦	١٥٠٩	١٥١٥	٣٤ - الزهد
٢	٢٩٩	٣٠١	٣٥ - الأوائل
١	٤٨٦	٤٨٧	٣٦ - الرد على أبي
٢	٥٧٢	٥٧٤	٣٧ - المغازي
١	٦٤٧	٦٤٨	٣٨ - الفتن
-	١٨٧	١٨٧	٣٩ - الجمل
٧٦٥	١٧٩٧١ ^(٣)	٣٨٩٤٠ ^(٢)	المجموع

(١) هذا الفرق الكبير بسبب عدم اعتبار أصحاب ط السلفية رقماً لكل ترجمة - كما

هو الواجب - وبجذف هذه التراجم يكون الفرق الحقيقي: ٥.

(٢) ينبغي التنبيه إلى أنه سقطت بعض الأرقام سهواً مثل ما وقع في النكاح (سقط ١٠٠ رقم!)

وفي أثناء بعض الكتب كتبنا الرقم مكرراً على كسر ليستقيم الترتيم الأخير؛ الذي من المشقة تصحيحه وما بعده!!.

(٣) الذي في المطبوع: ١٩٧٨٩، وحذفت منه (١٨٠٠ + ١٧ ذيل مسلمة على الأوائل). كما

ينبغي التنبيه إلى أن هذا العد من البيوع فما بعده فقط.

تاسعاً- شيوخه:

سبق أن بينت في الفصل الأول أن ابن أبي شيبة مكث من الشيوخ، وأنه يصعب حصرهم على وجه الدقة ولكن من تتبعهم من كتب التراجم، ومن كتابه «المصنف» جاء عددهم نحو: ٢٥٠ شيخاً. وهذا بدون الأوهام الواردة في «المصنف»، وبدون التراجم المجهولة، وبدون روايات المشايخ المبهمين.

وقد قامت الأخت الباحثة/ عيشة المشعبي بجمعهم من المطبوع من «مصنف ابن أبي شيبة» وإحصاء ما لكل واحد من المرفوعات والموقوفات والمقطوعات، فجاءت بإحصائيات مذهلة، ولكنها وقعت في أوهام كثيرة.

وأنتقي الآن أهم هؤلاء المشايخ من الكثيرين، وأذكر ما له من الروايات بأنواعها؛ كما أحصته الأخت الباحثة^(١)، ثم أذكر بعض النسب في ذلك؛ لأن هؤلاء هم عماد المادة العلمية في «المصنف».

وقد رأيت سردهم في الجدول التالي :

(١) في أطروحتها: ١٦٨ - ٢٠٣، والعهد عليها هنا، مجتنباً أوهامها التي بانت لي.

م	الشيخ	عدد المرفوعات	عدد الموقوفات	عدد المقطوعات	المجموع	النسبة في «المصنف»	معدل الخلاف مع الإحصائية التالية ^(١)
١	وكيع بن الجراح	١٣٨٢	٢٦٦١	٣٥٦٤	٧٦٠٧	%٢١	-
٢	هشيم بن بشير	١٩٥	٣١٥	٨٣٧	١٣٤٧	%٣,٧	% ٦
٣	جرير بن عبد الحميد	٢٠٣	١٩٢	٧٧٧	١١٧٢	%٣,٢	-
٤	حفص بن غياث	١٨٧	٤٧٩	٧٣٥	١٤٠١	%٣,٨	-
٥	ابن علي	٢٤٦	٢٩٩	٦٦٠	١٢٠٥	%٣,٣	% ٤,٥
٦	أبو أسامة	٣٣٨	٤٢٦	٥٩٢	١٣٥٦	%٣,٧	% ٣
٧	أبو معاوية	٣٦٢	٥٠٧	٣٤٣	١٢١٢	%٣,٣	-
٨	عبد الله بن نمير	٢٩٩	٢٣٨	٢٦٤	٨٠١	%٢,٢	% ٢
٩	محمد بن فضيل	٢٣٩	٤٣٠	٤٦٧	١١٣٦	%٣,١	-
١٠	أبو خالد الأحمر	٢٣٠	٣٠١	٣١٦	٨٤٧	%٢,٣	-
١١	سفيان بن عيينة	٤١٨	٣٠٨	٢٤٥	٩٧١	%٢,٦	-
١٢	يزيد بن هارون	٤٠٨	٣٣٧	٣٧٢	١١١٧	%٢,٣	% ٢,٨
١٣	عبد الله بن إدريس	١٨٠	٢٩٤	٣٧٣	٨٤٧	%٢,٣	-
١٤	غندر	١٣٣	٢٢٧	٣٩٣	٧٥٣	%٢	-
١٥	أبو الأحوص	١٦٦	٢٩٦	١٨٥	٦٤٧	%١,٧	% ٢
١٦	عبد بن سليمان	١١٧	٢٢٣	٢٤٢	٥٨٢	%١,٦	-
١٧	عبد الرحمن بن مهدي	١٩	١١٦	٤١٤	٥٤٩	%١,٥	-
١٨	عبد الرحيم بن سليمان	٢١١	١٧١	١٢٤	٥٠٦	%١,٣	% ٠,٩
	المجموع	٢٣٣٣	٧٨٢٠	١٠٩٠٣	٢١٠٥٦	%٦٦,٥	

* يلاحظ أن مرويات وكيع وحده تساوي خمس «المصنف» كله. كما يلاحظ أن هؤلاء مجتمعين تساوي مروياتهم ثلثي «المصنف». والثلث موزع على باقي شيوخه.

هذا وقد قمت بمجرد لمرويات شيوخ ابن أبي شيبة الواردين في كتاب

(١) ما لم أذكر فيه معدلاً، فالنسبتان متقاربتان والإحصائية التالية تأتي.

الطهارة ونحو نصف الصلاة^(١)، وعدد هذا القدر من النصوص: (٦٠٤٨) بترقيمنا. فصنعت الإحصائية التالية؛ لتؤكد من صحة البيانات السابقة، أو أستخرج معدلها، فكان الجدول الآتي قريباً، ثم وجدت النسبتين في الإحصائيتين متقاربتين إلا في تفاصيل يسيرة، فاستخرجت المعدل التقريبي بينهما، وهو المدون في الحقل الأخير من الجدول السابق.

م	الشيوخ	عدد المرويات	النسبة	م	الشيوخ	عدد المرويات	النسبة
١	وكيع بن الجراح	١٣٠٨	%٢١,٦	١٠	أبو خالد الأحمر	١٤٩	%٢,٤
٢	هشيم بن بشير	٥٠٠	% ٨,٢	١١	سفيان بن عيينة	١٢١	% ٢
٣	جرير بن عبد الحميد	١٦٦	% ٢,٧	١٢	يزيد بن هارون	١٤٦	% ٢,٤
٤	حفص بن غياث	٢٤١	% ٣,٩	١٣	عبد الله بن إدريس	١٥٧	% ٢,٥
٥	ابن علية	٣٣٩	% ٥,٦	١٤	غندر	١٣٣	% ٢,٢
٦	أبو أسامة	١٤٥	% ٢,٣	١٥	أبو الأحوص	١٤٥	% ٢,٤
٧	أبو معاوية	١٩٤	% ٣,١	١٦	عبد بن سليمان	١١١	% ١,٨
٨	عبد الله بن نمير	١١٠	% ١,٨	١٧	عبد الرحمن بن مهدي	٨٨	% ١,٤
٩	محمد بن فضيل	٢٠٢	% ٣,٣	١٨	عبد الرحمن بن سليمان	٣٣	% ٠,٥
					المجموع	٤٢٨٨	%٧٠

عاشراً - الإسرائيلييات فيه :

هذه المسألة لم أتبناه لها إلا في مراحل تنضيد الكتاب الأخيرة؛ لذا أعذر عن الإطالة فيها، وأوجز جداً، فأقول - وبالله التوفيق - : لم يخلُ هذا الكتاب من الإسرائيلييات - على عادة السلف في الرواية عن بني إسرائيل - ولكنها قليلة جداً؛ إذ الكتاب في الأحكام، ومثلها لا يسوغ فيها

(١) إلى باب: من كره أن يصلي بعد الصلاة مثلها (٢/٢٠٦ ط السلفية).

الإسرائيليات إلا في أمور تتصل بالأحكام من طرف تاريخي أو نحوه، مثلما أورده في كتاب الحج عن سبب تسمية مكة وعرفة وبعض تاريخ وأخبار المناسك، وربما في كتب أخرى من الأحكام.

ولكن أكثر الموضوعات التي استشهد بها ابن أبي شيبة بالإسرائيليات في كتب: «الزهد» و«الجنة والنار ورحمة الله» و«الفتن» و«الأوائل». وفي بعض هذه الإسرائيليات ما يُستنكر - ولكنه قليل جداً - وأكثره داخل في قوله ﷺ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» وقوله ﷺ: «لا تصدقوهم ولا تكذبوهم».

وقد قسم العلماء الرواية عنهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما وجب قبوله مما ورد في شرعنا ما يؤيده.

الثاني: ما وجب رده مما ورد في شرعنا ما يعارضه.

الثالث: ما يجوز روايته من غير تصديق ولا تكذيب، وهو ما لا يدخل في القسمين السابقين. والفائدة منه إما العظة والعبرة، أو زيادة إيضاح لما أبهم في الكتاب والسنة وأما في العقائد والأحكام، فلا يعتد بها، والله أعلم.

وأعذر عن التمثيل لكل ذلك من «المصنف» لضيق وقتي الآن، والله المستعان.

* خلاصة هذا المطلب :

١- أن حجم «المصنف» يساوي نحو نصف «المسند» للإمام أحمد

بحسب عدد الأجزاء الحديثة لا بعدد الأسانيد.

٢- وأن موضوعه الآثار المروية عن الصحابة والتابعين في الأحكام الشرعية، وغيرها.

٣- أنه كله موصول بالأسانيد إلا مواضع يسيرة في كتابي: «الرد على أبي حنيفة» و «التاريخ»، ففيهما من المعلقات أو البلاغات أو ما في حكمهما.

٤- وأنه ليس فيه من آرائه إلا القليل، وليس فيه من آراء شيوخه إلا النادر. وأما من فوقهم ففيه شيء كثير.

٥- أنه محشو بتفسير آيات الأحكام عن السلف.

٦- عدد كتب المصنف: ٣٩ كتاباً. ليس كلها من تسمية المؤلف قطعاً، وبعضها وصلتنا مفرقة ومجمعة، وهي تصلح للإفراد. وبعضها وصلتنا مجموعة مع «المصنف» ولكنها تصلح للإفراد أيضاً. ومجموع هذه الكتب في النوعين (٢٢) كتاباً. وأن هذه الكتب تندرج تحت سبعة أقسام رئيسة. وأنه نقص في «المصنف» بعض الكتب على سعته وشموله. وأن أحجامها مختلفة.

٧- عدد أبواب «المصنف» في جميع الكتب: (٥٤٩٤) باباً. وهذه الأبواب ما بين صغير ليس فيه سوى أثر واحد، وكبير يستغرق صفحات كثيرة.

٨- مجموع ما فيه من النصوص: (٣٨٩٣٨) نصاً وذلك بترقيماً. نسبة المرفوعات: نحو السدس والموقوفات: نحو الثلث. والمقطوعات: نحو النصف.

- ٩- مجموع مشايخه الذين روى عنهم في «المصنف»: ٢٥٠ شيخاً تقريباً.
أكثرهم رواية (١٨ شيخاً)، تعادل مروياتهم ثلثي «المصنف».
- ١٠- أن «المصنف» لم يخل من الإسرائيليات، ولكنها قليلة.

المطلب الثاني

منهج ابن أبي شيبة في «المصنف»

تمهيد :

البحث في منهج عالم من العلماء في كتاب له أو عدة كتب يتطلب جهداً كبيراً لا يُقدّره إلا الذي عانى ذلك، خاصة إذا لم يكتب هذا العالم مقدمة توضح ذلك؛ لذا فأشد ما تكون الصعوبة عند المتقدمين الذين لا يكتبون شيئاً من المقدمات البتة.

ومن أراد استنباط منهج عالم في كتاب له أو عدة كتب؛ فإن ذلك يستلزم عليه قراءة كل إنتاجه بتمعن وبقظة، مع الإلمام الكافي بمتطلبات هذا العلم الذي يخوض فيه الكتاب؛ حتى لا يفوت الباحث شيئاً ذا بال، وحتى يُحسن تنظيم ما يصل إليه ويُقوّده على أوضح القواعد وأصحها؛ ويجب عليه أن يدلل على كل ما يذكره - حينئذ - من كلام المؤلف بعدة أمثلة ما أمكنه ذلك؛ حتى يكون كلامه مقبولاً.

وعليه فما دام هذا هو الحال؛ فقد علمت من نفسي أنني لا أجد الوقت الكافي لذلك، فكتبت لمحات في منهج ابن أبي شيبة فيها غنية للعجلان وريّ للظمآن^(١) - إن شاء الله - ولم أكن قد وقفت على شيء يساعدني في ذلك وقتها. ثم وقفت على رسالة علمية في منهج ابن أبي شيبة في مصنفه،

(١) في مقدمة الطبعة الأولى للمجلد الأول من «المصنف» بتحقيقنا عام ١٤١٦هـ: ٣٨ - ٤٧. وهذا بدون المقارنة بين «المصنف» لابن أبي شيبة، ومصنف عبدالرزاق.

للباحثة/ عيشة المشعبي (جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ)، فقرأتها بتمعن وإنصاف، فوجدتها تشفي وتكفي - على ملاحظات فيها لا تقلل من قدرها- ولكني لم أرتضِ الخطة التي سارت عليها الباحثة في عرض المنهج، كما لم يظهر لي صوابها في بعض ما ذهبت إليه؛ لذا فقد عزمت على إعادة ما كُتِبَتْه عن منهج ابن أبي شيبة بعد الاستفادة من هذه الرسالة، وأعدت الخطة حسب ما ظهر لي أنه أوضح، وأعرضت عن أوهام الباحثة التي وقفت عليها، ولم أشتغل بالرد والتفصيل؛ فكتبت هذا المطلب مستفيداً مما كتَبْتُهُ سابقاً ثم من رسالة الأخت الباحثة، ثم من فهارس كتاب «المصنف» (ط دار عالم الكتب)، ومن مراجع أخرى تراها ماثوثة في الحواشي^(١).

وإليك الخطة التي سرت عليها في هذا المطلب:

قسمته إلى ثلاثة فروع:

الأول- الترتيب. وفيه ثلاث مسائل:

الأولى/ ترتيب الروايات.

الثانية/ ترتيب الأبواب.

الثالثة/ ترتيب الكتب.

الثاني- التبويب (الترجمة). وفيه ثلاث مسائل:

الأولى/ ورود كلمة «باب» في العنوان أو عدمها.

(١) وعن وقفت عليه قد تكلم عن منهج ابن أبي شيبة: د. عبدالله اللحيان في مقدمة أطروحته لتحقيق قطعة من «المصنف»: ٤٦ - ٦٥، ود. عبدالعزيز العمري في مقدمة تحقيقه لكتاب المغازي: ٦١ - ٦٣.

الثانية/ أنواع التبويب.

الثالثة/ مطابقة الترجمة لروايات الباب.

الثالث - طريقته في عرض الروايات. وفيه ثلاث مسائل:

الأولى/ في الإسناد وعلومه. وفيه أربع فقر:

أولاً- صيغ التحمل والأداء.

ثانياً- دقته في نقل الإسناد.

ثالثاً- إبهامه الرواة.

رابعاً- الجرح والتعديل عنده.

الثانية/ في المتن وعلومه. وفيه خمس فقر:

أولاً- الرواية بالمعنى.

ثانياً- تحرير لفظ الراوي.

ثالثاً- شرح المقصود بالمتن.

رابعاً- شرح الغريب.

خامساً- الشواهد.

الثالثة/ في المشترك بينهما. وفيه فقرتان:

أولاً- صيغ رفع الحديث ووقفه.

ثانياً- طريقته في سوق الروايات المتعددة لمتن واحد، أو العكس.

ويتقدم ذلك كله هذا التمهيد.

وحيث أن هذا المطلب يتطلب ذكر الأمثلة على كل ذلك؛ فقد حرصت على إيراد واحد منها - في أقل الأحوال - والغالب: ثلاثة، وإن كانت الأمثلة قصيرة لا تأخذ حيزاً كبيراً ربما زودتها إلى خمسة أو سبعة. وأشرع الآن في بيان المقصود من هذا المطلب، والفضل - بعد الله - للذين نقلت عنهم. والحمد لله رب العالمين.

الفرع الأول

منهج ابن أبي شيبة في الترتيب

أولاً- ترتيب الروايات:

الروايات في «المصنف» على ثلاثة أنواع: أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة، أو آثار مقطوعة على التابعين. ومن تتبع أبواب «المصنف»؛ ظهر أن ابن أبي شيبة قد يجتمع عنده في الباب هذه الأنواع الثلاثة كلها، أو بعضها، أو أحدها؛ فهذه سبعة أنواع^(١). ولا إشكال في كيفية ترتيب الروايات في الباب إذا كانت من نوع واحد، وأما إذا اختلفت، فإن ابن أبي شيبة سار على منهجين في هذا:

أ - الترتيب: إما من الأعلى إلى الأسفل؛ فيفتح الباب بحديث أو أحاديث مرفوعة، ثم يسوق ما حفظه عن الصحابة، ثم التابعين حسب أقدميتهم وهكذا. أو العكس يبدأ بالأنزل فالأعلى حتى يصل الصحابة ثم يختم الباب بحديث مرفوع في المسألة أو عدة أحاديث.

ب - عدم الترتيب: فقد لا يلتزم بهذا الترتيب في بعض الأقوال، فتجد الخلط بين الأقوال، غير مراعاة لنوع القول ولا زمن صاحبه، بل قد يفرق الأقوال المروية عن الفقيه الواحد في الباب الواحد؛ لذا فإنه حين البحث عن قول لفقيه فيه يجب فلي الباب كله، وربما يجب تتبع الأبواب الأخرى!

(١) من أراد الأمثلة على هذه الأنواع، فليراجع: أطروحة منهج ابن أبي شيبة: ٢٤١ -

ثانياً- ترتيب الأبواب:

يأتي - إن شاء الله - أنه دقيق في عزو الأقوال لأصحابها في الأبواب، وأنه قد يُفرد أبواباً لبعض الأقوال في المسألة إذا اقتضى الأمر ذلك، حتى بلغت الأبواب عنده عدداً كبيراً جداً، ولا ريب أن هذا دليل فقهه وسعة روايته، وقَلَّ من العلماء من يجمع بين سعة حفظ روايات المحدثين وفهم استنباطات الفقهاء.

ولكنه في ترتيب الأبواب داخل الكتاب غير دقيق أبداً، فالسمة العامة للكتاب أنه مبعر الأبواب، وفيه أبواب كثيرة قد لا تجدها في مَطَيَّتها، فقد أورد أبواباً من الطهارة في الصلاة، وأبواباً من الصيام في الصلاة كذلك. والمناسبات بين أبوابه - في كثير من الأحيان - ضعيفة! وأضرب لذلك مثلاً واحداً، وهو أنه حينما كان يورد أبواباً من مكروهات الصلاة، والإمامة، وصلاة العُرة؛ شرع في أبواب الجمعة والعيدين، ثم عاد للمسائل الأخرى المتعلقة بالصلاة، ولعل هذا راجع إلى أنه لم يُنقَح الكتاب ويرتبه، بل كان - والله أعلم - يملئه إملاءً؛ ويأتي بيان ذلك. وفوق ذلك فإنه توجد أبواب كثيرة جداً على الترتيب المتعارف عليه، وهو الذي يتبادر للذهن عادة.

وستقوم بصنع فهرس للكتاب حين الانتهاء منه كاملاً - إن شاء الله - على الألفاظ والأبواب والمسانيد؛ لتسهيل الاستفادة منه. هذا فضلاً عن فهرس كل مجلد على حدة. ومن الله نستمد العون.

ثالثاً- ترتيب الكتب:

فيه بعض الغرابة، ولكن هذا لا يضر؛ فإن الإشكال إنما يقع في ترتيب الأبواب التي بداخلها. وأما ترتيب الكتب فإن اللبس فيها مأمون، والوقوف عليه سهل، كحال كتب الحديث الأخرى.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن ترتيب هذه الكتب من عمل التلاميذ (الرواة)، فابن أبي شيبة أملى عليهم الكتاب في وقت أو أوقات، كله أو بعضه. فحفظوا مضمون هذه الكتب، واجتهد كل واحد منهم في ترتيبها، فرمما زاد عليها كتباً أخرى لابن أبي شيبة - كما زيد «التاريخ» و«الأوائل» وغيرهما - وربما نقصت في رواية هذا التلميذ بعض الكتب. والله أعلم.

الفرع الثاني

منهج ابن أبي شيبة في التبويب (ترجمة الأبواب)

تكثير الأبواب والتفنن في ترجمتها من سمات «مصنف ابن أبي شيبة» البارزة. قال الرامهرمزي: «وتفرد بالكوفة: أبو بكر بن أبي شيبة بتكثير الأبواب، وجودة الترتيب^(١)، وحسن التأليف^(٢)».

قلت: ولعل البخاري - رحمه الله - أخذ هذه الصفة عن شيخه ابن أبي شيبة، والله أعلم.

وسيكون الحديث في هذا الفرع في ثلاث مسائل:

الأولى/ إيراده كلمة (باب) مع عنوان الباب أو عدمها.

الثانية/ أنواع التبويب.

الثالثة/ مطابقة الترجمة لمضمون الباب.

أولاً- إيراده كلمة (باب) مع عنوان الباب أو عدمها^(٣):

أ - الغالب على الكتاب كله أن يذكر عنوان الباب دون كلمة باب، وربما قال: في كذا .. أو: ما قالوا في كذا.. أو: ما جاء في كذا.. ونحو ذلك.

ب - قد يجمع بين كلمة (باب) وعنوان الباب، وهذا قليل، وهو

(١) أي بالنسبة للمتقدمين.

(٢) المحدث الفاصل: ٦١٤.

(٣) هذه الفقرة برمتها مستفادة من رسالة: منهج ابن أبي شيبة: ٢٠٨ - ٢١١.

محصور في (٢٥ موضعاً) من الكتاب كله^(١).

ج - قد يُعَنُونُ للباب بكلمة (باب) فحسب دون ترجمة. وهذا نادر جداً، وله ثلاثة أمثلة فقط، اثنان في كتاب الإيمان (١١ / ٢٠، ٢٢) وواحد في كتاب الرؤيا (١١ / ٧٥). وهذه الطريقة معروفة عند العلماء من قديم، وممن استعملها كثيراً: الإمام البخاري في صحيحة. ولهم في ذلك تعليقات كثيرة مقبولة. ثانياً - أنواع التبويب^(٢):

١ - الترجمة المرسلة (بدون عنوان):

فيقول: «باب» فحسب، ثم يورد فيه ما بلغه من الروايات. وليس له في «المصنف» إلا ثلاثة أمثلة، ذكرتها في الفقرة السابقة. ولعله صنع ذلك اكتفاء بدلالة النصوص على المعنى المراد، مع صلتها القوية بالباب الذي قبله، والله أعلم.

٢ - الترجمة لكل قول من الأقوال في المسألة بباب مستقل:

* إذا كان الخلاف في المسألة عظيماً، فيورد فيه كل ما بلغه من آثار، وربما استدلل لهذا القول بشيء من الحديث، ثم يورد بعده باباً لمن قال بخلاف القول الأول، ويصنع فيه كالأول، وإن كان في المسألة قولاً ثالثاً؛ فكذا ذلك. ومن أمثلته: قوله في كتاب الطهارة: «من كان يرى المسح على العمامة»، ثم بعده: «من كان لا يرى المسح عليها ويمسح على رأسه»^(٣).

(١) يراجع لها المصدر السابق.

(٢) أكثر هذه الفقرة مستفاد بتفاصيله من رسالة: منهج ابن أبي شيبة: ٢١٢ - ٢٣٨، مع تهذيب وزيادات طفيفة وحذف للأوهام.

(٣) المصنف ١ / ٢٢، ٢٣.

وقوله في كتاب الصلاة: «التسليم في السجدة إذا قرأها الرجل». وبعده: «من كان لا يسلم من السجدة»^(١).

وقوله في كتاب الصيام: «من كره صيام رمضان في السفر»، وبعده: «من كان يصوم في السفر ويقول هو أفضل»^(٢).

وقوله في كتاب الحج: «من قال: تعرقب البدن»، وبعده: «من قال لا تعرقب»^(٣).

وقوله في الحدود: «من كره إقامة الحدود في المساجد»، وبعده: «من رخص في إقامة الحدود في المساجد»^(٤).

وقوله في السير: «ما رخص فيه من لباس الحرير» -يعني في الحرب- وبعده: «من كرهه في الحرب»^(٥) وغير ذلك من الأمثلة.

* وإذا لم يكن الخلاف في المسألة طويلاً جمع الأقوال كلها في باب واحد، ثم ترجم له بإحدى الطرق التالية:

٣ - الترجمة للباب بآية المسألة، ثم يذكر اختلافهم في تفسيرها:

ومن الأمثلة: قوله في كتاب الطهارة: «قوله: ﴿أو لامستم النساء﴾»^(٦).

(١) المصنف ١/٢.

(٢) المصنف ٣/١٤، ١٥.

(٣) المصنف ٤/٢، ٤٨.

(٤) المصنف ١٠/٤٢، ٤٤.

(٥) المصنف ١٢/٢٣٠، ٢٣١.

(٦) المصنف ١/١٦٦.

- وقوله في كتاب الصلاة: «في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾^(١).
 وقوله في كتاب الزكاة: «قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وما جاء فيه»^(٢).
 وقوله في كتاب الحج: «في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾^(٣).
 وقوله في كتاب الصيد: «قوله تعالى: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾^(٤) وغيرها.

٤ - الترجمة للباب باقتباس من الحديث الوارد فيه:

ومن الأمثلة عليه:

- قوله في كتاب الصلاة: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»^(٥).
 وقوله في كتاب الصيد: «الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب»^(٦).
 وقوله في كتاب البيوع: «الراشي والمرثشي»^(٧).
 وقوله في كتاب الأشربة: «ساقى القوم»^(٨). وغيرها.

٥ - الترجمة للباب بأداة الاستفهام:

ومن الأمثلة عليه:

- قوله في كتاب الطهارة: «في الوضوء كم هو مرة؟»^(٩).

(١) المصنف ٢/ ٢٣٥.

(٢) المصنف ٣/ ١٨٥.

(٣) المصنف ٤/ ١/ ٢.

(٤) المصنف ٥/ ٣٨٢.

(٥) المصنف ٢/ ٥٢.

(٦) المصنف ٥/ ٤١٠.

(٧) المصنف ٦/ ٥٨٧.

(٨) المصنف ٨/ ٤٣.

(٩) المصنف ٨/ ١.

- وقوله في كتاب الصلاة: «ما قالوا فيما إذا نسي فقام في الركعتين، ما يصنع؟»^(١).
 وقوله في كتاب الصيام: «ما قالوا في الرجل يرى أن الشمس قد غربت؟»^(٢).
 وقوله في كتاب الحج: «المكي يريد أن يعتمر من أين يعتمر؟»^(٣).
 وقوله في كتاب الطلاق: «في الرجل يقول لامرأته اعتدي، ما يكون؟»^(٤). وغيرها.

٦ - الترجمة للباب بأداة الشرط:

ومن الأمثلة:

- قوله في كتاب الطهارة: «الماء إذا كان قلتين أو أكثر»^(٥).
 وقوله في كتاب الصلاة: «إذا دخل المسافر في صلاة المقيم»^(٦).
 وقوله في كتاب الجنائز: «ما قالوا إذا اجتمعت جنازة وصبي»^(٧).
 وقوله في كتاب الحج: «إذا أحرم بحجتين»^(٨).
 وقوله في كتاب الصيد: «إذا أرسله ونسي أن يسمي»^(٩).

(١) المصنف ٣٤/٢.

(٢) المصنف ٢٣/٣.

(٣) المصنف ٨٧/٢/٤.

(٤) المصنف ٢٩/٥.

(٥) المصنف ١٤٤/١.

(٦) المصنف ٣٨٢/١.

(٧) المصنف ٣١٦/٣.

(٨) المصنف ٦/٢/٤.

(٩) المصنف ٣٦٠/٥.

٧ - الترجمة بالصيغة الخبرية. وهي نوعان:

أ - الصيغة الخبرية العامة: وهي التي تحمل عدة أوجه من المسألة، ويعرف مقصود ابن أبي شيبة منها بالتأمل في النصوص التي ساقها. ومن أمثلته: قوله في كتاب «الطهارة»: «ما ذكر في السواك»^(١) يعني في فضله، وهدي النبي ﷺ وأصحابه فيه.

وقوله في كتاب الطلاق: «في مداراة النساء»^(٢). يعني: ما جاء فيها عن الأنبياء والصحابة والحث عليها لئلا يقع الطلاق.

وقوله في كتاب البيوع: «ما جاء في ثمن الكلب»^(٣). يعني من تحريم أخذه.

وقوله في كتاب البيوع أيضاً: «ما ذكر في الغش»^(٤). يعني في تحريمه.

وقوله في كتاب الأدب: ما جاء في الكذب^(٥). يعني من الزجر، وغيرها.

ب - الصيغة الخبرية الخاصة: وهي التي لا يتطرق إليها احتمال غير ما هو معنون به لوضوحها. وهي أكثر أبواب المصنف. ومن أمثلتها:

قوله في كتاب الطهارة: «باب في المحافظة على الوضوء وفضله»^(٦).

وقوله في كتاب الصلاة: «من كره الكلام في الأذان»^(٧).

(١) المصنف ١/١٦٨.

(٢) المصنف ٥/٢٧٥.

(٣) المصنف ٦/٢٤٣.

(٤) المصنف ٧/٢٩٠.

(٥) المصنف ٨/٥٩٠.

(٦) المصنف ١/٥.

(٧) المصنف ١/٢١٢.

وقوله في كتاب الصيام: «ما ذكر في فضل الصيام وثوابه»^(١).
وقوله في كتاب البيوع: «من رخص في بيع المصاحف»^(٢). وغيرها.

ثالثاً- مدى مطابقة الترجمة لروايات الباب :

جمع ابن أبي شيبة في هذا الكتاب مجراً من الأحاديث والآثار، وقسمها على نحو أربعين كتاباً، وقسم كل كتاب إلى أبواب كثيرة جداً، وجعل تحت كل باب ما يناسبه من النصوص، حتى تبدو المناسبة ظاهرة بين النصوص وعنوان الباب لأدنى نظر. ولكن في الكتاب بعض الأبواب التي تحتاج إلى إمعان النظر وإنعامه، والروية؛ لمعرفة مطابقتها لنصوص الباب^(٣).

هذا وقد يُعنون ابن أبي شيبة للمسألة بأحد الأقوال فيها، ثم يسوق فيه الأقوال المؤيدة له، وهذا لا إشكال فيه، وإنما الإشكال أن يورد في بعض هذه الأبواب ما يخالف العنوان فيجعله آخر الباب.

قلت: لعل عذره في ذلك أن هذا القول المخالف لا يستحق أن يبوب له باباً مستقلاً، فيجعله في آخر الباب المخالف له. ومن الأمثلة عليه: ما جاء في

(١) المصنف ٤/٣.

(٢) المصنف ٦٤/٦.

(٣) وانظر: مقدمة د. عبدالله اللحيان للقطعة التي حققها: ٤٧. وقد قالت صاحبة رسالة: «منهج ابن أبي شيبة»: ١١٢: «تنوعت الترجمة في «المصنف» من حيث مطابقتها لما اشتمل عليه الباب ودلالاتها عليه إلى ثلاثة أقسام» ولم يرد في رسالتها إلا النوع الظاهر الدلالة!.

كتاب الطلاق، باب: «من قال: كل فرقة تطليقه» ^(١). فأورد فيه الآثار القائلة بهذا القول وختمه بأثر طاوس: «(ليس) كل فرقة طلاق» ^(٢). وقد أسقط أداة النفي طابعو الطبعة الأولى اعتقاداً منهم أنها خطأ، مع أنها ثابتة في جميع النسخ الخطية، وذلك لأنهم لم يفهموا منهج المؤلف!

وأما إن بَوَّبَ لأحد الأقوال، ثم بَوَّبَ للقول المخالف، فساق في الباب الثاني ما يخالفه، ويؤيد الأول؛ فلا ريب أنه وقع خطأ في الأصول حيثئذ، ومن أمثله ما جاء في كتاب الطلاق - أيضاً - باب: «في الرجل يأذن لعبده في النكاح، من قال الطلاق بيد العبد» ^(٣)، ثم أورد فيه الأقوال القائلة بذلك، ثم ساق أثراً عن أنس وجابر وابن عباس أنهم قالوا: «الطلاق بيد [العبد]» ^(٤). والذي في الأصول الخطية «السيد» وهذا يخالف لعنوان الباب، وسوف يَبُوب لهذا القول بعده ^(٥) فلا يتصور أن يورد هذا القول هنا. ولكن جاءت هذه اللفظة الصحيحة من المطبوعة ولم يذكروا أنهم غيروها من عند أنفسهم؛ لذا فالظاهر أنه الصواب، والله أعلم.

ومن الأمثلة - أيضاً - ما أورده تحت باب: في شحمة الأذن ^(٦) من

(١) المصنف ٩٦/٥.

(٢) المصنف ٩٧/٥.

(٣) نفسه ٨٧/٥.

(٤) نفسه ٨٩/٥.

(٥) في نفس الصفحة السابقة.

(٦) المصنف ٤٦٣/٩.

كتاب الديات، حيث أورد ثلاثة آثار، الأول منها مطابق للباب، وأما
الآخران ففي شيء آخر! قلت، لعله سقط العنوان الأصلي، والله أعلم.

* * *

الفرع الثالث

طريقته في عرض الروايات

أولاً- في الإسناد وعلومه، وفيه أربع مسائل:

أ - صيغ التحمل والأداء في «المصنف»:

وهي على ضربين:

الأول- بين ابن أبي شيبة وشيوخه^(١):

روى لنا ابن أبي شيبة هذا «المصنف» كله عن شيوخه بأعلى درجات التحمل، وهي قوله (حدثنا)^(٢) إلا في مواضع يسيرة جداً استبدلها بصيغ أخرى، وهي - على سبيل الحصر-:

١ - قوله: «بلغنا» أو «بلغني» أو «ذكر أن»، وهي صيغ تدل على الانقطاع، ولها أمثلة: «بلغني عن يحيى بن سعيد عن .. الخ»^(٣). وقوله في باب الكنى من كتاب التاريخ: «بلغنا أن اسم أبي بكر .. الخ»^(٤). وقوله في

(١) انظر: منهج ابن أبي شيبة: ١٦٤-١٦٧ مع تهذيب وزيادات.

(٢) تنبيه: هذه الصيغة ثابتة في جميع «المصنف» قطعاً إلا المواضع المنبه عليها، ولكنها قد تسقط في بعض النسخ؛ اختصاراً من النسخ، فيكتبون بداية الأثر هكذا: أبو بكر قال: حدثنا فلان ..، أو: وكيع حدثنا فلان ..، أو: هشيم عن فلان .. ونحو ذلك، فنحن أثبتنا هذه الصيغة في رأس كل أثر حتى ولو سقطت في أكثر المخطوطات؛ فقد ثبتت في نسخة (ج) في كل أثر، ولم تسقط البتة. وأما باقي النسخ، فإنهم ربما كتبوها وربما حذفوها اختصاراً.

(٣) المصنف ٣٠١/١.

(٤) المصنف ٧٥/١٣.

جميع كتاب الرد على أبي حنيفة: «وبلغنا أن أبا حنيفة قال كذا» ^(١).

٢ - قوله: «حُدِّثَ» بصيغة المبني للمجهول. فقد أخفى عنا اسم شيخه هنا. وله أمثلة:

«حُدِّثَ عن جرير» ^(٢)، وقوله: «حُدِّثَ عن ابن عيينة» ^(٣)، وقوله: «حُدِّثَ عن ابن المبارك» ^(٤).

٣ - الوجادة. وليس لها في الكتاب كله إلا مثال واحد، وهو قوله: «وجدت في كتاب أبي ..» ^(٥).

٤ - إبهام الشيخ أو الشيوخ، وله أمثلة:

«حدثنا بعض أصحابنا» ^(٦)، «حدثنا بعض البصريين» ^(٧)، «حدثنا شيخ لنا» ^(٨)، «حدثنا شيخ لقيته بمنى» ^(٩)، «حدثنا بعض المشيخة» ^(١٠).

فصيغة السماع في هذه الأمثلة تدل على الاتصال، ولكن تبقى علة الجهالة.

(١) المصنف ١٤٨/١٤ - ٢٨٢.

(٢) المصنف ٤١٦/٢/٤، ٦٥/٥.

(٣) المصنف ٥٣٥/١٢.

(٤) المصنف ١٣٣/١٣، ٢٢١/٥.

(٥) المصنف ٣١٠/١.

(٦) المصنف ١٣٨/٣.

(٧) المصنف ٢٢٨/١٢.

(٨) المصنف ٥٢/١٣ في موضعين، ٥٨، ١٦٠/٢.

(٩) المصنف ٣٥/١٠.

(١٠) المصنف ١١٥/٧.

الضرب الثاني - بين باقي رجال السند^(١):

ينبه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبه على صيغ التحمل والأداء عند رواية السند أو الرواة إذا اختلفوا ويضبط لفظ كل واحد، وله أمثلة:

١ - قوله: «حدثنا أبو معاوية وابن نمير عن الأعمش عن المنهال عن زاذان عن البراء قال... الخ». ثم قال في آخره: «إلا أن ابن نمير قال: حدثنا الأعمش قال حدثنا المنهال»^(٢).

فبين أن صيغة رواية ابن نمير: (حدثنا)، وليست (عن) كما في رواية أبي معاوية، وذلك في موضعين من السند.

٢ - قوله: «حدثنا وكيع وأبو معاوية عن الأعمش قال: سمعت مجاهدًا يحدث عن طاوس عن ابن عباس ..»^(٣) ثم قال في آخره: «ولم يقل أبو معاوية: سمعت مجاهدًا».

فبين أن في رواية وكيع السماع وفي رواية أبي معاوية العنعنة أو غيرها.

٣ - قوله: «حدثنا محمد بن بشر وأبو أسامة عن مسعر عن عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد. وقال أبو أسامة: سمعت مصعباً يقول .. الخ»^(٤).

فبين أن في رواية أبي أسامة التصريح بالسماع بينما في رواية محمد بن بشر العنعنة».

(١) انظر: منهج ابن أبي شيبه: ٢٩٥ - ٢٩٨.

(٢) المصنف ٣/ ٣٧٤.

(٣) المصنف ٣/ ٣٧٥.

(٤) المصنف ١٣/ ٤٥١.

ب - دقته في نقل الإسناد:

تجلت دقة ابن أبي شيبة في هذه المسألة - ولعل تلميذه مسلماً أخذ عنه هذه الخاصية - وأذكر لها أربعة ضروب:

الأول- التنبيه على الاختلاف بين الرواة في صيغ التحمل والأداء، وتقدمت أمثله في الفقرة السابقة.

الثاني- التنبيه على الزيادة والنقص في السند من قبل الرواة، وله أمثلة:

١ - قوله: «حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن ثمامة بن عتبة الحملي عن الحارث بن سويد قال: قال عبدالله.. الخ» ثم قال في آخره: «إلا أن أبا معاوية زاد فيه: قال الأعمش: فذكرته لإبراهيم، فحدث عن عبدالله بمثله وزاد فيه: من شر الجن والإنس»^(١).

٢ - قوله: «حدثنا عدي بن يونس ومعتمر بن سليمان عن الأخضر ابن عجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ باع حلساً وقدحاً فيمن يزيد. إلا أن معتمراً قال: عن أنس بن مالك عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ»^(٢).

٣ - قوله: «حدثنا وكيع عن مسعر وسفيان عن مصعب بن المثني - قال سفيان: عن رجل عن زيد بن صوحان، وقال مسعر: عن مصعب بن المثني - أنه قال يوم الجمل .. الخ»^(٣).

(١) المصنف ٢٠٢/١٠ - ٢٠٣.

(٢) المصنف ٣٣٨/١٢.

(٣) المصنف ٢٥٢/٣.

وله أمثلة أخرى كثيرة جداً^(١).

الثالث- التنبيه على من رفع الحديث ومن وقف: وله أمثلة: منها ما جاء في كتاب الفتن: «حدثنا عبد الأعلى وعبيدة بن حميد عن داود عن أبي عثمان عن سعد - رفعه عبيدة، ولم يرفعه عبد الأعلى - قال: .. الخ»^(٢).

الرابع- التنبيه على الشك في الرواية وممن وقع: وله أمثلة كثيرة، منها:

١ - قوله: «حدثنا هشيم عن العلاء بن زيد عن الحسن أو غيره - الشك مني - أن أصحاب رسول الله ﷺ ..»^(٣).

٢ - قوله: «حدثنا ابن إدريس - أظنه - عن ليث عن مجاهد .. الخ»^(٤).

٣- قوله: «حدثنا هشيم قال: أخبرنا عبد الحميد عن جعفر الأنصاري بإسناد لا أحفظه قال: كانوا .. الخ»^(٥).

٤ - قوله: «حدثنا عبدالله بن المبارك ووكيع عن ابن عون عن رجاء ابن حيوة عن محمود بن الربيع عن الصنابحي قال: صليت مع أبي بكر المغرب، فدنوت منه حتى مست ثيابي ثيابه، أو يدي ثيابه - شك ابن المبارك - فقرأ .. الخ»^(٦).

٥ - قوله: «حدثنا أبو خالد الأحمر عن مقسم عن ابن جريج عن عطاء

(١) انظر - مثلاً - : ٧١/١، ٢١٧/٣، ٢١٠/١٢.

(٢) المصنف ٧/١٥.

(٣) المصنف ٤٩٥/٢.

(٤) المصنف ٣١٨/٢/٤.

(٥) المصنف ١١٨/٢.

(٦) المصنف ٣١٧/١.

عن ابن عباس قال: لها نصف الصداق أو الصداق. وشك أبو بكر»^(١).

- وله أمثلة كثيرة أخرى^(٢).

ج - إبهام الرواة أو تعيينهم:

الأصل أن الراوي يُعرَّف كاملاً باسمه واسم أبيه وشهرته، ولكن ابن أبي شيبة - كغيره من العلماء - إذا كثرت رواياته عن رجل؛ عمد إلى إبهامه اختصاراً؛ فالذهن صار لا يتبادر إلا إليه. ولا إشكال إن كان الرجل من المفاريد كـ: هشيم، أو وكيع، أو ابن علية، أو ابن سيرين، أو ابن جريج ونحوهم. وإن لم يكن من المفاريد، فلا إشكال إن كان من المشاهير ولا يزاحه غيره، كـ: محمد - هو ابن سيرين - أو عطاء - هو ابن أبي رباح - أو حجاج - هو ابن أرطاة - وغيرهم.

إنما الإشكال إن كان الراوي يزاحه من أهل عصره غيره، كـ: إبراهيم؛ فقد يكون النخعي أو التيمي، وسفيان؛ فقد يكون الثوري أو ابن عينة، وحاد؛ فقد يكون ابن سلمة أو ابن زيد، وغيرهم. وهذا الإشكال يمكن حله بالشيخ والتلاميذ. ولكن قد يشترك الرواة في هذه الأمور كلها: فلا سبيل إلى تمييزه إلا أن يرد مصرحاً باسمه في رواية أخرى، أو أن يعرف من حال هذه الراوي أنه المقصود بالاستقراء والتتبع. ويحضرني الآن مثالان لهذا النوع من الأسماء المبهمة المشكلة:

١ - قوله: «حدثنا حفص عن ابن سيرين أو الحسن» أو:

(١) المصنف ٢٨٤/٥.

(٢) انظر - على سبيل المثال - : ٣٤٤/٥، ٤٦٣/٦، ٤٩٨/١٠، ١٤/١١،

١٠٧/١٣، ٢٣١/١٢.

«شعبة عن أشعث ..». فهو يحتمل ثلاثة: ابن سوار، أو ابن عبد الملك، أو ابن عبد الله الحداني؛ لأنهم كلهم متعاصرون ويروون عن ابن سيرين والحسن، وعنهم: شعبة وحفص^(١). وليسوا في درجة واحدة؛ ففيهم: الثقة والصدوق والضعيف!. وإن كانت النفس تميل إلى أن أشهرهم ابن سوار، والله أعلم.

٢ - قوله: «حدثنا حفص عن عمرو عن الحسن». فعمرو هنا يحتمل اثنين: ابن عبيد وابن مروان، وهما في طبقة واحدة. وثبت أن حفصاً يروي عن الإثنين. وابن عبيد، هو الأشهر، ولكنه المبتدع؛ زعيم المعتزلة! والظن بحفص أنه يهجر الرواية عنه؛ لأنه كان داعية، والله أعلم.

د - الجرح والتعديل عند ابن أبي شيبة:

ابن أبي شيبة من أئمة الجرح والتعديل المعتمدين كما مر بنا سابقاً^(٢)، وقد حرص - رحمه الله - على تدوين بعض فوائد الجرح والتعديل في بعض أسانيد كتابه، وهي - على سبيل الحصر -^(٣):

١ - وثق بعض شيوخه، ك: مخلد بن يزيد^(٤)، وزباد بن الربيع^(٥)؛ بقوله: وكان ثقة.

٢ - وثق بعض رجال السند، ك: قيس بن عبد الله^(٦)، ومجاهد بن

(١) انظر تراجمهم في تهذيب الكمال ٣/ ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٧.

(٢) كما في الفصل الأول، عند الحديث عن مكانته عند أهل الحديث.

(٣) هذه المواضع مستفادة من رسالة: منهج ابن أبي شيبة: (٣١٣ - ٣١٧).

(٤) المصنف ١/ ١٨٥، ٢/ ٣٩٢.

(٥) المصنف ٣/ ١٢.

(٦) المصنف ٢/ ٤٩.

رومي^(١) . بقوله: وكان ثقة.

٣ - نُقِلَ الثناء الحسن عن بعض الرواة لشييوخهم أو من فوقهم ك:
خلف بن ربيع^(٢)، وأبي حرزة شيخ من أهل المدينة^(٣)، ومحمد بن ميمون بن
مسيكة^(٤)، ورجل من أهل الشام^(٥)، وغلام لسلمان يقال له سويد^(٦)،
وعائذة امرأة من بني أسد^(٧).

ثانياً- في المتن وعلموه:

أ - الرواية بالمعنى.

ويظهر هذا في أمور كثيرة، منها:

- ١ - اختصاره المتن في موضع بعد أن رواه مطولاً في موضع سابق، أو العكس.
- ٢ - جمعه بين عدة آثار بمتن واحد يناسبها جميعاً.
- ٣ - إحالته في المتن على ما قبله بقوله: «بمثله» أو «بنحوه».
- ٤ - أن يختصر المتن ويُبقي العبارة الدالة على الحكم فقط، مثل أن يقول: عن فلان أنه قال لا بأس به، أي الحكم السابق في عنوان الباب أو في الروايات السابقة.

٥ - تقطيعه للمتون حسب الأبواب.

ولكل ما مضى من الأمور أمثلة تملأ «المصنف».

(١) المصنف ٣٣٧/١/٤ (ط العمروي).

(٢) المصنف ٣٩٣/٢.

(٣) المصنف ٤٢٣/٢.

(٤) المصنف ٩٧/٧.

(٥) المصنف ٣٦/٥.

(٦) المصنف ٤٤١/١٢.

(٧) المصنف ١٣٣/١٤.

ب - الدقة في تحرير لفظ الراوي^(١):

وهذا يظهر في نوعين:

الأول- بيان اختلاف الرواة، وأذكر له ثلاثة أمثلة:

١- قوله: حدثنا وكيع وإسحاق الرازي ... أن رسول الله ﷺ قال: «استنشقوا اثنتين بالغتين أو ثلاثاً»، وقال وكيع: «استثروا»^(٢).

٢ - قوله: حدثنا ابن نمير ويعلى بن عبيد عن عبد الملك عن عطاء، في رجل عدا عليه فحل، فضربه بالسيف، أضمن؟ قال: «نعم». إلا أن ابن نمير قال: «لا يضمن»^(٣).

٣ - قوله: حدثنا يعلى وابن نمير عن إسماعيل عن الشعبي قال: «إنما كانوا يوصون بالخمسة والرابع، والثالث؛ منتهى الجامح». وقال ابن نمير: «منتهى الجامح»^(٤). وغيره من الأمثلة.

الثاني- بيان زيادات بعض الرواة على بعض، وأذكر له ثلاثة أمثلة كذلك:

١ - قوله: حدثنا عبد الله بن إدريس ووكيع وغندر عن شعبة عن عمرو ابن مرة عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب، «أن رسول الله ﷺ قنت في الصبح والمغرب». قال: فقال إبراهيم: «أهو كأصحاب عبد الله - يعني: ابن أبي ليلى -^(٥) إنما هو صاحب أمراء!». ولم يذكر وكيع قول إبراهيم^(٦).

(١) انظر: منهج ابن أبي شيبة: ٢٨٦ وما بعدها.

(٢) المصنف ١/٢٧.

(٣) المصنف ٩/٢٧٣ - ٢٧٤.

(٤) المصنف ١١/٢٠٢.

(٥) التوضيح مني.

(٦) المصنف ٢/٣١٨.

٢- قوله: حدثنا حفص وابن فضيل عن الأعمش .. «أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، فرهن درعه». ولم يذكر ابن فضيل: «إلى أجل»^(١).

٣- قوله: «حدثنا عبدالرحيم ووكيع .. عن ابن الحنفية أنه كان إذا سئل عن الجريث والطحال -قال وكيع: وأشياء مما يكره- تلا هذه الآية: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً﴾^(٢) وغير ذلك من الأمثلة.

ج - شرح المقصود بالمتن^(٣):

من عناية ابن أبي شيبة -رحمه الله- بالمتون أن يوضح المعنى المراد الوارد في المتن حتى يفهمه السامع، وله أمثلة:

١ - لما أورد أثر ابن عمر: «أيها الناس، إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً» قال: يعني في رفع الصوت بالدعاء^(٤).

٢ - لما أورد أثر الحسن: «أنه رخص في الزجاج» قال: يعني بالنبذ^(٥).
فبيّن المعنى المقصود من كلام الحسن، وهو أنه رخص في وضع النبذ في الزجاج.

٣ - وقوله في باب: الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فهي طالق، من كان لا يراه شيئاً، من كتاب الطلاق، بعد أن ساق أثر ابن عباس: «ما أبالي

(١) المصنف ١٦/٦.

(٢) المصنف ٢٦٤/٨.

(٣) انظر: منهج ابن أبي شيبة: ٢٩٠ - ٢٩٤.

(٤) المصنف ٤٨٨/٢.

(٥) المصنف ١٦٧/٧.

تزوجتها أو وضعت يدي على هذه السارية » قال: يعني: أنها حلال^(١).

د - شرح الغريب من الألفاظ: وله أمثلة كثيرة جداً، منها:

١ - قوله: «سئل قتادة عن الماء الذي قد أروح أن يتوضأ به؟ قال: لا بأس بالماء الطرق والماء الرنق». قال: الطرق: الذي تطرقه الدواب وتخوضه، والرنق الذي قد أروح^(٢).

٢ - قوله: «... عن أبي الدرداء ... نعم البيت الحمام، يُذهب الصنّة - يعني: الوسخ - ويُذكر النار»^(٣).

٣ - وقوله: «.. عن ابن عباس قال: دعاني عمر لأتغدى عنده - قال أبو بكر: يعني: السحور في رمضان - .. الخ»^(٤).

والأمثلة كثيرة جداً يطول استقصاؤها^(٥).

هـ - العناية بالشواهد^(٦):

قد يُعزّز ابن أبي شيبة متون بعض الأحاديث بشواهد تؤيدها، والأمثلة كثيرة، منها:

(١) المصنف ١٦/٥.

(٢) المصنف ٤٢/١.

(٣) المصنف ١٠٩/١.

(٤) المصنف ٣٩٦/٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: ١٧٨/١/٤، ١٧٣، ١٤٧/٣ - ١٤٨، ١٩٨، ٩٦/٥، ١٤٥/٦، ٧٠/٩.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق قطعة من «المصنف» للدكتور عبدالله اللحيدان: ٥٩، والأمثلة مستفادة منه.

١ - أورد في باب ما قالوا في ثواب الحج، من كتاب الحج حديثاً عن ابن مسعود مرفوعاً في الحث على متابعة الحج والعمرة، وأن ذلك ينفي الذنوب، وأن الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة. ثم ساق بعده شاهدين من حديث عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما في ذات المعنى ^(١).

٢ - أورد في باب: من قال هو متمتع وإن رجع -يعني: إذا اعتمر في أشهر الحج ثم رجع ثم أراد الحج- من كتاب الحج عن الحسن قولاً في المسألة، ثم ساق له أثراً آخر في ذات المعنى ^(٢).

٣ - وأورد في باب: من كره أن يعتمر بعد الحج، من كتاب الحج - أيضاً- أثراً عن عطاء وطاوس ومجاهد بسند واحد في المسألة، ثم أورد عنهم هذه الآثار من طريق آخر بسند آخر بما يوافق الأول في معناه ^(٣).

وغيرها من الأمثلة.

(١) المصنف ٧٤/١/٤.

(٢) المصنف ١٢٥/١/٤ - ١٢٦ وسقط الأثر الثاني من هذه المطبوعة.

(٣) المصنف ١٢٧/١/٤.

ثالثاً- في المشترك بينهما (الإسناد والمُتن):

أ - صيغ رفع الحديث ووقفه ^(١) :

حصرتها صاحبة رسالة «منهج ابن أبي شيبة» في ثلاث صيغ: «رفعه»، «يلغ به»، «رواية». وذكرت أن للصيغة الأولى (رفعه) في الكتاب نحو الأربعين مثلاً، والثانية (يلغ به) أحد عشر، والثالثة (رواية) ثلاثة أمثلة فقط. وهذه أمثلة على كل نوع:

١ - صيغة «رفعه»: قوله: «... عن أبي هريرة رفعه: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده؛ فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد» ^(٢). وقوله: «... عن أبي سعيد يرفعه قال: «إذا كنتم في جنازة؛ فلا تجلسوا حتى يوضع السرير» ^(٣). وقوله: «... عن ابن عمر رفعه قال: «لا يلبس ثوب مسه ورس ولا زعفران» ^(٤).

وغيرها من الأمثلة كثير ^(٥).

٢ - صيغة «يلغ به»، قوله: «... عن عطاء بن يسار يبلغ به النبي ﷺ: «من سأل وله أوقية أو عدلها؛ فهو يسأل الناس إلحافاً» ^(٦). وقوله: «... عن عامر بن ربيعة يبلغ به النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة؛ فقوموا لها حتى

(١) انظر: منهج ابن أبي شيبة: ٢٩٩-٣٠٧.

(٢) المصنف ١/٢٥٢.

(٣) المصنف ٣/٣٠٨-٣٠٩.

(٤) المصنف ٤/١٠٩-١٠٩ (ط باكستان).

(٥) انظر- أيضاً: ٢٨٩/٥-٢٩٠/٦، ١٠٠-١٠١/٨، ٨٢٥/١٢، ٣٤٤/١٣، ٢١٧.

(٦) المصنف ٣/٢٠٩.

تلحقكم أو توضع» ^(١). وقوله: «.. عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: «لا يبيع حاضر لباد» ^(٢).

وغيرها من الأمثلة ^(٣).

٣ - صيغة «رواية»، قوله: «.. عن أبي سلمة رواية قال: «ما أذن الله بشيء كإذنه لعبده يترجم بالقرآن» ^(٤). وقوله: «... عن قيس بن سعد رواية قال: «لو كان الدين معلقاً بالثريا؛ لتناوله ناس من أبناء فارس» ^(٥). وقوله: «... عن علي رواية قال: .. قد جاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق» ^(٦).

ب - طريقته في سوق الروايات المتعددة لمتن واحد، أو العكس:

باتفاق العلماء إذا اختلف السند والمتن وصاحبه؛ أن يفردوا لكل متن وسنده رواية عن كل قائل به. وأما إذا اتفقت هذه الأمور أو بعضها؛ فالأصل عند أكثر العلماء أنهم يروون كل متن بسنده الخاص به أيضاً، ولكنهم قد يوحّدون الأسانيد أو المتون -حتى لو اختلف أصحابها- طلباً للاختصار. وقد سار الحافظ ابن أبي شيبة في هذا على طرق ^(٧) أصولها ثلاثة:

(١) المصنف ٣/٣٥٦.

(٢) المصنف ٦/٢٣٨.

(٣) انظر -أيضاً-: ٣/٢٣١، ٥/٢٧٩، ٧/١٦٥، ٩/٢٧١، ١٣/٩٥، ١٢٧، ١٤٨/١٤.

(٤) المصنف ١٠/٢٦٤.

(٥) المصنف ١٢/٢٠٦.

(٦) المصنف ١٤/٢٤٢.

(٧) هذه الطرق مستفادة من: منهج ابن أبي شيبة: ٢٧٩-٢٨٦، ٣١٨-٣٣٩، مع تهذيب وزيادات كبيرة.

الأصل الأول- إتحاد المتن وصاحبه (المتابعات):

وسار في هذا الأصل على أربع طرق :

١ - الأصل العام عند جميع العلماء: أن يفرد كل سند برواية، وقد يكون بين المتون اختلاف يسير في لفظ أو زيادة أو تقديم أو غيرها، فيسوق هذه المتون بأسانيدھا المختلفة ولا ينبه على الاختلافات .

وأمثله في الكتاب قليلة جداً؛ لأن ابن أبي شيبة يُحَبِّد الاختصار، وهذا فيه تطويل وإملال. وإنما هذه طريقة أصحاب المسانيد والمعاجم غالباً.

٢ - أن يكون الاختلاف في السند عند شيوخ المؤلف فقط، فيجمعهم بصيغة واحدة ثم يسوق إسناداً مشتركاً بينهم.

مثاله: قوله: «حدثنا هشيم وعلي بن مسهر وابن فضيل عن داود عن الشعبي قال .. الخ» ^(١). وقوله: «حدثنا جرير وحفص وأبو خالد عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال: .. الخ» ^(٢).

٣ - أن يفرد كل شيخ بسنده ثم يعطف بينهم إذا اشتركوا في أثناء الإسناد. (المتابعة القاصرة للسند)، وقد يفصل بين السندين بقوله (ح) وهي طريقة التحويل عند المحدثين.

مثاله: قوله: «حدثنا حسين بن علي عن زائدة، وحدثنا وكيع عن إسرائيل، كلاهما عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد عن ابن عمر

(١) المصنف ٣/٢ .

(٢) المصنف ٤١٨/١١ .

قال: قال رسول الله ﷺ... إلخ»^(١). وقوله: «حدثنا شيابة عن شعبة عن أبي بشر عن أم حبيبة . ح. وحدثنا عفان قال: أنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المليح عن عبدالله بن عتبة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ .. إلخ»^(٢).

٤ - أن يسوق عدة أسانيد بتمامها ولكن لا يعيد المتن، بل يقول: «بنحوه»، أو «بمثله» إلخ (متابعة كاملة).

مثاله: قوله: «حدثنا علي بن مسهر عن داود عن الشعبي في قوله «فصيام ثلاثة أيام في الحج» قال: «قبل التروية يوماً، وآخرها يوم عرفة». ثم قال: نا ابن علي عن داود عن الشعبي: مثله»^(٣). وقوله: «حدثنا شريك عن عبدالكريم عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا تُسلم إلى عصير، ولا إلى عطاء، ولا إلى الأبر» - يعني: اليبدر - ثم قال: حدثنا ابن عيينة عن عبدالكريم عن عكرمة عن ابن عباس بنحو منه»^(٤).

الأصل الثاني - اختلاف المتن وأصحابه:

وسار في هذا الأصل على طريقتين:

١ - الأصل العام: أن يفرد كل متن مع سنده بالرواية، وقد يكون بين هذه المتون اختلافات يسيرة أو كبيرة، ولا حاجة للتمثيل لهذا النوع؛ لأن الكتاب مليء به.

(١) المصنف ١/٤ - ٥.

(٢) المصنف ١/٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣) المصنف ٤/٢ - ١.

(٤) المصنف ٥/٣٠٦ - ٣٠٧. (٦/٦٩ - ٧٠ ط السلفية).

٢ - أن يوحد السند ويفرق المتن:

مثاله: قوله: «حدثنا ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن عكرمة قال: «أصرفها في الأصناف في أي صنف» وقال الحسن: «أيها وضعت؛ أجزاك»^(١).

وقوله: «حدثنا أبو خالد الأحمر عن عبيدة عن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال: «الحيض والحبل» وقال إبراهيم: «الحبل»^(٢).

الأصل الثالث - اتحاد المتن واختلاف أصحابه:

سار فيه على ثلاث طرق:

١ - الأصل العام: أن يفرد لكل متن بسنده، ولا يحتاج هذا لتمثيل.

٢ - أن يوحد السند مع المتن، وقد يكون هذا بين صحابي وآخر، أو تابعي وآخر، أو صحابي مع تابعي، وله أمثلة:

قوله: «حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه وابن الزبير، أنهما كان لا يجهران»^(٣). وقوله: «حدثنا ابن مهدي عن جابر عن الشعبي قال: كان شريح وزيد بن أرقم يأخذان غير طريق الجنازة»^(٤).

٣ - أن يوحد المتن ويفرق الأسانيد. مثاله: قوله: «حدثنا حفص عن ابن جريج عن عطاء، وفضيل عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان يقول: «إذا

(١) المصنف ٣/١٨٣.

(٢) المصنف ٥/٢٣٣.

(٣) المصنف ١/٤١١.

(٤) المصنف ٣/٣٤٩.

ذبحت البدنة؛ ذبح ولدها معها»^(١). وقوله: «حدثنا وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر، وعن شريك عن مغيرة عن إبراهيم قالاً: «لا يجوز طلاق المبرسم»^(٢).

خلاصة هذا المطلب:

- ١- أن ابن أبي شيبة قد يرتب الروايات المختلفة في الباب مبتدئاً بالأحاديث المرفوعة، ثم آثار الصحابة، ثم آثار التابعين أو العكس، وقد لا يرتب البتة.
- ٢- أن ترتيب الأبواب عند أبي شيبة فيه مناسبة ولكن ذلك غير مطرد، بل الغالب على الأبواب البعثرة وعدم الالتزام بالترتيب، وكذلك الكتب.
- ٣- اختلفت طرق ابن أبي شيبة في ترجمة الأبواب، وله في ذلك مناهج، والغالب على هذه الأبواب أن تطابق مضمونها بشكل ظاهر، وقد يحتاج هذا لتمعن.
- ٤- اختلفت طرق ابن أبي شيبة في عرض الروايات على أحوال قسمتها إلى ثلاثة:

أ- في الإسناد وعلمه:

- ١- بينت صيغ التحمل والآداء الواردة في الكتاب.
- ٢- كما بينت دقته في نقل الإسناد وتنبيهاته على الاختلافات بين الرواة.
- ٣- بينت أنه غالباً يبههم رجال الأسانيد؛ اختصاراً.

(١) المصنف ٤/٢/١٤-١٥.

(٢) المصنف ٥/٣٦.

٤- وذكرت عنايته بالجرح والتعديل أحياناً.

ب - في المتن وعلومه:

١- اعتماده الرواية بالمعنى.

٢- دقته في تحرير لفظ الراوي.

٣- شرح المقصود بالمتن إذا لزم الأمر.

٤- شرح بعض الغريب.

٥- اعتنى بالشواهد.

ج - في المشترك بينهما:

١- ذكرت صيغ رفع الحديث ووقفه عنده.

٢- بينت طريقته في سوق الروايات المتعددة لمتن واحد أو العكس.

وجعلت هذه الطرق في ثلاثة أصول، مجموعها في تسع طرق، ذكرتها

كلها بالأمثلة.

المطلب الثالث

قيمة «المصنف» العلمية

وفيه فرعان:

الأول- قيمة «المصنف»، وتحتة خمس مسائل:

أولاً- درجة أحاديثه.

ثانياً- العوالي والنوازل فيه.

ثالثاً- زوائده على الكتب الستة.

رابعاً- مزاياه.

خامساً- عيوبه.

الثاني- مقارنته مع غيره، وفيه مسألتان:

أولاً- مع «المسند» له.

ثانياً- مع «المصنف» لعبدالرزاق.

الفرع الأول

قيمة «المصنف» العلمية

أولاً- درجة أحاديثه:

ابن أبي شيبة لم يلتزم في كتابه هذا إيراد ما صحّ فحسب، بل يورد كل ما بلغه في الباب أو أكثره، حاله كحال أصحاب السنن والمسانيد قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): «... وبالجملّة: فسييل من أراد الاحتجاج بحديث في السنن - لاسيما ابن ماجه ومصنف ابن أبي شيبة وعبدالرزاق، مما الأمر فيها أشد - أو بحديث من المسانيد: واحد؛ إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، وهذا المحتج إن كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره؛ فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته .. الخ» ^(١).

وقال الشيخ عبدالرحمن العلمي -رحمه الله- (ت ١٣٨٦هـ): «مصنف ابن أبي شيبة مشتمل مع أحاديث صحاح على ضعف وعلى أقوال مختلفة محكية عن بعض الصحابة وبعض التابعين وبعض من بعدهم» ^(٢).
قلت: ولكن الغالب على أسانيده الصحة في جنب ما روى.

ثانياً- العوالي والنوازل فيه:

ابن أبي شيبة في طبقة أتباع أتباع التابعين؛ لذا فالغالب أن تكون

(١) فتح المغيث ١/١٠٥.

(٢) التنكيل ١/٢١١.

أسانيد رباعية أو خماسية بينه والنبي ﷺ. وبين الصحابة بأقل من ذلك بدرجة، والتابعين بأقل بدرجتين.

وفوق ذلك فقد حوى «المصنف» من الروايات العالية الكثير جداً، حتى جعل بينه والنبي ﷺ ثلاثة رجال فقط (ثلاثيات)، مثاله: قوله: «حدثنا إسماعيل ابن علي عن أبي ربحانة عن سفينة صاحب رسول الله ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع، ويتطهر بالمد»^(١).

وجعل بينه والصحابة رجلين فقط (ثنائيات)، وهي كثيرة جداً، وهذه بعض الأمثلة:

- ١ - حدثنا أبو الأحوص عن آدم بن علي قال: سمعت ابن عمر يقول^(٢) ...
 - ٢ - حدثنا هشيم عن عمران بن أبي عطاء قال: رأيت ابن عباس توضأ^(٣) ...
 - ٣ - حدثنا حماد بن مسعدة عن يزيد قال: كان سلمة يمسخ مقدم رأسه^(٤).
- وغيرها كثير^(٥).

* وأما الأسانيد النازلة في «المصنف» فلا تكاد توجد، وأنزل إسناد وقفنا عليه قوله: «حدثنا يحيى بن آدم عن حميد بن عبدالرحمن عن عباد بن العوام عن الشيباني عن الشعبي ..»^(٦) فالأصل أن يكون بينه والشعبي -

(١) المصنف ٦٥/١.

(٢) المصنف ٥/١.

(٣) المصنف ١٢/١.

(٤) المصنف ١٦/١.

(٥) انظر - أيضاً -: ١/٢٥، ٢٨، ٣٨، ٥٣ - ٥٤، ٥٤، ٦٤، ٦٥ - ٦٦ وغيرها.

(٦) المصنف ٣٢٦/٧.

وهو تابعي- رجلان أو ثلاثة، ولو كان واحداً؛ لكان إسناداً عالياً، أما أن يكون أربعة، فهذا سند نازل!.

ثالثاً- زوائده على الكتب الستة:

لابن أبي شيبه من الأحاديث المرفوعة الزائدة على ما في الكتب الستة الكثير، وقد جمعها قديماً البوصيري (ت ٨٤٠هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) من مسنده، في كتابي «إتحاف الخيرة المهرة»، و «المطالب العالية».

وأما زوائده في «المصنف» فلم يشتغل بها أحد من المتقدمين، وقد قام بعض أهل عصرنا من أصحاب الأطروحات العلمية بجمعها، وتقاسموا العمل في الكتاب، فساروا من أوله حتى كتاب الديات، في ثلاث رسائل جامعية تقدم الكلام عنها^(١).

قلت بلغت زوائده في «المسند» على الستة: (٥٧٢ حديثاً)^(٢) جلّها في «المصنف». وتقدم فضل «المصنف» على «المسند»؛ فلا ريب أن زوائده على الستة أكثر، والله أعلم.

(١) انظر مقدمة الفصل الأول.

(٢) انظر مقدمة «المطالب العالية» (ط دار العاصمة) وقد بيّنه في جداول إحصائية.

رابعاً- مزاياه:

- ١- علمي أن أذكر أهمها - على عجل - مما بدا لي، فمنها :
 - ١- سعته وشموله لآثار السلف. وهذا دليل سعة روايات المؤلف وحفظه.
 - ٢- علو أسانيده في الجملة.
 - ٣- كثرة الصحيح فيه إلى جنب ما رواه كله.
 - ٤- دقته في عزو الأقوال لأصحابها. ودقته في ضبط ألفاظ الرواة.
 - ٥- انفراده بكتب عن غيره.
 - ٦- لا يورد قولاً بلا إسناد، إلا في بعض الكتب.
 - ٧- كثرة الأبواب فيه، ودقته في ترجمتها، وهذا دليل فقهه.
 - ٨- شرحه بعض المفردات الغريبة - وإن كان نادراً - إلا أن ذلك يدل على معرفته باللغة والغريب.
 - ٩- عنايته - إلى حد كبير - بالمتابعات والشواهد، والتنبيه على الفروق بين المتون.
 - ١٠- لا يكرر الأثر في الكتاب - غالباً - إلا لزيادة فائدة في متنه أو إسناده.
 - ١١- إدراجه بعض الجرح والتعديل في بعض الروايات، وإن كان قليلاً، بل نادراً.
 - ١٢- تقطيعه المتون حسب الأبواب، وتكريرها حسب الفوائد.

خامساً - عيوبه:

وجُلّ هذه العيوب راجع إلى أنه لم ينقح الكتاب، وأنه كان يملئ إملاءاً^(١) -والله أعلم- وهذه العيوب لا تقدح فيه ولا تقلل من أهميته بين كتب السنة بحال، ولكن ليس أحد من البشر إلا وكتب عليه الخطأ -والسعيد من عُدَّت أخطاؤه- كما يُلاحظ أنها عيوب صورية غير جوهرية، وللرأي فيها مجال واسع، ومن هذه العيوب:

- ١- بعثرة بعض الأبواب؛ مما يشق على الباحث الوقوف على طلبته بسهولة.
- ٢- تكرار بعض الأبواب.
- ٣- افتقاده بعض الكتب، أو عدم أفرادها.
- ٤- إبهام الرواة، حتى جِرنّا في بعضهم كثيراً!
- ٥- اختصاره الشديد للمتون.

(١) ظهر لنا -من خلال سبر الكتاب- أن المؤلف -والله أعلم- كان يملئ الكتاب إملاء، ولم يتفرغ لكتابه وتنقيحه وترتيبه -على عادة المتقدمين- ويدل لذلك أمور:

- ١- أنه قد كرر بعض الأبواب بآثارها بعنوان مغاير قريب منه!
 - ٢- أنه أورد كثيراً من الأبواب في غير مظانها، وكلما وجد مناسبة -ولو ضعيفة- بين باب وباب أورده تلوّه؛ مما يدل على أنه لما تذكره أثبتّه.
 - ٣- أنه قد يذكر كل ما يحفظ عن أحد شيوخه في أحد الأبواب، ثم يصنع كذلك في الباب الذي يليه، وهكذا ما دام ذاكرةً له، ثم إذا غفَلَ عنه؛ غفل!
 - ٤- أنه إذا أورد أثراً عن صحابي أو من دونه؛ فإنه يورد كل ما ورد عنه في ذلك الباب مما يستحضره، فإذا غفَلَ عن هذا الرجل، غفل!
- هذا ما ظهر لنا، والتمثيل لكل ذلك لا يسع له المقام. والله أعلم.

- ٦- عدم الاهتمام بتسمية الكتب؛ مما دفع النساخ للاجتهاد في ذلك. وهذا قليل.
- ٧- عدم الالتزام بمنهج ثابت في ترتيب الأقوال داخل الباب.
- ٨- عدم الاهتمام بإثبات الفروق بين الروايات في بعض المواضع.
- ٩- عدم المناقشة أو الترجيح البتة! وهذا يعذر فيه.
- ١٠- قلة الأحاديث المرفوعة فيه بجانب الموقوفات والمقاطيع، مع أنها أكثر مما في «المسند»!. وهذا يعذر فيه كذلك، كما سبق.
- ١١- إيراد بعض الآثار في أبواب تخالف عنوانها.
- ١٢- عدم كتابة مقدمة تبين منهجه -على عادة المتقدمين- وهذا يعذر فيه.

الفرع الثاني

مقارنة «المصنف» بغيره

لا تخفى فوائد المقارنات العلمية وبيان الفروق، بين العلماء أو بين الكتب ونحو ذلك. وقد اخترت أن أقارن في هذا الفرع بين «المصنف» و «المسند» وكلاهما لابن أبي شيبة، ثم أقارنه بكلام غيره في نفس الموضوع (الآثار).

أولاً- مقارنته مع «المسند» له:

- ١- أن المسند مرتب على مرويات الصحابة. والمصنف على الأبواب.
- ٢- أن المسند لا يكرر فيه الحديث عن ذات الصحابي، وأما المصنف فإنه يكرره كلما ورد باب يناسبه.
- ٣- أن متون المسند أطول، وأما المصنف فمقطعة بحسب الفوائد.
- ٤- أن حجم المصنف أكبر من المسند.
- ٥- أن المسند مليء بالمرفوعات، والموقوفات نادرة فيه، وأما المقطوعات فلا توجد البتة. والمصنف فيه الأنواع الثلاثة. وكنت أظن أن المسند يتفوق على المصنف في المرفوعات ولكن لما قمت بمقارنة عجلي بينهما في مسند أبي أيوب الأنصاري ظهر لي العكس^(١).

(١) انظر هذه المقارنة عند الحديث عن «المسند» من مؤلفاته في الفصل الأول.

ثانياً- مقارنة بين «مصنف» ابن أبي شيبة و «مصنف» عبدالرزاق:

ولمّا اخترت «مصنف» عبدالرزاق؛ لأنه الذي في متناول يدي، ولهذه المقارنة فوائد لا تحفى. وقد أورد هذه المقارنة -قديماً- الدكتور/ محمد رواس قلعة جي قبل أكثر من عشرين سنة^(١)، وسأذكر ما توصل إليه من نتائج، ثم أتبعه بما فتح الله عليّ:

١- يشتركان في الموضوع، وهو فقه الصحابة والتابعين وتابعيهم، والأحاديث المرفوعة.

٢- يعتبران أعظم مصدرين لفقه السلف.

٣- أن ابن أبي شيبة أدق من عبدالرزاق في التبويب والترتيب، وأدق في عزو الأقوال لأصحابها^(٢).

قلت: أما في التبويب وعزو الأقوال لأصحابها فلا ريب. وأما في الترتيب؛ فإن كليهما فيه قصور في ذلك. وإن كان ابن أبي شيبة أخف.

٤- أن «مصنف» ابن أبي شيبة أوسع من «مصنف» عبدالرزاق في فقه السلف، بل قال: إنه أوسع مصدر -فيما يعلم- لفقه الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عصر المؤلف.

قلت: أما إنه أوسع من عبدالرزاق؛ فمُسَلَّم به، وأما على الإطلاق؛ ففيه

(١) انظر: مجلة «حضارة الإسلام» (ربيعي ١٣٩٦هـ) عدد ١ ص ١٧، عدد ٢ ص ٤٩. ثم وقفت على مقارنة أخرى بينهما للأخ د. عبدالله اللحيidan في رسالته (ص ٦٨- ٧١) بعد أن تمكنت من الاطلاع عليها.

(٢) وذكر لذلك بعض الأمثلة، كما ذكر الأخ د. عبدالله اللحيidan في رسالته (ص ٦٩- ٧٠) أمثلة أخرى.

نظر. بل لعله «مصنف» بقي بن مخلد - إن لم يكن ما ذكره ابن حزم مبالغ فيه ^(١) - والله أعلم.

٥- عدد الفقهاء الذين روي عنهم الفقه في «المصنف» لعبدالرزاق نحو (١٦٠ فقيهاً ^(٢)). وأما الذي في «مصنف» ابن أبي شيبة، فعن نحو ٢١٢ فقيهاً ^(٣). كما توصل إليه الدكتور محمد رواس قلعة جي.

ثم ذكر - حفظه الله - إحصائية مفصلة قارن فيها بين هذين الكتابين وكتابين آخرين من كتب الفقه التي اهتمت بنقل فقه السلف، وهما:
«المحلى» لابن حزم، و«المغني» لابن قدامة، مبيناً عدد ما روى من الفتاوى عن أشهر علماء السلف؛ فكانت النتيجة كالتالي ^(٤):

- (١) انظر: ما تقدم من الحديث عن بقي بن مخلد ومؤلفاته في مبحث روايات الكتاب.
- (٢) عدد الرواة الذين روى عنهم عبدالرزاق من الفقهاء ورواة الأحاديث - كما في فهرس أحاديثه وآثاره (ط عالم الكتب) - حوالي ١٥٠٠ رجل (تقديراً).
- (٣) عدد الرواة الذين روى عنهم ابن أبي شيبة من الفقهاء ورواة الأحاديث - كما في فهرس أحاديثه وآثاره (ط عالم الكتب) - حوالي ٣١٥٠ رجلاً (تقديراً).
- (٤) ثم استنتج من هذه الإحصائية فضل وتفوق «مصنف» ابن أبي شيبة على صنوه «المصنف» لعبدالرزاق، ثم عجب كيف أن الأخير وجد له دور نشر تقوم بشهره، في حين أن الأول ظل حبيس الطبعة الأولى القديمة، والتي لم تكتمل في ذلك الوقت!، ثم أهاب بالغيورين على الإسلام وتراثه من دور النشر أن تضع هذا السفر العظيم في متناول الجميع محققاً مخدمًا ... قلت: ولعل في هذه الطبعة ما يقوم ببعض الواجب.

آراء الصحابة :

اسم الفقيه	فتاواه عند عبدالرزاق	فتاواه عند ابن أبي شيبة	فتاواه في «المغني»	فتاواه في «المحلى»
أبي بن كعب	٢٠	١٥	٢٩	٢٢
أسماء بنت أبي بكر	٣	٧	١١	١
أنس بن مالك	٧٣	١١٤	١٠٠	١٩٦
حذيفة بن اليمان	٣٨	٤٣	٣٣	٢٥
زيد بن ثابت	١٠٧	١٣٥	١٠٨	١٠٤
عائشة أم المؤمنين	١٥٩	١٧٨	١٨٦	١٨٧
عبدالله بن عباس	٥٠٠	٥٥٢	٦٠٥	٥٠١
عبدالله بن عمر	٦٠٣	٦٩٨	٥٩٠	٥٠٨
عبدالله بن مسعود	٤٤٠	٥١٣	٣٦٢	٢٧٨
عثمان بن عفان	١٤٠	١٢١	٢١٨	١٦١
علي بن أبي طالب	٥١٢	٦٤٣	٥٦٠	٤٧١
عمر بن الخطاب	١٠٣٣	٧٠٣	٧٦١	٦٢٣

أما آراء التابعي وتابعيهم :

٢٦	٢٥	٨٩	١٧	الأسود بن يزيد
٢٤٤	٦٩٧	٢	٢	الأوزاعي
١١	١٩	٢	١٩	أيوب السختياني
لا يوجد	٢	١١١	٧٠	حماد بن زيد
٥٩٥	٨٦٧	٨١٥	١٣٨	الحسن البصري
١٤٧	١٣٦	٢٢١	٧١	الحكم بن عتيبة
١٢٩	١٨٤	٢٦٧	١٣٩	حماد بن أبي سليمان
١٤٧	١٨١	٢٧	١٤٢	سعيد بن جبير
٢٨٦	٣١٣	٢٩٠	٣١٠	سعيد بن المسيب
٤٠٥	٩٦٥	٧٣	٦٧٨	سفيان الثوري
١٧٤	١٧٦	١٣٦	٢٦٦	شريح بن الحارث (القاضي)
٣٦٥	٤١١	٧٢٤	٤٦٠	الشعبي
٢٣٧	٢٥٠	٣٥٨	٤٢٦	طاوس
٦٠٢	٧٧٠	٨٥٣	١٣٤٦	عطاء بن أبي رباح
٢٠٠	٢١٥	٢١٥	٢٧٠	عمر بن عبدالعزيز

وأزيد من النتائج على ما ذكره الشيخ ما يأتي:

١ - أن كلا المصنفين غني بالأسانيد العالية من الثلاثيات وغيرها. وهي في عبدالرزاق أكثر؛ والأمر ظاهر إذ هو أقدم منه، بل هو من شيوخه؛ فقد روى عنه ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(١). ولم يعدّه المزني ضمن شيوخه؛ فليستدرك عليه.

(١) انظر: «المصنف» (٣/١٣٧، ٢٤٤) (ط السلفية).

٢ - أن عبدالرزاق يغلب عليه فقه الحجازيين (ابن عباس - عثمان - عمر - ابن عمر - عطاء - ابن المسيب - طاووس وغيرهم).

وأما ابن أبي شيبة؛ فيكثر عن أهل العراق (أنس - ابن مسعود - علي - الأسود - إبراهيم - الحسن - الحكم - حماد بن أبي سليمان - الشعبي وغيرهم).

* ويلاحظ أن سفيان الثوري - وهو عراقي - أكثر عنه عبدالرزاق، بخلاف ابن أبي شيبة - على عادته في الإكثار من رواية العراقيين - ولعل لذلك سببين: أنه شيخ عبدالرزاق، وأن ابن أبي شيبة حريص على النقل عن المتقدمين أكثر من غيرهم.

٣ - من المقارنة بين كتب المصنفين يظهر أن كليهما قد انفرد بكتب ليست عند الآخر، بل إنهما ربما انفردا بها عن سائر كتب الحديث، ككتاب: «أهل الكتاب» وكتاب «أهل الكتابين» عند عبدالرزاق.

وانفرد ابن أبي شيبة بنحو كتب: «الرد على أبي حنيفة» و«التاريخ» و«الأمراء» وغيرها. واشتركا في كثير من الكتب. ونقص كل واحد منهما بعض الكتب الهامة، وربما أدخلها - أو مضمونها - في كتب أخرى، والله أعلم.

٤ - يلاحظ أن المتون عند عبدالرزاق أطول قليلاً من ابن أبي شيبة. ويلاحظ تقطيع المتن عند ابن أبي شيبة أكثر منه عند عبدالرزاق.

٥ - قد أكثر عبدالرزاق عن ثلاثة من شيوخه: مَعمر بن راشد، وسفيان الثوري، وعبد الملك بن جريج. في حين أكثر ابن أبي شيبة عن شيخه وكيع

دون سائر شيوخه.

هذا وقد اشتركا في بعض الشيوخ ك: هُشيم بن بشير، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن عياش، وعبدالله بن المبارك، ومعتمر بن سليمان التيمي، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم.

٦ - أن ابن أبي شيبة - غالباً - أكثر استيعاباً للأحاديث والآثار في كل باب من عبدالرزاق^(١).

٧ - مضى أن عدد كتب «مصنف» ابن أبي شيبة: ٣٩ كتاباً. وأما عبدالرزاق فعددها: (٣٢ كتاباً) مع الجامع^(٢).

٨ - عدد أحاديث وآثار «مصنف» عبدالرزاق: ١٩٤١٨ (مع الجامع: ١٦١٤) = ٢١٠٣٣ حديثاً وأثراً. بينما بلغت أحاديث وآثار «مصنف» ابن أبي شيبة: ٣٦٢٢٤ حديثاً وأثراً^(٣) أو: ٣٧٩٤٣ حديثاً وأثراً^(٤).

هذا وقد اعتذر بعض الباحثين^(٥) لعبدالرزاق بعدة أعذار:

أ - بسبب البيئة؛ فبلد ابن أبي شيبة (العراق): موطن العلماء ومركز الخلافة، وعلى صلة قوية بالبلدان الأخرى. بينما عبدالرزاق كان بلده

(١) أفاد ذلك الأخ د. عبدالله اللحيدان في رسالته (ص ٧٠) وضرب له بعض الأمثلة.

(٢) المصدر السابق ص ٦٨.

(٣) كما أوضحته الباحثة: عيشة المشعي في رسالتها «الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة ومنهجه في مصنفه».

(٤) كما في ترقيم (ط دار التاج) للمصنف. والظاهر أن العدد الصحيح أكثر منهما؛ إذ كلا الطبعيتين المعتمدتين في هاتين النتيجتين ناقصة!

(٥) هو الأخ د. عبدالله اللحيدان في رسالته (٧١).

(اليمن) بعيداً عن مركز الخلافة والعلم، وليس ذا صلة قوية بالبلدان الأخرى.

ب - بسبب الزمن؛ فابن أبي شيبة تأخر؛ فلعله استزاد.

ج - لعل ابن أبي شيبة اطلع على «مصنف» عبدالرزاق، فاستفاد منه وأضاف عليه.

د - لعل عبدالرزاق كان يريد إظهار المسألة ببعض أدلتها، لا جمع كل ما ورد فيها مما بلغه، كما هو ظاهر صنيع ابن أبي شيبة.

المبحث الرابع

العناية بالكتاب

وطبعاته

أولاً- خدمة العلماء والباحثين له:

تقدم فيما مضى أن «مصنف ابن أبي شيبة» لم يلقَ العناية اللائقة به من قبل العلماء على مر العصور، كحال كتب الحديث المشهورة، وذكرتُ بعض الأسباب في ذلك^(١). ولكن فوق ذلك؛ فقد خدمه بعض العلماء ببعض الأوجه، فمنها:

١ - روايته في كتب الفهارس والمعاجم والأثبات، وتقدم تفصيل هذه الروايات^(٢).

٢ - الاعتماد عليه في التخريج^(٣).

٣ - الاعتماد عليه في نقل الخلاف^(٣).

٤ - أفراد زوائده من قبل بعض المعاصرين^(٤).

٥ - كتابة بعض الدراسات عنه^(٤).

وتقدم توضيح كل ذلك، فتقبح الإعادة !.

(١) انظر مقدمة المطلب الثالث من هذا الفصل.

(٢) انظر المطلب الثاني من هذا الفصل.

(٣) انظر المطلب الرابع - ثالثاً (من هذا الفصل).

(٤) انظر مقدمة الفصل الأول، الدراسات الحديثة عنه.

ثانياً- خدمة المفهرسين ودور النشر له:

أ- الفهارس:

لا ريب أن كتاباً مثل هذا الكتاب في فوائده وضخامته بحاجة إلى فهارس تُسهّل الاستفادة منه، وتوفر وقت الباحثين. وقد حظيت فهارس «المصنف» باهتمام كبير، فظهرت عدة فهارس، نذكرها كما يلي:

١ - في عام (١٤٠٨هـ) صدر عن «دار طيبة» بالرياض «فهرس مصنفي عبدالرزاق وابن أبي شيبة»؛ بإشراف: محمود الحداد، وقد استخرجته: أم عبدالله بنت محروس العسلي، ورتبه: محمد بن حمزة بن سعد. ويقع في مجلدين:

الأول: للآيات والأحاديث المرفوعة فحسب، ورتبوا الأحاديث على الحروف الأبجدية، والآيات على المصحف.

والثاني: للفوائد، ورتبوها على الأبواب، ثم الأبواب على الحروف. ثم ذكروا فهرس أبواب «مصنف» عبدالرزاق لتكون معاً، كما في ج ١٥ من «المصنف» لابن أبي شيبة؛ حيث جمعوا أبوابه وكتبه جميعاً في آخره. ثم جعلوا لهذا الفهرس ذيلاً استدركوا به ما فاتهم من الأبواب في الطبعة الناقصة، وأيضاً بوّوا فيه كتابي الصيام والحج بتفصيل آخر!

ومن أهم عيوب هذا الفهرس أنه لم يفهرس الآثار فهرسة أبجدية البتة؛ بحجة أنها معروفة في مظنتها! فلماذا فهرسوا الأحاديث المرفوعة إذاً؟!

كما إنهم لم يهتموا بالفهرسة على المسانيد -وهي مفيدة جداً- كما إنهم رمزوا لأجزاء «مصنف» عبدالرزاق بأرقام أخرى تعيق الاستفادة منه

بسرعة!

٢ - في عام (١٤٠٩هـ) صدر عن «الدار السلفية» بالهند فهارس «المصنف» وتقع في أربعة أجزاء، للآيات والأحاديث والآثار. ورتبها على الحروف الأبجدية. ثم أتبعوه بفهرس للأعلام وأحالوا على أرقامهم في «المصنف»، وليتهم ذكروا طرف الأثر وكتابه ثم رقمه أو موضعه؛ لكان ذلك أجدى بكثير.

٣ - في عام (١٤٠٩هـ) صدر عن «دار عالم الكتب بيروت»: «فهرس أحاديث وآثار الكتاب المصنف» بإشراف سمير طه المجذوب: وقد أعده: محمد سمارة، وعلي الطويل، وعلي بقاعي؛ وسمير الغاوي، ويقع في أربعة مجلدات كبيرة، وهو على قسمين: الأول: مرتب على حروف المعجم (أحاديث وآثار) والثاني: مرتب على المسانيد (أحاديث وآثار).

ويعدّ هذا الفهرس من أعظم ما ظهر له من فهارس ومن أعظمها فائدة وأسهلها استعمالاً. ويمكن - عن طريقه - تسهيل القيام بدراسة وافية عن «المصنف». والإحالات فيه مفصلة جداً: على الجزء والصفحة، والكتاب، واسم الباب. وقد جعلوا في آخره فهرساً بأسماء أصحاب المسانيد؛ لتيسير الوصول إليهم.

ولكن يعيب هذا الفهرس أنه غير دقيق في بعض العزو - ولا يخلو من ذلك أي فهرس - فقد تتبعته بنفسي في بعض الآثار فلم أجدها في مظنتها، كما أن المُفهرّس قد يَهيم في عزو الأثر لغير صاحبه. وبكل حال فهذا الفهرس من أفضل ما ظهر له من فهارس وأشملها.

* وكل ما مضى من الفهارس، فعلى (ط السلفية).

٤ - في عام (١٤٠٩هـ)، أصدرت «دار الفكر» ببيروت (مع طبعتها للمصنف) فهرساً لهذا الكتاب يقع في مجلد صغير. بإشراف: سعيد اللحام. وفيه فهرس للأحاديث المرفوعة القولية، وسماها (الأحاديث)، وآخر للأحاديث المرفوعة الفعلية، وسماها (الآثار)؟! وهذا الفهرس لا يضمن ولا يغني من جوع!.

٥ - في عام (١٤١٠هـ) أصدر محمد السعيد بن بسيوني زغلول كتابه المسمى «موسوعة أطراف الحديث الشريف»؛ ضمّنه فهرساً للأحاديث المرفوعة القولية في نحو (٢٠٠ كتاب) من كتب الحديث، وأحدها «المصنف». ولكنه فهرس غير دقيق، ويعوزه الكثير.

٦ - في عام (١٤١٦هـ) أصدرت دار الكتب العلمية (مع طبعتها للمصنف) -أيضاً- فهرساً له يقع في مجلدين متوسطين، بإشراف/ محمد عبدالسلام شاهين. وقسموه على أقسام: للأحاديث القولية، ثم الأحاديث الفعلية، ثم الإقرارات، ثم آثار الصحابة والتابعين. ورتبوا كل هذه الأقسام على أول الألفاظ فقط، ولم يلتفتوا إلى المسانيد مطلقاً. وتقدم ذلك كله فهرس الآيات .

٧- والمؤمل أن يصدر مع طبعتنا هذه للمصنف أو تلوها فهرس يخدم الباحثين بكل يسر وسهولة، ولعله أن يشتمل على ما يأتي :

أ - فهرس الآيات (بترتيب المصحف).

ب - فهرس الأحاديث المرفوعة والآثار (على الأطراف).

- ج - فهرس الأحاديث المرفوعة والآثار (على المسانيد).
 - د - فهرس الكتب والأبواب (بترتيب المؤلف).
 - هـ - فهرس معجمي لألفاظ الأبواب؛ ليتمكن الباحث من الوقوف على باب المسألة بسهولة.
 - و - فهرس الشعر (بترتيب القوافي).
 - ز - فهرس المفردات المشروحة.
 - ح - فهرس المواضع المعرف بها.
- وسيكون العزو فيها على أرقام النصوص في طبعتنا، إن شاء الله.

ب - طبعات «المصنف»:

طبع «المصنف» طبعات عديدة، ومن المؤسف حقاً أنها كلها سقيمة!، فهي إما أن تكون ناقصة أو مليئة بالتصحيفات والأخطاء المطبعية وغيرها، أو إنها لم تحظَ بالعناية اللائقة بهذا الكتاب!، وهذا ما دفعنا لتحقيقه وتقديمه بالصورة اللائقة به بين كتب العلم .

وأذكر الآن ما وقفت عليه من هذه الطبعات، مع وصفها، وتاريخها، ومكانها؛ حسب أولوية ظهورها:

١ - من أقدم من حاول طبع «المصنف» كاملاً: الشيخ/ أبو تراب عبدالوهاب الملتاني -رحمه الله- وله فضل سبق في نشره؛ حيث طبع الجزأين الأول والرابع منه عام (١٣٢٤هـ) في ملتان^(١) وكان في نيته طبع كامل الكتاب، ولكن لم يتيسر له ذلك. وقد حاول جهده تصحيح الكتاب، ولكنه خرج مليئاً بالأغلاط - كما يقول من اطلع عليه^(٢) - وقد استفاد الشيخ الأعظمي من هذه الطبعة في تحقيقه كثيراً - كما سيأتي - وهي التي يسميها «الملتانية» .

٢ - في عام (١٣٣٣هـ) طبع كتاب «الرد على أبي حنيفة» في دلهي بالهند، مع ترجمة باللغة الأردية^(٣). وهو أحد كتب «المصنف»، وقد أحدث

(١) من بلاد البنجاب، أحد أقاليم باكستان المسلمة.

(٢) انظر: ص ٣٠ من مقدمة «المصنف» بتحقيق الأعظمي. قلت: ولاحظت أن الشيخ الأعظمي ينقل عنها كثيراً، ويظهر من هذه النقول أنها تصرفات من الشيخ الملتاني على أصل المؤلف، والله أعلم.

(٣) انظر: «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين ٢٠٦/١/١. وقد سبق ذكر بعض من ردّ على ابن أبي شيبة في هذا الكتاب في الفصل الأول / مؤلفاته .

ضجة كبيرة بين المسلمين هناك من أهل الحديث والأحناف.

٣ - في عام (١٣٨٦هـ)، قام بعض العلماء في حيدر آباد بالهند بطبع خمسة أجزاء منه، بإشراف/ عامر العمري وعبد الخالق الأفغاني. ولكن من دون تعليق يذكر، أو ترقيم بل إن فيه قطعة كبيرة سقطت؛ ألحقت فيما بعد من قبل من جاء بعدهم! وفيه أخطاء وسقوط لا تحتمل في الأسانيد والمتون^(١). ووصلوا فيه إلى نهاية كتاب «الصيد»، وكان ذلك سنة (١٣٩٠هـ)، ثم توقفوا فلم يصدروا شيئاً!.

٤ - في عام (١٣٩٩) هـ قام الشيخ/ مختار أحمد التذوي (صاحب «الدار السلفية» ببومبائي بالهند) بتصوير الأجزاء الخمسة الأولى - بدون إضافة أو تصحيح - ثم شرع في تكميل الكتاب، فأصدر السادس منه، ثم تلاه ببقية الكتاب إلى نهايته؛ معتمداً في ذلك على مخطوطين توفرا له، وأثبت بعض الفروق بينهما، وعلّق بعض التعليقات المفيدة ورقّم الأحاديث والآثار والأبواب مبتدئاً بالسادس فما بعده!. وكان صدور المجلد الأخير (الخامس عشر) عام (١٤٠٣هـ). ثم أصدر فهارس للكتاب تقع في أربعة أجزاء عام (١٤٠٩هـ)، وتقدم الحديث عنها.

وهذه الطبعة هي أهم الطبعات التي ظهرت مطلقاً؛ لأنها اكتملت وانتشرت انتشاراً واسعاً بين طلبة العلم، ثم قامت بعض دور النشر البيروتية بصف «المصنف» على حرف جديد اعتماداً على هذه الطبعة، كما أنها خدمت بالفهارس.

(١) وقد استدركوا بعض هذه الأخطاء في أواخر بعض هذه المجلدات.

قلت: عليها ملاحظات كثيرة، أوْجل الكلام عنها إلى حين الانتهاء من وصف هذه الطبعات.

٥ - في عام (١٤٠٣هـ) أصدر الشيخ/ حبيب الرحمن الأعظمي الجزء الأول من تحقيقه على «المصنف»، ونشرته «المكتبة الإمدادية» بمكة المكرمة، ثم أصدر ثلاثة أجزاء أخرى عام (١٤٠٤هـ)، ثم توقف الشيخ فلم يصدر شيئاً حتى توفي وهذه الأجزاء الأربعة تعادل مجلدين من (ط السلفية).

وكان -يرحمه الله- قد اعتمد على بعض المخطوطات التي توفرت له، إضافة إلى طبعتين (الملتانية وحيدر آباد)، وقد علق عليه بعض التعليقات المختصرة المفيدة -ولكنها قليلة- ورقم الآثار من أوله إلى حيث وقف.

وعلى عمله ملاحظات، أهمها: متابعته لبعض أخطاء من سبقه إسناداً وممتناً -على أنه قام بتصحيحات وتنبيهات يُشكر عليها- ومن أخطائه القصور الشديد في التخريج؛ حتى إنه قد يعزو الحديث للترمذي وهو في البخاري، وأما الآثار؛ فالعزو فيها نادر. ومنها سقوط كثير من النصوص في طبعته. وهي موجودة في بعض المخطوطات التي وقف عليها، ولكن يظهر أنه لم يكن يعتمد عليها جميعاً! ومن الملاحظات -وهي ما شجعتنا على تحقيق الكتاب -عدم اكتمال طبعته، ولو كملت؛ لكفت الأمة إلى حين. والله المستعان!

٦ - في عام (١٤٠٦هـ) قامت «إدارة القرآن والعلوم الإسلامية» بكراتشي في باكستان بتصوير الطبعة السابقة تماماً، بكل ما فيها إلا أنها استدركت الأبواب الساقطة في الطبعتين السابقتين لها في مجلد (ج، ٤، ق، ١). وعلى هذه الطبعة ملاحظات:

١ - أن في تلك القطعة التي استدركوها أبواباً قُدِّمت على أبواب وليست في أماكنها.

٢ - أنهم حذفوا باباً كاملاً بكل ما فيه ^(١).

٣ - أنهم حرّفوا في متن أحد الأحاديث النبوية؛ تعصباً لمذهبهم الفقهي، حيث زادوا بعد حديث وائل بن حُجر: «رأيت النبي ﷺ وضع يمينه على شماله في الصلاة» ^(٢) هذه الزيادة: «تحت السرة»؟!

قال من اطلع على هذا التحريف: «... متعمداً، وبخط جلي. وهذا الحديث يوجد في الطبعات الثلاثة من «المصنف» (ص ٣٩٠ ج ١) بدون هذه الزيادة! ولم يُشر ناشرها إلى النسخة التي وجدت فيها هذه الزيادة، وأين توجد هذه النسخة؟!» ^(٣).

فعلى هذا سقطت هذه الطبعة من الاعتماد العلمي عليها!، بل حتى جميع مطبوعات هذه الدار. يجب ألا يُعتمد عليها، فماذا بعد الكذب على

(١) انظر: ص (ح) من مقدمة «المصنف» بتحقيق العمروي.

(٢) هو في «المصنف» ١/ ٣٩٠ في جميع الطبعات السابقة الذكر، وفي طبعة الأعظمي (٢/ ٣٥١). كما هو في الطبعات السابقة (بدون تحريف).

(٣) انظر: «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» لصلاح الدين مقبول أحمد: ٣٣٢-٣٣٣ بتصرف يسير، وعنه الشيخ بكر أبو زيد في «تحريف النصوص»: ١٧١.

تنبيه: ذكر الشيخ -حفظه الله- أن هذا التحريف وقع في (ط الأعظمي) كذلك، وعزاه إليه في (٢/ ٣٥١)، ولكنني رجعت إلى الطبعة المذكورة، فلم أجده؛ فلعل الشيخ اعتمد على ما ذكره أبو تراب في جريدتي المدينة والبلاد، ولم يراجع نفسه، والله أعلم.

النبي ﷺ؟! وكل من يثبت عنه مثل ذلك ينبغي أن يعامل ذات المعاملة^(١)، ولا يدخل فيه من اجتهد ووجد في بعض النسخ شيئاً ظنه صواباً، فأثبتته، ثم تبين أنه خطأ. فالجتهد - وإن أخطأ - فمأجور، أما المتعمد للخطأ فمأزور بكل حال، والعياذ بالله!.

٧ - في عام (١٤٠٨ هـ) صدر عن دار «عالم الكتب» بالرياض الجزء المفقود من «المصنف» بتحقيق!؛ عمر غرامة العمروي. وقد استدرك فيه النقص الذي وقع في (ط حيدر آباد) و(ط السلفية). وأشار إلى أن (ط دار القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان) قد سددت هذا النقص، ولكنه لاحظ في ذلك بعض السقط - أيضاً - والتقديم والتأخير، فقابله على مخطوطين في جامعة الإمام^(٢)، وأصدر تلك الطبعة. وقد رقم الأحاديث المرفوعة فقط في ذلك الجزء، وأما الآثار فلم يرقمها. وهي طبعة سقيمة جداً!!^(٣)؛ لاعتمادها على أصل وحيد غير متقن!، وليس فيها أي تعليق أو تخريج!؟

٨ - في عام (١٤٠٩ هـ) صدر عن «دار التاج» بيروت طبعة جديدة لـ: «المصنف» بإشراف: كمال يوسف الحوت. وقال إنه اعتمد على الطبعات

(١) وقد ذكر الشيخان بكر أبو زيد في كتابه «تحريف النصوص» ومقبول أحمد في كتابه «زوابع في وجه السنة» أمثلة كثيرة لتحريفات وقعت في كتب السنة كسنان أبي داود، ومستدرك الحاكم، ومسنند أبي عوانة، ومسنند الحميد.

(٢) ورقماهما: ٦١٦١ خ، ١٧٩٩ ف. وهما من المخطوطات التي اعتمدنا عليها، ورمزنا لهما: «و» و«م». وقد تبين لنا أن الثانية أصل الأولى. وأنها سقيمة؛ لكثرة أخطائها وسقوطها؛ لذا جاءت هذه الطبعة مليئة بالسقط والخطأ ذاته!.

(٣) وانظر المقابلة بينها والمخطوطات التي وقفنا عليها يتبين لك ذلك.

السابقة ومخطوطة للمصنف^(١)، وحاول إثبات النص الصحيح، وتقع هذه الطبعة في سبعة أجزاء (بدون فهرس). وبلغ عدد الآثار فيها: (٣٧٩٤٣) أثراً وحديثاً.

ثم قامت «دار الرشد» بالرياض بتصوير هذه الطبعة. وهي عريّة من التعليق والتخريج، وفيها بعض التعديل الطفيف لشيء من الأخطاء المطبعية للطبعة السلفية، ولكنها جاءت بتصحيحات أخرى، ويسقوطات أخرى!.. ولم نشأ المقابلة على هذه الطبعة؛ لعدم قيمتها العلمية وأسوأ منها الطبعة التالية.

٩ - في عام (١٤٠٩هـ) صدر عن «دار الفكر» بيروت طبعة جديدة لـ: «المصنف» أيضاً. بإشراف: سعيد اللحام (!). وباليات هذه الطبعة لم تصدر؛ فإنها مسخت الكتاب مسخاً أشد من كل ما مضى!! وتقع هذه الطبعة في ٩ أجزاء، منها واحد للفهارس (?). وتمتاز هذه الطبعة بشرح الكلمات الغريبة فقط. وقد رُقمت النصوص فيها لكل باب على حدة!.

١٠ - في عام (١٤١٠هـ) طُرِح قطعة من «المصنف» في رسالة علمية (دكتوراه) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض، قسم السنة، لـ: عبدالله بن حمد اللحيان، بإشراف د. محمود ميرة: من أول كتاب الحج إلى نهاية باب الوقوف على الجمار يوم النحر^(٢).

(١) هي المخطوطة التي رمزنا لها (م). وهي مخطوطة متأخرة جداً (١٢٢٩هـ). وفيها سقط كثير جداً، وأخطاء كثيرة - أيضاً - ولا يصح الاعتماد عليها وحدها، وانظر وصفها في الفصل الآتي قريباً .

(٢) اتصلنا بصاحب الرسالة، فبعث لنا بنسخة منها، لنستفيد منها، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

١١ - في عام (١٤١٦هـ) صدر عن دار الكتب العلمية في بيروت طبعة جديدة للمصنف، بإشراف: محمد عبدالسلام شاهين، وتقع في ٧ ج + ٢ للفهارس = ٩ مجلدات. وقد ذكر المشرف على هذه الطبعة أنه اعتمد على المطبوعات ^(١) ولخص عمله في هذه الطبعة فيما يأتي:

ترجم للمؤلف ترجمة مختصرة، أخرج النص إخراجاً حديثاً، رقم فيه الكتب والأبواب والنصوص، وزوده بعلامات الترقيم الحديثة، وشرح الغريب، وزاد ما رآه مناسباً من الكتب الأخرى ليستقيم النص وجعله بين معقوفتين، وعزى الآيات، وضبط متون الأحاديث المرفوعة، وفهرس للكتاب.

وما قيل في الطبعات السابقة يقال فيها أيضاً.

١٢ - في عام (١٤٢٠هـ) أصدر د. عبدالعزيز العمري كتاب «المغازي» من «المصنف» محققاً في مجلد واحد، وقدم له بمقدمة وافية، واعتمد في تحقيقه على المطبوع ومخطوطين هما (م) و(ج) عندنا. وخرج النصوص ودرسها دراسة وافية، وخدم النص خدمة حسنة، وأثبت بعض الفروق. ولكن على عمله بعض الملاحظات ^(٢):

١ - الأخطاء المطبعية التي شوهت طبعته.

٢ - فاته بعض الموجود في المخطوطين اللذين اعتمد عليهما في تحقيق الكتاب.

(١) الظاهر أنه اعتمد على طبعة دار التاج، والله أعلم.

(٢) كنت سأذكر نماذج لكل نوع من هذه الملاحظات. ولكن لما رأيت كثرتها دونتها على نسختي ورأيت عدم ذكرها هنا.

٣ - أخطأ في قراءة بعض الكلمات في المخطوط.

٤ - لم يزود طبعته بالفهارس الفنية المساعدة.

٥ - لم يرقم أبواب الكتاب.

٦ - وأما التعليقات التي على النصوص، فلعلي أمسك عنها!.

الطبعة الهندية للمصنف (السلفية) ما لها وعليها:

هذه الطبعة من أشهر طبعات «المصنف» وأوسعها انتشاراً بين طلبة العلم، طبعتها الدار السلفية^(١) في الهند، ولها فضل سبق في نشر «المصنف» كاملاً بعد أن ظل حبيس المخطوطات قروناً متطاولة. ثم لما نفدت هذه الطبعة من الأسواق قامت بعض دور النشر البيروتية بصف الكتاب من جديد اعتماداً على هذه الطبعة. ونحن حينما عزمنا على تحقيق الكتاب اتخذنا هذه المطبوعة أصلاً، فقابلنا نصها على المخطوطات، فما سقط منها ألحقناه، وما رأيناه من زيادات فيها لم ترد في الأصول حذفناه. وما رأيناه من خطأ فيها صححناه. ومن سبّر هذه المطبوعات تبين ما يلي:

١ - أنها مرت بثلاث مراحل :

الأولى: الأجزاء ١، ٢، ٣ (من كتاب «الطهارة» إلى كتاب «الجنائز»):

(١) الحق أن هذه الدار منارة سلفية ليس في الهند وحدها، بل في العالم أجمع؛ فقد طبعوا من كتب التراث الإسلامية في العقيدة والحديث والقرآن وغيرها من العلوم الشيء الكثير، وتمتاز مطبوعاتها بالجودة والإتقان بعامة، ومن آخرها: «شعب الإيمان» للبيهقي. ونقدنا لطبعته لا يعني انتقاصهم أو حجب فضلهم. وجهودهم ليست في نشر الكتب فحسب، بل في الدعوة وتصحيح العقيدة، والعودة بالأمة إلى الكتاب والسنة. فجزاهم الله خيراً وبارك في جهودهم.

صدرت هذه الأجزاء عام (١٣٨٦هـ)، بعناية/ عبد الخالق الأفغاني. ولم يذكر نهجه في التحقيق ولا الأصول التي اعتمد عليها، إنما ذكر أن في الهند نسخاً كثيرة. ولكن الموانع حالت دون الحصول عليها. ويتبع تعليقاته النادرة في الكتاب ظهر أنه اعتمد على مخطوطين رمز لهما (ز) و(ص) ولا أدري ما هما؟ وربما استبدل أحد الرمزین برمز آخر: (ن) يعني: نسخة أخرى.

وتمتاز هذه القطعة بإخراج المتن فقط، بدون ترقيم، أو علامات، ودون تمييز لبداية النصوص ونهايتها إلا بنجمة صغيرة (*) أو نقطة (.). والتعليق فيها نادر ومختصر جداً إن وجد.

الثانية: الجزآن ٤، ٥ (من منتصف كتاب «الحج» إلى كتاب «الطلاق»):

صدر هذان الجزآن عام (١٣٨٨هـ)، بعناية/ عامر العمري الأعظمي. ولم يذكر -أيضاً- نهجه في التحقيق، لكن أشار إلى الأصلين اللذين اعتمد عليهما في العمل وهما: نسخة المكتبة الآصفية بالهند وسماها (الأصل)، ونسخة المكتبة السعيدية ورمز لها (س).

وتمتاز هذه القطعة بإخراج المتن مع بعض علامات الترقيم، لكن دون ترقيم للنصوص والأبواب، وفيها تعاليق يسيرة وإشارات لا قيمة لها في اختلاف النسخ!

الثالثة: الأجزاء ٦-١٥ (من أول البيوع حتى آخر الكتاب):

صدر أول هذه الأجزاء في عام (١٣٩٩هـ)، وآخرها عام (١٤٠٣هـ). بعناية الشيخ/ مختار أحمد الندوي (صاحب الدار السلفية بالهند). ولم يذكر نهجه في التحقيق لكن أشار إلى أنه اعتمد في تحقيق الكتاب على نسختين:

نسخة المكتبة السعيدية (الأصل)، ونسخة أخرى رمز لها (النسخة)، ثم اكتشف أنها طبق الأصل منها فتركها^(١). ثم وصلت إليه نسخة أخرى من مكة رمز لها (م)^(٢).

وتمتاز هذه القطعة بترقيم النصوص والأبواب بداية من هذا الموضع! والالتزام بعلامات الترقيم الحديثة، والمقابلة بين النسختين، وشيء من التخريج، ولكن دون ضبط مطلقاً أو شرح للغريب، ثم ختم الكتاب بفهارس للكتب والأبواب كلها كما وردت فيه، ثم ألحق به فهارس فنية تقع في أربعة أجزاء مستقلة طبعت فيما بعد، كما تقدم.

حسناً هذه الطبعة:

- ١ - أنهم أول من نشر الكتاب كاملاً.
- ٢ - أنهم اعتمدوا على أصول خطية، ولم يسرقوا جهد غيرهم.
- ٣ - أنهم بذلوا وقتاً وجهداً يشكرون عليه في تحقيق الكتاب، فقد استغرق تحقيق المرحلتين الأوليين نحو أربع سنوات - ولعل بينهما توقفاً - والمرحلة الثالثة كذلك ولكن دون توقف. بينما الطبقات البيروتية لم تستغرق شهراً في الصف، ولا أدري هل روجعت أم لا؟!.
- ٤ - أنهم خدموا الكتاب بتعليقات مفيدة، خاصة في المرحلة الثالثة. وقد استفدنا من هذه التعليقات كثيراً في تصحيح نص الكتاب؛ فجزاهم الله خيراً.
- ٥ - أنهم خدموا الكتاب بفهارس مفصلة مساعدة.

(١) انظر المصنف ١٢٦/٦ هامش (٤).

(٢) انظر المصنف ١٣٣/٦ هامش (١). وهي نسخة (م) عندنا أيضاً.

عيوب هذه الطبعة:

- ١ - أن الأصول التي اعتمدوا عليها كلها سقيمة، فنسخ الهند كلها متأخرة، وبتتبع التعليقات على بعضها هنا وفي طبعة الأعظمي تأكدنا من ذلك.
- ٢ - أن في المرحلتين الأوليين لم ترقم النصوص والأبواب، ولم تكتب بداياتها من أول السطر.
- ٣ - في المرحلة الأولى لم تُستعمل علامات الترقيم الحديثة مطلقاً.
- ٤ - كثرة التصحيقات والتحريفات والسقوبات في هذه الطبعة بأقسامها الثلاثة !.
- ٥ - عدم شرح الغريب إلا نادراً. وعدم الضبط البتة.
- ٦ - تعمد تغيير النصوص والزيادة عليها من المعلقين، وقد يحصر ذلك بين أقواس ويشير وقد لا يفعل !. وذلك اعتقاداً من المعلق أنه الصواب. وقد يكون الأمر كذلك ولكن ليس هذا هو النهج العلمي الصحيح !. وقد يكون الأمر بخلاف ما ظنه المعلق؛ فيكون الصواب ما في الأصول الخطية ^(١) !!.
- وكنا سنذكر أمثلة لكل ذلك، ولكن لم نرَ كبير جدوى في هذا!، وهذه الملاحظات -برمتها- مدونة في حواشي الكتاب لمن شاءها. ولعلنا نكتفي بالإشارة لأنواعها فحسب:
- أ - السقوبات: فقد يسقط حرف يقلب المعنى نحو أداة النفي (لا) أو

(١) نقل الحافظ ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» عن ابن أبي شيبة بعض أسماء الرواة، وصرح في أحد المواضع أنه في «المصنف»، والملاحظ أنه ربما نقل هذه الأسماء على الخطأ كما وجدها، فيذكرها ويرجع الصواب، فقد يكون الخطأ من أحد الرواة (انظر: ١٨٧/٤، ٢٢٤/٥، ٣٤٥/٦، ٢٢/٩).

حرف (عن) بين رجال الإسناد أو حرف العطف (و) ونحوها. وربما سقطت كلمة أو كلمات أو جملة بكاملها. بل ربما زاد السقط إلى سند بأكمله أو متن بأكمله أو أثر بسنده ومتنه، أو جملة آثار، أو باب بعنوانه وما فيه!. وأكثر سقط وقع فيها: كتاب «الآيمان والنذور والكفارات» وجل كتاب «الحج»!. وهذا يعادل مجلداً!.

ب - الخطأ: وذلك بإثبات كلمة على غير وجهها الصحيح، وسببه إما من الأصل الخطي المعتمد، أو من قراءة المحقق، أو من الطابع مع عدم الانتباه إليه. ومن أسوأ الأمثلة له: قلب (عن) مكان (بن) أو العكس؛ فتظهر أسماء لا وجود لها، وأسانيد لا يمكن فهمها!.

ج - الزيادة: وهذه الزيادات التي وقفنا عليها في الكتاب على نوعين: الأول: من غير قصد المحقق، كأن ترد في المخطوط كذلك، والصواب حذفها. الثاني: عن قصد من المحقق: والغالب أنه يشير إلى زيادته إذا زاد، ويذكر سبب زيادته، ولكنه ربما زاد شيئاً لم نجده في الأصول الخطية ولم يشر إليه، ولعله فعل ذلك ذهولاً أو اجتهداً، مع أننا لا نرى نحو هذا التصرف إلا في حدود ضيقة مع الحصر في المتن والإشارة في الهامش للمسوغات والمصادر.

وطريقته في الزيادة تخالف نهج المحدثين والمحققين من المحققين، حيث إنه إذا وجد الحديث روي مرسلأ في «المصنف» -مثلاً- ووصله البيهقي أو أبو نعيم أو ابن ماجه أو غيرهم؛ جاء باسم الصحابي وساقه من رواية ابن أبي شيبة!. وكذلك إذا سقط شيخ المصنف: ربما اجتهد في ذكره، ولا ندرى سبب جزمه به دون غيره!؛ نعم لو ساقه بعض الأئمة عن «المصنف» من

طريق ذلك الشيخ به سواء؛ لكان مقبولا^(١)، أما لا؛ فهو تحكّم!

وربما كانت زيادته في أثناء الإسناد، بتغيير اسم الراوي أو تعيينه أو تغيير صيغة الأداء ونحو ذلك. وربما كانت زيادته في المتن على هذا النحو.

قلت: وقد تكون هذه الزيادة صحيحة من حيث الحكم ولكن ليست هذه رواية ابن أبي شيبة قطعاً! ويعمله هذا أسقط أخطاء الرواة، فجعل الجميع في مرتبة واحدة في الضبط والإتقان!، وهذا ما يسميه المحدثون: تعديل الأسانيد أو تجويدها!.

د - الدمج: وذلك بأن يسقط متن الأثر الأول وسند الثاني، فيجعل الإسناد الأول للمتن الثاني. أو يسقط أول المتن ويترك آخره؛ وآخره لرجل آخر. ومن أنواع الدمج - وهو أغربها - أن يجعل عنوان الباب مع آخر أثر في الباب الذي قبله فيصير كأنه تابع للأثر!!.

هذه أهم الملاحظات التي رأيناها على هذه الطبعة، وهذا لا يعني - بحال - نكران جميل الإخوة في «الدار السلفية» الذين نشروا الكتاب على الصورة السابقة، ولكن المتأخر - دائماً - يستفيد من المتقدم. وعملنا تكميل لعمل الإخوة والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، ونسأل الله أن يجعل أعمالنا - جميعاً - خالصة لوجهه.

(١) على أنه يجب على المحقق أن يثبت النص كما جاء من الرواية التي اعتمدها في التحقيق وليس التي يسوقها صاحب كتاب آخر.

وبعد انتهاء الكلام عن طبعات «المصنف» أورد مقارنة موجزة بين أهم هذه الطبعات في عدد نصوص الكتاب كله أو بعض كتبه مع طبعتنا؛ ليتبين مستوى النقص والفضل بينها كما يلي :

الكتاب	الطبعة السلفية ^(١)	طبعة دار الستاج ^(٢)	طبعة دار الكتب العلمية ^(٣)	طبعتا	طباعات مختلفة ^(٤) ناقصة
الطهارة	-	٢١١٧	٢١١٧	٢١٢٩	ط الأعظمي: ٢٠٩٣
الصلاة	-	٦٧٤٩	٦٧٤٩	٦٨٢١	ط الأعظمي: ٦٧٥٥
الآيمان والنذور	-	٤٩٣	٤٩١	٥٠٥	ط العمروي ^(٥) -
الحج (كاملاً)	-	٣٢٦٦	٣٢٦١	٣٣٦٩	ط العمروي -
الحج (إل باب: ١٠٤)	-	٧٧٠	٧٧١	٨٠٠	أطروحة د. اللحيدان: ٨٠٠ ^(٦)
اليبوع	٣٤٦٤	٣٤٥٣	٣٤٥٠	٣٥٥٢	-
من أول اليبوع إلى آخر الكتاب	١٧٩٧٢ ^(٧)	١٧٩٨٣	١٧٩٧٧	١٨٧٣٠	-
الغازي	٥٧١	٥٧٣	٥٧٣	٥٧٤	ط د. العمري: ٥٧٤ ^(٨)
كامل الكتاب	٣٦٢٢٤ ^(٩)	٣٧٩٤٣	٣٧٩٣٠	٣٨٩٣٨	-

- (١) الطبعة السلفية يبدأ ترقيمها من كتاب اليبوع.
- (٢) اخترت هاتين الطبعتين دون غيرهما لأنهما المرقمتان.
- (٣) كل طبعة منها تشمل خيِّراً من الكتاب وهو القسم المشار إليه.
- (٤) وقع خطأ في ترقيم الطبعة السلفية مرتين ١٢/٣٦١، ٣٩١ - ٣٩٢؛ حيث تجاوز المرقم ٩٠٠ رقم في كل موضع فالمجموع = ١٨٠٠؛ لذا حذفت هذا الرقم من المثبت آخر السلفية (١٩٧٨٩) كما يحذف منه (١٧) وهي نصوص ذيل مسلمة على كتاب الأوائل؛ ليكون المثبت هو العدّ الصحيح لها على وجه التقريب؛ لأنني لم أتابعه بدقة، وإنما مررت عليه على عجل!
- (٥) لم يرقم إلا الأحاديث المرفوعة؛ لذا عدلت عن إدخاله في هذه المقارنة.
- (٦) الذي في الأطروحة (٨٠١) ولكنه خطأ؛ لأنه تجاوز رقم (٥٠١).
- (٧) الذي فيه (٥٧٦) والصواب ما أثبتته، وراجع الكلام على مؤلفات ابن أبي شيبة (كتاب المغازي).
- (٨) هذا العد مأخوذ من رسالة «منهج ابن أبي شيبة»: ٢٠٤؛ حيث عدت الباحثة ما فيه من =

ويلاحظ أنني لم أُدخل في المقارنة كتابي «الأدب» و«الإيمان» مع أنهما طبعاً مستقلين؛ وذلك لاختلاف روايتهما عن رواية كتاب «المصنف».

= المرفوعات والموقوفات والمقطوعات حسب الشيوخ، فحصلت على هذه النتيجة. وتابعتها في جمعها؛ فوجدت العدد الصحيح: ٣٦٠٦٧؛ اعتماداً على ما ذُكرت. وعندني أن الخطأ وارد جداً في عدها؛ لأنه غير مفصل على الأبواب لتأكد منه، والله أعلم.

الفصل الثالث

عملنا في الكتاب

أذكر في هذا الفصل -بعون الله-: خطة العمل في تحقيق الكتاب، ثم منهجنا في إثبات النص وخدمته، ثم وصف الأصول المعتمدة في التحقيق؛ فهذه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول

خطة العمل في تحقيق الكتاب، وبيان عملنا فيه

قسمنا العمل فيه على أربع مراحل:

المرحلة الأولى: مقدمة تليق بالكتاب ومؤلفه، وقسمتهما إلى فصول:

الفصل الأول: في ترجمة المؤلف، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: عصره.

المبحث الثاني: سيرته العامة.

المبحث الثالث: سيرته العلمية. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول - نشأته العلمية ورحلاته.

المطلب الثاني - شيوخه وأقرانه وتلاميذه.

المطلب الثالث - مؤلفاته.

المبحث الرابع: شخصيته. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول - عقيدته.

المطلب الثاني - درجته عند أهل الحديث.

المطلب الثالث - فقهه.

المطلب الرابع - أقوال العلماء بعمامة فيه.

الفصل الثاني : في الكلام عن الكتاب وموضوعه. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الآثار .. وفيه مطلبان:

المطلب الأول - تعريفها وأهميتها.

المطلب الثاني - المؤلفات فيها.

المبحث الثاني - كتاب «المصنف» لابن أبي شيبة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول - تسميته، وإثبات نسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني - رواياته، وترجمة رواته.

المطلب الثالث - أقوال العلماء فيه مدحاً وقدحاً.

المطلب الرابع - علاقته بالمصادر الأخرى .. تأثيراً وتأثيراً.

المبحث الثالث: المادة العلمية في «المصنف»، ومنهج ابن أبي شيبة فيه،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول - المادة العلمية فيه.

المطلب الثاني - منهج ابن أبي شيبة فيه .

المطلب الثالث - قيمة «المصنف» العلمية.

المبحث الرابع: العناية بالكتاب وطبعاته.

الفصل الثالث: عملنا في الكتاب ومنهجنا في تحقيقه، وهو هذا الفصل الذي بين يديك.

أقول: وربما قسمت المطلب إلى فروع، وفي كل فقر ومسائل سبق بيانها.

المرحلة الثانية: إثبات النص الصحيح للكتاب من الأصول الخطية، ولنا منهج فيه يأتي ذكره قريباً في المطلب التالي.

المرحلة الثالثة: خدمة النص. وقد حاولنا - جهدنا - خدمة نص الكتاب بما يوفر وقت القارئ وينفعه من غير إثقال للحواشي بما لا طائل من ورائه، فاكثفينا بما يأتي:

١ - عزو الآيات للمصحف بين معقوفتين مع تقويسها بقوسين مزهرين ﴿ ﴾ [السورة: رقم الآية].

٢ - تخريج ما يلزم من النصوص إن اقتضى الأمر ذلك؛ لحل إشكال بين النسخ، أو لغموض في الأصول الخطية، أو خطأ فيها، ونحو ذلك.

٣ - شكّلنا ما يُشكل من النص. ولم نشأ أن نُتعب بصر القارئ بكثرة الحركات والسكنات فوق الحروف وتحتها كما يفعله بعضهم!. ولنا منهج في ضبط النص يأتي تفصيله.

٤ - شرح الغريب من الألفاظ الواردة فيه. وقصدنا بالغريب أي عند طلبة العلم، أما الذي عند عامة الناس فلم نعبأ به. والغالب أنّا إذا شرحنا كلمة في موضع لا نُعيد شرحها في موضع آخر، وفهرس المفردات المشروحة يساعد القارئ على ذلك.

- ٥ - عرّفنا بالبلدان التي لا يعرفها كثير من الناس، ولم تُعرف بمثل مكة ونجد والحجاز ومصر والشام وفارس!. وشأننا في البلدان كشأننا في الغريب؛ لا نكرر.
- ٦ - رقمنا الكتب والنصوص بأرقام تسلسلية من أول الكتاب حتى آخره. ورقمنا أبواب كل كتاب على حدة. ولم نُدخل في الترقيم العناوين التي ليست من صنع المؤلف، وقد قمنا بها خدمة للقاريء، وحصرناها معقوفتين.
- ٧ - وشحننا النص بعلامات الترقيم الحديثة من فواصل ونقط وأقواس بأنواعها، وغير ذلك؛ لتساعد القاريء على فهمه.

٨ - جعلنا في أعلى كل صفحة ترويسة مناسبة تساعد القاريء عند تصفح الكتاب.

٩ - جعلنا في هوامش الكتاب إحالات على نهايات الصفحات في الطبعة السلفية مع بيان موضع النهاية داخل النص بخط مائل (/) بعده؛ وفي مقابله من الهامش الجانبي رقم الجزء والصفحة في تلك الطبعة؛ حيث إن هذه الطبعة خدمت طلبة العلم سنين عديدة، وعليها فهارس كثيرة، ودراستنا في مقدمة الكتاب على هذه الإحالات^(١).

(١) ينبغي التنبيه إلى أن ناشرو الطبعة الأولى للمصنف (الدار السلفية) قد طبعوه مرتين. وغيّروا في بعض صفحات المجلدين السابع والثامن؛ حيث كان الجزء الثامن مقسوماً إلى جزئين أولهما مع الجزء السابع، والثاني مستقل. ثم في الطبعة الثانية ألحقوا القسم الأول من الثامن إلى السابع، وجعلوا القسم الثاني من الثامن جزءاً مستقلاً. لذا قد يجد القاريء فرقاً في الإحالات على هذا النحو، وقد استنتجت قاعدة لمعرفة الإحالة الصحيحة في الطبعتين كالتالي:

للتحويل من الطبعة الأولى إلى الثانية:

أ - من ١/٨ إلى ١٨٨/٨ (القسم الأول من الجزء الثامن - وهو مطبوع ضمن المجلد السابع!) : زيادة (٣٥٨) ثم اعتبر الجزء هو السابع.

=

١٠ - حاولنا -قدر المستطاع- تقسيم مجلدات الكتاب حسب الكتب والموضوعات العامة لها.

المرحلة الرابعة : فهرسة الكتاب: حيث سنجعل لكل مجلد فهرساً للموضوعات الواردة فيه. ثم في المجلد الأخير من الكتاب سنجمع هذه الفهارس في موضع واحد؛ ليتمكن الباحث من استعراضها جميعاً بدون كلفة. ثم سنلحق بالكتاب الفهارس الجامعة للكتاب كله، وستكون على النحو التالي -إن شاء الله-:

- ١- فهرس الآيات (بترتيب المصحف).
 - ٢- فهرس المفردات المشروحة (على المعجم).
 - ٣- فهرس البلدان المعروف بها (على الألفاظ).
 - ٤- فهرس الأحاديث المرفوعة والآثار (على الأطراف).
 - ٥- فهرس الأحاديث المرفوعة والآثار (على المسانيد).
 - ٦- معجم مفهرس لألفاظ الأبواب والكتب؛ ليتمكن الباحث من الوقوف على طلبته فيه بسهولة.
- والإحالات في هذه الفهارس على أرقام النصوص المعتمدة في طبعتنا.

= ب - من ١٨٩/٨ - ٧٦٥ (القسم الثاني من الجزء الثامن - وهو ضمن المجلد الثامن): نقص (١٨٨) والجزء هو الثامن نفسه.
* للتحويل من الطبعة الثانية إلى الأولى: عكس الطريقة السابقة تماماً.

المطلب الثاني

منهج إثبات النص وضبطه وشرح غريبه

أولاً- منهج إثبات النص وتحقيقه :

١- اعتمدنا في مقابلة نص الكتاب وإثباته على ما لا يقل عن أربعة أصول في أغلب نصوص الكتاب، أو على ثلاثة في بعضها ^(١) - وهذه الأصول من أفضل ما وقفنا عليه من مخطوطات ومطبوعات ^(٢) للكتاب - كما استعنا بأصول أخرى مساعدة لهذه الأصول، لتصل معها في بعض المواضع إلى سبعة.

ويأتي تفصيل هذه الأصول بنوعيتها (المعتمدة والمساعدة) في جدول جامع للكتاب كله - مع بيان بدايات كل موضع ونهايته - بعد الفراغ من وصف النسخ الخطية للكتاب، بحول الله .

٢ - جعلنا الأصل ^(٣) الأول المعول عليه في مقابلة الأصول الأخرى

(١) وهي في كتابي «الأوائل» و«الرد على أبي حنيفة» فقط.

(٢) تقدم وصف هذه المطبوعات قريباً، والمخطوطات يأتي وصفها، وما يجدر ذكره أن المطبوعات التي اعتمدنا عليها، وهي ط السلفية (مع تكميل نقصها من ط العمروي) وط الأعظمي (لكتابي الطهارة والصلاة فقط) قد اعتمد أصحابها على ما لا يقل عن مخطوطتين لتحقيق كل مجلد. فرمما أشرنا لما ورد في هوامش هذه المطبوعات من اختلاف بين النسخ.

(٣) لا نعني بكلمة الأصل ما يعنيه بعض المحققين؛ أنها النسخة التي ثبت كل ما فيها من صواب أو خطأ، ويشيرون لاختلاف النسخ الأخرى وزياداتها ونقصها !.

الطبعة السلفية المرموز لها: (ط س)، فقابلناه على بقية الأصول الثلاثة - وهي غالباً: نسخة تونس (ج) ونسخة كوبريلي (ك) أو نسخة أحمد الثالث (أ)، أو نسخة با يزيد (ع) أو نسخة الظاهرية (هـ) أو غيرها - فما وجدناه من نقص فيها؛ سدّدنا من تلك المخطوطات، وأشرنا لمقدار النقص، وذلك بحصره بين قوسين (). وكذا لو وجدنا هذا النقص في أحد الأصول الأخرى. فإذا تداخلت النصوص الساقطة؛ جعلنا بعضها بين معقوفتين []. وما وجدناه من زيادة فيها لم ترد في الأصول الخطية؛ حذفناها وأشرنا إن لم يذكر صاحب تلك الطبعة أنه زادها من خارج «المصنف»؛ إذ ربما لا نشير حيثنذ كل مرة.

٣ - إن وجدنا اختلافاً في كلمة بين الأصول أثبتنا الصواب في أي نسخة كان. وأشرنا للخطأ ولو كان في أكثر النسخ. وإن كان الخلاف سائغاً أثبتنا ما عليه أكثر النسخ.

٤ - لم نُعر الأخطاء الإملائية بالاً، فما وجدناه يخالف قواعد الإملاء الحديثة عدّلناه ولم نشر لذلك. نحو: الصلوة (الصلاة)، أو: سفين (سفيان)، أو: أبو معوية (أبو معاوية)، أو: يتوضؤ (يتوضأ) وغير ذلك كثير.

٥ - تجاوزنا عن كثير من الفروق بين النسخ والتي لم نرَ فائدة في ذكرها، بل إنها -ربما- لا تُغيّر المعنى البتة، نحو: (حدثنا - ثنا) و(فقال - وقال) و(البئر - البير) وغير ذلك؛ توفيراً لحواشي الكتاب بما هو أنفع.

٦ - إذا اتفقت النسخ كلها على خطأ أثبتناه كما ورد، وأشرنا للصواب في الهامش، وأما إن ورد الصواب ولو في نسخة سقيمة فإننا نُثبتته -كما ذكرنا آنفاً- ولو خالف أكثر النسخ.

٧ - رجعنا إلى كتب الرجال وكتب السنن والأثر لمعرفة الصواب من الاختلافات، وللتأكد من التصحيقات والتحريفات. وربما خرّجنا النص من مصادر عديدة لمعرفة صوابه.

٨ - اختلفت النسخ في إثبات البسملة والصلاة والسلام على النبي ﷺ في رأس كل كتاب. وكذلك اختلفت هذه النسخ في إيراد سند الرواية: (حدثنا عبدالله بن يونس قال: حدثنا أبو عبدالرحمن بقي بن مخلد قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال: حدثنا ... الخ) هذه العبارة كاملة أو بعضها: (حدثنا بقي بن مخلد قال: .. الخ) أو: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: ..) أو: (حدثنا وكيع ..) أو (وكيع حدثنا ..).

فمنهجنا في ذلك كله إيراد هذه العبارة كاملة ما وردت في النسخ أو أحدها، وإن ورد بعضها في النسخ أوردناه كما جاء فيها؛ فلا نسقط شيئاً منها جاء في نسخة.

٩ - في إثبات عناوين بعض الكتب وقع خلاف بين النسخ أيضاً، وكنا حريصين على الالتزام بما ورد في الأصول الخطية، ولكن قد يسقط عنوان الكتاب فيبدأ به من أول باب فيه، ثم في آخر الكتاب يقول: تم كتاب كذا؛ فترجع إلى أول الكتاب فنكتب اسمه كما جاء في آخر الكتاب ونجعله بين معقوفتين ونشير لمصدر التسمية حينئذ.

١٠ - وأما تسمية الأبواب فلم نزد على ما جاء في الأصول شيئاً من عندنا البتة إلا ما رأينا أن نذكره للفائدة بين معقوفتين ونجعله عنواناً لمجموعة أبواب تصلح أن تكون كتاباً مفرداً، مثل أن نقول: [أبواب الأذان والإقامة] داخل كتاب الصلاة، أو [أبواب الجمعة] أو [أبواب العيدين] ونحوها، ولا

يخفى فائدة هذا، ونشير في الهامش إلى أنه من زيادتنا. والأمر في هذا واسع إن شاء الله. وهو شبيهة بصنيع الترمذي وابن المنذر وغيرهما.

ثانياً- منهج الضبط وشرح الغريب:

١ - ضبطنا من النص ما يُشكل فحسب؛ من أسماء الرجال، والبلدان، والمفردات الغريبة، والضمائر المتصلة، والحروف المشددة، والأفعال المبينة للمجهول، وغير ذلك مما هو محل إشكال. وشرحنا من الألفاظ ما هو غريب عند طلبه العلم.

٢ - اعتمدنا في ضبط أسماء الرجال على: «التقريب» لابن حجر، إن كان فيه، وإلا فعلى: «الإكمال» لابن ماکولا، أو: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين، أو: «تبصير المنتبه» لابن حجر، أو: «المغني» للفتني، أو غيرها.

٣ - اعتمدنا في ضبط الكلمات الغريبة وشرحها على: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي، أو «النهاية» لابن الأثير أو «المصباح المنير» للفيومي أو غيرها من كتب اللغة.

٤ - اعتمدنا في ضبط أسماء البلدان والتعريف بها على: «معجم البلدان» لياقوت الحموي، أو: «معجم ما استعجم للبكري»، أو غيرهما.

وربما اعتمدنا في كل ما سبق على بعض شروح الحديث، كـ «الفتح» أو «شرح النووي» أو «تحفة الأحوذى» ونحوها؛ فإن فيها كفاية وزيادة.

٥ - في بعض النسخ الخطية جاء النص مشكولاً بالكامل أو بعضه، فاعتبرنا هذا من مصادر الضبط، ولم نعتبره حجة قاطعة فرمما خالفناه إذا تبين لنا الصواب بخلافه. وما ينبغي التنبيه عليه أن نسخة كوبريلي المرموز لها بـ: (ك) من أفضل المخطوطات في هذا، تليها نسخة بايزيد (ع) في قسمها الأول، ثم نسخة (ث).

المطلب الثالث

وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق

تمهيد :

مما ينبغي التنبيه عليه أن مخطوطات «المصنف» لابن أبي شيبة كثيرة جداً، ولكنها مفرقة في مكتبات ومتاحف العالم^(١) بسبب ضخامة الكتاب؛ لذا يندر أن توجد له مخطوطة كاملة في مكان واحد، كما يقل وجود المخطوطات الواضحة الخط والتصوير بينها، وأقل منها وجود المخطوطات المتقنة إلا ما شاء الله؛ لذا فقد استعنا بالله تعالى في اختيار أهم هذه المخطوطات وأجودها -بعد سبرها- فتحصل لنا الآتي:

١ - مخطوطات «المصنف» محصورة في البلدان التالية:

تركيا، دمشق، تونس، الهند، مصر، ألمانيا، العراق، بيروت، بلجيكا، مكة، المدينة، الرياض، باريس، الرباط.

(١) انظر - على سبيل المثال -:

١- «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين (١/١/٢٠٦) وقد خلط فيه بين

«المصنف» و «المسند» !.

٢- «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - الحديث»

(٣/١٥١٦-١٥١٨).

٣- «المنتخب من مخطوطات الحديث في الظاهرية» للألباني: ١٦-١٧.

٤- «فهرس المخطوطات المصورة» في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة

١٠٣/١-١٠٥.

وأكثر هذه البلدان احتواءً لمخطوطات «المصنف»: تركيا، ودمشق، والهند.

وكل هذه المخطوطات أصلية عدا مخطوطات الرياض ومكة والمدينة، ففيها نسخ أصلية ومصورات لبعض نسخ البلدان السابقة.

٢ - أكبر هذه النسخ وأتمها هي التالية:

أ - نسخة المحمودية بالمدينة (تامة).

ب - نسخة المكتبة الوطنية بتونس (شبه تامة).

ج - نسخة كوبريلي (شبه تامة).

د - نسخة السعيدية بالهند (لعلها تامة).

هـ - نسخة أحمد الثالث بتركيا (شبه تامة).

و - نسخة الشيخ محمد بن إبراهيم بالمكتبة السعودية بالرياض (شبه تامة).

ز - نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (تامة).

ح - نسخة رضا رامبور بالهند (شبه تامة).

ط - نسخة مراد ملا بتركيا (لعلها تامة).

ي - نسخة نور عثمانية بتركيا (شبه تامة).

وكلها عندنا مصورات منها الآن إلا الأخيرتين والهنديتين.

٣ - هناك قطع صغيرة جداً لا تستحق النظر فيها إلا أن تكون متممة

لبعض النسخ السابقة. وهي:

أ - نسخة المكتبة النورية بصفافس بتونس (قطعة صغيرة).

- ب - نسخة مكتبة تونك بالهند (قطعتان صغيرتان ناقصتان).
- ج - نسخة مكتبة ألبرت الأول ببلجيكا (قطعة صغيرة).
- د - نسخة مكتبة الجمعية الآسيوية بالهند (جزء واحد).
- هـ - نسخة الجامعة الأمريكية ببيروت (جزء واحد).
- و - نسخة الخزانة العامة بالرباط ^(١) (قطعة صغيرة).
- ز - نسخة مكتبة لاله لي بتركيا (قطعة واحدة).
- ح - نسخة مكتبة دار العلوم الألمانية (كارل ماركس / لايزر) (قطعة واحدة).
- ٤ - هناك نسخ تستحق النظر فيها ودراستها ولم نتمكن من ذلك حتى الآن، وهي:
- أ - نسخة مراد ملا ^(٢) بتركيا (٨ ج، لعلها تامة: ٥٩٤ - ٦٠١).
- ب - نسخة السعيدية بالهند (٦ ج، لعلها تامة: ٣٤٩، ١١٧ - ١٢١، ولكنها متأخرة: ١٢٩٠ هـ).
- ج - نسخة رضا رامبور (٧ مجلدات، لعلها تامة: ٦٤٠٣ [٨٦٣ - ٨٩٦]، ١٣٥٠ هـ!).
- د - قطعتان في مكتبة طبقبو سراي ^(٣) (أحمد الثالث) برقمي: ٢٥٤٩ / ٢٩٠ م، ١٤٩٧ / ٧، ٢٥٦٥.

(١) قال سزكين: إنها نسخة قديمة جداً!

(٢) لم نتمكن من دخول هاتين المكتبتين!

هـ- قطعة في دار صدام بالعراق (٩٠٤٥) ٥٣٤ صفحة، الجزء الأخير (لعلها تنمة (ع).

وأما باقي النسخ، فتمكنا -بفضل الله- من الاطلاع عليها ودراستها، كما سيأتي.

٥ - تمكنا -بفضل الله- من الاطلاع على محفوظات الخزائن التالية ^(١) :

- أ - المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- ب - المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض.
- ج - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.
- د - المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .
- هـ- مركز المخطوطات وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة.
- و - مكتبة الحرم المكي، بمكة المعظمة.
- ز - مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.
- ح - المكتبة السلিমانيّة باسطنبول.
- ط - مكتبة كوبريلي زاده باسطنبول.
- ي - مكتبة نور عثمانية باسطنبول .
- ك - مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة .

(١) كما اطلعنا على مكتبات أخرى ولم نجد فيها شيئاً من مخطوطات «المصنف» كمركز المخطوطات والوثائق بالكويت. وبعض المكتبات العامة بالرياض والمدينة وغيرها.

ل - مكتبة الحرم النبوي بالمدينة .

فحصلّ لنا الاطلاع على النسخ الآتية، وتصويرها، ووصفها .

ونذكر فيما يأتي وصف هذه الأصول التي اعتمدنا عليها، ثم نبين مواضع اعتمادنا على كل مخطوط في هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

أولاً- وصف الأصول المعتمدة في التحقيق:

النسخة الأولى (ج):

موقعها: دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٣٤٨٣).

أجزاؤها: ٧ ج (ينقصها الثاني فقط).

عدد الصفحات: الأول (٢١٠ ل)، الثالث (١٩٠ ل)، الرابع

(١٩٩ ل)، الخامس (١٩٩ ل)، السادس (٢٥٦ ل)، السابع (٢٣٥ ل).

عدد الأسطر والكلمات: (٢٣ سطراً) في جميع الأجزاء، وفي كل سطر

١٣ كلمة تقريباً.

ناسخها: يوسف بن عبداللطيف بن عبد الباقي بن محمود الحراني

الحنبلي^(١).

(١) لم أجد له ترجمة في «الدرر الكامنة» و «الضوء اللامع» و «شذرات الذهب» و «ذيل ابن رجب على طبقات الحنابلة» و «ذيل ابن عبد الهادي» و «الدر المنضد» للعلّيمي، و «الوفيات» لابن رافع السلامي وغيرها، ولكن توجد ترجمة لـ: محمد ابن يوسف بن عبداللطيف الحراني الحنبلي، ثم المصري (ت ٧٦٩هـ) انظر: «الدر المنضد» ٥٤٣/٢، و «الدرر الكامنة» ٢٩٨/٤، وغيرهما؛ فلعله ابنه، وتوجد ترجمة لابن ابنه - إن كان الأول ابنه - وهو أبو بكر بن محمد بن يوسف (٧٩٢هـ). انظر: «الدرر الكامنة» ٤٦٦/١ وغيره.

تاريخ نسخها: الأول (صفر ٧٤١هـ)، الثالث (ربيع الأول ٧٤٢هـ)، الرابع (شوال ٧٤٢هـ)، الخامس (محرم ٧٤٣هـ)، السادس (ذو القعدة ٧٤٣هـ)، السابع (رمضان ٧٤٤هـ).

وصفها: واضحة الخط جداً إلا أنها غير منقطة، وهي نسخة متقنة مقابلة على أصلها، ومصححة الأخطاء في هوامشها. وعناوين الأبواب كتبت في سطر مستقل بخط كبير. ولا يوجد عليها أي سماعات. وفي الأجزاء الأخيرة (الثالث وما بعده) أثرت الرطوبة والأرضة على كثير من أوراقها؛ فلم تظهر العبارات بوضوح. وفي أول الجزء الأول شرح لبعض المفردات الغربية. وهي نسخة تامة إلا الجزء الثاني منها. وعلى غلافها تملكات، أحدها لأبي الفيض مرتضى الحسيني^(١).

النسخة الثانية (م):

موقعها: المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية^(٢).

أجزاؤها: تقع في مجلدين كبيرين جداً.

عدد الصفحات: الأول (٢٨٧ ل)، الثاني (٣٣٢ ل).

(١) هو العالم اللغوي الكبير، الشهير بـ: «الزبيدي» صاحب «تاج العروس» و«شرح الإحياء» وغيرهما (ت ١٢٠٥هـ). وقد نقل الزبيدي في «الإتحاف» عن هذه النسخة كثيراً، وصرح في أحد هذه المواضع (٣/ ٢٧٠) أنه نقل عن مصنف ابن أبي شيبة من نسخة قديمة بخط يوسف بن عبد اللطيف بن عبدالعزيز (كذا!) الحراني، سنة ٧٤١هـ. وفيه مواضع أخرى ذهلت عن تدوينها.

(٢) الظاهر أنها وصلت إلى متحف طبقبوسراي (أحمد الثالث) بإسطنبول بتركيا. وهي محفوظة فيه برقمي (٢٥٦٦، ٢٥٦٧). ويوجد لها مصورات في أكثر المكتبات.

عدد الأسطر والكلمات: ٤٥ سطراً، وفي بعض الصفحات أقل قليلاً، وبعضها أكثر قليلاً. وفي كل سطر ٢٥ كلمة تقريباً.

ناسخها: السيد محمد محسن الزراقي^(١).

تاريخ نسخها: (١٠ / شعبان / ١٢٢٩ هـ).

وصفها: واضحة الخط ومنقطة، إلا أنه دقيق جداً؛ فربما أشكل! وهي نسخة كاملة ولا بأس بها لولا ما فيها من التصحيقات والسقط الكثير الذي يعادل عدة أسانيد في مكان واحد - أحياناً! -. وقد بينا كل ذلك أثناء التحقيق. ولعل السبب في دقة خطها، هو ما ألزم الناسخ به نفسه من ضغط للحروف والأسطر لتخرج النسخة في أصغر حجم ممكن! وعناوين الأبواب فيها مدموجة مع الآثار إلا أنه جعلها بخط أكبر. ولا يوجد عليها أية سماعات.

وقد رقمها الناسخ - وفي ترقيمه بعض الخطأ - وفي أولها فهرس للأبواب. والملاحظ أن الخط تغير في وسطها عن أولها وآخرها؛ فلعل صاحب النسخة استعان بناسخين. وصاحب هذه النسخة هو محمد عابد السندي المحدث الفقيه الحنفي المشهور^(٢). وقد وقفها على أولاده، ثم دخلت

(١) الخط غير واضح، ولم أقف له على ترجمة.

(٢) هو شيخ الرواية في عصره على تعصبه الشديد لمذهب أبي حنيفة! قال صديق خان: «... وهذا من غرائب الدنيا وعجائب الدهر!...»، له: «ترتيب مسند الشافعي» «المواهب اللطيفة على مسند أبي حنيفة» و «حصر الشارد من أسانيد محمد عابد» وغيرها. وهو غير محمد حياة السندي (ت ١١٦٣ هـ) فإن هذا شيخ الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمهما الله تعالى، وغير نور الدين السندي (ت ١١٣٨ هـ) صاحب الحواشي على الكتب الستة وغيرها. توفي محمد عابد سنة ١٢٥٧ هـ. انظر: أبعاد العلوم ٣/ ١٧١ - ١٧٢، وفهرس الفهارس ١/ ٣٦٣ - =

إلى أوقاف «المكتبة المحمودية» بالمدينة. وهي نسخة تامة ومجدولة (مفهرسة الموضوعات) في أولها^(١).

النسخة الثالثة (أ):

موقعها: مكتبة أحمد الثالث (متحف طوبقوسراي) برقم (٤٩٨ حديث): ٢٥٥٩ - ٢٥٦٤.

أجزاؤها: ٦ ج^(٢) (نسخة تامة).

عدد الصفحات والأسطر والكلمات:

(٢٣ سطراً في ١٢ كلمة تقريباً في كل الأجزاء).

الأول (٢٦٢ و)، الثاني (٢٨٤ و)، الثالث (٢١٦ و)، الرابع (٢٧٣ و)، الخامس (٢٢٧ و)، السادس (٩).

= ٣٧١، والأعلام ١٧٩/٦، وهدية العارفين ٣٧٠/٢.

(١) هذه المخطوطة من أشهر نسخ «المصنف» - فيما رأيت - فقلماً تخلو مكتبة من مصورة لها، وقلماً عالم له عناية بالحديث والآثار إلا ونسخ منها أو صور عليها أو اطلع عليها في أقل الأحوال. فمن هؤلاء: شمس الحق العظيم آبادي؛ كما ورد في خاتمة نسخة (و)، والباركفوري (مقدمة تحفة الأحوزي ٣٢٤/١)، والكتاني (الرسالة المستطرفة: ٤٠)، والأعظمي (مقدمة تحقيقه للمصنف)، وحماد الأنصاري (مكتبته)، ومحمد رواس قلعة جي (في موسوعاته في فقه السلف)، وطابعو «المصنف» في الطبقات السلفية و«ط دار التاج» و«دار عالم الكتب» (العمروي) وما لا أحصي من طلبة العلم المهتمين بالمخطوطات. والسبب في ذلك: قلة أجزائها وصفحاتها مما يسهل تصويرها وحملها والرجوع إليها، وليتها كانت متقنة أو متوسطة الإتقان، ولكنها تميل إلى الضعف، كما ذكرت.

(٢) ذكر سزكين ٢٠٦/١/١، أنها ٥ ج. والمثبت من: الفهرس الشامل ١٥١٦/٣، ١٥١٨ بأرقام (٥، ٤٩ - ٥٣ من نسخ «المصنف» لابن أبي شيبة).

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد في الأجزاء التي اطلعت عليها (٢، ٣، ٥). ولكن أفاد سزكين أنه سنة (٧٣٨هـ) (لعله في الأجزاء الأخرى)، ولم يذكر اسم الناسخ.

وصفها: خطها نسخي واضح ولكنه غير منقط إلا نادراً. والرتوبة أثرت عليها كثيراً؛ فلم تتضح في مواضع كثيرة منها. وعناوين الأبواب كتبت بخط كبير وفي سطر مستقل إلا أنه أقل وضوحاً؛ فلعله كتب بالحمرة. وهي نسخة متقنة إلى حد بعيد جداً!.

النسخة الرابعة (هـ):

موقعها: دار الكتب الظاهرية (٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩ حديث).

أجزاؤها: نسخة مخرومة، ووقع لنا منها: السابع، والثامن، والحادي عشر، والثاني عشر. وأما الأول منها؛ فإنه مخروم من أوله.

بدايتها ونهايتها: (يبدأ الجزء الأول منها من باب: من قال خذ لرأسك ماءً جديداً (من كتاب الطهارة ١/ ٢٠)، وينتهي عند باب: من كان يستقبل الإمام يوم الجمعة (من كتاب الصلاة ٢/ ١١٧). ويبدأ الجزء السابع من كتاب النكاح إلى باب النهي عن بيع حاضر لباد (من كتاب البيوع ٦/ ٢٤٣): ويبدأ الجزء الحادي عشر من كتاب الديات إلى نهاية كتاب الفضائل.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: الأول (١٢٨ ل). السابع والثامن: (٢٠١ ل) الحادي عشر والثاني عشر (٢٠٨ ل) (في كل صفحة ١٩ سطراً في ١٧ كلمة تقريباً).

ناسخها وتاريخ النسخ: هو عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي^(١). وأما تاريخ النسخ فلم نقف عليه في الأجزاء التي وقفنا عليها، ولكنه في النصف الثاني من القرن الثامن؛ إذ وفاة ناسخها سنة (٧٦٩هـ).

وصفها: واضحة الخط جداً، ولكنها غير منقطة، وعناوين الأبواب كتبت بخط كبير في سطر مستقل. وهي نسخة متقنة. وفي هوامشها تعديل لبعض الأخطاء التي وقعت. وحسبك بناسخها؛ فهو محدث ناسخ مشهور. ولكن ليس على هذه النسخة أية سماعات، أو ذكر لأصلها الذي نقلت عنه.

النسخة الخامسة (س):

موقعها: مكتبة بير جهندا^(٢) بالسند في باكستان.

أجزاؤها: وقفنا على الجزء الثاني منها فقط.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٣٥٨ لوحة صغيرة الحجم (١٧ سطراً تقريباً في ١٠ كلمات تقريباً، ثم في آخرها كُبر الخط وقلّت الكلمات لتصبح ٨ كلمات تقريباً.

(١) له ترجمة في «الوفيات» لابن رافع السلامي ٣٢١/٢، والدرر الكامنة ٢/٢٨٢، وذيل العبر لابن العراقي ٢٣٨/١ وغيرها. وفي «الدرر» أنه كتب بخطه كثيراً بالأجرة لنفسه. وذكر بعض شيوخه والكتب التي سمعها، وأثنوا عليه كثيراً.

(٢) لدى الجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مصورة لها، وهي برقم: (١٠٦٧٧) لدى الأخيرة. وثبت لدينا أنها نسخة (ب) عند الأعظمي، وهي نسخة بير جهندا، وقد أفاد الأعظمي (١/٣٢) أنها نقلت عن نسخة شمس الحق العظيم آبادي، وأن نسخته نقلت عن نسخة السندي (م). قلت: وفي ذلك نظر عندي؛ فإنها أجود من نسخة (م) بكثير، ولعله وهم، والله أعلم.

الناسخ وتاريخ النسخ: لم أقف عليهما؛ لسوء التصوير، أو لعله في الأجزاء الأخرى.

بدايتها ونهايتها: تبدأ من باب: من رخص في الركعتين بعد العصر (من كتاب الصلاة ٢/ ٣٥١) وتنتهي بنهاية كتاب الجنائز.

وصفها: تصويرها غير واضح حتى باب: ماتكره الصلاة إليه وفيه (من كتاب الصلاة ٢/ ٣٨٠). وهي واضحة الخط إلا أنه صغير في أولها، كبير في آخرها! وعناوين الأبواب فيها غير مميزة عن المتن بأي فاصل ولكنها بدت في التصوير أقل وضوحاً؛ فلعلها كتبت بالحرمة. وهي منقطة وغير مشكولة. وفيها أخطاء كثيرة، وبعضها مصحح في الهامش. والظاهر أنها متأخرة جداً (لعلها بعد ١٣٠٠هـ)، وليس عليها أية سماعات. وفوق هذا فإنها أجود من نسخة (م) قليلاً؛ لأنها خالفتها في أخطاء وقعت عندها، ولعل ناسخها استعان بأصلين والله أعلم.

النسخة السادسة (ل):

موقعها: روضة الحديث: ٦٩ - ٧١، بجيدر آباد بالهند.

عدد الأجزاء: الموجود منها ٤ أجزاء. ولكنها ناقصة من أولها وآخرها.

بدايتها ونهايتها: تبدأ من باب: من رخص بالركعتين بعد العصر (من كتاب الصلاة ٢/ ٣٥١) وتنتهي بنهاية كتاب الأمراء.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٢٧ سطراً في ١٥ كلمة تقريباً (الأول: ١٩٧، الثاني: ١٧٣، الثالث: ١١٨، الرابع: ١٥٩ ل).

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد لهما ذكر في هذه الأجزاء، ولكن

واضح من نوع الخط أنها متأخرة جداً^(١).

وصفها: خطها دقيق جداً ولكنه منقط وواضح. وعناوين الأبواب دججت مع الآثار بذات الخط وقد بدت أقل وضوحاً مما يدل على أنها كتبت بالحرمة. وهي لا تتجاوز النسخ الهندية الأخرى في درجة الإتقان، ففيها تحريفات وسقطات كثيرة، على أنها مصححة في هوامشها!.

النسخة السابعة (ظ):

موقعها: دار الكتب الظاهرية (٤٢٢ حديث).

أجزاؤها: هي نسخة مخرومة، منزوعة الغلاف.

بدايتها ونهايتها: تبدأ من باب: الساعة التي يتوجه فيها إلى العيد، (من كتاب الصلاة ١٦٣/٢)، وتنتهي في منتصف أول باب من كتاب الجنائز (٢٣٣/٣).

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٢٣١ لوحة (٢٣ سطراً في ١٢ كلمة تقريباً).

التاريخ والناسخ: لا يوجد. ولكن لعلها تعود للقرن السابع^(٢).

وصفها: ناقصة الأول والآخر وليس عليها أية سماعات وهي نسخة متقنة ومقابلة بأصلها وهي منقطة في الجملة، وفيها بعض الشكل، وخطها واضح وكبير، وفيها علامات العرض في نهاية كل باب. والعناوين كتبت بخط الثلث الكبير في سطر مستقل.

(١) بل كل النسخ الهندية كذلك!.

(٢) انظر: تاريخ التراث العربي ١/١/٢٠٦؛ نقلاً عن معهد المخطوطات.

النسخة الثامنة (و):

موقعها: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٦١٦١ - ٦١٦٨
مصورة ورقية) ^(١).

عدد الأجزاء: ٨ ج (تامة).

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ١٩ سطرًا في ٢٠ كلمة تقريباً.
الأول: ٣٣٢ ص، الثاني: ٣٣٣ ص، الثالث: ٥٦٣ ص، الرابع: ٤٧٣ ص،
الخامس: ٥٨٨ ص، السادس: ٤٣٥ ص، السابع: ٤٩٥ ص، الثامن: ٧١٤ ص.
الناسخ وتاريخ النسخ: لها ناسخان: عناية الله (كذا!) بتاريخ ربيع
الأول (١٣٢٨ هـ). والناسخ الثاني: فتح محمد النظاماني بتاريخ: شعبان
(١٣١٧ هـ).

وصفها: كتبت بخط فارسي جميل وواضح، ومنقطة بالكامل، وغير
مشكولة، وعناوين الأبواب كتبت بخط كبير. وهي مليئة بالأغلاط والسقط
والتحريف. وقد ذكر ناسخها أنه نقلها من نسخة عابد السندي بالمكتبة
المحمودية - وهي التي سبقت برمز (م) - فإذا كان الأصل سقيماً، فهذه
أشد! وذكر الناسخ الثاني أنه نقلها من نسخة أرسلها له المحدث الشهير
شمس الحق العظيم آبادي ^(٢). قلت: وقد ذكر الأعظمي أنها هي نسخة

(١) أفاد بعض المسؤولين في الجامعة أنها صورت من مكتبة خاصة لرجل يدعى:
عبد الغني القاسمي.

(٢) صاحب «غاية المقصود في شرح سنن أبي داود» و «التعليق المغني على سنن
الدارقطني» وغيرهما.

(م)^(١)؛ لذا فلم نعتمد على هذه النسخة إلا في حلّ بعض الكلمات المشكلة في نسخة (م) لأنها أصلها وهذه أفضل خطأ ليس غير.

وفوق هذا فقد وقفنا على تحريف أو زيادة من الناسخ على هذه النسخة، حيث زاد من كيسه بعد قول ابن أبي شيبة: «وهو رأي سفيان»^(٢). قال: «وهو رأي أبي حنيفة»! علماً أن هذه الزيادة لم ترد في أصلها (م)، ولا في (س) ولا سائر النسخ الأخرى. والعجيب أن صاحب نسخة (ط س) اعتمد هذه الزيادة!!

النسخة التاسعة (ك):

موقعها: مكتبة كوبريلي (٤٤٠-٤٤٢). ومكتبة مراد ملا (٥٩٤)، ومكتبة نور عثمانية (١٢٢٠)، ومكتبة باريس الوطنية (٥٠٣٤).

أجزاؤها: آخر جزء من أجزائها التي وقفنا عليها: ١٤، وليس هو الأخير، كما أنها مبتورة الأجزاء، وفيها سقطات، وهذا يبانها:

ج ١، ٢: في مكتبة مراد ملا (٥٩٤)، من أول الكتاب إلى باب: من كان يستحب يوم الجمعة أن يقرأ بسورة فيها سجدة (من الصلاة ٢/١٤٢).

ج ٨: في مكتبة كوبريلي (٤٤٢). من باب: ما قالوا في الرجل إذا خالغ امرأته كم يكون من الطلاق (من الطلاق ٥/١١٩) إلى نهاية باب: في بيع الحاضر لباد (من البيوع ٦/٢٤٣).

ج ١١: في مكتبة باريس الوطنية (٥٠٣٤). من باب: الرخصة في الشعر

(١) انظر مقدمته لتحقيق المصنف ٣٢/١.

(٢) في باب: الرجل يغسل امرأته ٣/٢٥٠ من كتاب الجنائز.

(من الأدب ٨ / ٦٩١) إلى نهاية باب: من قال على من أتى بهيمة حد (من الحدود ٨ / ١٠).

ج ١٢: (في طرة المخطوط ج ٥ خطأ) ^(١):

في مكتبة كوبريلي (٤٤٠). من باب: في الجارية تكون بين الرجلين فوق عليها أحدهما (من الحدود ٩ / ١٠) إلى نهاية كتاب الرؤيا.

ج ١٣: (في المخطوط ج ٦ خطأ) ^(١):

في مكتبة كوبريلي (٤٤١). من أول كتاب الأمراء إلى نهاية باب: في فضل الأنصار (من الفضائل ١٢ / ١٦٦). وفي هذا المجلد سقط من آخره.

ج ١٤: (المخطوط منزوع الغلاف) ^(١):

في مكتبة نور عثمانية (١٢٢٠). من أول كتاب السير إلى نهاية كتاب الجنة والنار وسعة رحمة الله (١٣ / ١٩١). وهذا آخر ما وجدنا منها.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: (١٨ سطرًا في ١١ كلمة تقريباً).

الأول (١٩٠ ق)، الثاني (١٨٥ ق)، الثامن (١٩١ ق)، الحادي عشر (١٩٧ ق)، الثاني عشر (٢٠٣ ق)، الثالث عشر (١٨٥ ق)، الرابع عشر (١٨١ ق).

الناسخ وتاريخ النسخ: جاء في خاتمة الجزء الأول أنه: محمد بن عمر بن عبدالله اليمني ابن الخراز ^(٢). في أوائل رجب (٩٤٨ هـ) سنة ثمان وأربعين

(١) التصويب من كراسات المخطوط، ومن واقعه.

(٢) لم أقف له على ترجمة!.

وتسعمائة^(١)، كتبها لخزانة الأمير/ أبي عبدالله محمد بن أبي زكريا يحيى بن أبي محمد بن أبي حفص^(٢).

وصفها: خطها نسخي مشرقى إلا في حرفي القاف والفاء فيكتبهما على الطريقة المغربية!. وهو كبير وواضح جداً، ومنقط ومشكول بالكامل بل حتى علامات الإهمال كتبها الناسخ تحت الحروف المهمة. وعناوينها كبيرة جداً في سطر مستقل. وكل أثر يبدأ من سطر جديد ويكتب «حدثنا» بخط كبير أيضاً. وتمتاز هذه النسخة فوق ذلك بالإتقان التام؛ حيث يندر الخطأ فيها وإلا يضرب عليه الناسخ أو يبيض له ثم يلحق الساقط بخط آخر (لعله من صاحب النسخة أو غيره)، وهي مقابلة بأصلها الذي نقلت عنه بدليل علامات اللحق والتضييب والتصحيح في الهوامش وعلامة المقابلة بعد كل أثر (دائرة داخلها نقطة). وكل مجلد مقسم إلى نحو عشرين كراسة (ملزمة) أو أقل قليلاً، وكل ملزمة فيها عشر ورقات، ورقم الناسخ هذه الكراسات، وكتب تحت كل رقم الجزء الذي تتبعه^(٣)؛ هكذا: «خامسة عشر» وتحتها «ثالث عشر» أي: الكراسة الخامسة عشرة من الجزء الثالث عشر. ووقع في المجلد الأول بعض بعثرة لأوراقه ولكن لم يسقط منها إلا شيء يسير. كما وقع في بعض المجلدات الأخيرات رطوبة أثرت على مداد المخطوطة. ولو اكتملت هذه المخطوطة لكانت أفضل الأصول جميعاً، لا يدانيها إلا نسخة

(١) الكلمة غير واضحة، وهذا أقرب ما تكون، على أن الوارد عند سزكين وفهرس مكتبة مراد ملا أنه: سنة ثمان وأربعين وستمائة، والظاهر أنه خطأ؛ لأن نبرة التاء واضحة أول الكلمة. وأما العين فغير واضحة جداً، والله أعلم.

(٢) لم يتبين لي إلا أن يكون الذي ذكره الزركلي في «الأعلام» ١٤١/٧.

(٣) وبذلك عرفنا الأجزاء الصحيحة لبعض المجلدات.

(ع) في قسمها الأول ثم نسخة (ج).

النسخة العاشرة (ع):

موقعها: مكتبة بايزيد (العمومية) بتركيا (١١٨٩/٣٢٦).

أجزاؤها: لم نقف إلا على جزء من هذه النسخة، ويوجد في المكتبة جزء آخر لعله منها^(١).

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٤٣٤ ورقة في ٢٥، ٢٣ سطراً في ١١، ١٥ كلمة تقريباً.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد؛ لأنها مبتورة الأول والآخر، ولكن ذكر سزكين أنها ترجع للقرن التاسع^(٢).

وصفها: مبتورة الأول، حيث تبدأ من آخر أثر في باب: «في الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً»^(٣). وتنتهي بنهاية كتاب الأقضية». خطها دقيق جداً إلا في موضع يسير في وسطها ثم عاد للخط الأول. منقطة بالكامل، والشكل نادر. والعناوين مدموجة مع المتن بذات الخط ولكنها بلون آخر -فيما يظهر- وهي نسخة متقنة إتقاناً جيداً إلا في القسم الأخير منها، حيث تغير النسخ، وتغيرت الجودة. ويبدو -والله أعلم- أن الأصل الذي نقلت عنه هذه النسخة يختلف عن الأصول السابقة كلها؛ لأنها انفردت عنها بتصويبات وزيادات، وهي على نفس الرواية.

(١) برقم (١١٩٠ / ٣٢٧).

(٢) تاريخ التراث ٢٠٦/١/١.

(٣) المصنف ١٩٨/٢/٤ (ط السلفية).

والأخطاء فيها نادرة إلا في القسم الأخير منها، وشكل بعض الأسماء وتنقيطها يدل على أن الناسخ من أهل العلم بالحديث، والله أعلم.

النسخة الحادية عشرة (ر):

موقعها: مكتبة كوبريلي (٤٤٣).

أجزاؤها: وقفنا على جزء منها، هو التاسع، وكتب على الغلاف: «التاسع من المصنف وهو الآخر».

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ١٨٨ ورقة في ٢٥ سطراً في ١٥ كلمة تقريباً.

الناسخ وتاريخ النسخ: محمد بن عبدالله الطلحاي^(١). بتاريخ ١٦ صفر (٧٨٥هـ).

وصفها: تبدأ من أول كتاب الزهد - وسقط من أوله وريقات - حتى آخر «المصنف». ووقع فيها خرم يبدأ من وريقات قبل آخر الزهد حتى منتصف المغازي. وخطها نسخي قديم منقط غالباً، خال من الشكل إلا ما ندر، دقيق. العناوين مدموجة مع المتون بذات الخط ولكنه أكبر قليلاً وبالحمرة، وهي مقابلة على أصلها، ولكنها متوسطة الإتقان، فالأخطاء الظاهرة كثيرة فيها. والأقرب أنها كتبت تمييزاً لنسخة ناقصة، والله أعلم.

النسخة الثانية عشرة (ي):

موقعها: مكتبة كوبريلي (٤٤٤).

(١) لم أقف على ترجمته، ولا على هذه النسبة إلا أن تكون إلى طلحة، فهذه نسبة عامة.

أجزاؤها: وقفنا على جزء منها، وهو السادس^(١) فقط.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٢١٨ ق في ٢٥ سطراً في ١٥ كلمة تقريباً.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد؛ لأنها مبتورة، ولكن خطها متأخر؛ لعله كتب بعد الألف، والله أعلم.

وصفها: كتبت بخط يشبه الرقعة، تبدأ من منتصف كتاب الفرائض، وتنتهي قبيل نهاية كتاب الزهد. وتمتاز بكتابة أول كل كتاب من منتصف الصفحة ويترك ما قبله فارغاً. والخط منقط وغير مشكول، والعناوين في سطر مستقل بذات الخط ولكنه أكبر، ويبدأ كل أثر بكلمة حدثنا بشكل كبير واضح. وعليها علامات المقابلة، وفي بعض مواضعها لا يمكن قراءتها بسبب الرطوبة التي أثرت على مدادها. وهي متوسطة الإتقان والجودة.

النسخة الثالثة عشرة (ث):

موقعها: مكتبة كوبريلي (٤٣٨).

أجزاؤها: وقفنا على مجلد منها، مبتور الأول والآخر. وهو أوراق مبعثرة من معظم الكتاب، ففيه قطع من ١٤ كتاباً من كتب المصنف، ليس شيء منها مكتمل إلا «الجهاد» و«البعوث والسرايا». وقد قمنا -بحمد الله- بترتيب هذه القطع والاستفادة منها في مواضعها. ويأتي وصفها بالتفصيل.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٣١١ ق في ٢١ سطراً في ١٣ كلمة تقريباً.

(١) حيث جاء في آخرها: آخر الجزء السادس.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد؛ لأنها مبتورة. ولكن ذكر سزكين أنها ترجع إلى القرن السابع^(١).

وصفها: كتبت بخط نسخي قديم، منقط، ومشكول أحياناً، والعناوين كتبت بخط الثلث في سطر مستقل وحجم كبير. وعليها علامات المقابلة. وهي نسخة متقنة إلى حد بعيد. وتشبه القسم الأول من نسخة (مر) الآتية قريباً إن شاء الله.

النسخة الرابعة عشرة (ب):

موقعها: المكتبة السعودية العامة بالرياض (٣٦٤، ٣٧٣/٨٦)^(٢).

أجزاؤها: وقفنا على قطعتين من جزئين منها.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٢٥٣ ق + ٣٠٢ ق = ٥٥٥ ورقة.

١٦، ١٧ سطراً في ١٧ كلمة تقريباً.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد، ولكن ظاهر من نوع الورق المسطر أنها ترجع إلى القرن الرابع عشر، وقد جزم بذلك مفهرس مخطوطات جامعة الملك سعود.

وصفها: نسخة حديثة كتبت بالخط الفارسي الدقيق، ولوحاتها مرقمة بالأرقام الهندية، والعناوين دجت مع المتون إلا أنها بلون أثقل، وكذا كلمة «حدثنا» في بداية كل أثر. وليس فيها ما يدل على مقابلتها بأصلها إلا بعض

(١) تاريخ التراث العربي ٢٠٦/١/١.

(٢) وهي من وقف الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمه الله-. ولها مصورة في جامعة الملك سعود برقم (٣٥/١س).

للحق. وهي نسخة سقيمة جداً، خاصة في الجزء الأول منها! وقد كان الناسخ يكتب سطرًا ثم يترك سطرًا فارغاً في الجزء الأول وترك ذلك في الجزء الثاني. والظاهر أنها نقلت عن نسخة المكتبة السعيدية بالهند، والله أعلم.

النسخة الخامسة عشرة (ن):

موقعها: مكتبة برلين (٩٤٠٩).

أجزاؤها: مجلد واحد، فيه أكثر كتاب المغازي، وقد جاء قبله أوراق من زيادات مسلمة بن القاسم على كتاب «الأوائل» لابن أبي شيبه، ثم بدأ الناسخ من الباب الثاني من كتاب المغازي^(١) حتى آخره عدا الأبواب الثلاثة الأخيرة منه. وطريقة كتابة الناسخ لآخر المجلد يدل على أنه آخره عنده. عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ١١٥ ق في ١٩ سطرًا في ١٢ كلمة تقريباً.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد. وذكر سزكين أنها كتبت حوالي سنة (١٢٥٠هـ)^(٢).

وصفها: نسخة حديثة كتبت بخط متوسط، نسخي حديث، منقط، مشكول أحياناً، والعناوين متميزة بحجمها ونوع خطها، فيها بياضات كثيرة تركها الناسخ عمدًا وليس فيها ما يدل على مقابلتها بأصلها. في هوامش

(١) والظاهر أنها اعتمدت على نسخة ممزوق أول المغازي منها، لأنه بعد كتاب «الرد على أبي حنيفة»؛ ولا يخفى سبب ذلك!!!

(٢) تاريخ التراث ٢٠٧/١/١.

أولها تعليقات باللغة اللاتينية (الإنجليزية أو الألمانية) لعلها لأحد المستشرقين الذين وقفوا على هذه النسخة في ألمانيا. وقد سعى لإكمال بعض البياضات من مصادر أخرى. وهي نسخة متوسطة الجودة.

النسخة السادسة عشرة (مر):

موقعها: مكتبة مراد ملا، بتركيا (٥٩٤ أ) ^(١).

أجزاؤها: يوجد منها جزآن في مجلد واحد:

الجزء الأول: منزوع الغلاف، يبدأ من كتاب الدعاء، بخط نسخي قديم، ثم في منتصف كتاب الرؤيا يتغير الخط إلى نسخي حديث متوسط الحجم، إلى آخر الجزء عند نهاية كتاب الأمراء.

الجزء الثاني: على غلافه كتب «السفر الثالث عشر»، وفي آخره جاء: «آخر الجزء السابع»! - وليست هذه التجزئة بأجزاء المحدثين - مما يدل على أن ذلك الغلاف ملفق لها!، والمسألة تحتاج لمزيد بحث. يبدأ هذا الجزء من كتاب الوصايا وينتهي بآخر باب ما ذكر فيما أعد الله لأهل النار وشدته. والخط فيه ذات الخط الثاني في الجزء السابق.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ٢٨٠ ورقة ^(٢). مسطرتها مختلفة، فالخط الأول ٢١ سطراً في ١٣ كلمة تقريباً. والخط الثاني ٢١، ٢٣ سطراً في

(١) كذا ورد في بطاقة مصورة المخطوط لدى الجامعة الإسلامية بالمدينة (٣٤٦٨)، وهو مخالف لما ورد عند سزكين ١/١/٢٠٦، والفهرس الشامل (الحديث) ١٠٥١٨/٣ (٥٤)؛ فقد جعلنا هذا الرقم للمجلد الأول من نسخة (ك) التي سبقت!.

(٢) جاء في بطاقة الشريط (٥٠٠ ق)، فليحرر الصواب؛ لأنني بعيد عن المكتبة الآن.

١٥ كلمة تقريباً.

الناسخ وتاريخ النسخ: لم أقف عليه في الموجود منها بين يدي. ولكن الخط الأول منها يعود إلى القرن الثامن، وهو يشبه خط نسخة (ث) وتأتي. والخط الثاني حديث لعله يعود لأحد القرون المتأخرة!

وصفها: العناوين كتبت فيها - في كلا الخطين - في سطر مستقبل بخط الثلث - والأول أجمل - وحجمها أكبر من المتن. والنقط في الأول غير كامل وكذا الشكل. وفي الثاني كاملاً. والخط الأول مقابل بأصله، وأما الثاني فلا يوجد ما يدل على ذلك. والثاني أدق من الأول، وكلاهما متوسط الحجم. وأما جودتها فهي على قسمين بحسب خطيها، فالأول: متقن غاية، والثاني متوسط - كحال النسخ المتأخرة - والله المستعان.

النسخة السابعة عشرة (د):

موقعها: مكتبة الشيخ محمد بن عبدالمحسن الخيال^(١) - رحمه الله - بالرياض.

أجزاؤها: قطعة مبتورة لعلها من المجلد الأول.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ١٢٤ ق في ٢٣ سطراً في ١٣ كلمة تقريباً.

(١) له ترجمة في «علماء نجد» للبرهان ٢٥٨/٦ - ٢٦٥. وقد ذكر فيها أنه كان عنده مكتبة تحوي أصولاً خطية نادرة. توفي عام ١٤١٣هـ بالرياض. وقد حصلنا على هذه النسخة من الأخ في الله/ الشيخ هشام السعيد - جزاه الله خيراً - بدون طلب منا.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد، ولكنها قديمة الخط، لعلها تعود للقرن السابع.

وصفها: تبدأ من منتصف كتاب الطهارة وتنتهي بمنتصف كتاب الصلاة. فهي مبتورة الأول والآخر. خطها نسخي قديم، نادر النقط، خالٍ من الشكل. مقابلة بأصلها. العناوين كتبت بخط متميز في سطر مستقل بخط الثلث. وأوراقها مبعثرة. وأثرت الأرضة في كثير من أوراقها.

النسخة الثامنة عشرة (ص):

موقعها: دار الكتب المصرية (٨٠٢، ٨٤٨ حديث^(١)).

أجزاؤها: وجدنا منها جزآن: الأول والآخر، ولا ندري عن باقي الأجزاء شيئاً.

عدد الصفحات والأسطر والكلمات: ج ١ (١٥٠ق)، ج الأخير (٢٥٠ق). (٢٥ سطرًا في ١٣ كلمة تقريباً). مقاس الورق: ١٧ في ٢٧ سم.

الناسخ وتاريخ النسخ: لا يوجد اسم الناسخ.

وأما تاريخ النسخ: ٣ رجب (٧١٣هـ).

وصفها: يبدأ الجزء الأول من أول الكتاب إلى باب: صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم. وأما الجزء الأخير، فيبدأ من أول المغازي (مع سقوط أول ورقة منه)^(٢) وينتهي بنهاية الكتاب. على أول ورقة من الموجود

(١) يوجد لها مصورة في الجامعة الإسلامية برقمي (٣١٦٧، ٣١٦٨). وقد حصلنا

عليها عن طريق الأخ في الله الشيخ/ وليد الحسين. جزاه الله خيراً.

(٢) لأن وجهها الأول كان تابعاً للكتاب الذي قبله (الرد على أبي حنيفة)، وظاهر =

ختم وقف السلطان الأشرف سييائي^(١).

خطها: نسخي واضح، منقط بالكامل (تقريباً)، ومشكول غالباً. والعناوين في سطر مستقل بخط الثلث بحجم كبير، وأما في الجزء الأول، فإنه ربما دمجها مع الآثار. ويوجد عليها علامة المقابلة (نقطة داخل دائرة) عقب كل أثر. وتشبه نسخة (ظ) في كثير من مزاياها. كما لاحظنا أنها تتفق مع نسخة (ر) في الصواب والخطأ والسقط أو الزيادة مما يدل على أنها أصل لها أو أنهما أخذتا عن أصل مشترك خاصة أنهما كتبتا في عصر متقارب جداً. وهذه النسخة يلاحظ عليها أنها قد تنفرد بالصواب على وجه يدل على إتقانها، ولكن ربما وقعت في أخطاء ظاهرة لا تستحق الإشارة إليها!، سواء في ذلك الرسم أو النقط أو الشكل. وبكل حال فهي متوسطة الجودة.

* هذه أهم الأصول التي وقفنا عليها واعتمدنا عليها في تحقيق الكتاب، وثمة نسخ أخرى اطلعنا عليها ولم نصورها لعدم الحاجة إليها، فمن ذلك:

١- نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا (١٢١٥ - ١٢١٩، ١٢٢١) وتقع في ج ٦ تبدأ من أول الكتاب حتى آخره وفيها خرم، كتبت سنة (١٠٨٨هـ).

٢ - نسخة لاله لي (٦٢٦): تبدأ من أول الكتاب إلى نهاية كتاب الزكاة.

= جداً، أن هذا من عمل بعض جهلة المتعصبين، حيث مزق كتاب «الرد على أبي حنيفة» كاملاً، وهذا ما يفسر لنا ندرة مخطوطاته في المكتبات!.

(١) أو كلمة نحوها، ثم بعدها: «أبو الأ...». لم تظهر بوضوح! ولعل هذا السلطان، أحد سلاطين المماليك، والله أعلم.

٣ - قطعة أخرى في الظاهرية (حديث ٢٩٠) ٢١١ق، سنة ٧٣٥هـ، فيها تعليقات واختصار. وهي تبدأ من أول الكتاب حتى منتصف الصلاة. وفيها بعثرة.

٤ - مخطوطة كتاب «الإيمان» برواية الوكيعي (الظاهرية: حديث ٢٧٩).

٥ - مخطوطة كتاب «الأدب» برواية المروزي (الظاهرية: مجموع ٧٨).

ثانياً - توزيع الأصول الخطية على موضوعات الكتاب

الكتاب ورقمه	موضع المقابلة ^(١)	الأصول المعتمدة	الأصول المساعدة ^(٢)	ملاحظات
١ - الطهارة	- من أوله إلى باب الثناء الختاتين ٨٧/١.	ط س، ج، ك، م	ط أ	- جميع هذه الأصول تبدأ من أول الكتاب.
	- من السابق إلى آخر الطهارة.	ط س، ج، ك، م	ط أ، د	- بداية (د)
٢ - الصلاة	- من أوله إلى باب من كان يستحب يوم الجمعة أن يقرأ بسورة فيها سجدة ١٤٢/٢.	ط س، ج، ك، م	ط أ، د	- نهاية ك
	- من الموضع السابق إلى باب الساعة التي يتوجه فيها إلى العيد ١٦٣/٢.	ط س، ج، أ، م	ط أ، د	- بداية (أ)
	- من الموضع السابق إلى باب من كره خروج النساء للعديد ١٨٢/٢.	ط س، ج، أ، م، ظ	ط أ، د	- نهاية (د). وبداية (ظ)
	- من الموضع السابق إلى باب كانوا قليلاً من الليل ما يهجون ٢٣٨/٢	ط س، ج، أ، ظ، م	ط أ	- نهاية (ج).
	- من الموضع السابق إلى باب من رخص في الركعتين بعد العصر ٣١٥/٢.	ط س، أ، ظ، م	ط أ	- بداية سقط (ج).
	- من الموضع السابق إلى آخر الصلاة.	ط س، أ، ظ، أ	ط أ، س	- بداية (س)، ونهاية (ط أ)
٣ - الصيام	- من أوله إلى آخره	ط س، أ، ظ، م	س	
٤ - الزكاة	- من أوله إلى آخره	ط س، أ، ظ، م	س	

(١) حسب الطبعة السلفية.

(٢) استعنا بنسخة (ث) في كثير من الكتب ولكنها قطع صغيرة مبشرة في الكتاب؛ لذا لم ندرجها في الجدول وانظر القائمة الخاصة بها بعد هذا الجدول.

الكتاب ورقمه	موضع المقابلة	الأصول المعتمدة	الأصول المساعدة	ملاحظات
٥ - الجنائز	- من أوله إلى منتصف الباب الأول منه: ما قالوا في ثواب المرض والكفارات ٢٣٣/٣.	ط س، أ، ظ م	س	- نهاية (ظ).
	- من الموضع السابق إلى آخر الجنائز.	ط س، أ، س، م	و	- نهاية (س).
٦ - الإيمان والنذور	- من أوله إلى باب من نهى عن النذر وكرهه ٤٠/١/٤.	ط ع، أ، م	و	- بداية (ط ع) وبداية سقط (ط س)
والكفارات	- من الموضع السابق إلى آخر الكتاب.	ط ع، ج، أ، م	و	- بداية (ج) الثانية.
٧ - الحج	- من أوله إلى باب الوقوف على الجمار يوم النحر ١٨٤/١/٤.	ط ع، ج، أ، م	دل	- قطعة (دل)
	- من الموضع السابق إلى باب قوله تعالى: فصيام ثلاثة أيام ١/٢/٤.	ط ع، ج، أ، م		- نهاية (ط ع)
	- من الموضع السابق إلى منتصف باب: المرأة تخرج مع ذي عرم ٥/٢/٤.	ط س، ج، أ، م		- بداية (ط س) الثانية.
	- من الموضع السابق إلى آخر الحج.	ط س، ج، أ، م	ب	- نهاية (أ) وبداية (ب)
٨ - النكاح	- من أوله إلى باب من قال لا يدخل بها حتى يعطيها شيئاً ١٩٨/٢/٤.	ط س، ج، هـ	م، ب	- بداية (هـ).
	- من الموضع السابق إلى آخر النكاح	ط س، ج، هـ، ع	م، ب	- بداية (ع).
٩ - الطلاق	- من أوله إلى باب: ما قالوا في الرجل إذا خالغ امرأته كم يكون من الطلاق ١٠٩/٥.	ط س، ج، هـ، ع	م، ب	
	- من الموضع السابق إلى آخر الطلاق	ط س، ج، هـ، ع، ك	م، ب	- بداية (ك).
١٠ - الجهاد	- من أوله إلى آخره.	ط س، ج، هـ، ع، ك	م، ب، ث	كاملاً
١١ - الصيد	- من أوله إلى آخره.	ط س، ج، هـ، ع، ك	م، ب	كاملاً

الكتاب ورقمه	موضع المقابلة	الأصول المعتمدة	الأصول المساعدة	ملاحظات
١٢- البيوع والأقضية	- من أوله إلى باب في السلف ١٢٦/٦	ط، س، ج، هـ، ع، ك	م، ب	- نهاية (ب).
	- من الموضع السابق إلى باب النهي عن بيع حاضر لباد ٢٤٣/٦.	ط، س، ج، هـ، ع، ك	م	- نهاية (هـ) و(ك)
	- من الموضع السابق إلى آخر البيوع	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	- بداية (أ) و(ل).
١٣- الطب	- من أوله إلى آخره	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	كاملاً
١٤- الأشربة	- من أوله إلى آخره	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	كاملاً
١٥- العقيدة	- من أوله إلى آخره	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	كاملاً
١٦- الأطعمة	- من أوله إلى آخره	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	كاملاً
١٧- اللباس	- من أوله إلى آخره	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	كاملاً
١٨- الأدب	- من أوله إلى باب من رخص في الشعر ٦٩١/٨	ط، س، ج، أ، ع	م، ل	
	- من الموضع السابق إلى آخر الأدب	ط، س، ج، أ، ع، ك	م، ل	بليّة (ك) ونهاية (ل)
١٩- الديات	- من أوله إلى باب الفحل والدابة والمعدن والبئر ٢٧٢/٩	ط، س، ج، هـ، ع، ك	م، ل	بداية (هـ)
	- من الموضع السابق إلى آخر الديات	ط، س، ج، هـ، ع، ك	م، ل	نهاية ل
٢٠- الحدود	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ع، ك	م	كاملاً
٢١- الأقضية	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ع، ك	م	نهاية (ع)
٢٢- الدعاء	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ك	م، مر	بداية (مر)
٢٣- فضائل القرآن	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ك	م، مر	كاملاً
٢٤- الإيمان	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ك	م، مر	كاملاً
٢٥- الرؤيا	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ك	م، مر	كاملاً
٢٦- الأمراء	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ك	م، مر	كاملاً
٢٧- الوصايا	من أوله إلى آخره	ط، س، ج، هـ، ك	م، مر	كاملاً

الكتاب ورقمه	موضع المقابلة	الأصول المتقدمة	الأصول المساعدة	ملاحظات
٢٨- الفرائض	- من أوله إلى باب ما يرث النساء من الولاة ٣٨٨/١١	ط س، ج، هـ، ك	م، مر	كاملاً
	- من الموضع السابق حتى نهاية الفرائض	ط س، ج، هـ، ك، ي	م، مر	بداية (ي)
٢٩- الفضائل	- من أوله حتى نهاية فضائل الأنصار ١٦٦/١٢	ط س، ج، هـ، ك، هـ	م، مر	- نهاية (ك)
	- من الموضع السابق حتى نهاية الفضائل	ط س، ج، ي، هـ	م، مر	- نهاية (هـ)
٣٠- السير	- من أوله إلى آخره	ط س، ج، ي، ك	م، ث، مر	بداية (ك) ونهاية (مر)
٣١- البعوث	- من أوله إلى آخره	ط س، ج، ي، ك	م	
٣٢- التاريخ	- من أوله إلى آخره	ط س، ج، ي، ك	م	
٣٣- الجنة والنار ورحمة الله	- من أوله إلى باب فيما أعد لأهل النار ١٧٩/١٣	ط س، ج، ك	م	- سقط من (ي) كامل الكتاب
	- من باب مذكر في سعة رحمه الله إلى آخره ١٩١/١٣	ط س، ج، ك	م	- نهاية (ك) .
٣٤- الزهد	- من أوله إلى نهاية كلام إبراهيم ٥٥٤/١٣	ط س، ج، ي، ر ^(١)	م، ب	- بداية (ب) و(ر) ونهاية (ي)
	- من الموضع السابق إلى آخر الزهد	ط س، ج، ر ^(٢)	م، ب	- نهاية (ر)
٣٥- الأوائل	- من أوله إلى آخره	ط س، ج، م	ب	- كاملاً .
٣٦- الرد على أبي حنيفة	- من أوله إلى آخره	ط س، ج، م	ب	- كاملاً .
٣٧- المغازي	- من أوله إلى باب ما حفظ أبو بكر في أحد من المغازي ٣٩٧/١٤ - من السابق حتى نهاية ما جاء في خلافة عمر ٥٨٦/١٤	ط س، ج، ن، ص ^(٣) ط س، ج، ن، ر، ص	م، ب م، ب	- بداية (ن) و(ص) - بداية (ر) الثانية، ونهاية (ن)

(١) عدا وريقات من أول الزهد فيها .

(٢) وسقط من آخر الزهد وريقات فيها .

(٣) وسقط منها وريقات أول المغازي .

الكتاب ورقمه	موضع المقابلة	الأصول المعتمدة	الأصول المساعدة	ملاحظات
٣٨- الفتن	من أوله إلى آخره	ط س، ج، ر، ص	م، ب	
٣٩- الجمل	من أوله إلى آخره	ط س، ج، ر، ص	م، ب	

القطع الموجودة لدينا من نسخة (ث):

١ - قطعتان من الطهارة :

أ - من باب: الوضوء من اللبن والمضمضة (٥٨ / ١) إلى باب المرأة تغسل .. (٧٣ / ١).

ب - من باب: المرأة تجنب ثم تحيض (٧٧ / ١) (قطعة صغيرة جداً).

٢ - ثلاث قطع من الجنائز:

أ - من منتصف باب: في الرجل يقتل أو يستشهد يدفن كما هو (٢٥٣ / ٣) إلى منتصف باب من قال ليس على غاسل الميت غسل (٢٦٨ / ٣).

ب - من باب: في تسوية القبر (٣٤١ / ٣) إلى منتصف باب من رخص في زيارة القبور (٣٤٣ / ٣).

ج - من باب: في الزوج والأخ أيهما أحق بالصلاة (٣٦٣ / ٣) إلى باب النياحة على الميت (٣٨٩ / ٣).

٣ - قطعة من الأيمان والنذور والكفارات:

من باب: من قال القسم يمين (٢٤ / ١ / ٤) إلى باب: في المرأة تقتل خطأ وليس لها ولي .. (٤١ / ١ / ٤).

٤ - ثلاث قطع من الحج :

أ - من أوله عدا ورقة (٧٥ / ١ / ٤) إلى باب في المرأة تطوف بالبيت
ثلاثة أطواف (١٨٧ / ١ / ٤).

ب - من باب: المحصر (٢٤٩ / ١ / ٤) إلى باب: في المعتمر يطوف بالبيت
(٣٨٤ / ١ / ٤).

ج - من باب: في وقت الدفع من مزدلفة (٣٠ / ٢ / ٤) إلى باب: من كره
للمحرم أن يخرج (٥٣ / ٢ / ٤).

٥ - أربع قطع من الطلاق:

أ - من باب: من قال إذا مضت أربعة أشهر في الإيلاء تعتد (١٣٤ / ٥)
إلى باب: من قال إذا حلف على دون الأربعة .. (١٣٧ / ٥).

ب - من باب: ما قالوا في المتعة ما هي (١٥٦ / ٥) إلى باب: ما قالوا في
النفساء تطلق (١٦٠ / ٥).

ج - من باب: في المطلقة كم ينفق عليها (٢٣٥ / ٥) إلى باب: من قال
الرضاع على الرجال (٢٤٧ / ٥).

د - من باب: ما قالوا في الحرة تجبر على رضاع ابنها (٢٥٥ / ٥) إلى
آخر الطلاق.

٦ - كتاب «الجهاد» (كاملاً).

٧ - قطعة من الصيد:

من أوله إلى باب صيد الجراد (٣٧٩ / ٥).

٨ - قطعة من البيوع:

من أوله إلى باب: الرجل يشتري من الرجل الشيء .. (١٦٧/٦).

٩ - قطعة من الحدود: من باب: في الرجل يلاعن امرأته ثم ..

(٥٥٦/٩) إلى باب: في الزنادقة ما حدهم (١٤٢/١٠).

١٠ - قطعة من الفرائض: من باب: إذا ترك إخوة وجداً (٢٩٢/١١)

إلى منتصف باب: من كان لايورثها وابنها حي (٣٣٤/١١).

١١ - قطعة من الفضائل: من باب ما ذكر في عبدالله بن مسعود

(١١١/١٢) إلى باب: ما جاء في أسامة وأبيه (١٤٠/١٢).

١٢ - ثلاث قطع من السير:

أ - من باب: من كره وطء المشتركة حتى تسلم (٢٤٨/١٢) إلى باب:

ما قالوا في المرتدة (٢٧٩/١٢).

ب - من باب: ما قالوا في الرجل يعمل الشيء في أرض العدو

(٣٥٣/١٢) إلى باب فيما يمتنع به من القتل (٣٧٩/١٢).

ج - من باب: الخيل وما ذكر فيها من الخير (٤٨٣/١٢) إلى آخر السير.

١٣ - كتاب «البعوث والسرايا» (كاملاً).

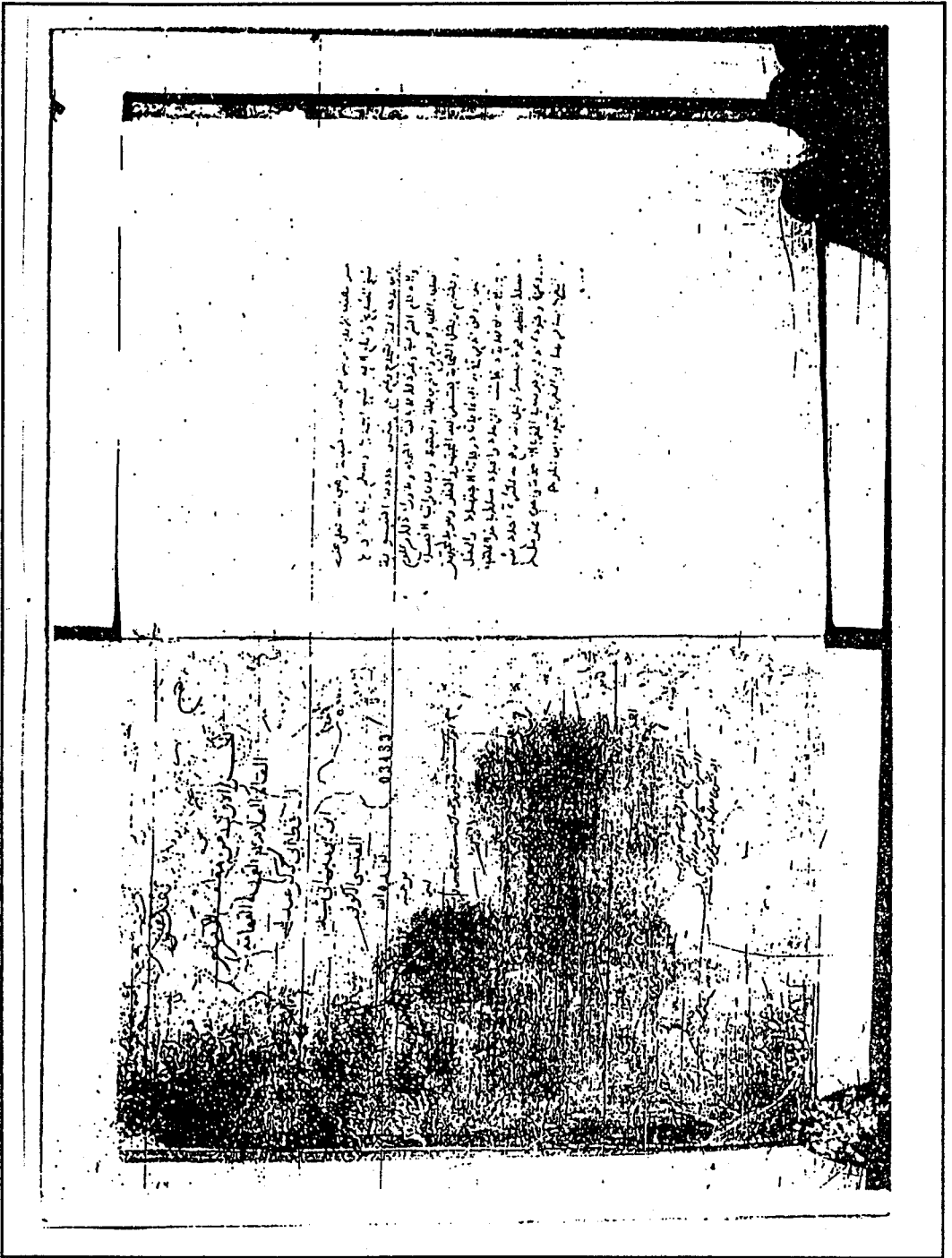
١٤ - قطعة من التاريخ: من أوله إلى آخر أثر «أول من أظهر الإسلام

سبعة ..» (٤٨/١٣).

* هذا ما رأينا التنبيه عليه في هذه المقدمة.. وهذا أوان الشروع في

المقصود وهو تحقيق الكتاب. وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، وصلى

الله وسلم على محمد وآله وصحابه والتابعين.



غلاف الورقة الأولى من الجزء الأول من نسخة (ج)

ويظهر عليه بعض التملكات. وفي الصفحة المقابلة تعريف موجز بالمؤلف والكتاب وبهذه النسخة منه، وبعضه غير مقروء

Made searchable using ScribeTools.com

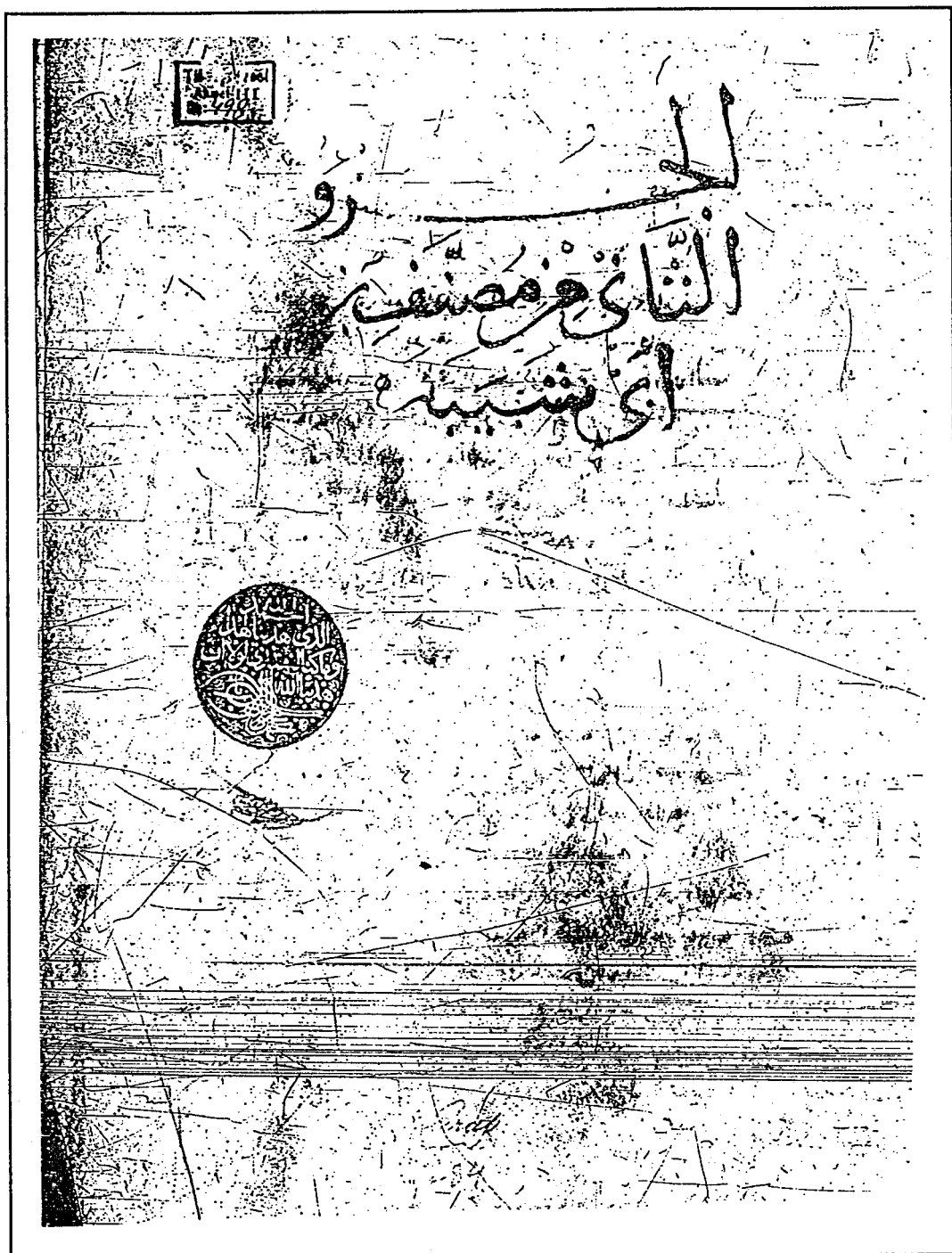
عن محمد بن أي حصة قال رأيت الحسن بن أبي العبد رآه
 في الساعة التي توفي فيها قال إلى العبد أي ساعده هي
 حرمته أبو بكر قال حرمته أم عليه عن أبيه من رافع قال كان ابن عمر يملأ القفص
 في سجن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يفرغ إذا قوا في المعركة حرمته
 حاتم بن أسعبل عن محمد بن عبد الرحمن بن حرملة أنه كان يصف مع سعد بن أبي السيف
 في الصباح حين سار الإمام في يوم بني عتيق فأي العبد عبد الرحمن بن السيف
 فجلس عند الموضعين فبواذ حرمته عن عطاء ابن السائب قال ملئت القفص
 في يوم العيد في يوم فطرا فذا الرواي عبد الرحمن بن عبد الله بن مفضل فبما
 نصبا الصلاة فجاؤا فخرجت معهما إلى الجبانة حرمته يحيى بن سعد عن
 سفيان عن عبد الملك عن إبراهيم قال كانوا يصلون النحر وعلمهم بتأخيرهم
 يعني يوم العيد حرمته وكيع عن محمد بن أي بن جابر قال لكن عدوك
 يوم الفطر من مسجدك إلى مصلاك حرمته حاتم بن أسعبل عن هشام
 بن عروة قال كان عروة لا ياتي العبد حتى تستقل الشمس حرمته وكيع عن
 إسرائيل عن جابر عن محمد بن علي وعامر وعطاء قالوا لا يخرج يوم العيد حرمته
 بطلع الشمس فبما به قال حرمته ابن أي بن عتيق عن عيسى بن سهل بن رافع
 ابن جندب أنه رأى حرمته رافع بن خديج وبهله يجلسون في المسجد حتى
 إذا طلعت الشمس صلوا لعين ثم يمشون إلى المصلى وذلك في الفطر
 والإحرام حرمته شريك بن منصور قال فلو أني إلى إبراهيم يوم عيد فبما به
 فبما به حرمته حرمته

في التكبير إذا خرج إلى العيد

حرمته عبد الله بن إدريس عن محمد بن عثمان بن قانع عن ابن عمر قال كان
 يروون السجدة في يوم النحر فيرفعون ويكبرون الإمام حرمته عبد الله
 ابن إدريس عن يحيى بن عبد الله بن أي حرمته قال أراه في يوم النحر

أول الموجود من نسخة (ظ)

ويظهر عليه ختم المكتبة الظاهرية



غلاف الجزء الثاني من (أ)
وهو أول الموجود منها بأيدينا

مننا انما نغاسق في الدنيا كد شمس في سماء الدنيا

وكان من ذلك ان علم هذا الشأن وانتم
وتم اكلان من اكل الحبوب والفاكهة

[illegible]

على المذبح وخرج ملائكة فصلوا ما انوارهم انجى نصراسو له
السبحه الاولى وما الاخر اداها كالمنايمون قالوا في ما يدار كذا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته
وأنه لا اله الا هو العليم الغني

ارحم من ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهرأ في الجمع

سورة الحج اذا قاتل المؤمنون عدوا فقاتلوا

سبح اسم ربك العظيم
 من أن يعزب عن الحق من أن يسقط
 من أن يعزب عن الحق من أن يسقط

يا ارحم الراحمين واليه المرجع والمآب

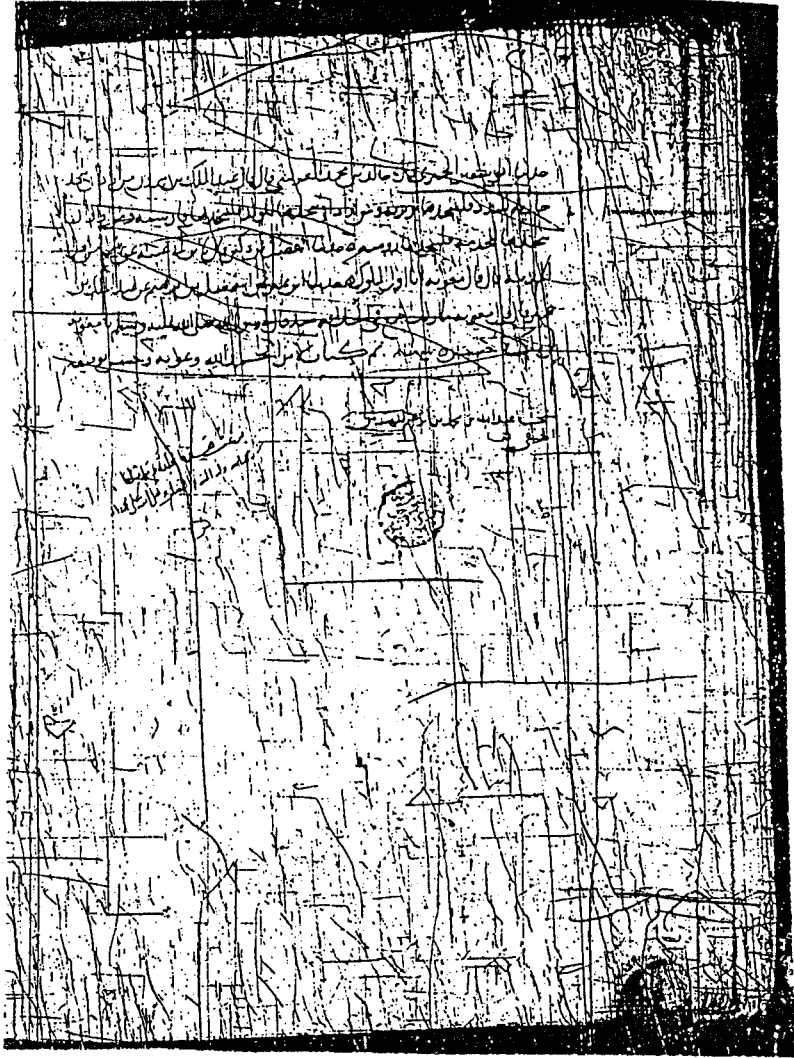
ویر محمد بادند امامت در دستش از آن که در میان مردم است
تا آنکه ملت طاعت او می شود و حق او است که از او اطاعت

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]



غلاف الجزء السابع من نسخة (هـ)

ويظهر عليه ختم المكتبة الظاهرية



الورقة الأخيرة من الجزء الثاني عشر من نسخة (هـ)
وهو آخر الموجود منها ويظهر فيها اسم الناسخ وختم المكتبة الظاهرية

میں

میں

[illegible]

[illegible][illegible]

منتصف نسخة (مر). ويظهر فيها نهاية الخط الأول وبداية الثاني

ومن زارته وهم راخذته الي بديته وهم راخذته الي عفته ولم يضل الوجه فيهم في ما
 الحياة قيل يا رسول الله وما ما الحياة قال غسل اهل الجنة فيستون كما تمت الرزق في عا
 السليم تسع انبياء من كان شهد ان لا اله الا الله تخلصا قال ثم تعين برحمتي من ذنبا يترك
 فيها عذرا في قلبه مع الحجة من ايمان الا اخرجه منها حد ساعفان قال حد ساعيد بن زيد
 قال سمعت ابا سليمان الهجري قال حد سعي عقبة بن صبيان قال سمعت ابا بكر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال يحمل الناس علي الصراط يوم القيامة ففاج بهم حسا الصراط تقاع الفرائ
 في النار قال فبحر الله رحمة علي من سقا قال ثم يؤذن للملائكة والنبين والشهدا
 ان يشفعوا فيشفعون ويخرجون ويشفعون ويخرجون ويسبقون ويخرجون من كان في قلبه
 ما يزين ذن من ايمان حد ساعف بن عبد الله الاسدي عن سفيان عن كريب عن ابي عن عكرمة
 قال الصراط علي جسر عظم يردون عليه حد ساعف بن الحسن بن موسى عن حماد بن سلمة عن ثابت
 الباني عن ابي عثمان الهندي عن سلمان الفارسي قال يوضع الصراط وله حد كحد التركي
 فتقول الملائكة ربنا من يحير علي هذا فيقول اجير عليه من شيت حد ساعف بن رضى شعبة
 عن الاحمسن عن شهر بن ابي الاخير عن عبد الله قال يحجاب الناس الي الحير ان يوم القيامة
 فيجاء لون عند اشد الجدا الى حد ساعف بن رضى شعبة عن ليلى بن عطاء الحدني بن
 ابن عيلان بن سلمة عن ابي الدرداء انفا قال ابن انت من يوم حييتم قد سدت ما بين الخافقين
 وقيل ان يدخل الجنة حتى يخوض في النار فان كان معك نور استقام بك الصراط فقد واهم
 ومديت فان لم يكن معك نور قسيت بك بعض خطا طيف بهم اوكلا كيدا او سيايتها فقد واه
 رزيت وبعث حد ساعف بن مبرق الحد ساعف بن مبرق الحد ساعف بن مبرق الحد ساعف بن مبرق
 الصراط من زله كحد السيف كفا والملائكة معهم الكلايب والانبيا قيام يقولون حوله
 ربنا سلم الخلقين محدوس ومكروس في النار وناج مسلم اخر الخبر السادس في الجنة
 وملاهي علي لا يبي بعد يتلوه في البحر والسابع ان ساء الله تعالى ما ذكر في سعة



التاسع من المصنف وهو الآخر



للامام أبي بكر عبد

بن محمد ابن أبي

شيبه

رضي الله

عنه

أبو

4/40

غلاف الجزء التاسع من نسخة (ر)، وهو أول الموجود منها عندنا

ويظهر عليه ختم مكتبة كوبريلي

ابو الخوازم فقال ليس فيها غير هؤلاء قال ابن ادريس عن ابيه عن جده قال مرع
 المسجد حزن اصيبوا اهل النهر زيد بن هرون قال اما العوام بن خوشب قال حدثني من سمع
 ابا سعيد الخدري يقول في مسائل الخوازم لهو احب الي من فقال الديلم زيد بن هرون
 قال اما العوام بن خوشب عن الشيباني عن اسير بن عمرو عن سهل بن جثيف عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من قوم من قبل المشرق محلقة رؤسهم يحيى بن ادم قال احمد
 بن زيد عن بن عون عن الحسن قال سمع علي الحكمين قال اهل حروراء انما يريد ان يحاميه
 هو لا يخرجوا فانهم المسمى الوالي كان هؤلاء القوم الذين فارقنا مسلمين ليس الراي
 رايانا ولكن كانوا اكثارا للزبيعي لنا اثنان منهم قال الحسن بن عوف بن حسن بن حمزة
 حدثنا شيبان بن الهدل بن ثلال قال كنت عند عمر بن محمد بن قاتانة رجل من اهل
 عدي غلاما لي اريد بيعه فدا عطيته به ست مائة درهم وقد اعطاني به الخوازم
 ثمان مائة فاسعه منهم قال كنت مابعه من يهودي او نصراني قال لا فلامحه منهم
 حدثنا يحيى بن ادم قال ما فضل بن مهمل عن الشيباني عن قيس بن مسلم عن ابي
 بن شهاب قال كنت عند علي بن فضال عن اهل النهر امشركون هم قال من الشراك فوا
 قال فما فتنهم قال ان المنا فقير لا يذكر الله الا قليلا قيل له فاهم قال قوم
 بقوا علينا يحيى بن ادم قال ما فضل بن عيسى عن عوف بن جثيف عن ابيه قال جدي علي بن ابي
 عن اهل النهر قال من عرف شيئا فليأخذه قال فاحذروا الا قدروا قال ثم رايته بعد
 اخذت / ثم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توقيفه علي يد الفقير الي ربه
 المعترف بدينه الراعي رحمه ربه محمد بن عبد الله الطحطاوي



ونصيب للسليمان بن ابراهيم سادس عشر صفر من شهر ربيع
 خمس وثمانين وسبعمائة واهم الله وحده
 وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



آخر الموجود من (ر) وهو آخر الكتاب.

ويظهر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ وختم المكتبة

أول الموجود من القطعة الأولى من نسخة (ب)

وهذا نموذج للخط الأول فما

لادري برباس قال يحيى وكن سيدنا ابي حنيفة
 عمنه اوب من عمنه انه كان يكره السلف الذي الشئ عمنه اصل قال اوب وبنيت
 من عمنه غل ذالك حديثنا اوب بكر قال نا ابو اسامة من عمنه من عمنه ان كان
 لادري برباس قال الى اصل معلوم كان اصل عمنه اول عمنه قال وكان عمنه السلف
 الذي شئ عمنه اصل حديثنا اوب بكر قال نا يحيى بن ابي زائدة من عمنه من عمنه
 قال لانسم في شئ الا وفيه شئ وفي ابي نظر

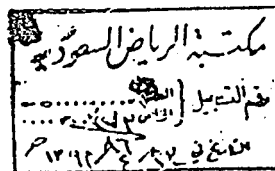
مكتبة الرياض السعودية
 رقم التسجيل ١٢٣٤٥٦٧٨٩
 تاريخ ١٨٨٩/٩/٢١٩٥

ابي بكر بن ابي شيبه وبنيت الخزانة

الله خير بعون الله الشان

ان يناديهم قال الحسن فوثب عليهم ابو الحسن فبذهم جذبا حدثنا شبابة عن المنذيل بن
 بلال قال كنت عند محمد بن سيرين فاما جيل فقال ان عندي على مالي اربعة قد عطيت
 بسيت مائة درهم وقد اعطاني به الخواص ثمان مائة افا بيعة منهم كملت بايعة من يهودي
 او نصراني قال لا قال فلا بيعة منهم حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا مفصل بن ميسل عن
 الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال كنت عند علي بن ابي
 النضر اجمع مشركون قال من الشرك فروا قيل فمتا فقولهم قال ان المتافقين لا يذكرون
 الا الا قليلا قيل بل فواتهم قال قوم بنوا عليا حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا مفصل
 عن ابي اسحق عن عرقبة عن ابيه قال لما جئنا على بكافي عسكر اهل النهر قال من
 شينا فليأخذ قال فاخذوا الا قدر قال ثم رايت ما بعد اخذت والنداء عليهم بالقبول

تم الكتاب المبارك وهو مصنف الامام ابو بكر بن ابي شيبة رحمه الله تعالى والحمد لله
 وحده وسلوته وسلامته على محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه وسلم



حدثنا أبو بكر قال ما حدثني هشام عن الحسن قال لا بأس به من قال لا يدخل بها حتى

يعطيها شيئا

حدثنا أبو بكر قال ما وكيع عن علي بن مباركة عن يونس عن عمارة عن علي

لما أراد أن يمتحن فاطمة قال له النبي قد تم شيئا

أبو بكر قال ما حدثني عن أبي حمزة

قال شهدت ابن عباس وسأله أنه تزوج امرأة ففسر عن صداقها فقال له ابن عباس أولم تعد

ألا تملك فاعطها ما فاتم ادخل بها

حدثنا أبو بكر قال ما وكيع عن سفيان عن خثيف عن

سعيد بن جبيرة قال فاعطها ولو خارا

أبو بكر قال ما حدثني عن هشام عن ابن

قال كان يقول لي علىها ولو شربا ثم يدخل بها

أبو بكر قال ما وكيع عن سفيان

عن يونس عن الحسن وعن منصور عن إبراهيم أنهما أكرها أن يدخل بها ولم يعطها من صداقها

شيئا

أبو بكر قال ما زيد بن الحباب عن الفضل بن علي قال سئل الزهري عن رجل

تزوج امرأة وهو ميئ بصدقتها أي دخل بها ولم يعطها شيئا قال مضت السنة أن لا يدخل

بها حتى يعطيها ولو شيئا

أبو بكر قال ما عتبة عن قتادة قال فهدى شيئا

أبو بكر قال ما هشام بن الغاز عن نافع عن ابن عمر قال لا يدخل لم أن

يدخل على امرأة حتى يقدم إليها ما قل أو كثره

أبو بكر قال ما ابن عليه عن أبيه عن

عكرمة عن أبيه عليه السلام قال لعل أعطها ذكرك الحظيئة في الرجل يتزوج المرأة

ويشترطها دارها

حدثنا أبو بكر قال ما ابن عيينة عن يزيد بن جابر عن

إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم عن عمر قال لها شرطها قال رجل إذا

يملكها فقال عمران مقاطع الحقوق عند الشرطه

أبو بكر قال ما وكيع

عن سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله عن ابن غنم عن حماد قال لها

شرطها

أبو بكر قال ما وكيع عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب

عن أبي الخير من عنترة بن عامر قال قال رسول الله أن أحق الشرطان يوثق بهما استطلاع

بدا الغروج

أبو بكر قال ما وكيع عن سفيان عن عبد الكليم عن أبي عبيدة أن معاوية

سأل عنها عمر بن الخطاب فقال لها شرطها

أبو بكر قال ما ابن عيينة عن عمرو

عن أبي النعمان قال إذا شرط لها دارها فزوجها استعمل من زوجها

أبو بكر قال ما ابن عيينة عن أبي جليل قال ما أبو الزناد أن امرأة خاتمت زوجها إلى عمر بن عبد

العزيز قرنتها لها دارها حين تزوجها أن لها دارها لا يخرجها منها ففقت عن

أهلها

أول الموجود لدينا من نسخة (ع)

وهو نموذج للخط الأول فيها

صلى الله عليه وسلم لما قضى بالولادة نزعته قال لست أودع أحدا منكم ما لم يسمع مني
 يدعي ولد رجل إلا دعاء حدثنا عفان حدثنا همام حدثنا قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده
 أن رجلين ادعيا بعضهما لبعض أن ولدا من بني هاشم ففحص به النبي صلى الله عليه وسلم بينهما حدثا
 يزيد بن هارون أخبرنا حبيب بن أسما عن عبد الله بن يزيد مولى المنبغث عن رجل عن سرق أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمن ههنا انتهى كتاب القضية رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر الجزء الثاني

من مصنف ابن أبي شيبة وأحمد بن محمد
 وصلاوة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 قلنا كثيرا يتلوها أن شاء الله تعالى
 في الجزء السابع كتاب الدعاء
 والله تعالى أعلم
 بالصواب واليه المرجع
 والباقي



آخر الموجود لدينا من نسخة (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
حكمة لا يدركها العقل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
حكمة لا يدركها العقل

الأول في المصنف

لا اله الا الله محمد بن عبد الله

الأول في المصنف
الحمد لله الذي جعل في كتابه
حكمة لا يدركها العقل

الحمد لله الذي جعل في كتابه
حكمة لا يدركها العقل



غلاف الجزء الأول من نسخة (ك).

ويظهر عليه بعض التملكات، كabin جماعة الشافعي والشرواني، ثم فهرس موجز لمحتويات هذا المجلد، ثم خبير الحميدي عن «المصنف» لما أدخله بقي إلى الأندلس، نقلاً عن «تاريخ دمشق» لابن عساكر. كما يظهر ختم مكتبة كوبريلي

شَفَا يَهْلِكُ أَحَدُهُمْ وَأَمَّا هَؤُلَاءِ
 أَبُو بَكْرٍ عَنْ بَنِي الْأَنْبِيَاءِ وَكَثَرَتْ مِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُونَ فِيهِ
 دُشَانِ شَبَابَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسْرِ
 يَقُولُ الصَّلَاةُ إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ وَالْمَرْأَةَ الْخَائِضَ
 كَمَلُ السَّعْرِ الْأَوَّلُ مَنْ مَضَى ابْنُ بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 بْنِ أَبِي سَيْبَةَ جَرَّاهُ وَعَوْنِيهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 يَتَشَاءُ فِي النَّارِ مَا عَانَى اللَّهُ فَالْأَوَّلُ
 كَمَنْ يَنْتَبِذُ الرَّجُلُ بَرْدَهُ أَمْ لَا

مَا كَبَّرَ لِمَوْلَانَا الْأَمِيرِ الْأَجَلِ الْمُبَارَكِ الْأَشْهَرِ الْمَشْهُورِ الْمُؤَيَّدِ الْأَكْبَرِ
 الْأَكْبَرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مَوْلَانَا الْأَمِيرِ الْأَجَلِ الْمُعْظَمِ الْمُؤَيَّدِ الْمُتَّصِلِ بِالْأَكْبَرِ
 الْمُقَدَّسِ الرَّحْمَنِ أَبِي بَكْرٍ الْخَلِيِّ بْنِ مَوْلَانَا الشَّيْخِ الْمُعْظَمِ الْأَكْبَرِ الْأَكْبَرِ الْمُجَاهِدِ الرَّحْمَنِ
 الْمُقَدَّسِ مُحَمَّدِ بْنِ مَوْلَانَا الشَّيْخِ الْمُعْظَمِ الْمُجَاهِدِ الرَّحْمَنِ الْمُقَدَّسِ مُحَمَّدِ بْنِ مَوْلَانَا
 الْمُعْظَمِ وَنَصْرَ أَعْلَانِهِمْ عَيْنَ رُفْعِ نَشَاةِ أَجْسَانِهِمْ النَّصْرَ مَوْجِبَ بَرَكَاتِهِمْ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَمِينِيِّ ابْنِ الْحَرَّانِ وَكُنْ هَبْ فِي دَائِرَةِ رَحْمَتِهِ وَرَحْبَةِ الْفَوْزِ
 سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَتِسْعِ مِائَةٍ

خاتمة الجزء الأول من (ك). ويظهر فيه اسم الناسخ ومالك النسخة وتاريخ النسخ

Suppl. arabe 2879

الحادي عشر من المصنف

للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة

فيهم تنقيح كفاي الأدب وكما في الثبات فمختصر الحدود

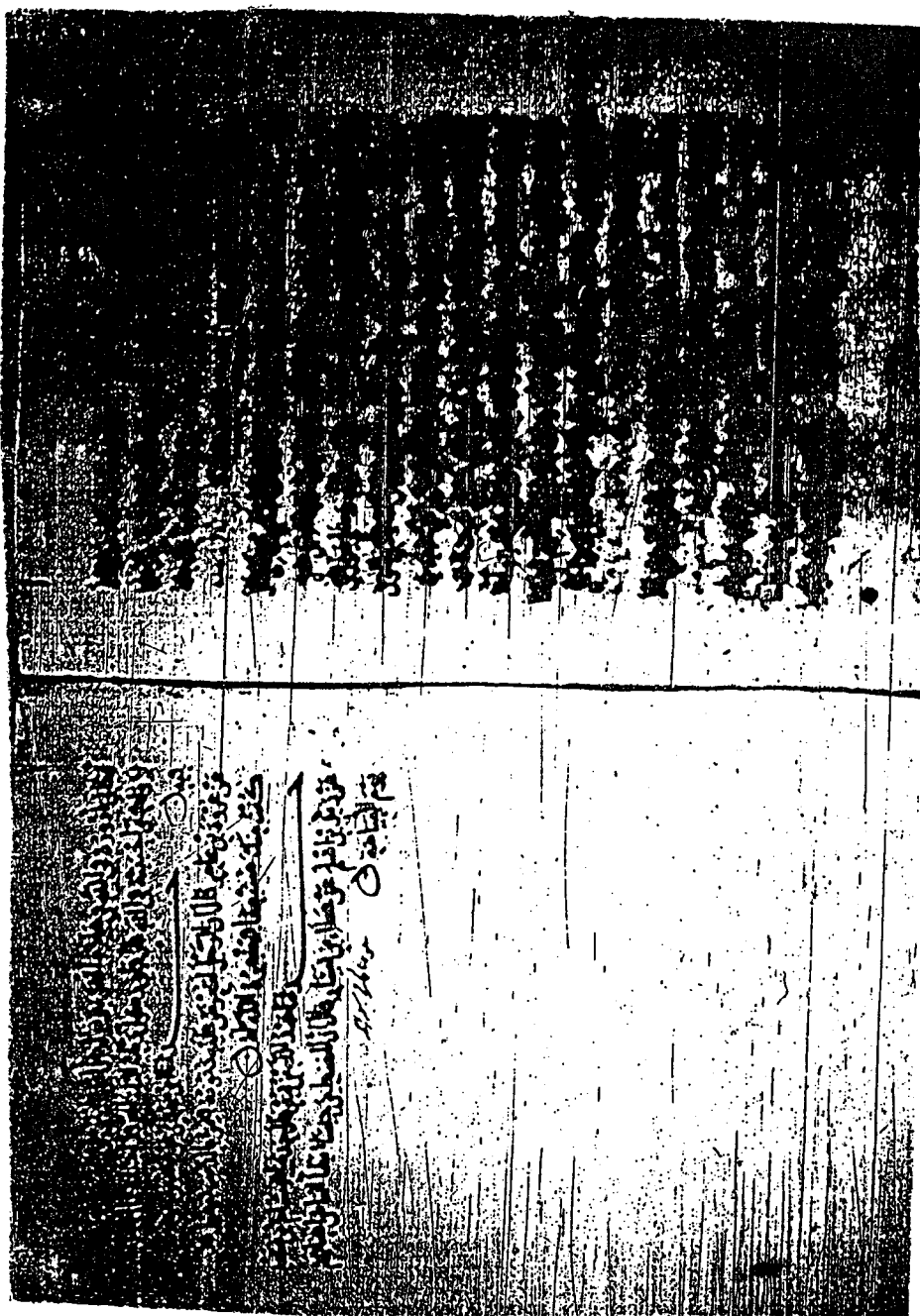


الحادي عشر من المصنف
للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
فيهم تنقيح كفاي الأدب وكما في الثبات فمختصر الحدود

الحادي عشر من المصنف
للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
فيهم تنقيح كفاي الأدب وكما في الثبات فمختصر الحدود

R. c. 8407

غلاف الجزء الحادي عشر من (ك).
ويظهر عليه ختم مكتبة باريس الوطنية



آخر الموجود لدينا من نسخة (ك)
ويظهر فيها أثر الرطوبة والسواد الشديد لاختلاط حبرها

فَضَرَبَتْ الْحِجَارَةَ فَرَزَادَتْهَا شَيْئًا قَالَ فَأَمَّا لَكُمْ أَجْمَعًا رَدِّ
مَا رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْبَيْتِ
حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَمِعْتُ جَالِدَ بْنَ عَامِرٍ قَالَ انْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى الْيَهُودِ
فَقَالَ انْشُدُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى هَلْ تَجِدُونَ مُحَمَّدًا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُتُبِكُمْ قَالُوا نَعَمْ قَالَ فَمَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَبْعُوهُ
فَقَالُوا إِنْ أَنْبَأَهُ لَمْ يَبْعُ رُسُلُوا الْأَكَاذِبِ لَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ ذُنُوبُ
جِبْرِيلَ هَلْ يُحْمَدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي يَأْتِيَهُ وَهُوَ عَزَّ

Made searchable using ScribeTools.com

[illegible]

وإني أصاب ببرد قد أحلمت من بعدكم أشد احتلافا قال تعالى
 علي يا أمير المؤمنين أنه ليس أحد أعلم بعد أمّك من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أن واحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أعلم في هذا فأنزل
 إلى عائشة فقالت إذا جاوز الحان الحان فقد وجب الغسل قال
 عمر لا أسمع من رجل فعل ذلك إلا أوجعته ضربا يكمل به سهل من يوسف
 عن شعبه عن سيف بن وهيب عن أبي حنيفة عن أبي الأسود الدبلي عن
 عميرة بن شبيب عن أبي قال إذا البع ملتنا هاهنا ورأى الحان وجب
 الغسل قال أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب عن حماد
 ابن بسطام قال سألت زيدا بن أبي عن الرجل يجمع بين الحانين قال عليه الغسل
 قال قلت له إن كان لا يري ذلك فقال إن أمانع من ذلك قبل أن
 يموت قال ابن عيينة عن من طأوس عن أبيه قال سمعت من عباس
 يقول أما أنا فإذا حللت أهلي اغتسلت حتى إذا أبوا ما سمعت من عبد الله
 عن أبي عن ابن عمر قال إذا جاوز الحان الحان وجب الغسل قال
 عبد الله بن علي عن معمر بن الزهري عن سهل بن سعد قال إنما كان
 الماء من الماء كانت رخصة في أول الإسلام من كان الغسل بعد
 طمعه عن شعبه عن أبي عوف عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه سمع من عمر بن
 الخطاب عن سهل بن عمر قال إذا جاوز الحان الحان فقد وجب الغسل
 عند عن شعبه عن أبي عبد الله الشامي قال سمعت النعمان بن بشير يقول في
 الرجل إذا غسل فلم يزل قال يغسل قال سمع النعمان بن بشير يقول في
 حنظلة قال قيل للعاصم إن الأضياف لا يغتسلون إلا من الماء فقال
 إنما يعود بآبائه أن يصنع ذلك قال سمع النعمان بن بشير يقول في
 ابن شبيب عن أبيه عن حماد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا البع الحان الحان ونوازل الحنيفة فقد وجب الغسل

أول الموجود من نسخة الشيخ محمد الخيال (د)

وهي من الطهارة

حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَوَكَيْعٌ عَنْ مَسْعُودٍ عَنْ حَبِيبَةَ عَنْ بَنِي عُمَرَ قَالَ ابْنِي لَا يَغْتَسِلُ مِنَ
 الْجَنَابَةِ ثُمَّ ابْتَدَأَ الْمَرْأَةَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
 بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْدٍ أَخْبَرَنَا عَنْ بَنِي عُمَرَ قَالَ ابْنِي عَمْرُو بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ ابْنِي عَمْرُو بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ
 قَالَ قُلْتُ لَأَبِي هَذَا الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ يَتَطَهَّرُ مَعَ أَهْلِهِ قَالَ لَا
 بَأْسَ مَا أَبَوَا الْخَوْصَ عَنْ ابْنِ إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ كَانَ الْأَسْوَدُ
 يَحْبِسُ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ مِضَاجَهُمَا يَسْتَدْنِي بِمَا قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ حَدَّثَنَا
 حَفْصٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ كَانَ عُلْفَمَةُ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَسْتَدْنِي الْمَرْأَةُ وَهِيَ
 يَحْبِسُ مَا أَوْ مَعُوبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْفَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَدْنِي بِأَمْرَاتِهِ
 ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَوَضَّأُ وَصَوَّهَ لِلصَّلَاةِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعُوبَةَ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَقَ عَنْ
 الْحَوْثِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ يَحْيِي فَيَسْتَدْنِي بِأَمْرَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ
 ثُمَّ يَصِلُ وَلَا يَغْتَسِلُ مَا حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَقَ عَنْ الْحَوْثِ عَنْ
 عَلِيٍّ قَالَ إِذَا اغْتَسَلَ الْجَنَابُ نِمَارًا أَوْ بِيَاضًا مَرَاتَهُ فَعَلَّ أَنْ شَا حَدَّثَنَا أَبُو
 خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَبَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ يَبَايُشُهَا وَلَيْسَ
 عَلَيْهِ وَضُوٌّ مَا وَكَيْعٌ عَنْ مِبَادٍ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَدْنِي بِأَمْرَاتِهِ
 بَعْدَ الْغُسْلِ مَا وَكَيْعٌ عَنْ مَسْعُودٍ عَنْ حَمَادٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُهُ حَتَّى خَفَهُ مَا
 شَدَّ بَلِيٍّ عَنْ حَرْبٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ يَسْتَدْنِي قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

فِي الْمَرْأَةِ يَحْبِسُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ الْأَخْوَصِ عَنْ مَعْرُوفٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْدٍ

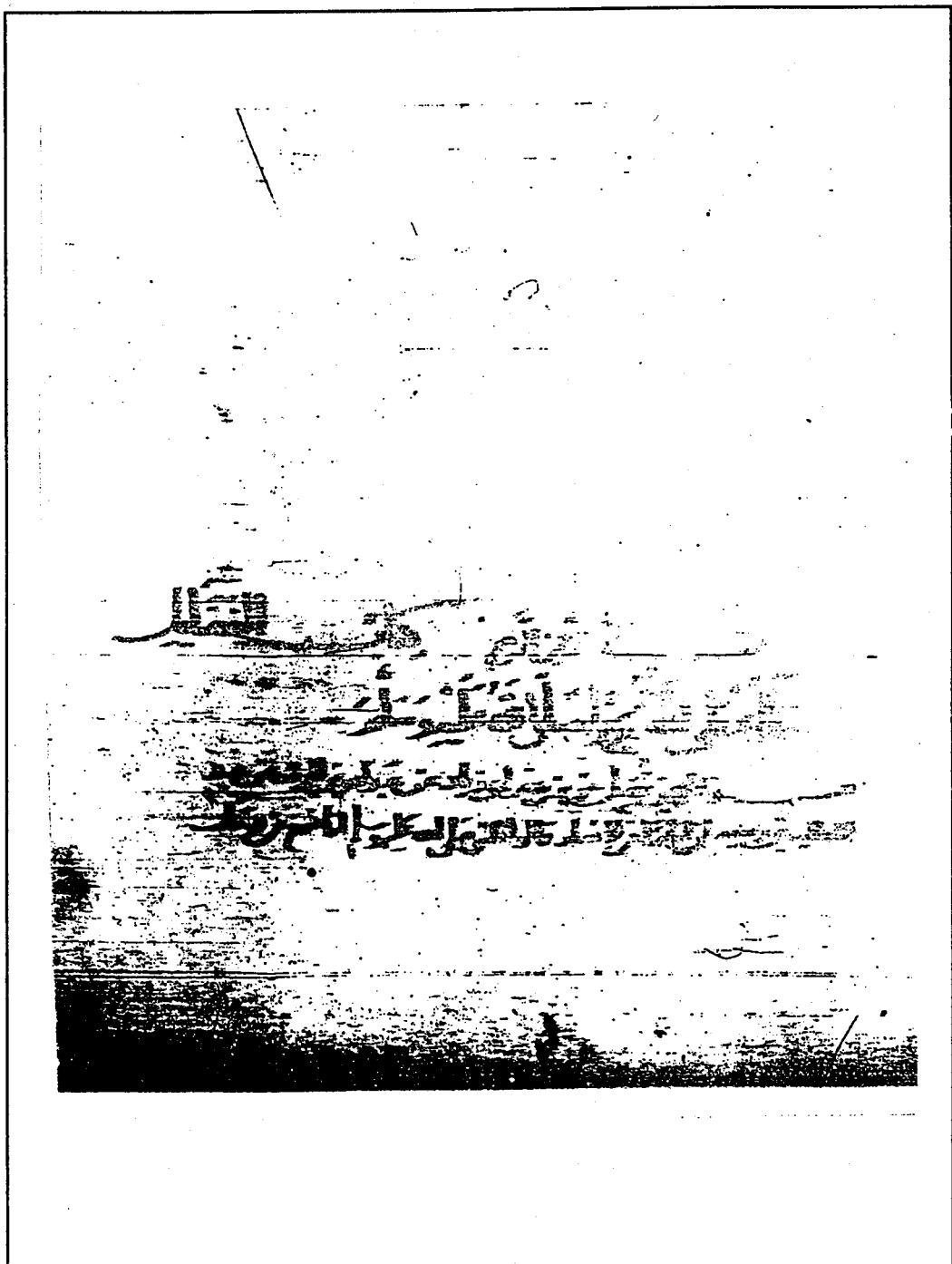
أول ورقة من أول قطعة من (ث)

وهي من كتاب الطهارة

وجهه ودعالة بالبركة ٥ حدثنا يزيد بن هرون عن هشيم عن علي
 بن زيد عن سالم بن عمر بن يوسف وهو ابن خنيس وخمسين ٥ حدثنا ابن
 عليه عن سباع عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن سعدان بن أبي طلحة
 العمري قال أصيب عمر ربه الله يوم الأربعاء أربع بقين من ذي
 الحجة ٥ حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني أبي قال
 أسلم أبو بكر يوم أسلم وله أربعون ألف درهم ٥ حدثنا أبو هريرة عن
 الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوجها وهي بنت ثعلبة ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة ٥ حدثنا وكيع
 حدثنا شريك عن لا أسحق قال شريك عمرو بن حريث يقول كنت
 بطن المراه يوم يله ٥ حدثنا عبد الله بن إدريس عن عبد الله بن عوف
 عن ابن عمر قال عرض علي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا
 ابن أربع عشرة فاستصغرتني وعرضت عليه يوم أحد ٥ وأنا ابن خمسة
 عشر فأجازني ٥ حدثنا عبد الله بن إدريس عن حصين عن هلال بن
 سنان قال أسلم عمر بن الخطاب بعد أربعين رجلا وأحدى عشر امرأة
 حدثنا وكيع عن شريك عن عمرو بن من عن لا عن أنساري عن
 قتادة بن أنس قال أول من أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علي بن أبي طالب ٥ قال أبو بكر ٥ حدثنا ابن
 إدريس عن أسباط بن محمد عن سالم قال قلت لابن الحنفية أبو بكر
 كان أول الغزاة ٥ قال لا ٥ حدثنا جرير عن منصور عن جابر
 قال أول من أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبو بكر وللال وحسان وصوب وعاروسية أم حمار فاما رسول الله

آخر الموجود من آخر قطعة لدينا من نسخة (ث)

وهي من كتاب «التاريخ»



أول الموجود من نسخة (ي)
ويظهر فيها طريقة ابتداء كل كتاب؛ من منتصف الصفحة وترك ما قبله فارغاً

قائمة المصادر والمراجع ^(١)

أولاً- الكتب :

- ١ - القرآن الكريم.
- ☆ ٢ - «الآثار»، لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٨٢هـ).
- ☆ ٣ - «الآثار»، لمحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ):
 - ط إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان (ط ٣ / ١٤١١هـ).
 - المعارف النعمانية بالهند، ت أبو الوفاء الأفغاني ط ١٣٨٣هـ.
- ☆ ٤ - «الأحاديث والمثاني»، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
 - ت باسم الجوابرة. دار الراجعية بالرياض ط ١ / ١٤١١هـ.

(١) ههنا تنبيهات:

- ١- ترتيب المراجع حسب العنوان أبجدياً؛ وفق قواعد الفهرسة التي قعدها المرعشلي في مقدمة بعض فهارسه. فإن اتفقت في العنوان بدأت بالأقدم.
- ٢- بعض هذه المصادر استفدت منها في هذه الدراسة ونقلت عنها، وبعضها ورد للتعريف به فحسب، وبعضها استفدنا منه في تحقيق نص الكتاب والتعليق عليه - ولم أقصد استيفاء هذا النوع، بل أهمه - وبعضها دخل في هذه الأقسام جميعها أو بعضها. فما كان من الثاني جعلت قبله هذه النجمة (*)، وما كان من الثالث هذه (☆)، وما استعنت به في الدراسة؛ فبلا رمز وهو أكثرها.
- ٣- رمزت بـ(ت) للتحقيق أو التقديم أو التعليق أو غيرها، و(ط) للطبعة، و(هـ) للتاريخ الهجري و(م) للميلادي.
- ٤- إذا ذكرت غير طبعة؛ فقد رجعت أو رجعنا إليها كلها في مواطن مختلفة، وكنا -ربما- ذكرنا الطبعة أولاً، فليتبه هنا.
- ٥- ربما اختصرت في العنوان قليلاً عند الحاجة.
- ٦- لم أذكر في هذه القائمة الكتب التي ذكرتها للتعريف بها، ولم أطلع عليها.

- * ٥ - «الآداب»، لليهقي (٤٥٨هـ).
- ت عبدالقدوس نذير. (مكتبة الرياض ط ١ / ١٤٠٧هـ).
- ٦ - «الإبانة الكبرى»، لابن بطة العُكبري الحنبلي (٣٨٧هـ). طبع منه:
- كتاب الإيمان، ت رضا نعلان. (ط ١ / ١٤٠٩هـ).
- كتاب القدر، ت عثمان الإثيوبي. (ط ٢ / ١٤١٨هـ).
- كتاب الرد على الجهمية، ت يوسف الوابل. (ط ٢ / ١٤١٨هـ) وكلها نشر دار الراية بالرياض.
- ٧ - «أبجد العلوم»، لصديق حسن خان (١٣٠٧هـ).
- ت عبدالجبار زكار. وزارة الثقافة بدمشق (١٩٧٨م بيروت)
- ابن حجر وموارده، لشاكر عبدالمنعم، انظر: موارد ابن حجر.
- ٨ - «الاتباع» لابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ).
- ت حنيف والقريوتي، المكتبة السلفية بلاهور (ط ٢ / ١٤٠٥هـ بالأردن).
- ٩ - «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري»، لعبدالمجيد محمود عبدالمجيد. دار الوفاء للطباعة (ط ١ / ١٣٩٩هـ - مصر).
- ١٠ - «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، للزبيدي (١٢٠٥هـ). (تصوير الطبعة الميمنية بمصر، ١٣١١هـ).
- ١١ - «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، للبوصيري (٨٤٠هـ).
- ت عادل بن سعد وسيد إسماعيل. دار الرشد بالرياض (ط ١ / ١٤١٩هـ).
- ١٢ - «إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك»، لابن ناصر الدين (٨٤٠هـ). ت سيد كسروي. الكتب العلمية ببيروت (ط ١ / ١٤١٥هـ).
- ☆ ١٣ - «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»، لابن حجر (٨٥٢هـ).
- مركز خدمة السنة بالمدينة، (ط ١ / ١٤١٥هـ)، ت عدد من الأساتذة.
- ١٤ - «الإتقان في علوم القرآن»، للسيوطي (٩١١هـ).

- ت أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المشهد الحسيني. (ط ١ / ١٣٨٧ هـ - مصر).
- * ١٥ - «الإجماع»، لابن المنذر (٣١٨ هـ). ت صغير حنيف، دار طبية بالرياض (ط ١ / ١٤٠٢ هـ).
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان. انظر: صحيح ابن حبان.
- * - الأدب، لابن أبي شيبه. انظر: «المصنف» له.
- * ١٦ - «الأدب المفرد»^(١) للبخاري (٢٥٦ هـ).
- ت الألباني، دار الصديق بالجيل (ط ١ / ١٤١٩ هـ).
- ١٧ - «أربع رسائل في علوم الحديث». جمع وتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، دار المطبوعات الإسلامية بحلب (ط ٤ / ١٤١٠ هـ - بيروت):
- أ - «قاعدة في الجرح والتعديل».
- ب - «قاعدة في المؤرخين». كلاهما للسبكي (٧٧١ هـ).
- ج - «المتكلمون في الرجال»، للسخاوي (٩٠٢ هـ).
- د - «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي (٧٤٨ هـ).
- * ١٨ - «الأسامي والكنى»، لأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ).
- ت عبدالله الجديع، مكتبة الأقصى بالكويت (ط ١ / ١٤٠٦ هـ).
- أسامي مشايخ البخاري، لابن منده. انظر: شيوخ البخاري.
- ☆ ١٩ - «الاستغناء في الكنى»، لابن عبدالبر (٤٦٣ هـ).
- ت عبدالله السوالمه، دار ابن تيمية بالرياض (ط ٢ / ١٤١٢ هـ).
- * ٢٠ - «الإشراف على مسائل الخلاف»، لابن المنذر (٣١٨ هـ). طبع منه:

(١) هكذا تسمية الكتاب في جميع المطبوعات التي وقفت عليها! والصواب: «الأدب» فقط، وأما «المفرد» فهي وصف له؛ تمييزاً له عن «الأدب» الذي يقع ضمن صحيحه. والله أعلم.

أ - قطعة من النكاح إلى الاستبراء. ت صغير حنيف، دار طبية بالرياض.

ب - من الشفعة إلى الغصب ت محمد سراج الدين، إحياء التراث بقطر (ط ١ / ١٤٠٦ هـ).

* ٢١ - «الأشربة»، لأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ).

ت صبحي السامرائي، عالم الكتب بيروت (ط ٢ / ١٤٠٥ هـ).

☆ ٢٢ - «الإصابة»، لابن حجر (٨٥٢ هـ).

- تصوير ط المطبعة العامرة الشرفية بمصر / ١٣٢٧ هـ.

- ت طه الزيني. الكليات الأزهرية (ط ١ / ١٣٩٧ هـ - مصر).

- أصول أهل السنة والجماعة، للالكائي. انظر: شرح أصول أهل السنة والجماعة.

٢٣ - «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»، لمحمود الطحان. مكتبة السروات (ط ٤ / ١٤٠٢ هـ).

٢٤ - «أضواء البيان»، للشنقيطي (١٣٩٣ هـ)، (ط ١٤٠٣ هـ - الرياض).

- أطراف العشرة لابن حجر، انظر: إتحاف المهرة.

- أطراف المزي، انظر: تحفة الأشراف.

- أطراف المسند لابن حجر، انظر: المسند المعتلي.

٢٥ - «الأعلام»، للزركلي (١٣٩٦ هـ). العلم للملايين (ط ٨ / ١٩٨٩ م - بيروت).

٢٦ - «الإعلام بوفيات الأعلام» للذهبي (٧٤٨ هـ).

ت مصطفى عوض وربيع عبد الباقي. التجارية بمكة (ط ١ / ١٤١٣ هـ).

٢٧ - «إعلام الموقعين»، لابن القيم (٧٥١ هـ).

ت طه عبدالرؤوف سعد. دار الجيل بيروت (تصوير طبعة مصر).

٢٨ - «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»، للسخاوي (٩٠٢ هـ).

- ت فرانز روزنثال. (تصوير طبعة العراق).
- ٢٩ - «أعمار الأعيان»، لابن الجوزي (٥٩٧هـ).
- ت محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة (ط١ / ١٤١٤هـ).
- * ٣٠ - «أفضية رسول الله ﷺ»، لابن الطلاع (٤٩٧هـ).
- ت ضياء الرحمن الأعظمي، دار الكتاب اللبناني (ط٢ / ١٤٠٢هـ).
- * ٣١ - «الإقناع»، لابن المنذر (٣١٨هـ).
- ت عبدالله الجبرين، مكتبة الرشد بالرياض (ط٢ / ١٤١٤هـ).
- ☆ ٣٢ - «الإكمال»، لابن ماكولا (٤٧٥هـ).
- ت عبدالرحمن المعلمي (تصوير ط الهند / ١٣٨١هـ). عدا الجزء السابع
دار الكتب العلمية بيروت، ط١ / ١٤١١ بدون تحقيق).
- ☆ ٣٣ - «الأم»، للشافعي (٢٠٤هـ).
- ت زهري النجار، دار المعرفة بيروت (تصوير طبعة مصر).
- ☆ ٣٤ - «الأنساب»، للسمعاني (٥٦٢هـ).
- ت عبدالله البارودي، دار الجنان (ط١ / ١٤٠٨هـ - بيروت).
- * ٣٥ - «الأوائل»، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
- ت بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية (ط١ / ١٤٠٧هـ - بيروت).
- * ٣٦ - «الأوائل»، للطبراني (٣٦٠هـ).
- ت شكور امير. مؤسسة الرسالة (ط١ / ١٤٠٣هـ - بيروت).
- * ٣٧ - «الأوائل»، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري^(١) (ت نحو
٤٠٠هـ). الكتب العلمية (ط١ / ١٤٠٧هـ).

(١) وهو غير أبي أحمد العسكري صاحب «التصحيقات»؛ فذلك محدث وهذا أديب، وذلك شيخه وخاله. وقد اشتركا في الاسم واسم الأب والنسبة. ولا تعرف سنة وفاة الأديب على التحديد. وأما المحدث فوفاته سنة ٣٨٢هـ. والله أعلم.

- ☆ ٣٨ - «الأوسط»، لابن المنذر (٣١٨هـ).
- ت صغير حنيف. دار طيبة بالرياض (ط١ / ١٤٠٥هـ).
- * ٣٩ - «الإيمان»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ).
- ت الألباني. المكتب الإسلامي (ط٢ / ١٤٠٣هـ - بيروت).
- ٤٠ - «الإيمان»، لابن أبي شيبة (٢٣٥هـ).
- ت الألباني. المكتب الإسلامي (ط٢ / ١٤٠٣هـ - بيروت).
- الإيمان، لابن بطة. انظر: الإبانة الكبرى.
- ٤١ - «بحوث في تاريخ السنة»، لأكرم العمري (ط٤ / ١٤٠٥هـ - بيروت).
- ٤٢ - «البداية والنهاية»، لابن كثير (٧٧٤هـ).
- ت أحمد أبو ملحوم وزملائه. دار الريان بالقاهرة (ط١ / ١٤٠٨هـ).
- ٤٣ - «بدعة التعصب المذهبي»، لعبد عباسي. المكتبة الإسلامية بالأردن
(تصوير الطبعة الأولى).
- ٤٤ - «برنامج ابن جابر الوادي آشي»، للوادي آشي (٧٤٩هـ).
- ت محمد الهيلة. جامعة أم القرى (ط١ / ١٤٠١ - تونس).
- ٤٥ - «البرهان في علوم القرآن»، للزركشي (٧٩٤هـ).
- ت أبو الفضل إبراهيم. دار التراث بالقاهرة.
- ٤٦ - «بغية الملتبس في تاريخ الأندلس»، للضيبي (٥٩٩هـ).
- دار الكاتب العربي (ط٢ / ١٩٦٧ - مصر).
- ٤٧ - «بقي بن مخلد ومقدمة مسنده»، لأكرم العمري (ط١ / ١٤٠٤ - بيروت).
- ٤٨ - «بلوغ الأماني في شيوخ وأسانيد الفاداني»، لمحمد الفلمباني.
دار عزي بجدة (ط١ / ١٤٠٧هـ).
- ٤٩ - «تاريخ الإسلام»، للذهبي (٧٤٨هـ).
- ت عبدالسلام تدمري. دار الكتاب العربي ببيروت. طبع منه أجزاء كثيرة

- وقع لي بعضها - بديء به عام ١٤٠٧هـ ولم يتم.
- ٥٠ - «تاريخ أسماء الثقات»، لابن شاهين (٣٨٥هـ).
- ت صبحي السامرائي. الدار السلفية بالكويت (ط١ / ١٤٠٤هـ).
- تاريخ أصبهان، لأبي الشيخ. انظر: طبقات المحدثين بأصبهان.
- تاريخ الأندلس، لابن الفرضي. انظر: تاريخ علماء الأندلس.
- ٥١ - «التاريخ الأوسط»، للبخاري (٢٥٦هـ).
- ت محمد اللحيدان. دار الصميعي بالرياض (ط١ / ١٤١٨هـ).
- ٥٢ - «تاريخ بغداد». للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).
- المكتبة السلفية بالمدينة (تصوير طبعة مصر).
- ٥٣ - «تاريخ التراث العربي»، لفؤاد سزكين.
- جامعة الإمام بالرياض (ط٢ / ١٤٠٣هـ).
- ٥٤ - «تاريخ الثقات»، للعجلي (٢٦١هـ).
- ت عبدالمعطي قلعجي. الكتب العلمية (ط١ / ١٤٠٥هـ - بيروت).
- ٥٥ - «تاريخ الخلفاء»، للسيوطي (٩١١هـ).
- ت محيي الدين عبد الحميد. (تصوير طبعة مصر).
- ٥٦ - «تاريخ علماء الأندلس»، لابن الفرضي (٤٠٣هـ):
- أ - الدار المصرية للتأليف والترجمة (ط٢ / ١٩٦٦ - مصر).
- ب - ت إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري (ط٣ / ١٤١٠هـ).
- تاريخ الفسوي. انظر: المعرفة والتاريخ.
- ☆ ٥٧ - «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥٦هـ). ت العلمي (تصوير طبعة الهند).
- تاريخ المقدمي. انظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم.
- ٥٨ - «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»، لابن زبر الربيعي (٣٧٩هـ).
- ت عبدالله الحمد. دار العاصمة بالرياض (ط١ / ١٤١٠هـ).

- * ٥٩ - «التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم»، للمقدمي (٣٠١هـ).
- ت محمد اللحيدان. دار الكتاب والسنة بالرياض (ط١ / ١٤١٥هـ).
- تاريخ يعقوب بن سفيان. انظر: المعرفة والتاريخ.
- ٦٠ - «تأنيب الخطيب على ما أورده في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»،
للكوثري (١٣٧١هـ). دار الكتاب العربي (بيروت / ١٤٠١هـ).
- ☆ ٦١ - «التبصرة في القراءات السبع»، لمكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ).
- ت محمد غوث الندوي. الدار السلفية بالهند (ط٢ / ١٤٠٢هـ).
- ☆ ٦٢ - «تبصير المتبته»، لابن حجر (٨٥٢هـ).
- ت علي البجاوي. المكتبة العلمية ببيروت (تصوير طبعة مصر).
- ٦٣ - «التجوير في المعجم الكبير»، للسمعاني (٥٦٢هـ):
- أ - ت منيرة سالم. وزارة الأوقاف العراقية (ط١ / ١٣٩٥هـ - بغداد).
- ب - ت خليل المنصور. دار الكتب العلمية (ط١ / ١٤١٨هـ - بيروت).
- ٦٤ - «تحرير النصوص»، بكر أبو زيد. العاصمة بالرياض (ط١ / ١٤١٢هـ).
- ☆ ٦٥ - «تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي»، للمباركفوري (١٣٥٣هـ).
- ت عبداللطيف وعثمان (تصوير ط دار المدني بالقاهرة / ١٣٨٣هـ).
- ☆ ٦٦ - «تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار»، للطحاوي (٣٢١هـ).
- ترتيب خالد الرباط. دار بلنسية بالرياض (ط١ / ١٤٢٠هـ).
- ☆ ٦٧ - «تحفة الأشراف»، للمزّي (٧٤٢هـ).
- ت عبدالصمد شرف الدين. الدار القيمة بالهند (ط١ / ١٤٠٣هـ).
- * ٦٨ - «التخويف من النار»، لابن رجب (٧٩٥هـ).
- ت بشير عيون. دار البيان بدمشق (ط٢ / ١٤٠٩هـ).
- ٦٩ - «تدريب الراوي»، للسيوطي (٩١١هـ).
- ت نظر الفاريابي. مكتبة الكوثر بالرياض (ط٢ / ١٤١٥هـ).

- ٧٠ - «تذكرة الحفاظ»، للذهبي (٧٤٨هـ).
- ت المعلمي. تصوير طبعة الهند (ط / ١٣٧٦هـ).
- ٧١ - «تراث المغاربة في الحديث النبوي»، لمحمد التليدي. دار البشائر الإسلامية (ط / ١٤١٦هـ - بيروت).
- ٧٢ - «ترتيب أسماء الصحابة في المسند»، لابن عساكر (٥٧١هـ).
- ت عامر صبري. دار البشائر الإسلامية (ط / ١٤٠٩هـ - بيروت).
- ترتيب مشكل الآثار. انظر: تحفة الأخيار.
- ٧٣ - «التسعينية»، لابن تيمية (٧٢٨هـ).
- ت محمد العجلان. مكتبة المعارف بالرياض (ط / ١٤٢٠هـ).
- ٧٤ - «التعديل والتجريح لمن أخرج لهم البخاري في الصحيح»، للباجي (٤٧٤هـ). ت أبو لبابة حسين. دار اللواء بالرياض (ط / ١٤٠٦هـ).
- ٧٥ - «التعريفات»، للجرجاني (٨١٦هـ).
- دار الكتب العلمية (ط ٣ / ١٤٠٨هـ - بيروت).
- ٧٦ - «تعظيم قدر الصلاة»، لمحمد بن نصر المروزي (٣٩٤هـ).
- ت عبدالرحمن الفريوائي. مكتبة الدار بالمدينة. (ط / ١٤٠٦هـ).
- ٧٧ - «تغليق التعليق»، لابن حجر (٨٥٢هـ).
- ت سعيد القزقي. المكتب الإسلامي ودار عمار. (ط / ١٤٠٥ - بيروت).
- * ٧٨ - «تفسير آيات أشكلت»، لابن تيمية (٧٢٨هـ).
- ت عبدالعزيز الخليفة. مكتبة الرشد بالرياض (ط / ١٤١٧هـ).
- * ٧٩ - «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٢٧هـ).
- ت أسعد الطيب. مكتبة نزار الباز بمكة (ط / ١٤١٧هـ).
- تفسير ابن جرير الطبري. انظر: جامع البيان.

- ٨٠ - «تفسير سفيان الثوري» (١٦١هـ).
- ت امتياز عرشي. الكتب العلمية (ط / ١٤٠٣هـ - بيروت).
- «تفسير الطبري» انظر: جامع البيان.
- * ٨١ - «تفسير عبدالرزاق» (٢١١هـ).
- ت محمود عبده. دار الكتب العلمية (ط / ١٤١٩هـ - بيروت).
- «تقدمة الجرح والتعديل»، انظر: الجرح والتعديل.
- ☆ ٨٢ - «تقريب التهذيب»، لابن حجر (٨٥٢هـ):
- ت عادل مرشد. مؤسسة الرسالة (ط / ١٤١٦هـ - بيروت).
- ت محمد عوامة. دار الرشيد (ط / ١٤١١هـ - حلب).
- ت عبدالوهاب عبداللطيف. العلمية بالمدينة (ط / ١٣٩٥هـ).
- ٨٣ - «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، للمعلمي (١٣٨٦هـ).
- ت الألباني. دار الإفتاء بالرياض (ط / ١٤٠٣هـ - الرياض).
- ٨٤ - «تهذيب التهذيب»، لابن حجر (٨٥٢هـ):
- دائرة المعارف النظامية بالهند (ط / ١٣٢٥هـ - الهند).
- مؤسسة الرسالة (ط / ١٤١٦هـ - بيروت) ت الزبيق ومرشد.
- دار المعرفة (ط / ١٤١٧هـ - بيروت) ت مأمون شيحا ورفاقه.
- ☆ ٨٥ - «تهذيب الكمال»، للميزي (٧٤٢هـ).
- ت بشار عواد - مؤسسة الرسالة (ط / ١٤١٣هـ - بيروت).
- ٨٦ - «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» لموفق ابن عبدالقادر.
- المكتبة المكية (ط / ١٤١٤هـ - بيروت).
- ٨٧ - «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»، للصنعاني (١١٨٢هـ). ت محيي الدين عبدالحميد. المكتبة السلفية بالمدينة (تصوير ط ١٣٦٦هـ بمصر).
- ☆ ٨٨ - «توضيح المشتبه»، لابن ناصر الدين (٨٤٢هـ).

- ت نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة (ط ١ / ١٤١٤هـ - بيروت).
- الثقات، للعجلي. انظر: تاريخ الثقات.
- ٨٩ - «الثقات»، لابن حبان (٣٥٤هـ). (تصوير ط ١ / ١٣٩٣هـ بالهند).
- الثقات، لابن شاهين. انظر: تاريخ أسماء الثقات.
- * ٩٠ - «الجامع»، لمعمر بن راشد (١٥٤هـ). مطبوع مع «المصنف» لعبد الرزاق.
- * ٩١ - «جامع البيان في تأويل القرآن»، لابن جرير الطبري (٣١٠هـ):
- دار الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٢هـ - بيروت).
- دار الفكر بيروت (تصوير طبعة بولاق بمصر / ١٣٢٣هـ).
- ☆ ٩٢ - «الجامع الصحيح» للبخاري (٢٥٦هـ).
- تصوير ط العامرة باسطنبول ١٣١٥هـ.
- ☆ ٩٣ - «الجامع الصحيح»، لمسلم (٢٦١هـ).
- ت فؤاد عبد الباقي (الخلي بمصر / ١٣٧٦هـ).
- الجامع الصحيح، للترمذي. انظر: سنن الترمذي.
- ٩٤ - «الجامع في الجرح والتعديل»، لأبي المعاطي النوري وزملائه.
- عالم الكتب بيروت (ط ١ / ١٤١٢هـ).
- الجامع الكبير، للترمذي. انظر: سنن الترمذي.
- ٩٥ - «جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس»، للحميدي (٤٨٨هـ):
- ت محمد بن تاووت الطنجي. مكتبة الخانجي بمصر / ١٣٧٢هـ.
- ت إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.
- ☆ ٩٦ - «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ). تصوير ط الهند. ت العلمي.
- * ٩٧ - «الجمع بين رجال الصحيحين»، للقيسراني (٥٠٧هـ). ط ١ / ١٣٢٣هـ بالهند.
- الجنة، لابن أبي الدنيا. انظر: صفة الجنة.
- الجنة، لأبي نعيم. انظر: وصف الجنة.

- ٩٨ - «الجهاد»، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
- ت مساعد الحميد. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة (ط١ / ١٤٠٩هـ).
- ٩٩ - «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، لعبدالقادر القرشي (٧٧٥هـ).
- ت عبدالفتاح الحلو (مطبعة الحلبي بمصر / ١٣٩٨هـ).
- ١٠٠ - «الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر»، للسخاوي (٩٠٢هـ).
- ت إبراهيم باجس. دار ابن حزم (ط١ / ١٤١٩ - بيروت).
- ١٠١ - «الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد»، لابن الأبريد
- (٩٠٩هـ). ت عبدالرحمن العثيمين. مكتبة الخانجي بمصر (ط١ / ١٤٠٧هـ).
- ☆ ١٠٢ - «حاشية سنن ابن ماجه»، للسندي (١١٣٨هـ):
- دار الجيل بيروت. (تصوير ط التازية بمصر / ١٣٤٩هـ) مع «السنن».
- دار المعرفة بيروت. ت خليل شيحا (ط١ / ١٤١٦هـ) مع السنن والزوائد.
- ☆ ١٠٣ - «حاشية سنن النسائي»، للسندي (١١٣٨هـ): مع «سنن النسائي»، ويأتي.
- ☆ ١٠٤ - «حاشية مسند أحمد»، للسندي (١١٣٨هـ): مطبوع مع «المسند»، ويأتي.
- حاشية نخبه الفكر، انظر: لقط الدرر.
- ١٠٥ - «حجة الله البالغة»، للدهلوي (١١٧٦هـ).
- دار التراث بمصر (تصوير الطبعة الأولى / ١٣٥٥هـ).
- ☆ ١٠٦ - «الحجة على أهل المدينة»، لمحمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ).
- ت مهدي القادري. إحياء المعارف النعمانية بالهند (ط١ / ١٣٨٧هـ).
- ١٠٧ - «الخطة في ذكر الصحاح الستة»، لصديق حسن خان (١٣٠٧هـ).
- الكتب العلمية (ط١ / ١٤٠٥هـ - بيروت).
- ☆ ١٠٨ - «حلية الأولياء»، لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ). ط. السعادة بمصر ١٣٥٧هـ.
- الحموية، لابن تيمية. انظر: الفتوى الحموية الكبرى.
- الحوض، لبقي بن غنجد. انظر: ما روي في الحوض.

١٠٩ - «الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث»، لمحمود الطحان. دار القرآن الكريم ببيروت (ط١ / ١٤٠١هـ). ومعه رسالة «تسمية ما ورد به الخطيب من الكتب إلى دمشق» لمحمد بن أحمد المالكي (ص ٢٨٢ - ٣٠١).
١١٠ - «الخلاصة». للخزرجي (بعد ٩٢٣هـ):

- المطبعة الأميرية ببولاق (ط١ / ١٣٠١ - مصر).

- ت محمود عبد الوهاب فايد. مكتبة القاهرة (ط١ / ١٣٩٢هـ).

* ١١١ - «الخلافات»، لليهقي (٤٥٨هـ).

ت مشهور سلمان. دار الصمعي بالرياض (ط١ / ١٤١٣هـ).

☆ ١١٢ - «الدر المنثور»، للسيوطي (٩١١هـ):

- دار المعرفة ببيروت (تصوير الطبعة الميمنية بمصر / ١٣١٤هـ).

- دار الفكر ببيروت (ط١ / ١٤٠٣هـ).

١١٣ - «الدر المنضد، في أصحاب أحمد»، للتعليمي (٩٢٨هـ).

ت عبدالرحمن العثيمين. مكتبة التوبة بالرياض. (ط١ / ١٤١٢هـ).

١١٤ - «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»، لابن حجر (٨٥٢هـ)

(تصوير ط١ / ١٣٤٩هـ - دائرة المعارف بالهند).

١١٥ - «دراسات في الحديث النبوي»، لمحمد مصطفى الأعظمي.

المكتب الإسلامي (١٤٠٥هـ - بيروت).

* ١١٦ - «الدعاء»، للمحاملي (٣٣٠هـ).

ت سعيد القزقي. دار الغرب الإسلامي (ط١ / ١٩٩٢م - بيروت).

* ١١٧ - «الدعاء»، للطبراني (٣٦٠هـ).

ت مصطفى عطا. الكتب العلمية (ط١ / ١٤١٣هـ - بيروت).

١١٨ - «دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية». لزيد الحسين.

مركز الملك فيصل (ط٢ / ١٤١٥هـ - الرياض).

١١٩ - «دليل الرسائل الجامعية في جامعة الإمام». أحمد تراز. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ط١ / ١٤١٤هـ - الرياض).

١٢٠ - «الدليل المشير»، لأبي بكر الحبشي (١٣٧٤هـ). المكتبة المكية بمكة (ط١ / ١٤١٨هـ).

* ١٢١ - «الديات»، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).

ت عبدالله الحاشدي. دار الأرقم بالكويت (ط١ / ١٤٠٦هـ).

١٢٢ - «الديباج المذهب»، لابن فرحون (٧٩٩هـ). ط السعادة بمصر ١٣٢٩هـ.

- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي. انظر: أربع رسائل.

- ذيل ابن عبدالمهدي على طبقات ابن رجب. انظر: الجوهر المنضد.

١٢٣ - «الذيل على طبقات الحنابلة»، لابن رجب (٧٩٥هـ).

ت محمد حامد الفقي (تصوير طبعة السنة المحمدية بمصر / ١٣٧٢هـ).

١٢٤ - «الذيل على العبر»، لابن العراقي (٨٢٦هـ).

ت صالح مهدي. مؤسسة الرسالة (ط١ / ١٤٠٩هـ - بيروت).

- رجال البخاري، للباجي. انظر: التعديل والتجريح.

- الرد على الجهمية، لابن بطة. انظر: الإبانة الكبرى.

١٢٥ - «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ). ت أحمد شاكر (ط١ / ١٣٥٨هـ - مصر).

- الرسالة الحموية، لابن تيمية. انظر: الفتوى الحموية الكبرى.

١٢٦ - «الرسالة المستطرفة»، للكتاني (١٣٤٥هـ).

ت محمد المنتصر الكتاني. دار البشائر (ط٤ / ١٤٠٦هـ - بيروت).

١٢٧ - «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، للكنوي (١٣٠٤هـ).

ت أبو غدة. المطبوعات الإسلامية بحلب (ط٣ / ١٤٠٧هـ - بيروت).

١٢٨ - «زاد المعاد في هدي خير العباد»، لابن القيم (٧٥١هـ). ت شعيب

وعبدالقادر الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة (ط١٥ / ١٤٠٧هـ - بيروت).

* ١٢٩ - «الزهد»، لو كيع بن الجراح (١٩٧هـ).

- ت عبدالرحمن الفريوائي. مكتبة الدار بالمدينة (ط ١ / ١٤٠٤هـ).
- * ١٣٠ - «الزهد» لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ):
- ت زغلول. الكتاب العربي (ط ١ / ١٤٠٦هـ - بيروت).
- ت عبدالرحمن بن قاسم. تصوير الطبعة الأولى بمكة.
- * ١٣١ - «الزهد»، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
- ت عبدالعلي الأعظمي. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٥هـ - بيروت).
- * ١٣٢ - «الزهد»، لأبي داود (٢٧٥هـ).
- ت ضياء الحسن السلفي. الدار السلفية بالهند (ط ١ / ١٤١٣هـ).
- * ١٣٣ - «الزهد الكبير»، لليهقي (٤٥٨هـ).
- ت عامر حيدر. دار الجنان (ط ١ / ١٤٠٨هـ - بيروت).
- ☆ * ١٣٤ - «الزهد والرقائق»، لابن المبارك (١٨١هـ).
- ت حبيب الرحمن الأعظمي (تصوير الطبعة الأولى بالهند).
- ١٣٥ - «زوايع في وجه السنة قديماً وحديثاً»، لصلاح الدين مقبول. دار عالم الكتب بالرياض (دون بيانات أخرى!).
- زوائد ابن حبان. انظر: موارد الزمآن.
- زوائد أبي يعلى. انظر: المقصد العلي.
- ١٣٦ - «السابق واللاحق»، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).
- ت محمد الزهراني. دار طيبة بالرياض (ط ١ / ١٤٠٢هـ).
- ☆ * ١٣٧ - «سنن سعيد بن منصور» (٢٢٧هـ):
- قطعة ت حبيب الرحمن الأعظمي. السلفية بالهند (ط ١ / ١٤٠٣هـ).
- قطعة أخرى ت سعد الحميد. دار الصمعي بالرياض (ط ١ / ١٤١٤هـ).
- ☆ ١٣٨ - سنن أبي داود (٢٧٥هـ):
- ت عزت الدعاس وعادل السيد. دار الحديث ببيروت (ط ١ / ١٣٨٨هـ).

- ت محيي الدين عبدالحميد. تصوير الطبعة المصرية الأولى.
- ☆ ١٣٩ - سنن الترمذي (٢٩٧هـ). ت أحمد شاكر وغيره. (تصوير ط ١ بمصر).
- ☆ ١٤٠ - سنن النسائي الصغرى (المجتبى) (٣٠٣هـ):
- تصوير ط المسعودي بمصر. ومعها حاشيتا السيوطي والسندي.
- دار المعرفة (ط ٣ / ١٤١٤هـ - بيروت). معها الحاشيتان السابقتان، أيضاً.
- ☆ ١٤١ - سنن النسائي الكبرى (٣٠٣هـ).
- ت البنداري وكسروي. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١١هـ - بيروت).
- ☆ ١٤٢ - سنن ابن ماجه (٢٧٥هـ). ت فؤاد عبدالباقي (تصوير ط الحلبي بمصر).
- * ☆ ١٤٣ - سنن الدارمي (٢٥٥هـ):
- ت أحمد محمد دهمان. دار إحياء السنة النبوية (تصوير ط الأولى بدمشق).
- ت عبدالله اليماني. حديث أكاديمي بباكستان (تصوير ط ١ بالمدينة).
- ت زمزلي والسبع. دار الريان (ط ١ / ١٤٠٧هـ - بيروت).
- ☆ ١٤٤ - سنن الدارقطني (٣٨٥هـ).
- ت عبدالله يماني (تصوير ط ١ / ١٣٨٦هـ بمصر). معه التعليق المغني.
- ☆ ١٤٥ - سنن البيهقي (٤٥٨هـ). (تصوير الطبعة الأولى بالهند). معه الجوهر النقي.
- * ☆ ١٤٦ - «السنن الواردة في الفتن»، لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ).
- ت رضاء الله المباركفوري. دار العاصمة بالرياض (ط ١ / ١٤١٦هـ).
- ١٤٧ - «السنة»، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
- ت الألباني. المكتب الإسلامي (ط ٢ / ١٤٠٥هـ - بيروت).
- ١٤٨ - «السنة»، لعبدالله بن أحمد (٢٩٠هـ).
- ت محمد القطحاني. دار ابن القيم بالدمام (ط ١ / ١٤٠٦هـ).
- ١٤٩ - «السنة مع المستشرقين والمستغربين»، لتقي الدين الندوي.
- المكتبة الإمدادية بمكة (ط ١ / ١٤٠٢هـ - المدينة).

- ١٥٠ - «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (٧٤٨هـ).
- ت شعيب الأرنؤوط وغيره. مؤسسة الرسالة (ط٧ / ١٤١٠هـ - بيروت).
- ١٥١ - «السيرة النبوية»، لابن هشام (٢١٨هـ).
- ت مصطفى السقا وزملائه. الحلبي (ط٢ / ١٣٧٥هـ - مصر).
- ١٥٢ - «شذرات الذهب»، لابن العماد (١٠٨٩هـ). (تصوير ط القدسي بمصر).
- ١٥٣ - «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، للآلکائي (٤١٨هـ).
- ت أحمد حمدان. دار طيبة بالرياض (ط١ / ١٤٠٩هـ).
- شرح سنن أبي داود. انظر: عون المعبود.
 - شرح سنن الترمذي. انظر: تحفة الأحوذی.
 - شرح صحيح البخاري. انظر: فتح الباري.
 - شرح صحيح مسلم. انظر: المنهاج.
 - شرح مسند أحمد. انظر: الفتح الرباني.
- ١٥٤ - «الشرح الكبير»، لأبي الفرج عبدالرحمن بن قدامة (٦٨٢هـ).
- ت التركي. دار هجر بمصر (ط١ / ١٤١٧هـ). ومعه: «المقنع» و «الإنصاف».
- ☆ * ١٥٥ - «شرح مشكل الآثار»، للطحاوي (٣٢١هـ).
- ت شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة (ط١ / ١٤٠٨هـ - بيروت).
- ☆ * ١٥٦ - «شرح معاني الآثار»، للطحاوي (٣٢١هـ). ت النجار وجاد الحق (ط مصر).
- شرح نخبة الفكر، لابن حجر. انظر: نزهة النظر.
 - شرح النووي على مسلم. انظر: المنهاج.
- ١٥٧ - «شيوخ البخاري»، لابن منده (٣٩٥هـ).
- ت نظر الفاريابي. مكتبة الكوثر بالرياض (ط١ / ١٤١٢هـ).
- ١٥٨ - «الصحابي وموقف العلماء من الاحتجاج بقوله»، لعبدالرحمن الدرويش. مكتبة الرشد بالرياض (ط١ / ١٤١٣هـ).

- ☆ ١٥٩ - «صحيح ابن حبان»، (٣٥٤هـ) بترتيب ابن بلبان (٧٣٩هـ):
- ت الأرناؤوط (حسين أسد!). الرسالة (ط ٣ / ١٤١٨هـ - بيروت).
 - ت كمال الحوت. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٧هـ - بيروت).
- ☆ ١٦٠ - صحيح ابن خزيمة (٣١١هـ).
- ت محمد الأعظمي. المكتب الإسلامي (ط ١ / ١٤٠٠هـ - بيروت).
 - صحيح البخاري. انظر: الجامع الصحيح.
 - صحيح مسلم. انظر: الجامع الصحيح.
- * ١٦١ - «صفة الجنة»، لابن أبي الدنيا (٢٨٠هـ).
- ت عمرو عبد المنعم سليم. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة (ط ١ / ١٤١٧هـ).
- ١٦٢ - «صفة الجنة»، لأبي نعيم (٤٣٠هـ). مكتبة التراث الإسلامي بمصر (٩).
- * ١٦٣ - «صفة النار»، لابن أبي الدنيا (٢٨٠هـ).
- ت محمد خير رمضان. دار ابن حزم (ط ١ / ١٤١٧هـ - بيروت).
- ١٦٤ - «الصلة»، لابن بشكوval (٥٧٨هـ). الدار المصرية / ١٩٦٦م.
- ١٦٥ - «صلة الخلف بموصول السلف»، للروداني (١٠٩٤هـ).
- ت محمد حجي. دار الغرب الإسلامي (ط ١ / ١٤٠٨هـ - بيروت).
- ١٦٦ - «الضعفاء الكبير»، للعقيلي (٣٢٢هـ).
- ت عبد المعطي قلعجي. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٤هـ - بيروت).
- ١٦٧ - «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، للسخاوي (٩٠٢هـ). (ط ١ بمصر).
- ١٦٨ - «الطبقات»، لخليفة بن خياط (٢٤٠هـ).
- ت أكرم العمري. دار طيبة بالرياض (ط ٢ / ١٤٠٢هـ).
- ١٦٩ - «طبقات الحفاظ»، للسيوطي (٩١١هـ). الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٣هـ).
- ١٧٠ - «طبقات الحنابلة»، لابن أبي يعلى (٥٢٦هـ).
- ت حامد الفقي. تصوير طبعة السنة المحمدية بمصر.

- طبقات الحنفية، لعبدالقادر القرشي. انظر: الجواهر المضية.
- ١٧١ - «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي (٧٧١هـ).
- ت الطناحي والحلو. تصوير طبعة الحلبي بمصر.
- ١٧٢ - «طبقات علماء الحديث»، لابن عبدالهادي (٧٤٤هـ).
- ت أكرم البلوشي. مؤسسة الرسالة (ط ١ / ١٤٠٩هـ - بيروت).
- ☆ ١٧٣ - «الطبقات الكبرى»، لابن سعد (٢٣٠هـ). تصوير ط دار صادر بيروت.
- قطعة منه ت: زياد منصور. العلوم والحكم بالمدينة (ط ٢ / ١٤٠٨هـ).
- قطعة أخرى ت: محمد السلمي. الصديق بالطائف (ط ١ / ١٤١٤هـ).
- طبقات المالكية، لابن فرحون. انظر: الديباج المذهب.
- ١٧٤ - «طبقات المحدثين بأصبهان»، لأبي الشيخ (٣٦٩هـ).
- ت البنداري وكسروي. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٩هـ - بيروت).
- ١٧٥ - «طبقات المفسرين»، للسيوطي (٩١١هـ). الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٣هـ).
- ١٧٦ - «طبقات المفسرين»، للداودي (٩٤٥هـ). الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٣هـ).
- ١٧٧ - «العبر في خبر من غبر»، للذهبي (٧٤٨هـ).
- ت بسيوني زغلول. الكتب العلمية (ط ١ - بيروت).
- ١٧٨ - «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث» كما في مسند بقي.
- بترتيب ابن حزم (٤٥٦هـ). ت أكرم العمري (ط ١ / ١٤٠٤هـ - بيروت).
- ١٧٩ - «العرش وما روي فيه»، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ).
- ت محمد الحمود. مكتبة السنة بمصر (ط ٢ / ١٤١٠هـ).
- ١٨٠ - «عقائد السلف». مجموع فيه خمسة كتب. جمع وتحقيق النشار والطالبي.
- منشأة المعارف بالإسكندرية (ط ١ / ١٩٧١م).
- ١٨١ - «العقود الدرية من مناقب ابن تيمية»، لابن عبدالهادي (٧٤٤هـ).
- ت حامد الفقي. تصوير طبعة السنة المحمدية بمصر.

- ١٨٢ - «العقيدة الواسطية»، لابن تيمية (٧٢٨هـ).
- ت محمد بن مانع (دون بيانات أخرى).
- ١٨٣ - «العلل ومعرفة الرجال»، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ). برواية ابنه عبدالله.
- ت وصي الله عباس. المكتب الإسلامي (ط ١ / ١٤٠٨هـ - بيروت).
- ١٨٤ - «العلل ومعرفة الرجال»، له أيضاً. برواية المروزي وغيره.
- ت وصي الله عباس. الدار السلفية بالهند (ط ١ / ١٤٠٨هـ - بمباي).
- ١٨٥ - «علم فهرسة الحديث»، ليوسف المرعشلي.
- دار المعرفة (ط ١ / ١٤٠٦هـ - بيروت).
- ١٨٦ - «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، لعبدالله البسام.
- دار العاصمة (ط ٢ / ١٤١٩هـ - الرياض).
- ١٨٧ - «العلو للعلي الغفار»، للذهبي (٧٤٨هـ).
- ت أشرف عبدالمقصود. مكتبة أضواء السلف بالرياض (ط ١ / ١٤١٦هـ).
- ١٨٨ - «عمدة التحقيق في الاجتهاد والتقليد والتلفيق»، للباني (١٣٥١هـ):
- تصوير طبعة دمشق الأولى / ١٣٤١هـ.
- * ١٨٩ - «عمل اليوم والليلة»، لابن السني (٣٦٤هـ).
- ت بشير عيون. مكتبة دار البيان بدمشق. (ط ٣ / ١٤١٤هـ).
- ☆ ١٩٠ - «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، للعظيم آبادي (١٣٢٩هـ).
- ت عبدالرحمن عثمان. تصوير طبعة المكتبة السلفية بالمدينة / ١٣٨٨هـ.
- ١٩١ - «الغنية»، للقاضي عياض (٥٤٤هـ).
- ت ماهر جرار. دار الغرب الإسلامي (ط ١ / ١٤٠٢هـ - بيروت).
- الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: مجموع الفتاوى.
- ☆ ١٩٢ - «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، لابن حجر (٨٥٢هـ):
- ت محب الدين الخطيب. تصوير ط السلفية الأولى بمصر / ١٣٨٠هـ.

- ت قصي حب الدين الخطيب. السلفية بمصر (ط ٣ / ١٤٠٧هـ).
- ☆ ١٩٣ - «الفتح الرباني بشرح مسند أحمد الشيباني»، للساعاتي (١٣٧٨هـ).
تصوير الطبعة الأولى بمصر.
- ١٩٤ - «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث». للسخاوي (٩٠٢هـ).
ت علي حسين. مكتبة السنة بمصر (ط ١ / ١٤١٥هـ).
- ☆* ١٩٥ - «الفتن»، لنعيم بن حماد (٢٢٩هـ).
- ت سهيل زكار. دار الفكر (ط ١ / ١٤١٤هـ - بيروت).
- الفتن، للداني. انظر: السنن الواردة في الفتن.
- ١٩٦ - «الفتوى الحموية الكبرى»، لابن تيمية (٧٢٨هـ).
ت محمد عبدالرزاق حمزة. مطبعة المدني بالقاهرة / ١٤٠٣هـ.
- ١٩٧ - «الفرائض»، لسفيان الثوري (١٦١هـ).
ت عبدالله الهليل. دار العاصمة بالرياض (ط ١ / ١٤١٠هـ).
- الفرقان بين الحق والباطل، لابن تيمية. انظر: «مجموعة الرسائل الكبرى».
- ١٩٨ - «فصول في أصول التفسير»، لمساعد الطيار، دار النشر الدولي بالرياض (ط ١ / ١٤١٣هـ).
- ☆ ١٩٩ - «فضائل القرآن»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ).
ت وهيي الألباني. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١١هـ).
- ☆ ٢٠٠ - «فضائل القرآن»، للفريابي (٣٠١هـ).
- ت يوسف جبريل. مكتبة الرشد بالرياض (ط ١ / ١٤٠٩هـ).
- ☆ ٢٠١ - «فضائل القرآن»، لابن الضريس (٢٩٤هـ).
- ت غزوة بدير. دار الفكر (ط ١ / ١٤٠٨هـ - دمشق).
- ٢٠٢ - «الفضل المبين»، للقاسمي (١٣٣٢هـ).
- ت عاصم البيطار. دار النفائس (ط ١ / ١٤٠٣هـ - بيروت).

- ٢٠٣ - « فهارس المصنف في الأحاديث والآثار »، إعداد الدار السلفية بالهند، وهي الناشر (ط١ / ١٤٠٩ هـ - بومبائي)
- ٢٠٤ - « فهارس أحاديث وآثار المصنف »، لسمير المجذوب ورفاقه. عالم الكتب (ط١ / ١٤٠٩ هـ - بيروت) ..
- ٢٠٥ - « فهارس مصنفي عبدالرزاق وابن أبي شيبة »، لمحمود الحداد. دار طيبة بالرياض (ط١ / ١٤٠٨ هـ).
- ٢٠٦ - « فهارس الفهارس والأثبات »، للكتاني (١٣٤٥ هـ).
- ت إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي بيروت (ط٢ / ١٤٠٢ هـ).
- ٢٠٧ - « فهارس المخطوطات المصورة »، في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة، لفؤاد سيد (القاهرة / ١٩٥٤ م).
- ٢٠٨ - « الفهرست »، لابن النديم (٣٨٥ هـ). (تصوير طبعة مصرية قديمة).
- ٢٠٩ - « الفهرست »، لابن خير (٥٧٥ هـ):
- ت المستشرق زيد بن. دار الآفاق الجديدة (ط٢ / ١٣٩٩ هـ - بيروت).
- ت إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري (ط١ / ١٤١٠ هـ).
- ٢١٠ - « الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط - الحديث ».
- مؤسسة آل البيت بالأردن (ط١ / ١٩٩١ م).
- فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه. انظر: « الفهرست » له.
- ٢١١ - « فوات الوفيات »، لابن شاکر (٧٦٤ هـ).
- ت إحسان عباس. دار صادر / ١٩٧٣ م. بيروت.
- ٢١٢ - « الفيض الرحمانى بإجازة العثمانى »، للفادانى (١٤١٠ هـ).
- دار البشائر الإسلامية (ط١ / ١٤٠٦ هـ - بيروت).
- ☆ ٢١٣ - « القاموس المحيط »، للفيروز آبادي (٨١٧ هـ).
- مؤسسة الرسالة (ط٢ / ١٤٠٧ هـ - بيروت).

- القدر، لابن بطة، انظر: الإبانة الكبرى.
- ☆ ٢١٤ - «القراءات العشر المتواترة»، لمحمد كريم راجح.
دار المهاجر بالمدينة. ط ٣ / ١٤١٤ هـ.
- ٢١٥ - «قواعد الأحكام في مصالح الأنعام»، للعز بن عبدالسلام (٦٦٠ هـ).
تصوير طبعة الاستقامة بمصر.
- ٢١٦ - «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي (١٣٩٤ هـ).
ت أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. (ط ٥ / ١٤٠٤ هـ - الرياض).
- ٢١٧ - «الكاشف»، للذهبي (٧٤٨ هـ).
ت محمد عوامة وأحمد الخطيب. دار القبلة بمكة (ط ١ / ١٤١٣ هـ).
- ٢١٨ - «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، لابن القيم (٧٥١ هـ).
ت عبدالله العمير. دار ابن خزيمة بالرياض. (ط ١ / ١٤١٦ هـ).
- ٢١٩ - «الكامل في التاريخ»، لابن الأثير (٦٣٠ هـ).
ت عبدالله القاضي. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٧ هـ - بيروت).
- ٢٢٠ - «الكامل في ضعف الرجال»، لابن عدي (٣٦٥ هـ).
دار الفكر (ط ١ / ١٤٠٤ هـ - بيروت).
- الكبرى، للنسائي. انظر: سنن النسائي الكبرى.
- الكبير، للطبراني، انظر: المعجم الكبير.
- ٢٢١ - «كشاف اصطلاح الفنون»، للتهانوي (بعد ١١٥٨ هـ). ت أحمد بسج.
الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٨ هـ - بيروت).
- ٢٢٢ - «كشف الظنون»، لحاجي خليفة (١٠٦٧ هـ). تصوير ط ١ / ١٣٨٧ هـ - طهران.
- ☆ ٢٢٣ - «كنز العمال»، للمتقي الهندي (٩٧٥ هـ).
ت الحياتي والسقا. مؤسسة الرسالة (ط ٢ / ١٣٩٩ هـ - بيروت).
- الكنى، لأحمد بن حنبل. انظر: الأسامي والكنى.

- الكنى، للمقدمي. انظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم.
- الكنى، لابن عبدالبر. انظر: الاستغناء.
- الكنى، للذهبي. انظر: المقتنى.
- ٢٢٤ - «الكنى والأسماء»، لمسلم (٢٦١هـ):
- ت عبدالرحيم الشقري. الجامعة الإسلامية بالمدينة. ط ١ / ١٤٠٤هـ.
- مخطوطة الظاهرية، نشرها مطاع الطرايشي. دار الفكر بدمشق.
- ٢٢٥ - «الكنى والأسماء»، للدولابي (٣١٠هـ). تصوير ط ١ / ١٣٢٢هـ بالهند.
- ٢٢٦ - «لب اللباب»، للسيوطي (٩١١هـ).
- ت محمد عبدالعزيز وأخيه أشرف. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١١هـ).
- ٢٢٧ - «اللباب»، لابن الأثير (٦٣٠هـ). دار صادر / ١٤٠٠هـ - بيروت.
- ☆ ٢٢٨ - «لسان العرب»، لابن منظور (٧١١هـ). دار صادر - بيروت.
- ٢٢٩ - «لسان الميزان»، لابن حجر (٨٥٢هـ):
- تصوير طبعة الهند / ١٣٢٩هـ.
- ت المرعشلي ورفاقه. إحياء التراث (ط ١ / ١٤١٦هـ - بيروت).
- ٢٣٠ - «لقط الدرر حاشية على شرح نخبة الفكر»، لعبدالله السمين (بعد ١٣٠٩هـ). الحلبي (ط ١ / ١٣٥٦هـ - مصر).
- ٢٣١ - «ما روي في الخوض والكوتر»، لبقى بن مخلد (٢٧٦هـ).
- ت عبدالقادر صوفي. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة (ط ١ / ١٤١٣هـ).
- المتكلمون في الرجال، للسخاوي. انظر: أربع رسائل في علوم الحديث.
- ☆ ٢٣٢ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، للهيتمي (٨٠٧هـ). تصوير ط القدسي بمصر.
- ٢٣٣ - «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»، لابن حجر (٨٥٢هـ).
- ت يوسف المرعشلي. دار المعرفة (ط ١ / ١٤١٣هـ - بيروت).
- مجموع عقائد السلف. انظر: عقائد السلف.

- ٢٣٤ - «مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية» (٧٢٨هـ).
- ت عبدالرحمن ابن قاسم. (تصوير ط ١/ ١٣٨١هـ - الرياض).
- ٢٣٥ - «مجموعة الرسائل الكبرى» لابن تيمية (٧٢٨هـ). إحياء التراث العربي (ط ٢/ ١٣٩٢هـ). لعلها تصوير طبعة مصرية متقدمة^(١).
- ٢٣٦ - «مجموعة الكتب الستة». مجلد واحد كبير، قدّم له صالح آل الشيخ. دار السلام بالرياض (ط ١/ ١٤٢٠هـ).
- ٢٣٧ - «محاسن الاصطلاح»، للبلقيني (٨٠٥هـ).
- ت عائشة عبدالرحمن. دار المعارف بمصر (دون أي بيانات أخرى).
- ٢٣٨ - «المحدث الفاضل». للرامهرمزي (٣٦٠هـ).
- ت عجّاج الخطيب. دار الفكر (ط ٣/ ١٤٠٤هـ - بيروت).
- ☆ ٢٣٩ - «المحلى»، لابن حزم (٤٥٦هـ).
- ت أحمد شاكر. تصوير الطبعة المنيرية بمصر.
- ☆ ٢٤٠ - «مختار الصحاح»، لأبي بكر الرازي (٦٦٦هـ).
- ت محمود خاطر وحمة فتح الله. مؤسسة الرسالة بيروت / ١٤٠٧هـ).
- ☆ ٢٤١ - «مختصر إتحاف السادة المهرة»، للبوصيري (٨٤٠هـ).
- ت سيد كسروي. الكتب العلمية (ط ١/ ١٤١٧هـ - بيروت).
- ٢٤٢ - «المدخل إلى السنن الكبرى»، للبيهقي (٤٥٨هـ).
- ت ضياء الرحمن الأعظمي. دار الخلفاء بالكويت (?).
- ٢٤٣ - «المدخل المفصل لفقه أحمد بن حنبل»، لبكر أبو زيد. دار العاصمة بالرياض (ط ١/ ١٤١٧هـ).

(١) ذكر سر كيس في «معجم المطبوعات» (٥٧/ ١) أنها طبعت في مصر قديماً مرتين: (١٣١٧هـ)، (١٣٢٣هـ)، فلا أدري هل التي بين يدي تصوير عن إحداها أو طبعة مستقلة؟

- ٢٤٤ - «مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات»، لأحمد القاضي. دار
العاصمة بالرياض (ط١ / ١٤١٦هـ).
- ٢٤٥ - «المزكون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم»، لهشام الحلاف. عالم الفوائد
بمكة (ط١ / ١٤١٩هـ).
- ☆ ٢٤٦ - «المستدرک»، للحاكم (٤٠٥هـ):
- تصوير طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند / ١٣٣٥هـ.
 - ت مصطفى عطا. الكتب العلمية (ط١ / ١٤١١هـ - بيروت).
- ٢٤٧ - «المسند»، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ):
- تصوير ط اليمينية بمصر / ١٣١٣هـ. بترقيم مكتبة قرطبة بمصر.
 - ت حمزة الزين. دار الحديث بالقاهرة. ط١ / ١٤١٦هـ.
 - ت شعيب الأرناؤوط ورفاقه. الرسالة (ط١ / ١٤٢٠هـ - بيروت).
- ٢٤٨ - «المسند»، لابن أبي شيبة (٢٣٥هـ).
- ت عادل العزازي وأحمد المزيدي. دار الوطن بالرياض (ط١ / ١٤١٨هـ).
- ☆ ٢٤٩ - «المسند»، لأبي يعلى الموصلي (٣٠٧هـ):
- ت حسين سليم أسد. دار المأمون بدمشق (ط٢ / ١٤١٠هـ).
 - ت إرشاد الحق الأثري. دار القبلة بمكة (ط١ / ١٤٠٨هـ).
- ٢٥٠ - «المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»، لابن حجر (٨٥٢هـ).
- ت زهير الناصر. دار ابن كثير بدمشق (ط١ / ١٤١٤هـ).
- ☆ ٢٥١ - «المشبه»، للذهبي (٧٤٨هـ). ت علي البجاوي. الدار العلمية بالهند
(ط٢ / ١٩٨٧م).
- مشكل الآثار، للطحاوي. انظر: «شرح مشكل الآثار» أو ترتيبه.
- ٢٥٢ - «مشيخة الفخر ابن البخاري» (٦٩٠هـ).
- ت عوض الحازمي. عالم الفوائد بمكة (ط١ / ١٤١٩هـ).

* ٢٥٣ - «المصاحف»، لابن أبي داود (٣١٦هـ). الكتب العلمية (ط١) / ١٤٠٥هـ - بيروت).

☆ ٢٥٤ - «المصباح المنير»، للفيومي (٧٧٠هـ). تصوير طبعة مصرية قديمة (لا توجد أي بيانات) (١).

* ٢٥٥ - المصنف لعبدالرزاق (٢١١هـ).

ت حبيب الرحمن الأعظمي. الكتب الإسلامي (ط٢ / ١٤٠٣هـ - بيروت).

- «المصنف»، لسعيد بن منصور. انظر: السنن.

☆ ٢٥٦ - «المصنف»، لابن أبي شيبة (٢٣٥هـ):

- ت الأفغاني والندوي. الدار السلفية بالهند (ط١ / ١٣٩٩هـ).
- قطعة منه: ت الأعظمي - المكتبة الإمدادية بمكة (ط١ / ١٤٠٣هـ).
- قطعة أخرى ت العمروي. عالم الكتب بالرياض (ط١ / ١٤٠٨هـ).
- ت كمال الحوت. دار التاج (ط١ / ١٤٠٩هـ - بيروت).
- ت سعيد اللحام. دار الفكر (ط١ / ١٤٠٩هـ - بيروت).
- ت عبدالسلام شاهين. الكتب العلمية (ط١ / ١٤١٦ - بيروت).
- ت حمد الجمعة ومحمد اللحيدان (كتاب الطهارة). ط١ / ١٤١٦هـ.
- ت العمري (كتاب المغازي). إشبيلية بالرياض (ط١ / ١٤٢٠هـ).
- ت القهوجي (كتاب الأدب). البشائر (ط١ / ١٤٢٠ - بيروت).

☆ ٢٥٧ - «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، لابن حجر (٨٥٢هـ):

- ت حبيب الرحمن الأعظمي (نسخة مجردة). تصوير ط١ بالكويت.
- ت سعد الشري وغيره (مسنلة). العاصمة بالرياض (ط١ / ١٤١٩هـ).

(١) ذكر صاحب «معجم المطبوعات» ١٤٧٦/٢ أنه طبع طبعات كثيرة في مصر وغيرها. وذكرها.

- ت غنيم عباس وزميله (مستدة). الوطن بالرياض (ط ١ / ١٤١٨ هـ).
- معاني الآثار. انظر: شرح معاني الآثار.
- ٢٥٨ - «المعجم»، لابن الأعرابي (٣٤١ هـ).
- ت أحمد البلوشي. مكتبة الكوثر بالرياض (ط ١ / ١٤١٢ هـ).
- ٢٥٩ - «معجم الأدباء»، لياقوت الحموي (٦٢٦ هـ).
- ت مرجليوث (تصوير ط ٢ / ١٣٥٥ هـ - مصر).
- ☆ ٢٦٠ - «معجم البلدان»، لياقوت الحموي (٦٢٦ هـ). تصوير ط دار صادر - بيروت.
- ٢٦١ - «معجم الشيوخ»، للذهبي (٧٤٨ هـ).
- ت محمد الهيلة. مكتبة الصديق بالطائف (ط ١ / ١٤٠٨ هـ).
- ٢٦٢ - «معجم شيوخ أحمد»، لعامر صبري. دار البشائر الإسلامية (ط ١ / ١٤١٣ هـ - بيروت).
- ☆ ٢٦٣ - «المعجم الكبير»، للطبراني (٣٦٠ هـ).
- ت حمدي السلفي. تصوير ط ١ بالعراق.
- ☆ ٢٦٤ - «معجم ما استعجم»، للبكري (٤٨٧ هـ):
- ت جمال طلبة. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٨ هـ - بيروت).
- ت مصطفى السقا. تصوير الطبعة المصرية الأولى / ١٣٧٠ هـ.
- ٢٦٥ - «المعجم المختص»، للذهبي (٧٤٨ هـ).
- ت محمد الهيلة. مكتبة الصديق بالطائف (ط ١ / ١٤٠٨ هـ).
- ٢٦٦ - «المعجم المشتمل»، لابن عساكر (٥٧١ هـ).
- ت سكيئة الشهابي. دار الفكر بدمشق (ط ١ / ١٤٠١ هـ).
- ٢٦٧ - «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»، لمشهور سلمان. دار الهجرة بالثقة (ط ١ / ١٤١٢ هـ - بيروت).
- ٢٦٨ - «معجم المطبوعات العربية والمعرية»، ليوسف سرريس (١٣٥١ هـ).

مطبعة سركيس بمصر / ١٣٤٦هـ.

٢٦٩ - «المعجم المفهرس»، لابن حجر (٨٥٢هـ).

ت شكور الميادينى. مؤسسة الرسالة (ط ١ / ١٤١٨هـ - بيروت).

٢٧٠ - «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن»، لمحمد فؤاد عبدالباقى (١٣٨٨هـ). دار

الحديث بمصر (ط ٣ / ١٤١١هـ).

٢٧١ - «معجم مقاييس اللغة»، لابن فارس (٣٩٥هـ).

ت عبدالسلام هارون. تصوير الطبعة الأولى بمصر.

☆ ٢٧٢ - «المعجم الوجيز»، إصدار مجمع اللغة بالقاهرة. تصوير ط ١ / ١٤٠٠هـ بمصر.

☆ ٢٧٣ - «المعجم الوسيط»، مجمع اللغة بالقاهرة. دار المعارف بمصر. ط ٢ / ١٣٩٢هـ.

٢٧٤ - «معجم المؤلفين»، لعمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ). دار إحياء التراث

العربى (تصوير ط ٢ / ١٣٨٧هـ - بدمشق).

* ٢٧٥ - «المعرفة»، للبيهقى (٤٥٨هـ).

ت كسروى حسن. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٢هـ - بيروت).

٢٧٦ - «المعرفة والتاريخ»، ليعقوب بن سفيان الفسوى (٢٧٧هـ).

ت أكرم العمري. مؤسسة الرسالة (ط ٢ / ١٤٠١هـ - بيروت).

٢٧٧ - «المعين فى طبقات المحدثين»، للذهبي (٧٤٨هـ).

ت زينهم عزب. دار الصحوة بالقاهرة (ط ١ / ١٤٠٧هـ).

٢٧٨ - «المغازي»، للواقدي (٢٠٧هـ).

ت مايدن جونز. عالم الكتب (ط ٣ / ١٤٠٤هـ - بيروت).

- «المغازي» لابن أبي شيبة. انظر: «المصنف» له.

٢٧٩ - «المغني في شرح مختصر الخرقى»، لابن قدامة (٦٢٠هـ).

ت الحلو والتركي. دار هجر بالقاهرة (ط ١ / ١٤٠٦هـ).

☆ ٢٨٠ - «المغني في ضبط الأسماء والأنساب»، لابن طاهر الفتى الهندي

- (٩٨٦هـ). دار الكتاب العربي / ١٣٩٩هـ - بيروت.
- ٢٨١ - «مفتاح السعادة»، لطاش كبري زادة (٩٦٨هـ). دار الكتب العلمية (ط ١ / ١٤٠٥هـ - بيروت).
- ☆ ٢٨٢ - «المقتنى في سرد الكنى»، للذهبي (٧٤٨هـ):
- ت صالح المراد. الجامعة الإسلامية بالمدينة (ط ١ / ١٤٠٨هـ).
 - ت أيمن شعبان. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٨هـ - بيروت).
- ٢٨٣ - «مقدمة تحفة الأحوذى»، للمباركفوري. انظر: «تحفة الأحوذى».
- مقدمة الجرح والتعديل، انظر: «تقدمة الجرح والتعديل».
 - مقدمة فتح الباري، لابن حجر. انظر: هدي الساري.
- ☆ ٢٨٤ - «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»، للهيثمي (٨٠٧هـ).
- ت كسروي. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٣هـ).
- ٢٨٥ - «مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين»، لمحمد الحارثي. (ط ١ / ١٤١٣هـ - مكة).
- * ٢٨٦ - «المنامات»، لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ).
- ت مجدي إبراهيم. مكتبة القرآن بالقاهرة (ط ١٤٠٩هـ).
- ٢٨٧ - «المنتخب من مخطوطات الحديث في المكتبة الظاهرية بدمشق»، للألباني (١٤٢٠هـ). مجمع اللغة بدمشق (ط ١ / ١٣٩٠هـ).
- ٢٨٨ - «المنتظم»، لابن الجوزي (٥٩٧هـ).
- ت عبدالقادر عطا وأخيه مصطفى. الكتب العلمية (ط ١ / ١٤١٢هـ).
- ٢٨٩ - «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد»، للعليمي (٩٢٨هـ).
- ت عادل نويهض. عالم الكتب ببيروت (ط ١ / ١٤٠٣هـ).
- ☆ ٢٩٠ - «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، للنووي (٦٧٦هـ):
- إحياء التراث العربي - بيروت (ط ٢ / ١٣٩٢هـ) (تصوير ط مصرية).
 - دار الحديث بالقاهرة ت عصام الصباطي ورفاقه (ط ١ / ١٤١٥هـ).

٢٩١ - «موارد ابن حجر في كتابه الإصابة»، لشاكر عبد المنعم. مؤسسة الرسالة (ط١ / ١٤١٧هـ - بيروت).

☆ ٢٩٢ - «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان»، للهيثمي (٨٠٧هـ).
ت عبد الرزاق حمزة (تصوير ط١ بمصر).

☆ ٢٩٣ - «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني (٣٨٥هـ).

ت موفق عبد القادر. دار المغرب (ط١ / ١٤٠٦هـ - بيروت).

* ☆ ٢٩٤ - «الموطأ»، لمالك بن أنس (١٧٩هـ):

- ت محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير طبعة الحلبي بمصر / ١٣٧١هـ.

- ت أحمد راتب عرموش. دار النفائس. ط٨ / ١٤٠٤هـ - بيروت.

٢٩٥ - «الموطآت»، لنذير حمدان. دار القلم بدمشق (ط١ / ١٤١٢هـ).

٢٩٦ - «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، للذهبي (٧٤٨هـ).

ت علي البجاوي. تصوير طبعة مصر الأولى / ١٣٨٢هـ.

- النار، لابن أبي الدنيا. انظر: صفة النار.

٢٩٧ - «النجوم الزاهرة»، لابن تغري بردي (٨٧٤هـ).

ت حسين شمس الدين. الكتب العلمية (ط١ / ١٤١٣هـ - بيروت).

٢٩٨ - «نخبة الفكر» مع شرحها «نزهة النظر»، كلاهما لابن حجر (٨٥٢هـ).

ت محمد الأدهمي. مكتبة التراث الإسلامي بمصر.

☆ ٢٩٩ - «النشر في القراءات العشر»، لابن الجزري (٨٣٣هـ).

ت علي الطباع. تصوير ط الأولى.

☆ ٣٠٠ - «نصب الراية»، للزبيلي (٧٦٢هـ). المجلس العلمي بالهند. ط١ / ١٣٥٧هـ.

٣٠١ - «نفح الطيب»، للمقري (١٠٤١هـ).

ت يوسف البقاعي. دار الفكر (ط١ / ١٤٠٦هـ - بيروت).

٣٠٢ - «النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة»،

- للكوثري (١٣٧١هـ). (تصوير ط ١ / ١٣٦٥ مطبعة الأنوار بمصر).
- ☆ ٣٠٣ - «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير (٦٠٦هـ).
- ت الطناحي الزواوي (طبعة دار إحياء الكتب العربية / ١٣٨٥هـ: مصر).
- ☆ ٣٠٤ - «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، للقلقشندي (٨٢١هـ). الكتب العلمية (ط ١ / بيروت).
- النونية، لابن القيم. انظر: الكافية الشافية.
- ٣٠٥ - «هدي الساري»، لابن حجر. مطبوع مع «فتح الباري» له، فانظره.
- ٣٠٦ - «هدية العارفين»، لإسماعيل البغدادي (١٣٣٩هـ). مع «كشف الظنون».
- ٣٠٧ - «هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين»، للمعصومي (١٣٨٠هـ).
- ت محمود الاستامبولي. دار المعرفة بدمشق (ط ٣ / ١٣٩٨هـ).
- الواسطية، لابن تيمية. انظر: العقيدة الواسطية.
- ☆ ٣٠٨ - «الوافي في شرح الشاطبية»، لعبدالفتاح القاضي (١٤٠٣هـ). مكتبة السوادي بجدة. ط ٤ / ١٤١٢هـ.
- الوجيز. انظر: المعجم الوجيز.
- الوسيط. انظر: المعجم الوسيط.
- ٣٠٩ - «الوفيات»، لابن رافع السلامي (٧٧٤هـ).
- ت صالح عباس وبيشار عواد. الرسالة (ط ١ / ١٤٠٢هـ - بيروت).
- ٣١٠ - «وفيات الأعيان»، لابن خلكان (٦٨١هـ).
- ت إحسان عباس. دار صادر (تصوير ط ١ / ١٣٩٧هـ - بيروت).

ثانياً- الرسائل الجامعية ^(١):

٣١١ - «المصنف»، لابن أبي شيبه (٢٣٥هـ): قطعة من أول الحج إلى نهاية باب الوقوف عند الجمار يوم النفر. ت. د. عبدالله بن حمد اللحيان. أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراة من قسم السنة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٠هـ.

٣١٢ - «الحافظ أبو بكر ابن أبي شيبه ومنهجه في مصنفه»، للباحثة/ عيشة بنت عوض المشعبي. أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير من فرع الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة عام ١٤٠٨هـ.

ثالثاً- المجلات العلمية:

٣١٣ - مجلة «حضارة الإسلام» الصادرة في دمشق. عدد: الربيعان/ ١٣٩٦هـ.

٣١٤ - مجلة «الأزهر» الصادرة في القاهرة. عدد: رمضان/ ١٤٠١هـ.

(١) ورد في أثناء كلامي ذكر بعض الرسائل الجامعية، للتعريف بها ولم أطلع عليها؛ لذا لم أوردتها في هذه القائمة. وانظرها في مقدمة الفصل الأول: الدراسات عن ابن أبي شيبه.

فهرس الجداول والأشكال التوضيحية

الصفحة

- ١ - الرموز المستعملة في التحقيق ٦
- ٢ - شجرة مرويات «المصنف» (كاملا) ١٨١
- ٣ - شجرة مروياتي كتابي «فضائل القرآن» و«الإيمان» ١٩١
- ٤ - شجرة مرويات كتاب «الأوائل» ١٩٢
- ٥ - شجرة مرويات كتاب «الأشربة» ١٩٣
- ٦ - شجرة مرويات كتاب «التاريخ» ٩١٤
- ٧ - جدول قائمة كتب «المصنف» مع مقارنة ذلك بالطبعة السلفية ٢٦٠
- ٨ - جدول قائمة عدد أبواب «المصنف» في كل كتاب مع مقارنة ذلك بالطبعة السلفية ٢٦٦
- ٩ - نسبة أنواع النصوص في «المصنف» ٢٧١
- ١٠ - جدول قائمة عدد نصوص «المصنف» في كل كتاب، مع مقارنة ذلك بالطبعة السلفية ٢٧٢
- ١١ - جدول قائمة أهم شيوخ ابن أبي شيبة، وأنواع مروياتهم في «المصنف» وعددها، ونسبتها في الكتاب كله ٢٧٦
- ١٢ - مقارنة في آراء بعض الصحابة عند ابن أبي شيبة وغيره ٣٢٨
- ١٣ - مقارنة في آراء بعض التابعين عند ابن أبي شيبة وغيره ٣٢٩
- ١٤ - مقارنة بين بعض طبقات «المصنف» في بعض كتبه ٣٥١
- ١٥ - جدول في توزيع أصولنا الخطية على موضوعات الكتاب ٣٨٨

فهرس الموضوعات

- تقديم..... ٣
- قالوا في المصنّف و«المصنّف»..... ٥
- الرموز المستعملة في التحقيق..... ٦
- المقدمة..... ٩

الفصل الأول

المؤلف أبو بكر ابن أبي شيبة

(١٢٧ - ١٣)

- تمهيد..... ١٣

المبحث الأول : عصره

(٢١ - ٢٥)

- أولاً- الحالة السياسية..... ٢١
- ثانياً- الحالة العلمية..... ٢٣
- ثالثاً- الحالة الاجتماعية والدينية..... ٢٤

المبحث الثاني : سيرته العامة

(٢٧ - ٣١)

- اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ٢٧
- أسرته العلمية ٢٧
- ولادته ٢٩
- وفاته ٣٠
- عمره ٣٠
- ذريته ٣١

المبحث الثاني : سيرته العلمية

(٣٣ - ٩٩)

المطلب الأول : نشأته ورحلاته :

- نشأته وطلبه العلم ٣٥
- رحلاته العلمية ٣٥

المطلب الثاني : شيوخه وأقرانه وتلاميذه :

- أولاً- شيوخه ٣٩
- ملاحظات وخلاصات ٥٥
- ثانياً- أقرانه ٥٩
- ثالثاً- تلاميذه ٦٣

المطلب الثالث : مؤلفاته :

- تمهيد ٦٩
- ١- «المسند» ٧٢

٧٦	٢- «التفسير»
٧٧	٣- «المصنف»
٧٧	٤- «التاريخ»
٨٠	٥- «لإيمان»
٨١	٦- «الأوائل»
٨٣	٧- «ثواب القرآن»
٨٥	٨- «السنة»
٨٦	٩- «المغازي»
٨٧	١٠- «الرد على أبي حنيفة»
٩٠	١١- «الفتن»
٩٠	١٢- «الجمل»
٩٠	١٣- «صفين»
٩٠	١٤- «الفتوح»
٩٣	١٥- «الأدب»
٩٥	١٦- «الأحكام»
٩٥	١٧- «السنن»
٩٥	١٨- «الزكاة»
٩٥	١٩- «فضائل القرآن»
٩٥	٢٠- «المصاحف»
٩٥	٢١- «الزهد»
٩٧	٢٢- «العين»
٩٧	٢٣- «الكنى»
٩٧	٢٤- «الأشربة»
٩٨	- خلاصة ما تقدم

المبحث الرابع: شخصية ابن أبي شيبة

(١٠١ - ١٢٧)

المطلب الأول: عقيدته:

- ١٠٣..... عقيدته السلفية -
- ١٠٥..... موقفه من فتنة القول بخلق القرآن..... -

المطلب الثاني: درجته عند أهل الحديث:

- ١٠٧..... أولاً- مكانته عند أهل الحديث..... -
- ١٠٨..... ثانياً- سعة حفظه..... -
- ١١١..... ثالثاً- ضبطه وإتقانه..... -
- ١١٣..... رابعاً- رواية العلماء عنه..... -
- ١١٤..... خامساً- اعتماده في نقد الرجال..... -
- سادساً- درجته عند أهل الحديث:
- ١١٥..... ثقتة وعدالته..... -
- ١١٧..... القدح فيه، والجواب عنه..... -

المطلب الثالث: فقهه..... ١٢١

المطلب الرابع: مكانته العلمية العامة..... ١٢٥

الفصل الثاني
كتاب «المُصنَّف» وموضوعه
(١٢٩ - ٣٥٢)

- تمهيد..... ١٢٩

المبحث الأول : الآثار السلفية والمؤلفات فيها
(١٣١ - ١٦٣)

المطلب الأول: أهمية الآثار السلفية، وتعريفها:

أولاً- أهميتها..... ١٣١

ثانياً- تعريف «علم الآثار»..... ١٣٧

المطلب الثاني: المؤلفات في الآثار:

أولاً- المصنفات..... ١٤١

ثانياً- التفاسير المسندة..... ١٥٢

ثالثاً- كتب الاختلاف..... ١٥٧

رابعاً- الكتب الأخرى..... ١٦١

المبحث الثاني: «المُصنَّف» لابن أبي شيبة
(١٦٥ - ٢٤٦)

المطلب الأول- تسمية الكتاب، وإثبات نسبته لمؤلفه:

أولاً- تسميته..... ١٦٧

ثانياً- إثبات نسبته لمؤلفه..... ١٧٠

المطلب الثاني - روايات الكتاب، وترجمة رواته:

الفرع الأول: روايات الكتاب:

- ١٧٣..... - تمهيد
- ١٧٤..... أولاً - روايات «المصنف» كاملاً:
- ١٧٤..... أ - رواية المغاربة.....
- ١٧٩..... ب - رواية المشارقة.....
- ١٨١..... - حاصل ما تقدم من المرويات
- ١٨٣..... - تلخيص بالرسم لكل ما سبق.....
- ١٨٤..... ثانياً - روايات «المصنف» مفرقاً:
- ١٨٤..... ١ - «الأشربة».....
- ١٨٥..... ٢ - «فضائل القرآن» أو «ثواب القرآن».....
- ١٨٦..... ٣ - «الإيمان».....
- ١٨٦..... ٤ - «الأوائل».....
- ١٨٧..... ٥ - «التاريخ».....
- ١٨٨..... ٦ - «الزهد».....
- ١٨٩..... ٧ - «الأدب».....
- ١٩١..... - حاصل ما تقدم.....
- ١٩٦ - ١٩٣..... - تلخيص بالرسم لكل ما سبق.....
- ١٩٧..... ثالثاً - سندنا إلى المؤلف.....
- ١٩٩..... - حاصل هذه الأسانيد.....

الفرع الثاني - ترجمة رواة «المصنف»:

- تمهيد..... ٢٠١
- أولاً- ترجمة أصحاب الطبقة الأولى من رواة «المصنف» وكتبه:
- ١- بقي بن مخلد القرطبي: ٢٠٢
- اسمه..... ٢٠٢
- ولادته..... ٢٠٢
- رحلاته..... ٢٠٣
- شيوخه..... ٢٠٤
- إدخاله العلم إلى الأندلس. وانفراده بإدخال «المصنف» إليها..... ٢٠٦
- مذهبه..... ٢٠٧
- أقوال العلماء فيه..... ٢٠٨
- مؤلفاته..... ٢٠٩
- الكتب التي يرويها عن غيره..... ٢١٢
- تلاميذه..... ٢١٣
- وفاته..... ٢١٤
- ٢- محمد بن عثمان بن أبي شيبة..... ٢١٤
- ٣- محمد بن أحمد الوكيعي..... ٢١٥
- ٤- عبدان الجواليقي..... ٢١٦
- ٥- محمد بن عبدوس السراج..... ٢١٧
- ٦- أبو عمرو النيسابوري..... ٢١٧
- ٧- أبو بكر المروزي..... ٢١٩
- ٨- محمد بن شیرزاد..... ٢١٩

ثانياً- ترجمة أصحاب الطبقة الثانية:

- ١- عبدالله بن يونس..... ٢٢١
٢- الحسن بن سعد..... ٢٢٢
٣- ابن الوراق المالكي..... ٢٢٣

ثالثاً- ترجمة أصحاب الطبقة الثالثة:

- ١- مسلمة بن القاسم..... ٢٢٥
٢- أبو محمد عبدالله الباجي الراوية..... ٢٢٧
٣- عباس بن أصيغ..... ٢٢٨
٤- محمد بن عبدالملك بن ضيفون..... ٢٢٨

المطلب الثالث- أقوال العلماء في «المصنف»:

- تمهيد..... ٢٢٩
أولاً- المدح..... ٢٣٠
ثانياً- القدح، والجواب عنه..... ٢٣٦
المطلب الرابع- علاقته بالمصادر الأخرى تأثراً وتأثيراً:

- أولاً- تأثره بمن سبقه..... ٢٣٩
ثانياً- أثره على تلاميذه..... ٢٤١
ثالثاً- أثره على من بعده..... ٢٤٣
١- الرواية منه..... ٢٤٣
٢- الاقتباس منه..... ٢٤٤
٣- نقل الخلاف منه..... ٢٤٤
٤- التخريج منه..... ٢٤٥
٥- شرح الغريب منه..... ٢٤٦

المبحث الثالث: المادة العلمية في «المصنف» ومنهج ابن أبي شيبة فيه (٢٤٧ - ٣٣٢)

- تمهيد..... ٢٤٧

المطلب الأول- المادة العلمية في «المصنف»:

- تمهيد..... ٢٤٩

أولاً- حجمه..... ٢٥٠

ثانياً- موضوعه..... ٢٥٢

ثالثاً- هل فيه معلقات؟ ٢٥٣

رابعاً- هل فيه شيء من آرائه أو آراء شيوخه؟ ٢٥٥

خامساً- تفسير الآيات فيه..... ٢٥٩

سادساً- كتب «المصنف»..... ٢٥٩

- سردها..... ٢٦٠

- موضوعاتها..... ٢٦٢

- ما يصلح منها للإفراد..... ٢٦٣

- ما ينقص «المصنف» من الكتب..... ٢٦٥

سابعاً- أبواب «المصنف»:

- عددها في كل كتاب، وعددها الإجمالي..... ٢٦٦

- أحجامها..... ٢٦٩

ثامناً- مجموع ما فيه من النصوص المسندة بأنواعها ونسبتها..... ٢٧٠

تاسعاً- شيوخه المكثرون والمقلون..... ٢٧٥

عاشراً- الإسرائيليات فيه..... ٢٧٧

- خلاصة هذا المطلب..... ٢٧٨

المطلب الثاني - منهج ابن أبي شيبة في «المصنف»:

٢٨١.....تمهيد -

الفرع الأول: منهجه في الترتيب:

٢٨٥.....أولاً- ترتيب الروايات

٢٨٦.....ثانياً- ترتيب الأبواب

٢٨٧.....ثالثاً- ترتيب الكتب

الفرع الثاني: منهجه في التبويب:

٢٨٨.....أولاً- إيراد كلمة «باب» مع العنوان أو بدونها

٢٨٩.....ثانياً- أنواع التبويب

٢٩٤.....ثالثاً- مطابقة الترجمة لروايات الباب

الفرع الثالث- طريقته في عرض الروايات:

أولاً- في الإسناد وعلومه

٢٩٧.....أ - في التحمل والأداء

٣٠٠.....ب - دقته في نقل الإسناد

٣٠٢.....ج - إبهام الرواة أو تعيينهم

٣٠٣.....د - الجرح والتعديل

ثانياً- في المتن وعلومه:

٣٠٤.....أ - الرواية بالمعنى

٣٠٥.....ب - الدقة في تحرير لفظ الراوي

٣٠٦.....ج - شرح المقصود بالمتن

٣٠٧.....د - شرح الغريب

٣٠٧.....هـ- العناية بالشواهد

ثالثاً: في المشترك بينهما:

- أ - صيغ الرفع والوقف..... ٣٠٩
ب - طريقته في سوق الروايات لمتن أو العكس: ٣١٠
الأصل الأول- اتحاد المتن وصاحبه (المتابعات) ٣١١
الأصل الثاني- اختلاف المتن وأصحابه..... ٣١٢
الأصل الثالث- اتحاد المتن واختلاف أصحابه..... ٣١٣
- خلاصة هذا المطلب..... ٣١٤

المطلب الثالث- قيمة «المصنف» العلمية:

- تمهيد..... ٣١٧
الفرع الأول: قيمة «المصنف» العلمية:
أولاً- درجة أحاديثه..... ٣١٩
ثانياً- العوالي والنوازل فيه..... ٣١٩
ثالثاً- زوائده على الكتب الستة..... ٣٢١
رابعاً- مزاياه..... ٣٢٢
خامساً- عيوبه..... ٣٢٣
الفرع الثاني: مقارنة «المصنف» بغيره:
أولاً- مقارنته مع «المسند» للمؤلف..... ٣٢٥
ثانياً- مقارنته مع «المصنف» لعبدالرزاق..... ٣٢٦

المبحث الرابع: العناية بالكتاب وطبعاته

(٣٥٢ - ٣٣٣)

أولاً- خدمة العلماء والباحثين له..... ٣٣٣

ثانياً- خدمة المفهرسين ودور النشر له:

أ - الفهارس..... ٣٣٤

ب - طبعات «المصنف»..... ٣٣٨

- الطبعة السلفية، ما لها وما عليها..... ٣٤٥

- مقارنة موجزة بين عدد النصوص في بعض الطبعات..... ٣٥١

الفصل الثالث

عملنا في الكتاب

(٤٣٨ - ٣٥٣)

المطلب الأول: خطة العمل في تحقيق الكتاب، وبيان عملنا فيه

(٣٥٧ - ٣٥٣)

- المرحلة الأولى: مقدمة الكتاب..... ٣٥٣
المرحلة الثانية: إثبات النص..... ٣٥٥
المرحلة الثالثة: خدمة النص..... ٣٥٥
المرحلة الرابعة: فهرسة الكتاب..... ٣٥٧

المطلب الثاني: منهج إثبات النص وضبطه وشرح غريبه

(٣٦١ - ٣٥٨)

- أولاً- منهج إثبات النص وتحقيقه..... ٣٥٢
ثانياً- منهج الضبط وشرح الغريب..... ٣٦١

المطلب الثالث: وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق

(٤٣٨ - ٣٦٢)

- تمهيد..... ٣٦٢
أولاً- وصف الأصول المعتمدة في التحقيق..... ٣٦٦
ثانياً- توزيع الأصول الخطية على موضوعات الكتاب..... ٣٨٨
- نماذج من صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق..... ٣٩٥

* * *

- قائمة مصادر ومراجع المقدمة والتحقيق.....٤٣٩
- فهرس الجداول والأشكال التوضيحية.....٤٧٣
- فهرس موضوعات المقدمة.....٤٧٥